القاضي عياض

وجهوده في علمي الحديث

رواية ودراية

أ.د. البشير علي حمد الترابي

دار ابن حزم

القاضي عياض

وجهوده في علمي الحديث

رواية ودراية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ ١٩٩٧م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

الفهرس

مقدمة ٥

تمهيد: جهود العلماء سلفاً وخلفاً في حفظ السنّة ونشرها ١٧

المبحث الأول: السنة في عهد الصحابة رضوان اللّه عليهم ٢١

تلقي الصحابة للسنة وحفظهم لها: ٢١

حرص الصحابة على نشر السنة وتبليغها: ٢٦

دور أمهات المؤمنين في الحديث: ٣١

المبحث الثاني: السنة في عهد التابعين ٣٤

المبحث الثالث: جمع السنة وتدوينها ٤٠

الكتابة والتدوين في عهد الصحابة: ٤٢

حركة التدوين في عهد التابعين: ٤٣

المبحث الرابع: جهود أهل المغرب والأندلس في خدمة السنة ٥١

الباب الأول: شخصية القاضي عياض وحياته ٦١

الفصل الأول: شخصيته وحياته العامة وفيه مباحث ٦٣

المبحث الأول: نسبه وأصله ومولده ونشأته ٦٥

نسبه: ٦٥

أصله: ٦٧

مولده: ٦٨

سبتة مكان مولد القاضي ووطنه: ٦٩

نشأة القاضي عياض: ٧١

المبحث الثاني: ارتحاله وتكوين شخصيته ٧٤

وفي سبتة: ٧٨

المبحث الثالث: عياض القاضي ٨٠
تَوليته القضاء بسبتة أولاً: ٨١
القاضي في غرناطة: ٨٢
تنصيبه قاضياً لسبتة للمرة الثانية: ٨٤
القاضي في (داي): ٨٤
المبحث الرابع: سيره في القضاء ٨٦
المبحث الخامس: مواقفه السياسية مع حكام عصره ٩٠
المبحث السادس: أخلاقه وسجاياه ٩٦
حلمه ومداراته للناس: ٩٨
ورع القاضي وزهده: ٩٩
تواضعه وإنصافه: ١٠٠
القاضي عياض كما يصوره الفتح بن خاقان: ١٠١
المبحث السابع: ذرية القاضي عياض ١٠٣
ابنه محمد: ١٠٣
عياض بن محمد بن عياض: ١٠٤
محمد بن عياض بن محمد بن عياض (ابن حفيد القاضي عياض): .. ١٠٥
المبحث الثامن: وفاته (تاريخها، ومكانها، ووجهة الحق في سببها) ١٠٧
أسباب وفاته: ١٠٨
الرأي الأول: ١٠٩
الرأي الثاني: ١٠٩
القول الثالث: ١١٠
القول الرابع: ١١٠
موقف القاضي من إحياء علوم الدين: ١١١
الفصل الثاني: حياته العلمية ١١٥
المبحث الأول: طلبه للعلم ١١٧
استعداه الفطري وذكاؤه: ١١٧
الجانب العلمي في رحلات القاضي عياض: ١١٩
المبحث الثاني: شيوخه ١٢٣
شيخه أبو علي الصدفي ١٢٦

رحلته إلى المشرق: ١٢٦
مكانته العلمية: ١٢٨
الصدفي القاضي: ١٢٩
استشهاده: ١٣٠
أثر الصدفي في تلميذه القاضي عياض: ١٣٠
شيخه عبد الرحمن بن عتاب ١٣٢
مكانته العلمية: ١٣٢
وفاته: ١٣٣
أثر ابن عتاب على القاضي عياض: ١٣٤
شيخه ابن رشد ١٣٥
شيوخه: ١٣٥
علمه ومؤلفاته: ١٣٥
خلقه: ١٣٦
توليه القضاء: ١٣٧
وفاته: ١٣٧
أَخْذُ القاضي عياض عنه: ١٣٧
شيخه أبو بكر بن العربي ١٣٨
رحلته إلى المشرق: ١٣٨
علمه وخلقه: ١٣٩
توليته القضاء: ١٤٠
وفاته ومدفنه: ١٤٠
مؤلفاته: ١٤١
أخذ القاضي عياض عن ابن العربي: ١٤٢
شيخه محمد بن عيسى التميمي ١٤٣
ملازمة القاضي عياض له وأخذه عنه: ١٤٣
شيخه الغساني ١٤٤
شيوخه: ١٤٥
مكانته العلمية: ١٤٥
مرضه ووفاته: ١٤٧

أثر الغساني في جهود القاضي عياض: ١٤٧
المبحث الثالث: مذهب القاضي عياض ١٤٩
مذهبه في الاعتقاد: ١٤٩
مذهبه في الفقه والفروع: ١٥١
المبحث الرابع: مؤلفاته ١٥٢
أولاً ـ في الحديث وعلومه: ١٥٣
١ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١٥٣
٢ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم: ١٥٤
٣ ـ بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: ١٥٤
٤ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ: ١٥٥
٥ ـ الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع: ١٥٦
٦ ـ الغنية: ١٥٦
٧ ـ المعجم في شيوخ ابن سكرة الصدفي: ١٥٧
٨ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: . ١٥٧
ثانياً ـ في الفقه والأحكام: ١٥٨
١ ـ التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة: .. ١٥٨
٢ ـ القواعد: ١٦١
٣ ـ الإعلام بحدود وقواعد الإسلام: ١٦١
٤ ـ نظم البرهان على صحة جزم الآذان: ١٦٢
٥ ـ المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان: ١٦٢
٦ ـ أجوبته عما نزل أيام قضائه من نوازل الأحكام: ١٦٣
٧ ـ الأجوبة المحيرة على الأسئلة المتخيرة: ١٦٤
٨ ـ أجوبة القرطبيين: ١٦٤
٩ ـ كتاب سر السراة في أدب القضاة: ١٦٥
١٠ ـ مطامح الأفهام في شرح الأحكام: ١٦٥
ثالثاً ـ كتب التاريخ: ١٦٥
رابعاً ـ مؤلفات أخرى: ١٦٦
المبحث الخامس: تلاميذه ١٦٨
أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي: ١٦٩

عبد الرحمن بن القصير الغرناطي: ١٧١
خلف بن بشكوال: ١٧٢
أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر الأنصاري: ١٧٣
المبحث السادس: القاضي عياض الأديب ١٧٦
أولاً ـ منثوره: ١٧٧
ثانياً ـ شعره: ١٨٤
شعره في الإخوانيات: ١٨٨
بينه وبين أبي طاهر السلفي: ١٩٠
أغراض أخرى: ١٩٢
القاضي عياض ينقد الشعر: ١٩٢
المبحث السابع: ما قاله الأئمة والعلماء عن القاضي عياض ١٩٥
الباب الثاني: جهود القاضي عياض في علم الرواية ٢٠١
تمهيد ٢٠٥
الفصل الأول: **مشارق الأنوار وقيمته العلمية وأثره في المؤلفات بعده** ٢٠٧
المبحث الأول: التعريف بمشارق الأنوار ٢٠٩
اسمه: ٢٠٩
موضوع الكتاب: ٢٠٩
حجم الكتاب ونسخه وطبعاته: ٢١٠
دافع القاضي عياض لتأليف هذا الكتاب: ٢١١
المبحث الثاني: عرض وبيان ما تضمنه المشارق ٢١٣
أسانيد القاضي في هذه الأصول الثلاثة: ٢١٧
الموطأ: ٢١٧
صحيح البخاري: ٢١٧
صحيح مسلم: ٢١٨
(حرف التاء) ٢١٩
الباب الأول في الجمل التي وقع فيها تصحيف أو طمس معناها التغيير والتلفيق ٢٢١
فمن تقويمه لجمل الموطأ قوله: ٢٢١

الباب الثاني (في ألفاظ وجمل في هذه الأصول تحتاج إلى تعريف صوابها، وتقويم إعرابها، وتفهيم المؤخر من المقدم من ألفاظها وبيان إضمارات مشكلة) ٢٢٣
الباب الثالث (في إلحاق ما بتر من الحديث أو بيض للشك فيه أو لعلة أو وهم، مما لا يتم الكلام إلا به) ٢٢٤
الموطأ: ٢٢٤
البخاري: ٢٢٤
صحيح مسلم: ٢٢٥
المبحث الثالث: منهج القاضي في هذا الكتاب ٢٢٦
المبحث الرابع: هل تأثر القاضي في المشارق بالمؤلفات قبله؟ ٢٢٨
بين المشارق وتقييد المهمل: ٢٢٩
(حرف الخاء) ٢٣٠
المبحث الخامس: أثر المشارق في المؤلفات بعده ٢٣٢
أخذ ابن الصلاح من المشارق: ٢٣٣
ابن حجر يأخذ من المشارق: ٢٤٠
بين تنوير الحوالك والمشارق: ٢٤٢
ابن قرقول يختصر المشارق: ٢٤٣
المبحث السادس: تقييم مشارق الأنوار ٢٤٤
القاضي يقيم المشارق: ٢٤٦
ولنا نظرة: ٢٤٧
الفصل الثاني: الإكمال ومنزلته من شروح مسلم ٢٤٩
المبحث الأول: التعريف بالمعلم بفوائد مسلم ومؤلفه المازري ٢٥١
الإمام المازري: ٢٥٢
المبحث الثاني: التعريف بإكمال المعلم ومخطوطاته في الخزانات ٢٥٤
اسم الكتاب: ٢٥٤
دافعه لتأليفه: ٢٥٥
مخطوطات الإكمال: ٢٥٥
(أ) خزانة القصر الملكي بالرباط: ٢٥٦
(ب) خزانة القرويين بفاس: ٢٥٧

(جـ) مكتبة الأَزْهَر الشريف: ٢٥٧
(د) معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية: ٢٥٨
(هـ) نسخ أخرى: ٢٥٨
المبحث الثالث: إكمال المعلم ـ عرض وبيان ٢٥٩
أنموذج من المقدمة ٢٦١
بيان أصناف الكاذبين ٢٦١
نموذج من شرح القاضي للأحاديث في الإكمال ٢٦٣
شرح حديث أربع من كن فيه كان منافقاً... الحديث ٢٦٣
المبحث الرابع: شروح مسلم ومنزلة الإكمال منها ٢٦٧
المبحث الخامس: أثر الإكمال في شرح الإمام النووي (المنهاج) ٢٧١
مثال المقدمة: ٢٧١
المثال الثاني: ٢٧٣
الفصل الثالث: التعريف بكتاب بغية الرائد ٢٧٥
المبحث الأول: حديث أم زرع وشراحه ٢٧٧
حديث أم زرع ٢٧٨
المبحث الثاني: التعريف ببغية الرائد ومخطوطاته ٢٨٢
اسم الكتاب: ٢٨٢
دافعه لتأليفه: ٢٨٢
نسخ بغية الرائد المخطوطة: ٢٨٣
المبحث الثالث: بغية الرائد ـ عرض وبيان ٢٨٦
المبحث الرابع: منهج القاضي في بيان فنون البلاغة في حديث أم زرع . ٢٩١
الفصل الرابع: كتاب الشفا: تعريف وبيان وتقييم ٢٩٥
المبحث الأول: التأليف في شمائل الرسول ﷺ والعناية بها ٢٩٧
المبحث الثاني: تعريف عام بكتاب الشفا ٣٠١
المبحث الثالث: عرض موجز لكتاب الشفا ٣٠٣
المقدمة: ٣٠٣
القسم الأول في تعظيم العلي الأعلى لقدر النبي ﷺ قولاً وفعلاً ٣٠٤
القسم الثاني فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ ٣٠٩
القسم الثالث فيما يجب للرسول ﷺ وما يستحيل من الأحوال البشرية ٣١٢

القسم الرابع في تصرف وجوه الأحكام فيمن تنقصه أو سبه ﷺ
وقد جعله في بابين ٣١٣
المبحث الرابع: منهج القاضي في الشفا ٣١٦
المبحث الخامس: شروح الشفا ومختصراته ٣٢٠
١ ـ المنهل الأصفى في شرح ما تمس إليه الحاجة من ألفاظ الشفا: . ٣٢٢
٢ ـ شرح الشفا لعلي القاري: ٣٢٣
٣ ـ فتح الفياض: ٣٢٤
٤ ـ مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا: ٣٢٥
مختصر الشيخ سويدان: ٣٢٥
المبحث السادس: قبول الأمة للشفا، وما قاله عنه الأعلام ٣٢٧
دفاع عن الشفا: ٣٣١
الباب الثالث: جهود القاضي عياض في علم الدراية ٣٣٥
الفصل الأول: ماهية علم الدراية ونشأته وتطوره ٣٣٧
المبحث الأول: معنى علم الدراية وأهميته ٣٣٩
ما المقصود بعلم الدراية؟ ٣٣٩
أهمية علم الدراية: ٣٤٠
المبحث الثاني: نشأة علم الدراية، وأهم المصنفات فيه ٣٤٣
الفصل الثاني: كتاب الإلماع وبيان آراء القاضي في علم الدراية ٣٤٩
المبحث الأول: تعريف عام بكتاب الإلماع ٣٥١
اسم الكتاب: ٣٥١
تحقيقه وطبعه: ٣٥٢
موضوع الكتاب: ٣٥٣
سبب تأليفه لهذا الكتاب: ٣٥٤
المبحث الثاني: الإلماع ـ عرض وبيان ٣٥٥
المبحث الثالث: تقييم الإلماع ٣٦٤
المبحث الرابع: منهج القاضي في الإلماع ٣٦٧
الأنموذج ٣٦٨
باب متى يستحب سماع الطالب ومتى يصح سماع الصغير ٣٦٨
المبحث الخامس: آراء القاضي واجتهاداته في علم الدراية ٣٧١

١ ـ رأيه في المقابلة بأصل السماع: ٣٧٢
٢ ـ رأي القاضي في سن التصدي لإسماع الحديث: ٣٧٤
٣ ـ رأيه في ضرب الحرف المكرر: ٣٧٦
٤ ـ رأيه في شكل نصوص الأحاديث: ٣٧٧
٥ ـ اختيار القاضي في تصحيح الأخطاء الواقعة في بعض المتون: ... ٣٧٩
٦ ـ رأيه في إجازة ما لم يتحمله المجيز: ٣٨١
موقفه من رواية الحديث بالمعنى ٣٨٣
نظرة على آراء القاضي في علم الدراية ٣٨٥
الفصل الثالث: (الغنية) مشيخة القاضي وطريقته فيها ٣٨٧
المبحث الأول: المشيخات والتأليف فيها ٣٨٩
المبحث الثاني: الغنية ونسخها المخطوطة ٣٩١
المبحث الثالث: منهج القاضي في الغنية وطريقته في التراجم ٣٩٣
المبحث الرابع: أسماء شيوخه الذين ترجم لهم في مشيخته ٣٩٧
حرف الميم ٣٩٧
حرف الهمزة ٤٠١
حرف الحاء ٤٠٢
حرف الخاء ٤٠٣
حرف العين ٤٠٣
حرف الغين ٤٠٥
حرف السين ٤٠٦
حرف الشين ٤٠٦
حرف الهاء ٤٠٦
حرف الياء ٤٠٧
المبحث الخامس: أهمية الغنية وقيمتها العلمية ٤٠٩
الفصل الرابع: ترتيب المدارك بين التراجم وعلم الرجال ٤١٣
المبحث الأول: التعريف بترتيب المدارك ٤١٥
اسمه: ٤١٥
موضوع الكتاب: ٤١٥
طبع ترتيب المدارك: ٤١٦

المبحث الثاني: عرض موجز لما تضمنه ترتيب المدارك ٤١٨
الطبقة الأولى: ٤٢١
الطبقة الثانية: ٤٢١
الطبقة الثالثة: ٤٢١
الطبقة الرابعة: ٤٢١
الطبقة الخامسة: ٤٢١
الطبقة السادسة: ٤٢٢
الطبقة السابعة: ٤٢٢
الطبقة الثامنة: ٤٢٢
الطبقة التاسعة: ٤٢٢
الطبقة العاشرة: ٤٢٢
المبحث الثالث: منهج القاضي في التراجم ٤٢٣
المبحث الرابع: المصادر التي تأثر بها القاضي في تأليف ترتيب المدارك ٤٢٧
المبحث الخامس: أثر هذا الكتاب في المؤلفات بعده ٤٣٢
الخاتمة ٤٣٥
المراجع ٤٤١
أولاً: المراجع المخطوطة ٤٤١
ثانياً: المراجع المطبوعة ٤٤٤
نماذج مخطوطة ٤٥٢
الفهرس ٤٦٣

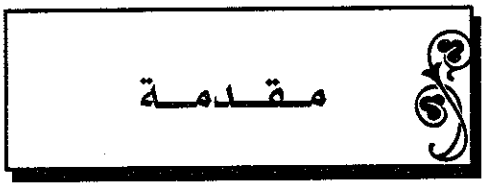

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً دائماً إلى يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد الرحمة المهداة والرسول الأمين، وعلى آله وصحابته الكرام البررة المطهرين.

وبعد...

فقد كان من نعمة الله علي أن نشأت في بيئة دينية وجدت فيها القدوة الحسنة. فنشأت محباً للعلم وأهله، وسلكت سبيله في معاهده متدرجاً حتى كرمني الله بالحصول على الشهادة العالية من جامعة أم درمان الإسلامية ـ رعاها الله ـ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، الأمر الذي حدى بالجامعة أن تختارني معيداً بها.

ثم بعثت من قبلها إلى جامعة الأزهر الشريف، منارة العلم ومعهد أسلافي. وذلك للتخصص في الحديث الشريف. وبذلك حقق الله أمنية بت أرقبها وقد قرت بها عين والدي البر.

وقضيت فترة الماجستير في قسم الحديث بكلية أصول الدين وحصلت على الماجستير بمرتبة الشرف وقد تصدرت دفعتي بفضل الله. وبعد الماجستير جعلت أجيل النظر في موضوعات السنة المطهرة، لاختيار موضوع لرسالة الدكتوراه.

ولم يطل بي الحال فقد رأيت أن القاضي عياض بن موسى اليحصبي الحافظ، محدث من أكابر محدثي المغرب والأندلس، وكم قرأت آراءه

التي غصت بها كتب المصنفين المتأخرين عن زمانه. هذه الشخصية لم تحظ بعناية الدارسين.

ثم أن جهوده المتمثلة في مصنفاته في علم الحديث في الرواية والدراية ـ وأغلبها مخطوط ـ لم تنل حظها من الدراسة، بل وبعضها غير معروف لدى الكثيرين.

ولهذا بت أستخير الله مراراً في أن أكتب في هذا الشأن، فبدا لي أن أكتب في القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية. علّ في كتابتنا عن شخصه إحياء لذكره وسيرته التي هي سيرة سلفنا الصالح، وهي القدوة والأسوة الحسنة. وفي تناولنا لجهوده إحياء وبعثاً لها من مراقدها، فقد باتت زماناً حبيسة الصناديق وخزانات المخطوطات. ويكون ذلك أيضاً تعريفاً بها وبقيمتها حتى تنال عناية الدارسين.

ورجوت الله جل شأنه أن يكون عملي خالصاً لوجهه. ثم عزمت وعليه توكلت، وسجلت موضوعي وشرعت مستعيناً بالله.

وأقبلت على مكتبات القاهرة العامرة أبحث وأجمع مادتي منها، من المراجع التي تتناول جوانب موضوعي، والكثير منها مخطوط وجدت بعضه في دار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية. غير أني وبعد فترة ليست قصيرة وجدت أن المصادر تنقصني فقد نضب معينها في القاهرة، وأن لا بد من الرحلة إليها في مظانها، وما مظانها إلا المغرب العربي حيث نشأ القاضي وعاش وتعلم وألف وكتب ومات.

فشددت الرحال إلى تلك البقاع وطفت كل المكتبات العامة بالمغرب وهي: الخزانة الملكية والخزانة العامة بمدينة الرباط، وخزانة جامعة القرويين بفاس، والخزانة العامة بتطوان، وخزانة مكناس، وخزانة مراكش.

وقد وجدت بغيتي بعون الله فجمعت وصورت الذي يهمني من المخطوطات.

ومن المغرب ارتحلت إلى تونس حيث استفدت من المكتبة القومية، والتي تحوي ٢٥ ألف مخطوط فيما علمت.

بعد هذه الرحلة عدت أدراجي إلى القاهرة وقد اكتملت جوانب بحثي.

ولا بد أن أشير هنا إلى بعض المراجع التي اعتمدت عليها ورجعت إليها في الموضوع.

ففي حياة القاضي عياض رجعت إلى رسالة ابنه محمد في التعريف به، وإلى أزهار الرياض بأخبار عياض للمقري. ورجعت إلى كتب التراجم مثل المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار، وبغية الملتمس والديباج المذهب لابن فرحون، والاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى للسلاوي، والصلة لابن بشكوال، والإحاطة لابن الخطيب، ونفح الطيب للمقري، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، وطبقات الحفاظ للذهبي، وطبقات الحفاظ للسيوطي، وأنباه الرواة للقفطي، والعبر لابن خلدون، إلى غير ذلك من الكتب.

ومن هذه وأمثالها جمعت جوانب حياة القاضي عياض وشخصيته، وهناك بعض الجوانب التي كانت غامضة في حياة القاضي عياض استطعت من خلال شعره وبعض مقارنات الظروف أن أحقق القول فيها مثل توليه القضاء ببادية تادلاً بقرية «داي».

وفي رحلتي للمغرب عنيت بتتبع أماكن إقامات القاضي عياض فزرت في الشمال سبتة التي يحتلها الأسبان، وهي مسقط رأس القاضي. ورأيت أماكن إقامته بها ومسجده الذي ـ ويا للأسف ـ جُعِل كنيسة.

ودخلت فاس وزرت دار الغرديس التغلبي حيث أقام القاضي. وفي الجنوب زرت مراكش التي توفي بها القاضي وقد زرت ضريحه رحمه الله.

وسمعت أثناء ذلك كثيراً من الروايات الشفهية غير أني لم أعتمد عليها للفارق الزمني بين عصرنا وعصر القاضي. وإذا ذكرت من ذلك شيئاً في الرسالة، ذكرت أنها رواية شفهية.

ومن هذه المشافهات ما حدثني به مولاي الشيخ العابد الفاسي وآل الغرديس بفاس.

أما المراجع التي استعنت بها في جهود القاضي في علم الرواية، فقد كان عمادها مؤلفاته في هذا العلم وهي: إكمال المعلم بفوائد مسلم وهو شرحه لصحيح مسلم، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار، وبغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد، والشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ.

يضاف إلى ذلك الكتب التي تكلمت على كل من هذه المؤلفات أو تأثرت بها، أو شرحتها، أو كان لها أثر فيها وفي تصنيفها، أو كانت شرحاً لها.

وأذكر من ذلك إجمالاً:

المعلم لأبي عبد الله المازري، وشرح صحيح مسلم للإمام النووي، وشرح الأبي، والسنوسي ونحوهما.

وتقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الغساني، ومطالع الأنوار لابن قرقول الجمزي، ومقدمة العلامة ابن الصلاح.

وشروح الشفا، منها شرح علي القاري، وشرح التلمساني، وحاشية الشمني، والمدد الفياض. ومختصر الشفا لسويدان، ومناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا للسيوطي.

وغير ذلك من الكتب التي عني أصحابها بالكلام على هذه المصنفات التي تمثلت فيها جهود القاضي عياض في علم الرواية.

أما في جهود القاضي في علم الدراية فكان عماد المراجع لذلك،

مصنفات القاضي في علم الدراية وعلى رأسها الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع وهو مطبوع. ثم مشيخته الغنية وكانت مخطوطة. وترتيب المدارك في أعلام مذهب مالك وهو مطبوع.

وكذلك استعنت بالكتب التي تأثرت بهذه الجهود، أو تناولتها بالكلام أو أخذت منها أو اعتمدتها.

مثل كتب المصطلح ومنها: مقدمة ابن الصلاح والتقييد والإيضاح عليها للعراقي. وتقريب النووي، وتدريب الراوي. ومنهج ذوي النظر وغيرها.

ومثل الرسالة المستطرفة للكتاني، ومصطلح التاريخ للدكتور أسد رستم إلى غير ذلك من المصادر المساعدة أو المكملة كالقواميس، وكتب التاريخ واللغة.

هذا وقد نيفت مراجع رسالتي على المائة منها المخطوط ـ وهو كثير ـ ومنها المطبوع.

أما منهجي الذي اتبعته في الرسالة فقد قسمتها إلى ثلاثة أبواب قبلها تمهيد وبعدها خاتمة.

التمهيد: في جهود العلماء سلفاً وخلفاً في حفظ السنة ونشرها. وقد تكلمت فيه عن دور الصحابة رضوان الله عليهم في حفظ السنة وتبليغها، وطريقتهم في الحفظ والتبليغ، ودور التابعين في الحفظ والنشر واحتياطهم في ذلك. ثم جمع السنة وتدوينها. مع بيان جهود علماء المغرب والأندلس في خدمة السنة النبوية المطهرة. وكان التمهيد مدخلاً للرسالة.

الباب الأول: شخصية القاضي عياض وحياته:

وجعلته في فصلين كبيرين:

الفصل الأول: في شخصيته وحياته العامة. وقد تكلمت فيه عن

أصل القاضي عياض، ونسبه، ومولده، ونشأته، ثم ترحاله وتكوين شخصيته، وتوليه القضاء، وسيره فيه، ومواقفه مع حكام عصره من المرابطين اللذين أيدهم وناصحهم. والموحدين الذين قاومهم ودافعهم عن سبتة قائداً لأهل بلده.

وتكلمت عن أخلاقه وسجاياه، وعن تواضعه وإنصافه وتقواه وحلمه، ومعشره ـ وفي كل ذلك أستشهد ببعض الحوادث من حياة القاضي تدل على ما أقول.

وفي هذا الفصل تناولت الكلام عن وفاته وناقشت الأقوال التي اضطربت في سببها، وذكرت وجهة الحق التي أراها وهي أنه مات معتلاً موتاً طبيعياً. وختمت الفصل بالكلام عن ذرية القاضي عياض التي خلفها.

الفصل الثاني: في حياته العلمية. وقد تكلمت فيه عن طلبه العلم، واستعداده الفطري، ومؤهلاته ـ وتعرضت للجانب العلمي في رحلاته للأندلس ودخوله قرطبة ومرسية ولقيه لشيوخ ذلك العصر.

وعقدت مبحثاً تناولت فيه شيوخ القاضي عياض وقسمتهم إلى أنواع وترجمت لستة من أعلامهم كان لهم الأثر البين في تكوين شخصيته العلمية. ثم تكلمت عن مذهب القاضي عياض كمالكي في الفقه والفروع، وأشعري في العقيدة.

ثم عقدت مبحثاً هاماً تناولت فيه مؤلفات القاضي عياض في كل الفنون، وهي أكثر من عشرين مصنفاً المطبوع منها أربعة كتب فقط. وفي كلامي على هذه المؤلفات تكلمت عن موضوعاتها، ونسخها المخطوطة وأوصاف هذه المخطوطات وأرقامها بالمكتبات المختلفة في القاهرة والمغرب وتونس. مما يعتبر إعداداً وتمهيداً لتحقيق هذه المصنفات النافعة.

ثم تكلمت في هذا الفصل عن تلاميذ القاضي عياض وأثره فيهم وترجمت لجماعة من مشهوريهم.

وفي مبحث بعد هذا تناولت القاضي عياض كأديب، وقد أوردت من شعره ونثره ما يضعه في قمة الأدباء. ويجعل دراسته كأديب جديرة بالبحث والكتابة، الأمر الذي لم يكن معروفاً.

وختمت الفصل بتقييم لشخصية القاضي العلمية على ضوء ما قاله عنه الأئمة والحفاظ، وفي إيرادي لما قالوه أعلق أو أستنتج وأوجه ما أذكر.

وبعد التعريف بجميع جوانب حياة القاضي عياض انتقلت إلى الباب الثاني.

الباب الثاني: في جهود القاضي عياض في علم الرواية:

وقد مهدت لهذا الباب بتمهيد موجز تكلمت فيه عن جهود القاضي في علم الرواية متمثلة في مصنفاته: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، وإكمال المعلم بفوائد مسلم، وبغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد، وكتابه العظيم الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى. وبناء على هذا التمهيد قسمت الباب إلى أربعة فصول.

الفصل الأول: في الكلام على كتابه مشارق الأنوار وقيمته العلمية. وقد عَرّفت بهذا الكتاب، وبينت موضوعه والمادة التي تضمنها في تصحيح الأوهام الواقعة في بعض روايات الموطأ والصحيحين، وشرح بعض غريب هذه الأصول الثلاثة.. إلخ. وقد أبنت منهج القاضي في كتابه هذا ومدى تأثره بالمؤلفات قبله، وتكلمت عن أثر المشارق في المؤلفات بعده.

وفي ختام الفصل عقدت مبحثاً قيمت فيه مشارق الأنوار.

الفصل الثاني: في الكلام على إكمال المعلم ومنزلته بين شروح مسلم وأثره في المؤلفات بعده. وقد عرّفت أولاً بالمعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله المازري ثم تكلمت عن إكمال المعلم للقاضي عياض. وبينت أن القاضي بنى شرحه على شرح شيخه المازري مكملاً له. ثم

ذكرت مخطوطاته التي اطلعت عليها، وهي تمكن من تحقيقه، وتكلمت عن منزلة شرح القاضي بين شروح مسلم.

ثم عرضت نماذج من الأكمال تُبين طريقة القاضي في الشرح وتكلمت عن اعتماد الإمام النووي على شرح القاضي عياض هذا، وتصريحه بذلك وسقت شواهد لما قلت.

ولقد ناشدت في نهاية الفصل أهل الشأن والمهتمين بتراث الأمة، أن يتجهوا لتحقيق وطبع هذا الكتاب القيم[1].

الفصل الثالث: وجعلته في منهج القاضي عياض في بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد. وقد صدرته بإيراد حديث أم زرع بسنده، ثم عرفت بشرح القاضي بغية الرائد. وذكرت مخطوطاته المحفوظة في القاهرة والمغرب كعادتي في التعريف بالمخطوطات من مؤلفات القاضي عياض رحمه الله .

وبينت منهج القاضي في هذا الكتاب، وفي بيان صنوف البلاغة في حديث أم زرع، ذلك المنهج الذي اختص به القاضي عياض.

وخلصت إلى أن شرح القاضي خير شروح حديث أم زرع كما قال العلامة ابن حجر.

الفصل الرابع: وقد تناولت فيه كتابه الشفا تعريفاً وبياناً وتقييماً. وتكلمت في أول هذا الفصل عن شمائل النبي ﷺ وعناية الأمة بها وبالتأليف فيها.

ثم عرفت تعريفاً عاماً بكتاب الشفا. طبعاته ومخطوطاته كما عرضت الكتاب عرضاً موجزاً، ووضحت منهج القاضي عياض فيه. ذلك المنهج الذي أخذه الأوروبيون عن المسلمين، وهو تقسيم الكتاب إلى أقسام

---

(١) يطبع الإكمال الآن ضمن جهود ملك المغرب الحسن الثاني.

وتحت كل قسم أبواب وتحت كل باب فصول.

ثم ذكرت شروح الشفا ومختصراته، فذكرت له نحو ثلاثين شرحاً تكلمت على بعض منها موضحاً مزاياها.

وختمت هذا الفصل بتقييم العلماء لكتاب الشفا، ودافعت عما يشاع من كثرة الموضوعات فيه، وذلك من خلال تخريج السيوطي لأحاديثه.

وبنهاية هذا الفصل انتهيت من بيان جهود عياض في الرواية.

الباب الثالث: جهود القاضي عياض في علم الدراية:

وجعلته في أربعة فصول:

الفصل الأول: في ماهية علم الدراية وأهميته ونشأته وتطوره، وضَّحتُ فيه معنى علم الحديث دراية، وموضوعات هذا العلم، وأهميته وأقسامه ـ ثم بسطت القول في نشأة هذا العلم والدواعي التي دعت إلى نشأته وتابعت تطوره والتصنيف فيه إلى عهد القاضي عياض.

وهذا الفصل بمثابة التمهيد للثلاثة فصول بعده. فقد ذكرت في آخره إجمالاً جهود عياض في هذا العلم وسميت مؤلفاته، وأوضحت أن بعضها مفقود.

الفصل الثاني: في تقييم كتابه الألماع وآراء القاضي في علم الدراية. عرفت في أوله بكتاب الألماع تعريفاً كاملاً. اسمه، وكيفية وصوله للمشرق، وتحقيقه وطبعه وعرضت ما تضمنه من أبواب وموضوعات.

وعقدت مبحثاً تكلمت فيه عن آراء القاضي في علم الدراية وأثر هذه الآراء على المصنفين بعده ومنهم ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي. ومن هذه الآراء رأيه في سن التصدي للجلوس للتحديث، ورأيه في نقل الحديث بالمعنى، ورأيه في تصحيح الأخطاء الواقعة في بعض المتون.

ثم علقت على هذه الآراء. وختمت الفصل بإيراد نمادج من الألماع.

الفصل الثالث: في الكلام على مشيخة القاضي عياض (الغنية) وطريقته فيها.

وقد تكلمت في بداية هذا الفصل عن المشيخات: معناها، والتأليف فيها، واعتبارها في علم الرجال.

ثم تعرضت للتعريف بمشيخة القاضي التي أسماها بالغنية وذكرت نسخها المختلفة وأوصافها وأرقامها في الخزانات[1].

وقد تكلمت أيضاً عن طريقة القاضي في الغنية، وأسماء شيوخه الذين ترجم لهم فيها، وأوردت نموذجاً يبين طريقته فيها، ثم قيمتها علمياً وبينت أهميتها.

الفصل الرابع: في كتابه ترتيب المدارك بين التراجم وعلم الرجال. وقد عرفت فيه بمدارك عياض، وأشرت إلى ما تضمنه الكتاب ومنهج عياض فيه. ومصادره التي اعتمد عليها من كتب الرجال والتاريخ.

وقد بينت أنه جمع في مؤلفه بين طريقة المحدثين في علم الرجال وبين طريقة المؤرخين في التراجم.

ثم تكلمت عن أثر الكتاب في المؤلفات بعده. وكان هذا الفصل هو آخر فصول الرسالة التي بلغت عشرة فصول تضمنتها أبوابنا الثلاثة.

وبالنسبة للأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة، فقد التزمت التعريف بهم في هامش الرسالة، مهما كان العلم ظاهراً ومعروفاً، إذ قد يكون معروفاً للبعض مجهولاً للبعض الآخر.

وقد ذيلت الرسالة بنماذج من مخطوطات كتب القاضي عياض في الحديث، صَورتُها من بعض النسخ الجيدة. هذه الكتب التي صورتُ نماذجاً لمخطوطاتها هي: إكمال المعلم، وبغية الرائد، ومشيخته الغنية.

وجعلت للرسالة فهرساً مفصلاً بما تضمنته من موضوعات.

---

(١) وقد طبعت الغنية بعد ذلك.

وإني لأحمد الله حمد العاجز الخجل، على توفيقه لإنجاز عملي هذا، والذي لا أدعي فيه الكمال، وحسبي أني استنفدت فيه طاقتي، وحبست في سبيله نفسي ووقفتها عليه، وهجرت الأهل والولد، ورحلت في سبيله الرحلات الواسعة الشاقة، وعاينت المخطوطات بمختلف خطوطها، من مغربي، وأندلسي ومشرقي. وخرجت من ذلك كله بثمرة بإذن الله ناضجة.

وكان أسلافنا الصالحون ـ كما حكى المقري في أزهار الرياض ـ قد حصروا أغراض التأليف في سبعة: شيء لم يسبق إليه فيؤلف فيه، وشيء أُلف ناقصاً فيكمله، وشيء خطأ فيصححه، ومشكل فيشرحه، ومطول فيختصره، ومتفرق فيجمعه، ومنثور فيرتبه.

فإذا كان هؤلاء الأسلاف قد حصروا أغراض التأليف في هذه، رجوت أن تكون رسالتنا قد أوفت أغلب هذه الأغراض وأنفعها.

وإني لأدعو الناظر فيها أن ينظر محاسنها قبل المساوىء وأن يعد جوانب الكمال قبل أن يفتش عن جوانب النقص.

ويحضرني وأنا أختم هذه المقدمة قولة العماد الأصفهاني المشهورة: «إني رأيت أنه لا يكتب الإنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على البشر ـ إلا من عصم الله ـ».

وفي الختام أضرع إلى الله صاحب العطاء والجود، أن لا يجعل حظي من هذا العمل مجرد النصب، وأن يعيذني أن أكون من المتشبعين بما لم يعطوا، وأن يمنحني رضاه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

البشير علي حمد الترابي

٢٦ من رمضان ١٣٩٥هـ

٢ من أكتوبر ١٩٧٥م

تمهيد
جهود العلماء سلفاً وخلفاً
في حفظ السنة ونشرها

ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: السنة في عهد الصحابة.

المبحث الثاني: السنة في عهد التابعين.

المبحث الثالث: جمع السنة وتدوينها.

المبحث الرابع: جهود أهل المغرب والأندلس في خدمة السنة.

مهما أوتي الإنسان من البلاغة وملكة التعبير، فإنه لا يستطيع أن يحصي جهود العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في حفظ السنة النبوية المطهرة. ولا يستطيع أن يصور حرصهم الأكيد على تبليغها ونشرها بين الناس.

كيف وهم الذين عشقوا الهدي النبوي فشربوا من معينه عللاً بعد نهل. وبذلوا المهج والأرواح بركوب المواخر في البحار، وجَوبِ الصحاري والغِفار، ومكابدة الأجواء، وهجروا لذيذ العيش، واختاروا الغربة والأسفار، كل ذلك في سبيل اتصال السند الذي خص الله به هذه الأمة. مستهدفين من وراء جهودهم تلك حفظ السنة النبوية الشريفة، وتنقيتها من كل شائبة.

فكان نتاج تلك الجهود المخلصة ثمراً طيباً يؤتي أُكُلَه كل حين بإذن ربه، وهو السنة المطهرة في الصحاح، والسنن، والمساند والمعاجم، وغيرها من كتب الحديث الشريف. تلك الكتب التي استضاءت الأمة بها ولا زالت تستضيء فرحم الله تلك الأنفس الأبية المخلصة التي أعزت الدين وتوافرت على حفظه ونشره ونصرته في كل ميدان، ووقفت بصلابة ودراية تذب عن سنة رسول الله ﷺ شبه الملحدين، ووضع الوضاعين ودس المارقين، فبرئت السنة بذلك من كل شائبة. وصدق الله وعده وأتم نوره، سبحانه جل شأنه، فقد قال: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1].

وإذا كنا لا نستطيع أن نصور أو نحصي تلك الجهود في هذا المجال

(١) سورة الصف: آية ٨.

فلا بد لنا ـ ونحن بصدد دراسة جهود أحد هؤلاء الجهابذة ـ من الإشارة بشيء من الإيجاز إلى تلك الجهود المقدرة اعترافاً بمآثرهم وأياديهم البيضاء وشكراً لأفضالهم رضوان الله عليهم.

المبحث الأول
السنة في عهد الصحابة رضوان اللّه عليهم

تلقي الصحابة للسنة وحفظهم لها:

كان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون عن الرسول ﷺ القرآن مشافهة، ويستظهرون حفظ ما يسمعون، ويتعلمون تفسيره. وما تفسيره إلا السنة النبوية الشريفة، قولية كانت أم عملية. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

ولذلك صار حفظ السنة في عهد الصحابة إلى جانب حفظ القرآن الكريم، جنباً إلى جنب. فكلٍ منهما من عند الله ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[2].

وقد ساعدهم على الحفظ سيلان أذهانهم، وصفائها، وحدة الذكاء التي عرف بها أهل الصحراء، وفوق ذلك قربهم من النور المحمدي الوهاج. فقد كانوا يتمتعون بحوافظ نادرة هيأهم الله بها.

وتاريخ الحديث يحدثنا عما كان يحفظ سيدنا أبو هريرة[3]

---

(١) سورة النحل: آية ٤٤.

(٢) سورة الحشر: آية ٧.

(٣) هو عبد الرحمن بن صخر ـ وهذا هو الصحيح في اسمه ـ أحد الستة المكثرين ومن حفاظ الصحابة. لزم رسول الله ﷺ وقد دعا له بعدم النسيان فما نسي بعدها قط. =

وعبد الله بن عمر[١] وأنس بن مالك[٢] والسيدة عائشة أم المؤمنين[٣] التي كانت آية من آيات الحفظ والفهم والذكاء. وعبد الله بن عباس[٤] الذي كان يحفظ الحديث من مرة واحدة، سمع قصيدة لابن أبي ربيعة فحفظها من المرة الأولى وعِدَتُها ثمانون بيتاً، وسيدنا زيد بن ثابت[٥] الذي حفظ جل القرآن قبل بلوغه مع ما كان معه من شغل، وتعلم لغة اليهود في سبعة عشر يوماً، وغير هؤلاء ممن شهروا بالحفظ والإتقان. رضي الله عنهم أجمعين[٦].

هذا ما كان من استعدادهم الفطري الذي وهبهم الله، أما كيف كانوا

= عاش بعد النبي ﷺ وحضر أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم. وتوفي في خلافة سيدنا معاوية سنة ٥٧هـ.

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، أبو عبد الرحمن، أسلم مع أبيه صغيراً، وروي أنه أول مولود يولد في الإسلام. كان صغيراً يوم أحد وشهد الخندق وما بعدها من الغزوات، قال فيه الرسول ﷺ: «أنه رجل صالح» أشهر الرواة عنه بنوه سالم وحمزة وبلال وعبيد الله وزيد توفي سنة ٧٣هـ أو ٧٤هـ.

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري أبو حمزة خادم رسول الله ﷺ. روى عن النبي ﷺ وأكثر، وروى عنه أولاده موسى، والنضر، وحفيداه ثمامة، وحفص وغيرهم. خدم النبي ﷺ عشر سنين. كان يصلي ويطيل القيام حتى تتفطر قدماه. توفي سنة ٩٣هـ.

(٣) هي السيدة عائشة أم المؤمنين وزوج رسول الله ﷺ وابنة الصديق رضي الله عنهم. أعلم النساء، تزوجها الرسول ﷺ صغيرة وهي من الستة المكثرين، نزل في شأنها القرآن. كان الصحابة يسألونها كثيراً فيجدون عندها علماً بما يسألون. توفيت سنة ٥٧هـ.

(٤) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ، وهو ترجمان القرآن وحبر الأمة. رأى جبريل مرتين ودعا له النبي ﷺ بالعلم والحكمة. روى عنه ابنه علي وأنس بن مالك وغيرهم. توفي بالطائف سنة ٦٨هـ.

(٥) زيد بن ثابت بن الضحاك، أحد الذين جمعوا القرآن في عهد الرسول ﷺ. شهد بيعة الرضوان. قال فيه النبي ﷺ: «أفرضكم زيد». ندبه أبو بكر لجمع القرآن وكذلك عثمان رضي الله عنهم. توفي سنة ٤٥هـ.

(٦) أبو هريرة راوية الإسلام: ص ٥٩.

يتلقون السنة عن رسول الله ﷺ، فقد كان ذلك على أنحاء متعددة.

فتارة كان ﷺ يقعد لهم بعد الصلاة يعلمهم القرآن والسنة، ويذكرهم بالآخرة، ويشرع لهم الأحكام. فعن أنس رضي الله عنه قال: «... إنما كانوا إذا صلوا الغداة قعدوا حلقاً حلقاً يقرأون القرآن ويتعلمون الفرائض والسنن»[1].

ومن ذلك أيضاً حديث البخاري الذي أخرجه في الصحيح بسنده إلى أبي واقد الليثي قال: بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد إذ أقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم، وأما الثالث فأدبر ذاهباً. فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم عن النفر الثلاثة؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله إليه، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه»[2].

فالحديث واضح الدلالة على أن الرسول ﷺ كان يعقد لهم الحلق في المسجد يعلمهم فيها.

وتارة كان يجيء السائل فيسأل الرسول ﷺ عن الأمر من أمور الدين فيجيبه الرسول ﷺ، فيحفظ ذلك من حضر من الصحابة فعن أبي موسى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما القتال في سبيل الله؟ فإن أحدنا يقاتل غضباً ويقاتل حمية، فرفع إليه رأسه قال: وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائماً فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله عز وجل»[3].

وكانت تقع الوقائع فيبين الرسول ﷺ حكمها فيسمع ذلك الصحابة

---

(١) مجمع الزوائد: ١/ ١٣٢.

(٢) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ١/ ١٦٦.

(٣) انظر فتح الباري: ١/ ٢٣٣.

ويتناقلونه. وربما وقع الأمر لأحدهم في خاصة نفسه فيسأل عنه الرسول ﷺ من غير خجل وحتى لو خجل لأمر شرعي، فإنه يستنيب غيره في السؤال. فهذا سيدنا علي ـ كرم الله وجهه ـ يقول: «كنتُ رجلاً مذاءً فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ، فسأله فقال: «فيه الوضوء»[1] وسيدنا علي ما استحيا إلا لأنه كان صهر الرسول ﷺ.

وكان المسجد النبوي معهداً ـ وأي معهد ـ يتلقى فيه الصحابة رضوان الله عليهم القرآن والسنة في خطبه ﷺ وفي حلقاته.

ولم يكن التلقي قاصراً على الرجال دون النساء، فقد كان ﷺ يعلم النساء أمور دينهن. وكن يسألنه فيجيبهن. وفي ذلك تقول السيدة عائشة رضي الله عنها: «نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين»[2].

وقد كان الصحابة يحرصون كل الحرص على حضور مجالس الرسول ﷺ إلى جانب قيامهم بأعمالهم اليومية، وقد يصعب على أحدهم الحضور كل يوم لبعد مقامه من المسجد، فيتناوب هو وجاره الحضور، يوماً لهذا ويوماً لهذا قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد[3] وهي من عوالي المدينة، وكنّا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً وأنزل يوماً. فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وإذا نزل فعل مثل ذلك»[4].

ومبلغ حرصهم هذا دفعهم لأن يأخذ بعضهم عن بعض خاصة صغار الصحابة الذين لم يجدوا من الوقت مع رسول الله ﷺ ما وجد إخوانهم الكبار، فأخذوا عنهم.

---

(١) رواه البخاري. انظر فتح الباري: ١/ ٢٤٠.

(٢) فتح الباري: ١/ ٢٣٩.

(٣) بني أمية ناحية بالمدينة المنورة سميت باسم من نزلها.

(٤) فتح الباري: ١/ ١٩٥.

ومن ذلك ما رواه الحاكم في مستدركه بسنده إلى عبد الله بن العباس رضي الله عنهما قال: «لما قُبِض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار هلم لنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير. فقال الرجل: واعجباً لك يا ابن عباس.. أترى الناس يفتقرون إليك وفي الناس من أصحاب رسول الله ﷺ من فيهم؟ فتركت ذلك وأقبلت أسأل أصحاب رسول الله ﷺ، وإن كان يبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه وهو قائل فأتوسد ردائي على بابه تسفي الريح علي من التراب. فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله ﷺ هلا أرسلت إلي فأتيك؟ فأقول: أنا أحق أن أتيك. قال: فأسأله عن الحديث. فعاش هذا الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي يسألوني فيقول: هذا الفتى كان أعقل مني»[1].

ولعل أروع صور حرصهم تلك الرحلات التي كانت سُنة تبعها خلفهم من المحدثين اللذين حملوا الراية بعدهم. فقد رحل من الصحابة سيدنا جابر بن عبد الله[2] تلك الرحلة التي تسجل بمداد الفخار، فقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسنده إلى جابر بن عبد الله أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، فابتعت[3] بعيراً، فشددت إليه رحلي، وسرت شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس فبعث إليه أن جابراً بالباب. فرجع الرسول فقال جابر بن عبد الله؟ قلت: نعم فخرج فاعتنقني. قلت حديث بلغني عنك لم أسمعه خشيت أن أموت أو تموت قال وذكر الحديث...»[4].

بهذا الإخلاص والتفاني حفظ الصحابة السنة واستوعبوها في جملتهم

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ١٠٦/١ وقال الذهبي هو صحيح على شرط البخاري.

(٢) هو جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي أبو عبد الله، غزا مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة. ولم يشهد بدراً ولا أحداً، وكانت له حلقة بالمسجد. وقد توفي سنة ٧٨هـ.

(٣) ابتعت: اشتريت.

(٤) الأدب المفرد للبخاري: ص ١٤٣.

من خلال خطب الرسول ﷺ ومجالسه في المسجد وإجاباته للسائلين والمستفتين، في أمور عقائدهم ومعاملاتهم وعباداتهم، حضهم على هذا الحرص قوله ﷺ: «نضر الله أمرءً سمع مقالتي فوعاها، ثم بلغها عني فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[1].

وإذا تفاوت الصحابة في كثرة المحفوظ فمرَدُّ ذلك لعوامل مختلفة منها اشتغال بعضهم بأمور الكسب والتجارة، مع انقطاع بعضهم للتلقي كسيدنا أبي هريرة رضي الله عنه. ومن هذه العوامل خصوصيات الحفظ التي خص الله بها من خص، ومنها دعاء الرسول ﷺ لبعضهم بالعلم كسيدنا عبد الله بن عباس، فقد قال ﷺ داعياً له: «اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب»[2] وكدعائه ﷺ لسيدنا أبي هريرة بعدم النسيان فلم ينس بعدها.

حرص الصحابة على نشر السنة وتبليغها:

كما كان الصحابة رضوان الله عليهم مثالاً نادراً في الحرص على سماع السنة وحفظها، كذلك كانوا مثالاً نادراً في الحرص على تبليغ كل ما حفظوه. فالرسول ﷺ لما دعا بنضرة الوجه لمن يحفظ بعد سماعه، قرن ذلك بتبليغه لما سمعه كما سمع. فدافعهم للتبليغ والأداء هو دافعهم للسماع والحفظ.

غير أن الأداء احتف بعامل الخوف من مغبة التحريف، والتبديل، وما يتبع ذلك من الكذب على رسول الله ﷺ. وهم قد سمعوا الرسول ﷺ يقول: «من تعمد علي كذباً فاليتبوأ مقعده من النار»[3].

---

(١) سنن ابن ماجه: ١/ ٨٦ حديث ٢٣٦ ورواه أبو داود ولفظه: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه» انظر سننه: ٢/ ٢٨٩.

(٢) رواه ابن ماجه انظر سنن ابن ماجه: ١/ ٥٨.

(٣) فتح الباري: ١/ ٢١١.

لذلك انتشرت السنة عنهم وبلغوها كلها بين عاملين تمكنا في نفوسهم الطاهرة.

الأول: الرغبة في نشر العلم والحرص على ذلك، رجاء حصول دعوة الرسول ﷺ التي دعا بها لمن يبلغ السنة المشرفة، والنجاة من لعنة الكتمان الذي لعن الله تعالى مرتكبه في محكم التنزيل حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾[1].

فهذا العامل ـ عامل الرجاء ـ يحفزهم لنشر العلم كلما سنحت لهم الفرصة. ولعل هذا العامل قد غلب على كثير منهم فكانوا أكثر الصحابة رواية، مثل سيدنا عبد الله بن عمر وسيدنا أبي هريرة وسيدنا عبد الله بن العباس رضي الله عنهم.

أما العامل الثاني: فهو عامل الخوف والإشفاق من تبعة التحريف ـ الذي وعد الله تعالى فيه وشَدد ـ والتوقي من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ وقد قال: «من تعمد علي كذباً فاليتبوأ مقعده من النار»[2].

ولعل هذا العامل غلب على الشيخين رضي الله عنهما كما غلب على بعض الصحابة فكان أول من استن سنة التوثق والتروي والتثبت في رواية الأحاديث هم هؤلاء. وسنرى صوراً حية لهذين العاملين فيما نسوقه قريباً إن شاء الله.

وبين هذين العاملين انتشرت السنة المطهرة عن الصحابة رضوان الله عليهم، فكانت النتيجة أنهم بلغوا السنة ونشروها من غير كتمان صافية من التبديل بريئة من التحريف.

ومن أمثلة حرص الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على نشر السنة ما

---

(١) سورة البقرة: آية ١٥٩.

(٢) فتح الباري: ١/٢١١، وقد سبق لنا تخريجه قريباً.

أخرجه البخاري في صحيحه بسنده لسيدنا أبي ذر الغفاري رضي الله عنه[1] يقول: «... والله لو وضعتم الصمصامة على هذه ـ وأشار إلى قفاه ـ ثم ظننت أني أنفذ كلمة سمعتها من رسول الله ﷺ قبل أن تجيزوا[2] علي لأنفذتها»[3]. فهذا حرص ليس بعده من حرص حتى ولو في آخر لحظة من لحظات الحياة لا يود سيدنا أبو ذر أن يترك التبليغ أو يفوت فرصته.

وقد روى الإمام الترمذي[4] في جامعه عن أبي هارون العبدي رضي الله عنه أنه قال: كنا نأتي أبا سعيد فيقول مرحباً بوصية رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الناس لكم تبعاً وإن رجالاً يأتوكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين. فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً»[5]. فأبا سعيد يرحب بمن يأخذون عنه الحديث ويمكنهم من ذلك ويرحب بهم. ولعمري أنه لمثل يحتذى في تشجيع طلاب العلم وتحريضهم على الأخذ.

والإمام البخاري[6] يروي في صحيحه عن سيدنا معاذ رضي الله عنه أنه كان ردف رسول الله ﷺ ـ في حديث طويل ـ وفيه أن رسول الله ﷺ أمره أن لا يخبر به خوفاً من اتكال الناس، ولكنه أخبر به بعد وفاة

---

(١) اسمه جندب بن جنادة، من غفار، كان من السابقين إلى الإسلام، ولم تتيسر له الهجرة إلا بعد غزوة الخندق. كان زاهداً لا يدخر قوتاً لغده وروى عنه الأحنف بن قيس وعطاء وغيرهم. سكن الربذة وبها توفي سنة ٣٢هـ.

(٢) تجيزوا: تكملوا قتلي.

(٣) فتح الباري: ١/ ١٧٠.

(٤) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي صاحب السنن الشهيرة بكتاب الجامع للترمذي وهو من حفاظ السنة وسننه أحد السنن الأربع توفي سنة٢٧٩هـ وقيل ٢٧٥هـ.

(٥) تحفة الأحوزي بشرح سنن الترمذي ٧/ ٤٠٩.

(٦) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الإمام المشهور صاحب الصحيح وأمير المؤمنين في الحديث كان لا يماري في الحفظ، له غير صحيحه التواريخ الثلاثة الكبير والصغير والأوسط. روى عن الضحاك بن مخلد وغيره وروى عنه خلق لا يحصون فيهم الترمذي ومسلم وقد توفي سنة ٢٥٦هـ.

الرسول ﷺ تأثماً[1] ـ أي خوفاً من إثم الكتمان ـ لأنه مأمور عموماً بالتبليغ، والنهي كان خشية اتكال الناس وقد أمن هو في ذلك الحين من اتكال الناس فزالت عنده علة النهي.

وكما ذكرنا أنه بجانب حرصهم على التبليغ والنشر كان هناك ورعهم وخوفهم من التحريف والزيادة، ومن ثم كانوا يتثبتون بل أنهم يتشددون مع من يبلغ.

فالإمام أبي عبد الله الحاكم[2] يروي لنا في مستدركه خبر الصديق رضي الله عنه في ميراث الجدة فيقول: «جاءت الجدة إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال أبو بكر: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً فأمهِليني حتى أسأل الناس العشية، فلما صلى الظهر قام في الناس يسألهم، فقال المغيرة بن شعبة[3]: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال أبو بكر رضي الله عنه: سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن سلمة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس فانفذ ذلك أبو بكر رضي الله تعالى عنه»[4].

وعن أبي سعيد أن أبا موسى الأشعري[5] رضي الله عنه سلم على سيدنا عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر

---

(١) انظر فتح الباري: ١/٢٣٦.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوية المعروف بالحاكم النيسابوري صاحب المستدرك على الصحيحين وعلوم الحديث وغيرها. من حفاظ الحديث المشهورين. وقد توفي رحمه الله سنة ٤٠٥هـ.

(٣) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي أسلم عام الخندق. وشهد الحديبية روى عنه بنوه عروة وحمزة وعفار وغيرهم. كان ذو فهم ودهاء توفي سنة ٥٠هـ.

(٤) المستدرك على الصحيحين: ٤/٣٣٨.

(٥) هو عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري. استعمله النبي ﷺ على زبيد وعدن وساحل اليمن واستعمله عمر على الكوفة قال عنه الرسول ﷺ: «لقد أوتي مزماراً من مزامير آل داود».
روى عنه أولاده إبراهيم وأبو بردة وغيرهم وتوفي سنة ٤٤هـ.

في أثره فقال: لم رجعت؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع. فقال: لتأتيني ببينة أو لأفعلن بك، فجاء أبو موسى ممتقعاً لونه ونحن جلوس، فقلنا له ما شأنك؟ فأخبرنا. ثم قال: هل سمع أحدٌ منكم ذلك؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه فأرسلوا معه رجلاً حتى أتى عمر فأخبره.

فسيدنا المغيرة بن شعبة وأبو موسى الأشعري بعيدان عن الكذب في حديث رسول الله ﷺ، والشيخان لم يتهماهما، وإنما هو التثبت وسنة التوثق التي ورثها عنهم المحدثون فيما بعد.

وهذا سيدنا علي كرم الله وجهه يقول: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني محدث عنه استحلفته فإذا حلف صدّقته».

وهكذا كانوا يتثبتون، ولكل منهم طريقته مع نفسه أو مع غيره. فقد روى الحاكم في المستدرك عن ابن عون قال: «ما أخطأتني عشية خميس إلا جئت ابن مسعود، فما سمعته يقول: قال رسول الله ﷺ. حتى إذا كان ذات عشية قال قال رسول الله ﷺ... فنظرت إليه فإذا هو محلول أزرار قميصه منتفخ أوداجه، مغرورقة عيناه ثم قال: هكذا.. أو فوق ذا... أو قريباً من ذا.... أو كما قال رسول الله ﷺ[1]. فهو من ورعه شدد على نفسه في اللفظ، وقد غشيته جلالة من الخوف والتحفظ من التغيير والتبديل.

بل بلغ الاحتياط والورع من بعض الصحابة بحيث ترك التحديث لغيره إذا ما علم أن غيره سيكفيه رواية ما عنده من الأخبار. ومن هؤلاء سيدنا سعد بن مالك فقد جاء في سنن الحافظ ابن ماجه[2] أن أبا

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ١/١١١.

(٢) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن القزويني المعروف بابن ماجه وهو لقب أبيه، أول من أضاف سننه للأصول الستة أبو الفضل المقدسي.
وقد توفي ابن ماجه سنة ٢٧٥هـ.

السائب بن يزيد[1] قال: صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة، فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ بحديث واحد[2].

ولكن ترك التحديث منهم كان عند علم أحدهم أن غيره سيكفيه التحديث والرواية. وهذا كان صنيع اللذين غلب عليهم عامل الخوف والإشفاق من الوقوع في وعيد التحريف والتبديل.

على هذا النهج حفظ الصحابة السنة وبلغوها، وقد كانوا كما صورهم التابعي الجليل سيدنا مسروق إذ يقول: (جالست أصحاب محمد ﷺ، فوجدتهم كالأخاذ[3] فالأخاذة تروي الرجل، والأخاذة تروي الرجلين، والأخاذة تروي العشرة، والأخاذة تروي المائة).

وقد انتشرت حلقات العلم في جميع مساجد الأمصار الإسلامية، حتى أن حلقة أبي الدرداء[4] في جامع دمشق، كانت تضم نيفاً وخمسمائة طالبٍ[5].

دور أمهات المؤمنين في الحديث:

كان لأمهات المؤمنين، زوجات المصطفى ﷺ دور عظيم في حفظ السنة ونشرها، بتبليغ أحكام الدين ونشر السنة بين نساء المؤمنين، بل ومساعدتهن على سؤال رسول الله ﷺ. فقد كانت بعض النساء تستحي أن تسأل رسول الله ﷺ.

---

(١) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن تمامة الكندي، له ولأبيه صحبة روى عن النبي ﷺ وعمر وعثمان وطلحة وجماعة، وعنه ابنه عبد الله والزهري. توفي سنة ٩٦هـ.

(٢) سنن ابن ماجه: ١/ ١٢.

(٣) الأخاذ: قال في مختار الصحاح الأخاذة بالكسر كالغدير والجمع أخاذ.

(٤) هو عويمر بن مالك ويقال ابن عامر الأنصاري الخزرجي، أسلم يوم بدر، وشهد أحداً فأبلى يومها. روى عنه ابنه بلال وزوجته أم الدرداء، ألحقه سيدنا عمر بالبدريين في العطاء. توفي سنة ٣٢هـ.

(٥) التاريخ الكبير ـ تهذيب ـ ص ٩٦.

وقد كانت عائشة رضي الله عنها من الستة المكثرين في حفظ ورواية الحديث. بل وقد كانت مرجعاً لكثير من أحكام الدين، يرجع إليها أصحاب الرسول ﷺ فيجدون عندها علماً. وقد كانت على مقدار كبير من الذكاء. وكانت لا تسمع من رسول الله ﷺ أمراً فيخفى عليها إلا استوضحته حتى تدركه. فقد روى البخاري في صحيحه في كتاب العلم أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه، إلا راجعت فيه حتى تعرفه. وأن النبي ﷺ قال: من حوسب عذب، قالت عائشة: أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾[1]؟ قالت فقال: «إنما ذلكم العرض ولكن من نوقش الحساب يهلك»[2].

ودور أمهات المؤمنين عموماً لا ينكر في هذا الصدد، إذ لولاهن لضاعت كثيرٌ من الأحاديث والأحكام التي لا يتيسر الاطلاع عليها من غيرهن ولا سيما في أمور الحياة داخل البيت[3].

وأمهات المؤمنين خاصة والصحابيات بصفة عامة لم يكُنّ أقل اهتماماً وحرصاً من الصحابة. وقد كانت نساء الأنصار من الحرص بالمكانة التي قالت عنها السيدة عائشة رضي الله عنها: (نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين)[4].

ومسألة زوجة رفاعة تصور لنا بجلاء اهتمام الصحابيات بمعرفة الأحكام في أخص أمورهن من غير حياء ولا مواربة فقد روى عروة[5] عن عائشة رضي الله عنها، أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ

---

(١) سورة الانشقاق: آية ٨.

(٢) البخاري: باب من سمع شيئاً فراجع فيه حتى يعرفه. انظر فتح الباري: ١/٢٠٧.

(٣) الحديث والمحدثون ص ٥٦ـ ٥٧.

(٤) سبق تخريجه قريباً.

(٥) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. روى عن أبيه وأخيه عبد الله وسيدنا علي والحسن والحسين. قال ابن عيينة عنه: «كان أعلم الناس بحديث عائشة». توفي سنة ٩٤هـ.

فقالت: إني كنت عند رفاعة، فطلقني فأبت طلاقي، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير، وأن ما معه مثل هدبة الثوب، فتبسم رسول الله ﷺ فقال: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»[1].

فاهتمام امرأة رفاعة هذه بالحكم الشرعي، جعلها تبوح بأخص أسرار حياتها.

وهكذا حرصن وتلقين ونشرن كما نشر الصحابة وكن مثالاً وقدوة لمن جاء بعدهن من نساء التابعين.

(١) سنن ابن ماجه: ١/ ٦٢٢.

المبحث الثاني
السنة في عهد التابعين

واصل التابعون مسيرة سلفهم الصالح ومشايخهم من الصحابة الكرام. وكانوا على نهجهم ومنوالهم في حفظ السنة الشريفة، وفي مجال تبليغها ونشرها وقد هيأهم الله كما هيأ سلفهم، وأعدهم إعداداً لحفظ هذا النور القدسي إذ وهبهم أذهانا صافية وزودهم بقوة الحفظ. وكان منهم أمثال نافع[1] مولى عبد الله بن عمر الذي كان لا يكاد يخطىء فيما يحفظ. وأجمع النقاد على قوة حفظه. وقتادة بن دعامة السدوسي[2] مضرب المثل في سرعة الحفظ والضبط والإتقان. وفيهم محمد بن سيرين[3] وسعيد بن المسيب[4] وابن شهاب الزهري[5] حفاظ عصرهم

---

(١) هو نافع بن سرجي الديلمي التابعي الشهير ومولى عبد الله بن عمر. روى عن مولاه ورافع بن خديج وأبي هريرة. قال البخاري أصح الأسانيد عنه عن ابن عمر. توفي نافع سنة ١١٧هـ.

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي البصري التابعي الجليل وأحد الأثبات المشهورين كان يضرب به المثل في الحفظ قال ابن المسيب ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة. توفي سنة ١١٧هـ.

(٣) محمد بن سيرين البصري. يكنى أبا بكر، كان إمام أهل عصره في علوم الدين بالبصرة. توفي سنة ١١٠هـ.

(٤) هو سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي المدني، سيد فقهاء التابعين روى عن أبيه وسيدنا عثمان وعلي. وعنه الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري والآخرين. توفي سنة ٩٤هـ.

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبد الله، العالم الفقيه الذي أمسى مرجع علماء الحجاز وأحد=

وشيوخ عهدهم[1].

وبهذه التهيئة أخذوا عن الصحابة بعد أن ورثوا عنهم سنة التوثق والتثبت، إلى جانب الحرص على التبليغ وكانوا خير خلف لخير سلف. وقد أورثوا من جاء بعدهم هذه السنن فأصبحت سمة المحدثين ووصفهم على مر العصور[2].

وكما رحل الصحابة الكرام حرصاً منهم على سماع الحديث، رحل التابعون وجابوا الفيافي والغفار في سبيل السماع واتصال الأسناد.

فقد أخرج الخطيب عن أبي العالية قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نرض حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم.

وسعيد بن المسيب يقول: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد[3].

وعن كثير بن قيس قال: (كنت جالساً عند أبي الدرداء في مسجد دمشق فأتاه رجل فقال: يا أبا الدرداء، أتيتك من المدينة مدينة رسول الله ﷺ لحديث بلغني تحدث به عن رسول الله ﷺ. قال فما جاء بك تجارة؟ قال: لا. قال: ولا جاء بك غيره؟ قال: لا. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاءً لطالب العلم. وأن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض، حتى الحيتان في الماء. وأن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. وأن العلماء

= الذين جمعوا السنة بأمر سيدنا عمر بن عبد العزيز. سكن الحجاز والشام. روى عنه عبد الله بن جعفر وعروة وعطاء. توفي سنة ١٢٥.

(١) أبو هريرة راوية الإسلام: ص ٦٠.

(٢) التدليس والمدلسون ـ لنا ـ ص ١٤.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ٩/ ١٦٩.

ورثة الأنبياء. وأن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر»[1].

والنقل عن التابعين في شأن الرحلة يتسع. ومبلغ القول أنهم كانوا مثالاً للإخلاص في سبيل سماع السنة مهما كلفهم ذلك. فانظر إلى ما سقناه عنهم آنفاً. فالحديث الواحد عندهم يستحق الرحلة الأيام ذات العدد. وطموحهم يدفع من سمع عن الصحابة بواسطة، أن يشد الرحال إليهم ليسمع منهم مشافهة.

وهذا الأمر توارثه عنهم سلفهم من المحدثين من طلب العلو في السند، فالذي يحدث عن الصحابة أعلى سنداً ممن يحدث عن التابعين، وهكذا...

ونحن عندما نتكلم عن رحلات الصحابة والتابعين، يجدر بنا أن نذكر أن ذلك صار ديدن المحدثين ممن جاءوا بعد العصر الأول.

فقد ارتحل بعد هذا العصر، الأئمة الكبار أصحاب المذاهب المتبوعة أبو حنيفة النعمان بن ثابت[2]، ومالك بن أنس[3]، ومحمد بن إدريس الشافعي[4]،

---

(١) رواه ابن ماجه في سننه: ١/ ٨١.

(٢) هو النعمان بن ثابت بن زوطي، تميمي بالولاء، أحد أصحاب المذاهب المتبوعة بحق، تابعي رأى الصحابة أخذ الحديث والفقه عن عطاء ونافع وحماد وابن هرمز. روى عنه أصحابه أبو يوسف وزفر وغيرهم. امتحن في القضاء وضرب عليه وسجن. وفي سجنه توفي سنة ١٥٠هـ.

(٣) مالك بن أنس بن عامر الأصبحي. إمام دار الهجرة، وعالم المدينة، وأمير المؤمنين في الحديث. كتابه الموطأ أول الكتب المصنفة في الحديث والفقه كان مثالاً في نقد الرجال. كتب الله لمذهبه القبول فانتشر. روى عن نافع والزهري وسعيد المقبري وغيرهم. وروى عنه خلق لا يحصون منهم الأوزاعي والثوري وابن عيينة. توفي سنة ١٧٩هـ.

(٤) محمد بن إدريس بن العباس بن شافع وإليه ينسب. ولد بغزة سنة ١٥٠هـ وحمل إلى مكة وبها نشأ وتلقى العلم وحفظ القرآن وهو ابن سبع. وأخذ الحديث وتتلمذ على الإمام مالك. وابن عيينة وعبد الملك الماجشون. رحل كثيراً واستقر بمصر وكتب الله=

وأحمد[1] وكلهم من كبار المحدثين.

وارتحل بعدهم الأئمة البخاري ومسلم[2] وأبو داود[3] والترمذي والنسائي[4] والحاكم وابن ماجه، بل نجد من المحدثين من لم يذق طعماً للراحة وقضى حياته كلها ترحالاً في طلب العلم[5].

وهم يضعون أهمية كبيرة للرحلة ويوصون بها فقد قيل للإمام أحمد: رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثيراً أو يرحل؟ قال: يرحل يكتب عن علماء الأمصار.

وفي عهد التابعين انتشرت حلقات العلم في كل الأمصار الإسلامية في اليمن، وفي حمص، وحلب في الشام. والفسطاط في مصر. والكوفة والبصرة في العراق. وكان الأساتذة في تلك الحلقات هم ممن ذكرناهم

= لمذهبه القبول فانتشر في الأرض. روى عنه الإمام أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام، والحميدي. توفي سنة ٢٠٤هـ.

(١) أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي، ثم البغدادي، كنيته أبو عبد الله. ولد ببغداد سنة ١٦٤هـ. طلب العلم وارتحل وبلغ القمة في ذلك. وألف المؤلفات الجيدة منها: المسند المشتمل على ٤٠ ألف حديث. وقد كان آية في الحفظ والضبط. ضرب في فتنة القرآن.
ومذهبه أحد المذاهب الأربعة. توفي سنة ٢٤١هـ.

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أجمع العلماء على إمامته في الحديث. ألف الجامع الصحيح وكتاب العلل وطبقات التابعين وغير ذلك. كان كثير الرواية والرحلة. سمع من يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهوية. وسمع عنه أبو إسحاق الإسفرائيني والترمذي وغيرهم. توفي سنة ٢٦١.

(٣) سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني أحد الحفاظ المتقنين اقتصر في سننه على أحاديث الأحكام وله ملاحظات قيمة على الرواة. روى عن القعنبي ومسلم بن إبراهيم وعنه الترمذي والخلال وغيرهم. توفي سنة ٢٧٥هـ.

(٤) هو أحمد بن شعيب النسائي الحافظ أبو عبد الرحمن، نسب إلى بلدة حساء بخراسان. سننه أقل السنن في الحديث الضعيف. وهي أحد الأصول الستة. أجمع العلماء على إمامته. توفي سنة ٣٠٣هـ.

(٥) أعلام المحدثين: ص ٢٢.

من أمثال نافع مولى عبد الله بن عمر وخريجه. وابن المسيب، ومحمد بن سيرين، وقتادة بن دعامة السدوسي وغيرهم[1].

وكان التعليم في هذه الحلقات يعتمد في الغالب على السماع وللحلقات أوقاتٌ معلومة ونظامها معروف. فإذا غاب الطالب سأل عنه الشيخ وربما كلف من أقرانه من يستطلع خبره.

وبعد السماع يتفرقون للمذاكرة لتركيز الحفظ وربما قضى بعضهم الليل في المذاكرة حتى الفجر. ومما يروى عن شعبة بن الحجاج أنه خرج من عند أحد مشايخه ـ وقد عقد بيديه جميعاً، فكلمه بعض إخوانه فقال: لا تكلمني فإني حفظت عن فلان ـ وسماه ـ عشرة أحاديث أخاف أن أنساها[2].

ومن طريف ما يروى من حرصهم على الحفظ وتركيز ما يسمعون في مجالس التلقي والسماع، أن الزهري كان يتلقي العلم عند عروة وغيره، فيأتي جارية له نائمة فيوقظها فيقول لها: حدثني فلان بكذا... وفلان بكذا... فتقول: مالي ولهذا؟ فيقول: علمت أنك لا تنتفعين به ولكن سمعت الآن فأردت أن أستذكره[3].

وهذه الأمثلة تبين لنا أنهم كانوا يتحيلون لحفظه حرصاً منهم على التركيز قبل أن يتفلت المسموع، وذلك بمجرد انصرافهم من حلقات السماع.

وقد قلنا أن حلقات العلم كانت في كل مساجد الأمصار. وقد حدث أن زار الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان المسجد الحرام، فوجده يعج بطلاب العلم من كل فج، فأعجب بهم فقد رأى فيهم خلقاً

---

(١) التدليس والمدلسون: ص ١٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ص ٤٧.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي: ١٤٨/٥.

لا يحصى فسأل عن شيوخ هذه الحلقات؟ فكان فيها عطاء بن أبي رباح[1] وسعيد بن جبير[2] ومكحول[3] ومجاهد[4] فحث عبد الملك أبناء قريش على طلب العلم والمحافظة عليه[5].

وكما كان التابعون مثالاً رائعاً في الحرص على الحفظ كشيوخهم الصحابة كانوا كذلك في النشر والتبليغ.

فقد مر رجل بالأعمش وهو يحدث فقال له: تحدث هؤلاء الصبيان؟ فقال له الأعمش هؤلاء الصبيان يحفظون عليك دينك[6].

وسفيان الثوري[7] يقول في طلاب العلم: (لو لم يأتوني لأتيتهم في بيوتهم). وكان عروة بن الزبير يتألف الناس على حديثه.

فقد كانوا يرغبون الطلاب في الأخذ بل ويشجعونهم ويحترمونهم خشية لله وابتغاء أجره.

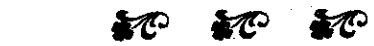

---

(١) عطاء بن أبي رباح سيد التابعين علماً. روى عن أبي هريرة وعائشة وعاش تسعين سنة. أخذ عنه أبو حنيفة وقال: «ما رأيت مثله كان حجة إماماً» وقال الذهبي: ثبت.

(٢) سعيد بن جبير الفقيه المقرىء الناسك يكنى أبا عبد الله روى عن عبد الله بن الزبير وأنس بن مالك. وروى عنه الأعمش ومنصور بن المعتمر. قتله الحجاج عام ٩٥هـ.

(٣) مكحول الدمشقي. مفتي أهل الشام وعالمهم. رحل كثيراً في طلب العلم وقد وثقه غير واحد. توفي سنة ١١٣هـ.

(٤) مجاهد بن جبر المقرىء المفسر أحد الأعلام الإثبات. قال النسائي: مجاهد ثقة بلا مدافعة.
روي عنه أنه قال: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.
توفي سنة ١٠٤هـ.

(٥) أصول الحديث: ص ١٠٢.

(٦) شرف أصحاب الحديث: ص ٨٩.

(٧) هو سفيان بن سعيد الثوري الإمام العالم العابد الراوية. وصفه الذهبي بالحجة الثبت. متفق عليه وكان له نقد وذوق.

المبحث الثالث
جمع السنة وتدوينها

يتضح للباحث في السنة المطهرة أن الأقلام والدفاتر قد ساهمت في حفظ الحديث الشريف جنباً إلى جنب مع حفظ الصدور.

ويجدر بنا قبل أن نُفصِّل هذا القول أن نتعرض لما كان من النهي عن الكتابة بادىء الأمر.

فقد ثبت أن الرسول ﷺ قال: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[1]. وهذا نهي صريح عن كتابة غير القرآن. وثبت عنه ﷺ الإذن في الكتابة والأمر بها.

وللعلماء تجاه هذا النهي مواقف وآراء. فمنهم من يرى أن نهي النبي ﷺ كان خشية أن يلتبس القرآن بالحديث، وكان القوم لم يتمرسوا على أسلوب القرآن إذ ذاك. وخوفاً من أن ينشغل الناس وقتها عن القرآن بالسنة وأن النهي عن الكتابة كان لمن يوثق بحفظه ويستغني به عن الكتابة.

ومتى ارتفعت هذه الاعتبارات انتفى النهي عن الكتابة. فمن ارتفع عنه الالتباس بين القرآن والسنة لكونه قارئاً كاتباً، ومن كان لا يمكنه الاعتماد على مجرد حفظه، جازت في حقهم الكتابة.

---

(١) انظر صحيح مسلم: ٨/٢٢٩ من حديث أبي سعيد الخدري.

ويشهد لذلك الأحاديث الصحيحة فقد روى أبو داود حديث عبد الله بن عمرو قال: (كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا تكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضاء فأمسكت عن الكتابة. فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»)[1].

وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: (ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب)[2].

فسيدنا عبد الله بن عمرو من الذين يؤمن عليهم من اللبس والخلط بين القرآن والسنة، لذلك كان لا مانع من أن يكتب ويقيد الحديث. وقد سمح رسول الله ﷺ لمن لا يقدر على الحفظ بالكتابة[3] فقد كان رجل من الأنصار يجلس إلى الرسول ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكى ذلك للرسول ﷺ فقال له: «استعن بيمينك وأومأ للخط»[4].

وروى البخاري أن رجلاً من أهل اليمن التمس من النبي ﷺ أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال: (اكتبوا لأبي فلان)[5].

وكأن أصحاب هذا الاتجاه من العلماء رأوا أن النهي عام والإذن خاص.

---

(١) سنن أبي داود: ٢/٢٨٦.
(٢) فتح الباري: ١/٢١٧.
(٣) أبو هريرة راوية الإسلام: ص ٦١.
(٤) جامع الترمذي: ٤/١٤٦.
(٥) فتح الباري: ١/١١٧. وفلان هذا سماه البخاري في روايته في باب اللقطة وهو أبو شاه.

ويرى فريق آخر أن النهي عن الكتابة كان أولاً حين خيف اشتغال الناس بالأحاديث دون القرآن أو الخلط في ذلك. ولما استقر الأمر، وتمرس القوم على أساليب القرآن، وميزوا بين القرآن وغيره، نسخ النهي بأحاديث الأمر والإذن.

ومما يؤيد هذا الاتجاه القائل بالنسخ أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ عن حديث النهي، فسيدنا أبو هريرة راوي حديث أبي شاه الذي صرح فيه الرسول ﷺ بالأمر بالكتابة لأبي شاه إنما أسلم عام سبع، وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة عام الفتح[1] والقول بالنسخ هذا أراه، وتطمئن إليه نفسي.

الكتابة والتدوين في عهد الصحابة:

سبق أن قلنا في بداية هذا المبحث أن الأقلام والدفاتر ساهمت جنباً إلى جنب مع حفظ الصدور في حفظ الحديث الشريف. فقد كتب الصحابة بين يدي الرسول ﷺ تارة بإذنه وتارة بأمره[2].

فقد كتب سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفته الصادقة بين يدي رسول الله ﷺ[3].

وصحيفة سيدنا علي أمرها مشهور، وكانت معلقة في غراب سيفه. فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي جحيفة قال: (قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا. إلا كتاب الله. أو فهم أعطيه رجل مسلم. أو ما في هذه الصحيفة. قال قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر)[4].

---

(١) أعلام المحدثين: ص ١٨.
(٢) فالأمر صريح في قصة أبي شاه حيث قال: اكتبوا لأبي شاه.
(٣) أبو هريرة راوية الإسلام: ص ٦١.
(٤) فتح الباري: ١/١٦٥.

وفي صحيح مسلم عن أبي الطفيل قال سئل علي هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في غراب سيفي هذا. قال وأخرج صحيفة مكتوب فيها: لعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثاً. ولصحيفة سيدنا علي رواية غير هذه في صحيح مسلم وأخرى في سنن النسائي وغيرها للإمام أحمد. وأمرها مشهور كما قلنا.

ومثل صحيفة سيدنا علي هذه كان لكثير من الصحابة صحف فكان لسيدنا جابر صحيفة فيها أحاديث، وهي أشهر ما دوِّن في عهد الصحابة رضي الله عنهم. ولعل بعضها قد دوِّن في عهد الرسول ﷺ[1].

وصحيفة سمرة بن جندب[2] رواها عنه ابنه. وقد نقل الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب عن ابن سيرين أنه قال: (في صحيفة سمرة إلى بنيه علم كثير).

والمقام يضيق عن حصر من كتب وما كُتِبَ في عهد الصحابة. وكذلك يضيق عن ذكر الصحف التي دونها الصحابة أنفسهم.

ومع هذا فقد كان هناك بعض لا يكتب ولا يدون ويكتفي بحفظه.

ومهما يكن فإن البحث يقرر لنا أن التدوين الفردي بدأ في عهد الصحابة وبأيديهم وأن صحفهم تلك النواة لحركة التدوين التي نشطت في عهد التابعين.

حركة التدوين في عهد التابعين:

مضى القرن الأول الهجري ومضى معه الصحابة رضوان الله عليهم،

---

(١) أبو هريرة راوية الإسلام: ص ٦٢.

(٢) هو سمرة بن جندب من الصحابة. جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة وقد ورثها ابنه سليمان بن سمرة. ورواها عنه وقد توفي سنة ٦٠هـ.

وكتب بعضهم وأحجم البعض عن الكتابة، ولما مضى هذا العهد أو كاد، مست الحاجة إلى تدوين السنة تدويناً رسمياً. فكان أن تولى أمير المؤمنين الخليفة العادل سيدنا عمر بن عبد العزيز أمر هذا التدوين. وجند له جهابذة العصر وقد اتخذ التدوين الصفة الرسمية، فكتب سيدنا عمر إلى عماله في الأمصار المختلفة يأمرهم بتدوين السنة وجمع الأحاديث.

ويقول الأستاذ محمد عجاج الخطيب: «قد تبين لي من متابعة بحث التدوين، أن عبد العزيز بن مروان والد عمر حين ولي إمرة مصر كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي[1] أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ، إلا حديث أبي هريرة فإنه كان عنده. ولا يظن بكثير إلا أن يستجيب لطلب الأمير. ويكون ما فعله الخليفة العادل بعد هذا من العناية بالحديث ومطالبته علماء الأمصار المختلفة بالكتابة والجلوس لمدارسته ليس إلا امتداداً لما شرع فيه أبوه من قبل[2].

وصنيع عبد العزيز بن مروان يمكن أن يعتبر من الإرهاصات لبداية التدوين، أو أنه ملحق بالتدوين الفردي. أما البداية الحقيقية فهي كتابة سيدنا عمر بن عبد العزيز للأمصار، وندبه العلماء لجمع الحديث، وتدوينه خوف الضياع.

فقد كتب سيدنا عمر إلى أبي بكر بن حزم[3] (انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا

---

(١) هو كثير بن مرة الحضرمي، الرهاوي، محدث حمص، تابعي جليل أدرك سبعين من أهل بدر. يكنى بأبي القاسم الشامي الحمصي ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ: ٥١/١.

(٢) أبو هريرة راوية الإسلام: ص ٦٢ـ ٦٣.

(٣) أبو بكر بن حزم قاضي المدينة على عهد عمر بن عبد العزيز من أجلاء التابعين وعلمائهم. توفي سنة ١٢٠هـ.

يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً) وكتب أيضاً إلى الإمام محمد بن شهاب الزهري[1] أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام. وفي ذلك يقول ابن شهاب أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً.

وكان دافع سيدنا عمر واضحاً من كتابة الحديث، أوضحه في كتابه لأهل المدينة حيث قال: (انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خشيت دروس العلم وذهاب أهله).

ومن هنا انطلقت الحركة التدوينية وازدهرت. وقد تجرد لهذا العمل قوم عُرِفُوا بالأمانة والصدق والتحري والتثبت وجافوا المضاجع، ولازموا الدفاتر والمحابر، وحرصوا كل الحرص على لقاء الشيوخ والأخذ من الأفواه. وسعوا في سبيل ذلك اللَّيالي الطوال، وقطعوا الفيافي والغفار، وطافوا في البلدان المختلفة والأقاليم. وضربوا في باب الارتحال للكتابة والتقييد مثلاً عالياً في الإخلاص للعلم[2].

وحق للمسلمين أن يفخروا بإخلاص من جندوا أنفسهم لحركة التدوين هذه. وتوثيق نصوص الحديث النبوي الشريف، من أمراء وولاة وعلماء ثقات.

بهذه الروح سار أمر التدوين، ولم يكد ينقض القرن الهجري الثاني حتى طالع العالم مدونات الحديث على أيدي علماء الأمصار المختلفة.

فقد جمعت السنة، مما كتب الكاتبون من كتب وصحف ومما حفظ الحافظون[3].

---

(١) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد بن شهاب الزهري. تابعي رأى عشرة من الصحابة. كان أحفظ أهل زمانه. روى عن الأعلام منهم كان يقول: ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيه. توفي سنة ١٢٤هـ.

(٢) أعلام المحدثين: ص ٢٠.

(٣) سنة الرسول ﷺ: ص ٨.

فكان أول من صنف بمكة عبد الملك بن جريج[١]، وأول من صنف بالبصرة الربيع بن صبيح[٢]، وحماد بن سلمة[٣]، وباليمن سفيان الثوري[٤] ومعمر بن راشد[٥]، وبالشام الإمام عبد الرحمن الأوزاعي[٦]، وبخراسان عبد الله بن المبارك[٧]، وبالمدينة المنورة مالك بن أنس الإمام، وبواسط هشيم بن بشير[٨]، وبمصر الليث بن سعد[٩]. وغير هؤلاء من أهل القرن الثاني[١٠].

---

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو خالد المكي، أحد الأعلام الثقات. فقيه مكة في زمانه. جمع على توثيقه. توفي سنة ١٥٠هـ.

(٢) الربيع بن صبيح بصري روى عن الحسن ومجاهد. وروى عنه علي بن الجعد قال الرامهرمزي: من أول من صنف بالبصرة الربيع بن صبيح ثم سعيد بن أبي عروبة. توفي سنة ١٦٠هـ.

(٣) حماد بن سلمة بن دينار، الإمام العلم، بصري روى عن عمران الجوني وعبد الله بن كثير. وعنه مالك وشعبة وسفيان وغيرهم. قال الذهبي كان ثقة له أوهام. توفي سنة ١٦٧هـ.

(٤) مضت ترجمته قريباً.

(٥) معمر بن راشد أحد الأعلام الثقات. قال ابن معين: هو من أثبتهم عن الزهري. سمع العلم وله أربع عشرة سنة. ولقي الزهري بالرصافة. قال ابن حاتم صالح الحديث. توفي سنة ١٥٣هـ.

(٦) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي. وصفه الوليد بن مزيد فقال تعجز الملوك أن تؤدب أولادها أدبه لنفسه. توفي سنة ١٥٧هـ.

(٧) عبد الله بن المبارك يكنى بأبي عبد الرحمن سمع من ابن أبي ليلى، وهشام بن عروة والأعمش وروى عنه ابن مهدي والقطان، وابن وهب وطبقتهم. وكان عالماً زاهداً. توفي سنة ١٣٦هـ.

(٨) هو هشيم بن بشير السلمي، أبو معاوية الحافظ، أحد الأعلام سمع من الزهري. وحصين بن عبد الرحمن، وعنه يحيى القطان، ويعقوب الدورقي. قال الذهبي أن وفاته سنة ١٨٣هـ.

(٩) الليث بن سعد الحافظ الفقيه. شيخ الديار المصرية. أبو البركات جده عبد الرحمن الفهمي. كان الليث عالماً ورعاً. توفي سنة ١٧٥هـ.

(١٠) انظر أعلام المحدثين: ص ٢٢، وأبي هريرة راوية الإسلام ص ٦٤. وسنة الرسول ﷺ للتجاني: ص ٨٧، والرسالة المستطرفة في بيان كتب السنة المشرفة: ص ٧، ٨.

وكان منهج المصنفين في هذا العهد، جمع الأبواب وضمها إلى بعضها البعض، في مصنف واحد. وكان أكثر هذه المؤلفات يضم إلى جانب الحديث فتاوى التابعين. وخير مثال ماثل بين أيدينا الآن من هذه المصنفات هو موطأ الإمام مالك إمام دار الهجرة، الذي يضم ثلاثة آلاف مسألة وسبعمائة حديث.

وفي نهاية القرن الثاني دخل تدوين الحديث مرحلة جديدة، فقد رأى بعض الحفاظ أن يفرد أحاديث رسول الله ﷺ في مؤلفات خاصة لا تضم إلا الحديث فألفت المساند، وهي كتب تشمل أحاديث الرسول ﷺ خالية من فتاوى التابعين. وقد عمد مؤلفوها إلى جمع أحاديث كل صحابي على حدة، من غير نظر إلى أبوابها.

وأول من ألف في المساند أبو داود الطيالسي[1]، وقد تابعه بعض معاصريه من أئمة الحديث.

وجاء بعدهم الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه[2] شيخ البخاري.

وأهل المساند تجنبوا في جمعهم الأحاديث الموضوعة ثم جمعوا الحديث الصحيح والحسن والضعيف، من غير تمييز.

ولما جاء القرن الثالث الهجري ـ العهد الذهبي للتدوين والجمع ـ جاء فيه الإمام البخاري الذي كان أول من ألف مختصراً على الصحيح فقط. فألف جامعه الصحيح. وتبعه الإمام مسلم فألف صحيحه. وهذان الصحيحان هما أصح الكتب بعد القرآن باتفاق أهل العلم. وقد تلقتهما

---

(١) هو سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي الحافظ. روى عن ابن عون وهشام الدستوائي. والثوري. وابن المبارك. وعنه الإمام أحمد. وابن المديني. وقد توفي سنة ٢٠٣هـ.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه يكنى بأبي يعقوب. كان يحفظ سبعين ألف حديث. وله مسند كبير. توفي سنة ٢٣٨هـ.

الأمة بالقبول. وقد رتبا كتابيهما على الأبواب الفقهية. وقد تبعهم في طريقة الترتيب على أبواب الفقه هذه باقي أصحاب الكتب الستة أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وقد ألفت في القرن الثالث كثيرٌ من كتب الحديث، حتى أنه تم جمع السنة وتدوينها أو كاد في هذا القرن. وقد كان بحق أسعد القرون بخدمة السنة وتمحيصها. ونقد رواتها، كما حظي هذا القرن بوجود الأئمة الكبار الذين حملوا المشعل لغيرهم، فكان عليهم المعول، وإليهم المرجع، وخلدت كتبهم، ولا زالت قِبلة المستهدي والمسترشد في الحديث. وكل من جاء بعد أهل هذا القرن فهو عيال عليهم اللهم إلا في القليل النادر.

وقد دونت في هذا القرن إلى جانب الكتب الستة كثير من المصنفات مثل مصنف سعيد بن منصور[1]. وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جرير[2] الطبري وهو من عجائب كتبه.

وبالجملة فقد كان هذا العصر أزهى عصور السنة[3] والإمام السيوطي يصور لنا في الفتية مراحل تدوين الحديث هذه فيقول:

أول جامع الحديث والأثر ... ابن شهاب آمراً له عمر
وأول الجامع للأبواب ... جماعةٌ في العصر ذو اقتراب
كابن جريج وهشيم مالك ... ومعمر وولد المبارك

---

(١) سعيد بن منصور بن سعيد الخراساني الحافظ الثقة صاحب السنن أثنى عليه الإمام أحمد. وقال أبو حاتم: من المتقنين الإثبات. سمع الإمام مالك وطبقته. توفي سنة ٢٢١هـ.

(٢) هو الإمام محمد بن جرير بن يزيد الطبري. الإمام الجليل المفسر صاحب التصانيف. يشتبه اسمه بمحمد بن جرير بن رستم. توفي سنة ٣١٠هـ.

(٣) انظر سنة الرسول ﷺ ص ٨٧ وما بعدها. وأعلام المحدثين ص ٢٢ وما بعدها. وأبو هريرة راوية الإسلام: ص ٦٣ و ٦٤.

وأول الجامع باقتصار على الصحيح فقط البخاري
ومسلم من بعده والأول على الصواب في الصحيح أفضل[1]

فجمع السنة وتدوينها تبنته الدولة رسمياً في عهد سيدنا عمر بن عبد العزيز، وكان أبو بكر بن حزم وابن شهاب الزهري هم الرعيل الأول في حركة التدوين.

وجاء من بعدهم طبقة ابن جريج وهشيم ومالك، وكان جمعهم على الأبواب الفقهية، ثم جاء البخاري ومسلم فأفردا الصحيح. وفي عهدهما كان النقد للمتون والأسانيد.

ولما جاء القرن الرابع قل الاستقلال في الجمع، واعتمد القوم على من سبقهم من أهل القرون الأول الثلاثة، في النقد والجرح والتعديل، بل وفي التصحيح والتضعيف والتحسين، إلا النفر القليل من أهل هذا القرن.

وقد ألف في القرن الرابع الإمام سليمان بن أحمد الطبراني[2] معاجمه الثلاثة. الكبير وقد رتب فيه الصحابة بحسب الحروف وضمنه نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث والأوسط والصغير رتب فيهما شيوخه بحسب الحروف[3].

وألف أبو حاتم محمد بن حبان البستي[4] صحيحه الذي دعاه (التقاسيم والأنواع) ورتبه ترتيباً مخترعاً لا على الأبواب ولا على المسانيد، ومن ثم كان عسير المعاناة، إلى أن وفق له من أخرجه من المتأخرين،

---

(١) ألفية السيوطي بشرح منهج ذوي النظر: ص ١٧ و ١٨.

(٢) هو سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني. سمع وهو ابن ثلاثة عشرة وعاش مائة. قال الذهبي: إليه المنتهى في كثرة الحديث وعلومه. توفي سنة ٣٦٠.

(٣) أعلام المحدثين: ص ٢٦.

(٤) هو محمد بن حبان البستي أحد كبار الحفاظ، صاحب التصانيف الكثيرة، من مدينة البست وقد نسب لها. توفي سنة ٣٥٤هـ.

وقد رتبه ترتيباً حسناً على الأبواب[1].

ومثل صحيح ابن حبان صحيح ابن خزيمة[2] الذي اعتبره بعضهم بعد مسلم في الصحة.

وكذلك ألف الإمام أبو عبد الله الحاكم كتابه المستدرك على الصحيحين، وهو قد تساهل في التصحيح على ما قاله النقاد[3].

أما من جاء بعد أهل هذا القرن فكانت جهودهم في التهذيب والترتيب والشرح...

لذلك نجد كتب الجمع بين الصحيحين، والجمع بين الكتب الستة، وكتب المستخرجات على الصحيحين أو على أحدهما. وأصبحت المؤلفات دائرة في فلك ما دون أولا، مما يدل على أن التدوين والجمع قد اكتمل في القرن الثالث وشيء يسير من الرابع الهجري.

هذه هي حركة التدوين التي بدأت بين يدي الرسول ﷺ، وقويت شوكتها لما مست الحاجة إليها فتبنتها الدولة في عهد الخليفة العادل، وبذل فيها العلماء كل الجهد حتى دونوا سنة رسول الله ﷺ مبرأة من الوضع والتحريف فحياهم الله وجزاهم خيراً.

(١) الرسالة المستطرفة: ص ٢٠.

(٢) هو أبو بكر محمد بن إسحاق المشهور بابن خزيمة صاحب الصحيح. كان عالماً حافظاً من كبار الحفاظ. توفي سنة ٣١١هـ.

(٣) انظر الرسالة المستطرفة ص ٢١ وسنة الرسول ﷺ: ص ٩١.

المبحث الرابع
جهود أهل المغرب والأندلس في خدمة السنة

يحدثنا تاريخ الفتوحات الإسلامية أن سيدنا عمرو بن العاص وصل بجيوشه إلى برقة وطرابلس، وقد استأذن سيدنا عمر ابن الخطاب أمير المؤمنين يومئذ لفتح شمال افريقيا فلم يأذن له، فعاد إلى مصر[١].

وعند تولي سيدنا عثمان رضي الله عنه مقاليد الخلافة، أذن لأميره على مصر في غزو الشمال الأفريقي، وأرسل له مدداً من المدينة فيه جماعة من الصحابة، منهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير، ولقيهم ببرقة عقبة بن نافع[٢].

وبعد فترة توالت فتوحات الشمال الأفريقي فقد غزا معاوية بن خديج المغرب في جماعة من المهاجرين والأنصار. قال سليمان بن يسار[٣]: غزونا افريقية مع ابن خديج، ومعنا من المهاجرين والأنصار بشر كثير[٤].

---

(١) الاستقصاء: ١/ ٧٥.

(٢) عقبة بن نافع من طلائع الفاتحين للشمال الأفريقي. وقد ولي الأندلس في عهد هشام بن عبد الملك.

(٣) سليمان بن يسار الهلالي أحد أعلام التابعين روى عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة وطائفة. قال الزهري: كان من العلماء. وقال النسائي: أحد الأئمة. توفي سنة ١٠٧هـ.

(٤) أصول الحديث: ص ١٢٣ و ١٢٤.

ولما تولى عقبة بن نافع المغرب، كان في جيشه عدد كبير من الصحابة والتابعين، وهو الذي فتح المغرب الأقصى، ووطد دعائم الاسلام في الشمال الأفريقي.

وفي هذه الفترة نزل بإفريقية ـ الشمال الإفريقي ـ عدد كبير من الصحابة، منهم المقداد بن الأسود الكندي[1]، أحد السابقين إلى الإسلام وبلال بن الحارث بن عاصم المزني حامل لواء مزينة يوم الفتح والمسور بن مخرمة[2].

ومن التابعين عدد كبير منهم عكرمة[3] مولى عبد الله بن عباس.

كما أرسل سيدنا عمر بن عبد العزيز عشرة من التابعين يفقهون أهل افريقية، منهم عبد الرحمن بن رافع التنوخي، الذي ولي قضاء افريقية.

والجيوش التي فتحت آخر المواقع في المغرب الأقصى، بقيادة موسى بن نصير[4]، هي نفس الجيوش التي عبرت مضيق بحر الزقاق وفتحت الأندلس بقيادة طارق بن زياد[5] فيما بعد.

لذا لا يستطيع الدارس أن يفصل بين تاريخ المغرب والأندلس في

---

(١) المقداد بن الأسود بن ثعلبة الكندي. شهد بدراً ـ وكان يومها فارساً ـ وليس فيها غيره كان يركب فرساً. روى عنه ابن مسعود وتوفي سنة ٣٣هـ.

(٢) المسور بن مخرمة بن وهب بن عبد مناف، القرشي، له ولأبيه صحبة. روى عنه عروة بن الزبير. وسعيد بن المسيب. وقد توفي سنة ٦٤هـ.

(٣) عكرمة مولى بن عباس. أحد أوعية العلم في زمانه. وثقة جماعة واعتمده البخاري قال ابن حوشب: عكرمة حبر هذه الأمة. توفي سنة ١٠٥هـ.

(٤) موسى بن نصير بن عبد الرحمن صاحب فتح الأندلس من التابعين، كان أمير أفريقيا والأندلس سنة ٧٩هـ. روى عن التابعي الجليل تميم الداري، وروى عنه مسروق اليحصبي. توفي سنة ٩٩هـ بمر الظهران.

(٥) طارق بن عمرو المعروف بطارق بن زياد من غزا الأندلس سنة ٩٢هـ وفتح كثيراً منها بغير إذن موسى بن نصير، ولأنه كان أول من عبر بحر الزقاق فقد سمي المضيق باسمه حتى اليوم.

القديم، فقد توحدتا تحت ظل الدولة الإسلامية، حتى سقطت الأندلس في قبضة الفرنج، لذلك فسنتكلم عن الحديث وجهود المحدثين فيه بهذا الاعتبار.

وعلى ضوء ما أسلفناه نستطيع أن نقول: إن الحديث دخل هذه البلاد من جيوش الفتح، فقد كان في هذه الجيوش عدد كبير من الصحابة والتابعين، بل أن موسى بن نصير نفسه تابعي لقي الصحابة. وهؤلاء التابعون حملوا الحديث وكانوا نواة لمحدثي المغرب والأندلس.

ويحدثنا القاضي عياض في مداركه أن الغازي قيس[1] رحل قديماً وسمع الموطأ من الإمام مالك، كما سمع من ابن جريج والأوزاعي وغيرهم، وهو أول من أدخل موطأ مالك للأندلس. وقد شهد مالك وهو يؤلف الموطأ. وقيل أدخله قبله زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون[2]. وهو الذي أخذ عنه يحيى بن يحيى[3] ثم نصحه زياد بالرحلة ليسمع من مالك فرحل وسمع.

وقد ارتحل كثير من أهل المغرب والأندلس إلى الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة، مثل البهلول بن راشد[4] وابن فروخ[5]

---

(١) الغازي قيس من أهل قرطبة أموي يكنى أبا محمد رحل وسمع بالمشرق. وهو أول من أدخل الموطأ للأندلس. روى عنه ابنه وابن حبيب وأصبغ ابن خليل توفي قبل تسع وتسعين ومائة.

(٢) هو زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون، قرطبي سمع الموطأ من الإمام مالك وألف الفتاوى عنه وألف كتاب الجامع قال يحيى بن يحيى أنه أول من أدخل إلى الأندلس علم السنن. عرض عليه القضاء فرفض. توفي سنة ١٩٩هـ.

(٣) يحيى بن يحيى بن بكير الحنظلي التميمي، روى عن الإمام مالك الموطأ وروى عنه الليث. دخل مصر والعراق. توفي سنة ٢٢٦هـ.

(٤) البهلول بن راشد بن عمرو من أهل القيروان كان ثقة مجتهداً سمع مالك والثوري والليث بن سعد. وسمع منه سحنون والجعفري. امتحن في عهد المكي سلطان القيروان فصبر. توفي سنة ١٧٦هـ.

(٥) عبد الله بن فروخ الفارسي مولده الأندلس سنة ١١٥هـ سكن إفريقيا وأخذ عن الإمام=

وعبد الله بن غانم[1] الذي اعتمد على الإمام مالك وأخذ عن غيره[2].

ومن أوائل من ارتحل من محدثي الأندلس الإمام محمد بن وضاح[3]، وبقي[4] ابن مخلد، فقد رحل الإمام بقي بن مخلد للمدينة المنورة في النصف الأول من القرن الثالث الهجري. وبقي هذا حاول أن يجمع كل أحاديث أهل المشرق وعاد إلى قرطبة وقد سمع وجمع، فأرسى للحديث مكانة بقرطبة، حتى قال عنه ابن الفرضي: بقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثاً. وممن سمع عليهم بقي الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

أما ابن وضاح. فقد رحل إلى المشرق وأخذ عن أعلامه في ذلك الوقت.

وابن وضاح وبقي بن مخلد، هذان الإمامان يعتبران مثالاً للمرتحلين من أهل الأندلس، وقد توافد بعدهم العلماء وطلاب العلم.

وأهل المغرب والأندلس تعتبر الرحلة بالنسبة إليهم أمراً محتوماً خاصة إلى مهبط الوحي. مدينة الرسول ﷺ وإلى مدن المشرق بصفة عامة. لذلك نراهم قد ضربوا في باب الارتحال بسهم وافر وكان الواحد منهم يسمع عند أهل بلده أولاً، ثم بعد ذلك يرحل إلى المشرق ليستزيد من السماع.

= مالك وهو من أهل العلم المشهورين توفي سنة ١٧٦هـ.

(١) عبد الله بن عمر بن غانم القاضي. رحل إلى الحجاز والشام. سمع مالك وعنه سحنون. توفي سنة ١٩٠هـ.

(٢) انظر ترتيب المدارك: ١/٣١٧.

(٣) محمد بن وضاح بن يزيغ الحافظ الكبير القرطبي، كان عالماً بالحديث توفي سنة ٢٨٩هـ.

(٤) بقي بن مخلد أبو عبد الرحمن من كبار المحدثين بالأندلس. رحل إلى المشرق. له تصانيف مفيدة منها: تفسيره للقرآن. توفي بالأندلس سنة ٢٧٦هـ.

ولأن موطأ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، كان أول كتاب يصل إلى المغرب والأندلس، فقد تمذهب القوم على مذهب الإمام مالك، وقد عنوا بالموطأ دراسة وسماعاً ثم شرحاً واختصاراً.

على أن عنايتهم بالموطأ لم تكن لتصرفهم عن غيره من المصنفات في الحديث. وعن الرحلة في طلب الحديث في كل مكان. فنبغ منهم الحفاظ الذين تتلمذوا على مشايخهم في الشرق وصنفوا المؤلفات الجياد. ولعله من أمثلة ذلك الصحيح الذي ألفه قاسم بن أصبغ[1] على هيئة صحيح مسلم، والتصحيح في اختصار الجامع الصحيح الذي ألفه المهلب بن أبي صفرة[2] مختصراً به صحيح البخاري، والجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحميدي[3] وغير ذلك[4].

وصنفوا في المسانيد، وخير مثال لهذا النوع من التصنيف هو مسند الإمام بقي بن مخلد[5].

وصنفوا في أحاديث الأحكام، والأحاديث القدسية، والمسلسلات والموضوعات، والعلل والزوائد، وغريب الحديث، وفي آداب السماع، وطريقة السماع، وتخريج الأحاديث. وقد أحصى لهم صاحب مدرسة الحديث في الأندلس ما يقارب سبعمائة مصنف في مختلف العلوم.

ومن راجع كشف الظنون وهدية العارفين والرسالة المستطرفة للكتاني

---

(١) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح إمام في الحديث، حافظ ومصنف مكثر سمع ابن وضاح والخشني. ورحل وسمع من ابن قتيبة وغيره سكن قرطبة وبها توفي سنة ٣٤٠هـ.

(٢) هو المهلب بن أسير بن أبي صفرة التميمي فقيه محدث سمع أبا محمد الأصيلي وابن منير، شرح الموطأ والبخاري. توفي سنة ٣٤٠هـ.

(٣) محمد بن فتوح بن عبد الحميد صاحب جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، وله كتاب الجمع بين الصحيحين. توفي سنة ٤٨٨هـ.

(٤) انظر كشف الظنون: ص ٥٩٩، وهدية العارفين: ٢/٨٨.

(٥) كشف الظنون: ١٦٧٩.

وجد لهم من المؤلفات ما يدل على حسن استيعابهم وسعة جهودهم في هذا المضمار.

وقد سبق لنا القول بأن بقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثاً، وأنه أرسى للحديث مكانة بقرطبة.

وقد جاء بعد طبقته سعيد بن عثمان التجيبي الأعناقي[1] الذي كان عالماً فذاً في الحديث وعلله، ومحدث الأندلس أبو عبد الله محمد بن فطيس بن واصل الفافقي[2]، وأبو الحزم بن مسرة[3] الذي كان عالماً باللغة والحديث. وأبو القاسم بن أصبغ الذي رحل وسمع كما ذكرناه.

ثم جاء عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي[4] من كبار أهل الحديث والفقه، وكانت له رحلة، ومكي بن أبي طالب القيسي صاحب التفسير[5] وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري[6]. وأبو عبد الله الحميدي الذي جمع بين الصحيحين وجمع بين الفقه

---

(١) سعيد بن عثمان التجيبي المعروف بالأعناقي أندلسي سمع يونس بن عبد الأعلى وأحمد بن عبد الله بن صالح، روى عنه أحمد بن مطرف وخالد بن سعد. وقد توفي سنة ٣٠٥هـ.

(٢) محمد بن فطيس بن واصل الفافقي الألبيري الزاهد، من أهل الحفظ والفهم في الحديث ورجاله، رحل وسمع ابن عبد الحكم المصري، وسمع بالأندلس خالد بن سعد. وتوفي سنة ٣١٩هـ.

(٣) وهب بن مسرة أبو الحزم، محدث مكثر روى عن محمد بن وضاح وسعيد بن عثمان الفافقي. وروى عنه عبد الوارث سفيان بن خيرون.

(٤) هو عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي، رحل فدخل القيروان وسمع بها، ثم رحل إلى مصر ومكة، وسمع من أبي زيد المروزي، ودخل بغداد والكوفة. توفي سنة ٤٠٠هـ.

(٥) مكي بن محمد بن حموش القمرىء، أبو طالب ولد بالقيروان، وأخذ بها ثم رحل وقرأ على ابن غليون المقرىء بمصر وغيره. ورجع الأندلس وكان بها إماماً.

(٦) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، فقيه حافظ مكثر عالم بالفقه والحديث والقراءات، كثير الشيوخ، له مؤلفات جيدة ومفيدة. منها كتابه «التمهيد»، كان مولده سنة ٣٦٢هـ وتوفي سنة ٤٦٠هـ.

والحديث[1].

ثم جاءت طبقة الحافظ أبو علي الصدفي المعروف بابن سكرة والذي كان بحراً من بحور العلم، ومحمد بن عتاب الجذامي، ومحمد بن عيسى الحافظ التميمي السبتي، والعلامة ابن رشد، وأبو بكر بن العربي، والحسين بن محمد الغساني[2] شيوخ القاضي عياض.

ثم....

جاء القاضي عياض...

(١) راجع ما قلناه في تذكرة الحفاظ للذهبي: ص ٨٢٠، وتاريخ علماء الأندلس: ١/ ٢٣١، وجذوة المقتبس: ص ٣٤٤.

(٢) هؤلاء من شيوخ القاضي عياض، وتأتي تراجمهم مفصلة في مبحث شيوخه في الفصل الأول من الباب الأول إن شاء الله تعالى.

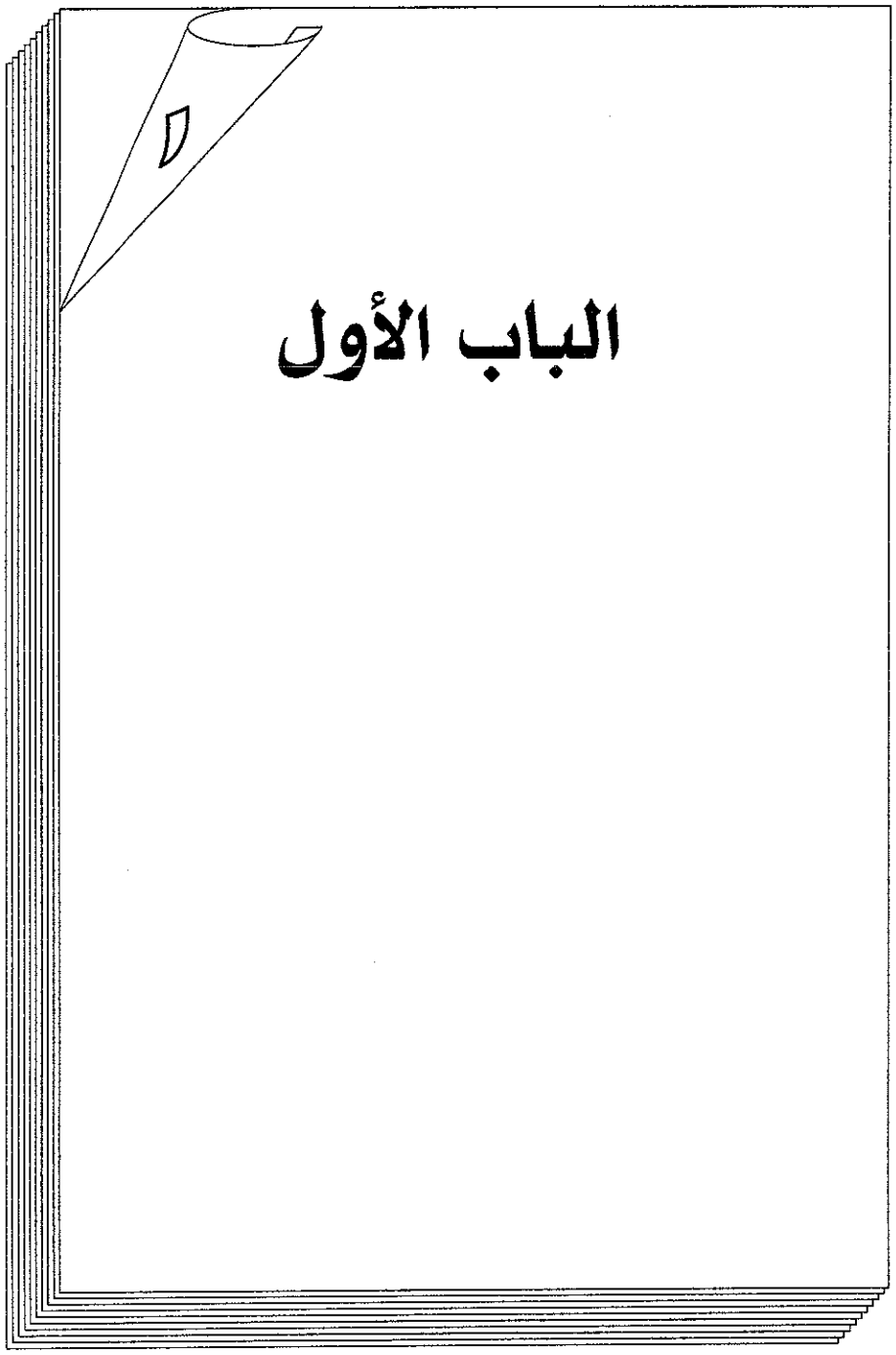

الباب الأول

الباب الأول

شخصية القاضي عياض وحياته

وفيه فصلان:

الفصل الأول: شخصيته وحياته العامة.

الفصل الثاني: حياته العلمية.

الفصل الأول

شخصيته وحياته العامة

ويحتوي على المباحث الآتية:

المبحث الأول: أصله ونسبه ومولده ونشأته.

المبحث الثاني: ترحاله وتكوين شخصيته.

المبحث الثالث: عياض القاضي.

المبحث الرابع: سيرته في القضاء وطريقته فيه.

المبحث الخامس: مواقفه مع حكام عصره.

المبحث السادس: أخلاقه وسجاياه.

المبحث السابع: ذرية القاضي عياض.

المبحث الثامن: وفاته (تاريخها، ومكانها، ووجهة الحق في سببها).

المبحث الأول
نسبه وأصله ومولده ونشأته

نسبه:

هو الإمام الحافظ القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي[1].

وقال ابن الأبار[2] في معجمه: هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض بن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي[3].

وقال ابن خلكان[4] مثل ما قال ابن الأبار، غير أنه سمى جد والد القاضي عياض (عمر) من غير واو[5].

---

(١) التعريف بالقاضي عياض: ص ٤.

(٢) ابن الأبار: هو محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار صاحب المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي توفي سنة ٦٥٨هـ.

(٣) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي: ص ٢٩٤.

(٤) هو شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان يكنى بأبي العباس له كتاب وفيات الأعيان في التاريخ والتراجم. توفي سنة ٦٨١هـ.

(٥) انظر وفيات الأعيان: ٣/ ٥٤.

ويروي المقري[1] في أزهار الرياض عن الشيخ أبي القاسم بن الملجوم تلميذ القاضي عياض: أن القاضي عياض عند انصرافه من سبتة قاصداً الحضرة المراكشية زارهم في دارهم ـ بمدينة فاس ـ فسأله ابن الملجوم عن نسبه فقال له القاضي: «إنما أحفظ عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض. وأحفظ بعد ذلك محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض، ولا أعرف أن محمداً هذا أبو عياض أو بينهما أحد»[2].

ويقول ابنه محمد[3] في الجزء الذي ألفه للتعريف بوالده: هو القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض اليحصبي[4].

وما ذكره ابنه محمد هو الصحيح، ويقرب منه ما رواه المقري عن تلميذه ابن الملجوم المتقدم ذكره.

وما قاله ابن عياض في نسب أبيه قد اعتمده كثير من المحققين الذين ترجموا للقاضي، كمعاصره وتلميذه ابن بشكوال في الصلة[5]، وابن الخطيب[6] في الإحاطة في أخبار غرناطة، والمقري في أزهار الرياض،

---

(١) هو شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني صاحب كتاب نفح الطيب وكتاب أزهار الرياض. وهو عالم أديب توفي سنة ١٠٤١هـ.

(٢) أزهار الرياض في أخبار عياض: ١/ ٢٣، ٢٤.

(٣) هو محمد بن عياض بن موسى عالم متبحر ولي القضاء بدانية ستأتي ترجمته مطولة وافية في مبحث ذرية القاضي عياض إن شاء الله تعالى.

(٤) التعريف بالقاضي عياض: ص ٤، ٥.

(٥) أبو القاسم خلف بن بشكوال تلميذ القاضي عياض عالم وأديب، قرطبي، كثير المصنفات منها كتاب الصلة وقد بلغت مؤلفاته خمسين مؤلفاً في مختلف العلوم. توفي سنة ٥٩٨هـ.

(٦) ذو الوزارتين الفقيه الكاتب أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن سعيد التلمساني. يلقب بلسان الدين وأمره مشهور. صنف في كثير من العلوم والآداب حتى نيفت مؤلفاته على الخمسين.

وابن فرحون[1] في الديباج المذهب وغيرهم[2].

أصله:

ينتسب القاضي عياض إلى يحصب، وهي قبيلة من حمير سميت باسم جدهم يحصب بن مالك بن زيد بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن غوث. وينتسب إليها قوم كثيرون نزل بعضهم بالشام وبعضهم بمصر وبعضهم بالأندلس بعد الفتح، وبهم سميت القلعة الشام وبعضهم بمصر[3] وبعضهم بالأندلس بعد الفتح وبهم سميت القلعة المعروفة بيحصب بالأندلس، من باب تسمية المكان بمن نزل فيه.

فالقاضي عياض عربي الأصل والسلالة، عريق في حمير. ويلتقي نسبه بالإمام مالك بن أنس.

وقد كان أجداده بالأندلس يسكنون جهة بسطة من أعمال جيان. ومن الأندلس ارتحلوا إلى مدينة فاس بالمغرب. وكان لهم استقرار بالقيروان. ولكن لا يعلم استقرارهم بالقيروان هل كان قبل نزولهم الأندلس واستقرارهم ببسطة، أم بعده؟.

وفي مدينة فاس كانت لهم مكانة علمية وأدبية ظاهرة، الأمر الذي جعل لهم نباهة في الذكر والسمعة في تلك الأوساط، فلما دخل حكام

---

(١) الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، المدني، صاحب الديباج المذهب في طبقات المالكية.

(٢) انظر ترجمة القاضي عياض في تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/٩٦، والديباج المذهب ص ١٦٨، ١٦٩. وشذرات الذهب لابن العماد ٤/١٣٨، والصلة لابن بشكوال ٢/ ٤٢٩، ٤٣٠. والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٨٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٦٨. والمعجم في أصحاب الصدفي ص ٢٩٤ وتاريخ الإسلام للذهبي ١٣/ ٧٦٨ـ ٧٦٩ (مخطوط معهد المخطوطات) وبغية الملتمس: ص ٤٢٥. وقلائد العقيان ص ٢٢٢.

(٣) أزهار الرياض: ١/ ٢٣، ٢٤.

الدولة العبيدية المغرب، وذهبوا إلى مدينة فاس، أخذوا منها رهناً من خيار بيوتها، فكان منهم القاسم بن موسى بن عياض، وأخوه عيسى وحملوهما إلى قرطبة.

فخرج أخوهما (عمرون) إلى مدينة سبتة ليكون قريباً من قرطبة، ويتنسم أخبار إخوته. وكان عمرون هذا ـ وهو الجد الثاني للقاضي عياض ـ رجلاً فاضلاً صالحاً من أهل القرآن، حج إحدى عشرة حجة. وقد أعجبته مدينة سبتة وكان صاحب مال فاشترى بها أرضاً وسكنها، وبنى في تلك الأرض مسجداً ومباني أخرى جعل ريعها حبساً على المسجد، وخصص باقي الأرض للدفن. وتعرف هذه الأرض في سبتة بالمنارة.

وظل عمرون منقطعاً في ذلك المسجد يعبد الله إلى أن توفي، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين وثلاثمائة بعد أن خلف قبل وفاته بيسير ابنه عياض، وقد أنجب عياض هذا موسى والد القاضي عياض[1].

ولرحيلهم إلى المغرب واستقرارهم بفاس ثم بسبتة نُسِبَ القاضي عياض إلى المغرب بعضُ من ترجم له فقال: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المغربي[2].

مولده:

أجمع المترجمون للقاضي عياض على أن مولده كان في سنة ست وسبعين وأربعمائة[3] من الهجرة، وعلى وجه التحديد في منتصف شهر

---

(١) انظر التعريف بالقاضي عياض لابنه ص ٤، ٥ (مصور بمعهد المخطوطات) وأزهار الرياض ص ٢٩، وفهرس الفهارس: ٢/١٨٣.

(٢) أنباه الرواة: ٢/٣٦٣، ٣٦٤.

(٣) الديباج المذهب: ص ١٧٧، تذكرة الحفاظ للذهبي: ٤/٩٦، شذرات الذهب لابن العماد: ٤/١٣٨، المختصر في أخبار البشر: ص ٧٣٢، النجوم الزاهرة: ٥/٧٨٤.

شعبان[1]. ولم أرَ من شذ أو خرج عن هذا الإجماع. وفي هذا القول يقول ابن بشكوال: كتب لي القاضي عياض بخطه يذكر أنه ولد في منتصف شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة[2]، ويذكر ابنه محمد أن والده ولد في النصف من شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة، وأنه رأى ذلك مكتوباً بخط والده.

هذا الاتفاق على تحديد مولد القاضي باليوم، ليس غريباً، فهذا ما يلاقيه الدارس لحياة هذا الإمام، فالكثير من تواريخ ارتحاله ومقامه ودخوله بعض المدن محددة ويكاد يتم عليها إجماع المترجمين وأهل التاريخ كما سيأتي. مما يدل على سمو مكانته وسعة شهرته. ولعل اهتمام الناس بالقاضي دعاهم أن يدونوا ذلك عنه في حياته.

وقد ولد القاضي في التاريخ المذكور بسبتة، ويحسن بنا في هذا المقام أن نعرف بمكان ولادته ومسقط رأسه هذا، الذي به نشأ وترعرع ونبغ.

سبتة مكان مولد القاضي ووطنه:

مدينة سبتة التي ولد بها قاضينا عياض، قديمة ضاربة في القدم. وقد اختلف الناس في سبب تسميتها بهذا الاسم، فقيل لانقطاعها في البحر من قولهم سبت النعل إذا قطعتها، وقيل لأن أول من اختطها هو سبت بن سام بن نوح عليه السلام، وإلى القول الأخير يشير لسان الدين بن الخطيب الغرناطي في قصيدة له إذ يقول:

حُيِّيتِ يا مختط سام بن نوح ... بكل مزن يَغتدي أو يروح
مغني أبو الفضل عياض الذي ... أصبحت بريَّاه رياض تفوح[3]

---

(١) التعريف بالقاضي عياض: ص ٥، وفيات الأعيان: ٣/٥٤، أزهار الرياض: ١/٢٩.
(٢) الصلة لابن بشكوال: ٢/٤٢.
(٣) أزهار الرياض: ١/٢٩.

ولا شك أن السبب الأخير ضعيف وغير مقبول، والسبب الأول لا يستبعد عندي، وهو محتمل.

تقع سبتة على مضيق جبل طارق من ناحية المغرب وفي ملتقى البحر الأبيض المتوسط مع المحيط الأطلسي، وموقعها هذا جعل لها منذ القدم أهمية كبيرة، ومميزات خاصة، حتى أن بعض الفقهاء يذكر بشأن سبتة حديثاً عن رسول الله ﷺ، فقد زعموا أن الرسول ﷺ قال: «إن في أقصى المغرب على ساحل من سواحل البحر مدينة تسمى سبتة، أسسها رجل صالح اسمه سبت، واشتق لها اسماً من اسمه، ودعا لها بالنصر والظفر، فما رامها أحد بسوء، إلا رد الله بأسه عليه[1].

ويقول العلامة ابن خلدون أن سبتة كانت من الأمصار القديمة قبل الإسلام، وكانت منزل ملك غمارة، ولما زحف إليها موسى بن نصير بجيش الفتح، صانعه بالهدايا وأذعن للجزية فأقره عليها، واسترهن ابنه وأبناء قومه. ولما هلك استولى المسلمون على سبتة صلحاً فعمروها[2].

ولأهمية سبتة من حيث الموقع والتاريخ، فقد اهتم بها الفاتحون

---

(١) اختلف الناس قديماً في هذا الحديث. فقد حدث به الفقيه محمد بن محمد بن يحيى السراج عن جده العلامة أبي زكريا السراج، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد الغافقي حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي حدثنا محمد بن حسن بن عطية، حدثنا ابن غازي، حدثنا أبو الفضل عياض، حدثنا أحمد بن قاسم أبو العباس الصنهاجي شيخ لا بأس به، أنبأنا به أبو علي بن خالد وأبو عبد الله محمد بن عيسى، قالا: حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن الشيخ، حدثنا وهب بن ميسرة عن محمد بن وضاح عن سحنون عن ابن القاسم عن مالك، عن نافع عن ابن عمر: مدينة بالمغرب سمعت رسول الله ﷺ يقول: أنهار مجمع بحري المغرب، وهي مدينة سبت بن سام بن نوح عليه السلام، ودعا لها بالبركة والنصر، فلا يريدها أحد بسوء إلا رد الله دائرة السوء عليه. وقال القاضي عياض في «الغنية» أنا أبرأ من عهدة هذا الحديث. وقال: هذا حديث موضوع وابن الشيخ لا يتهم. ولا أدري من أين دخل عليه هذا. انظر أزهار الرياض: ١/١٥٦، ١٥٧.

(٢) العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون: ٦/٢١١.

وكانت محط أنظارهم، وموضع اهتمامهم.

وقد كان أهل سبتة في غاية الذكاء والفطنة والمعرفة، حتى اشتهروا بذلك وعرفوا به[1]، وتروى عنهم حكايات تدل على مبلغ فطنتهم. وفي سبتة هذه ولد إمامنا القاضي عياض.

ولما ذهبت إلى المغرب في صيف ١٩٧٥م في رحلتي العلمية بصدد جمع المعلومات لدراستي هذه، دخلت سبتة التي هي الآن تحت نير الاحتلال الأسباني. وقد وجدت صعوبة في دخولها حتى حصلت على (فيزا) من سفارة أسبانيا بالرباط بعد توسط سفارة السودان لديهم.

هذا وقد وجدت كل الآثار الإسلامية بها قد طمست، حتى مسجد القاضي عياض - والذي علمت من أكثر من شخص - أنه حول إلى كنيسة. دلني على مكانها بعضهم. والرابطة التي بناها القاضي عياض لم أجد لها أثراً. وكذلك المنارة مكان جده عمرون.

أيد الله المسلمين حتى يعيدوا هذه المدينة الإسلامية إلى حظيرة المغرب العربي.

نشأة القاضي عياض:

نشأ القاضي عياض في سبتة في بيت علم ودين. وتلقى العلم - أول ما تلقاه - عن شيوخها.

فبدأ يحفظ كتاب الله حتى أتقنه، ثم طلب الحديث والفقه وتتلمذ على أعلام سبتة في وقته، كالقاضي أبي عبد الله بن عيسى التميمي[2]،

---

(١) أزهار الرياض: ٢/ ٢٥٧.

(٢) محمد بن عيسى التميمي، أجل شيوخ سبتة، أصله ومولده بفاس، وانتقل أبواه إلى سبتة. كان كثير الرحلة والعلم. حافظاً عارفاً. ولي قضاء سبتة. وقد سجن لأنه رفض=

الذي يقول عنه القاضي: لازمته كثيراً للمناظرة عليه في المدونة والموطأ، وسماع المصنفات، فقرأت وسمعت عليه بقراءة غيري كثيراً وأجازني روايته.

وتتلمذ أيضاً على الفقيه أبي إسحاق بن جعفر اللواتي المعروف بابن الفاسي[1] وشيوخه بها كثيرون[2].

وكانت سبتة مغشى كثير من العلماء الذين يجتازون بها، سواء الوارد من الأندلس للمغرب، أو القادم من المشرق إلى المغرب. وقد تتلمذ القاضي عياض على كثير من هؤلاء أيضاً.

وعن نشأة القاضي عياض يقول ابنه: «نشأ أبي على عفة وصيانة، مرضي الحال، محمود الأقوال والأفعال، موصوفاً بالنبل والفهم والحذق، طالباً للعلم، حريصاً عليه، مجتهداً في طلبه، معظماً عند الأشياخ من أهل العلم وكثير المجالسة لهم، والاختلاف إليهم، إلى أن برع أهل زمانه، وساد جملة أقرانه، وكان من حفاظ كتاب الله مع القراءة الحسنة والصوت الجهير والنغمة العذبة، والحظ الوافر في تفسيره[3].

ولما استوفى القاضي عياض الثلاثين من عمره أصبح عالماً قد أخذ من كل فن بطرف، ولكنه لم يقتنع بذلك فهم بالرحلة للمزيد من السماع

= قضاء فاس. توفي سنة ٥٠٥هـ. وانظر ترجمته في مبحث شيوخه في الفصل الثاني من هذا الباب.

(١) هو إبراهيم بن جعفر اللواتي يعرف بابن الفاسي من أهل سبتة، كان عالماً بالفقه والحديث مشاركاً في علم الأصول. قرأ عليه القاضي الموطأ وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام. والانتصار للأصيلي. كان قد صحب القاضي ابن سهل. توفي سنة ٥١٣هـ.

(٢) انظر التعريف بالقاضي عياض: ص ٨. وفهرس الفهارس والأثبات: ٢/ ١٨٤، وأزهار الرياض: ٣/ ٨.

(٣) التعريف بالقاضي عياض: ص ٦. وأزهار الرياض: ٣/ ٧.

والمزيد من الشيوخ، الذين أخذ عن بعض تلاميذهم، فرأى أن يرحل إليهم ليسمع منهم بغير واسطة طلباً لعلو السند وتحقيق العلم.

فرحل القاضي عياض...

المبحث الثاني
ارتحاله وتكوين شخصيته

خرج القاضي عياض من سبتة قاصداً الأندلس طالباً للعلم وذلك في يوم الثلاثاء منتصف جمادى الأولى سنة سبع وخمسمائة[1].

وكانت قرطبة هي حاضرة الأندلس الأولى، تعج بالعلماء وطلاب العلم، لذلك كانت هي وجهته الأولى، فوصلها في مستهل جمادى الآخرة من هذه السنة، أي بعد مُضِي خمسة عشر يوماً من خروجه من سبتة. قطع فيها مضيق بحر الزقاق ـ مضيق جبل طارق ـ واستقل الدواب إلى حاضرة قرطبة.

وفي قرطبة أخذ العلم عن أشياخها وحفاظها فأخذ عن مسندها ابن عتاب[2]، وعن ابن رشد[3]، وابن حمدين[4]، وأبي الحسين بن

---

(١) أزهار الرياض: ٨/٣، الديباج المذهب ص ١٦٩، التعريف: ص ٩.

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي من أهل قرطبة أحد أكابر شيوخ الأندلس خلف أبيه في علو الإسناد. وكان كثير الرواية. سمع من أبيه وأكثر عنه. وعن ابن عبد البر. كانت إليه الرحلة توفي سنة ٥٢٠هـ.

(٣) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المالكي يكنى أبا الوليد. زعيم فقهاء الأندلس، بصيراً بالأصول والفروع له التصانيف التي عم نفعها، تفقه بأبي جعفر بن رزق وسمع الجياني وابن فرج. وأخذ عنه خلق كثير منهم القاضي عياض. ستأتي ترجمته مستوفاة في مبحث شيوخ القاضي في الفصل الثاني توفي سنة ٥٢٠.

(٤) هو محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي. كان من أهل التفنن في العلوم، =

سراج[1]، وأبي الحسن بن مغيث[2]، وأبي القاسم النحاس[3]، وأبي بحر الأسدي[4]، وأبي القاسم بن بقي[5]، وأبي الوليد هشام بن أحمد العواد[6]، وغيرهم من أعلام قرطبة[7].

فأخذ عنهم سماعاً وأجازة. وقد ذكر ذلك في مشيخته التي ترجم فيها لشيوخه، وذكر فيها أسانيده في السماع والأجازة.

وقد كان للفترة التي قضاها القاضي عياض في قرطبة أثر واضح في تكوين شخصيته. كما كان لها طيب الأثر على نفسه وعاطفته، فلا غرو أن يودع قرطبة بتلك القصيدة الباكية حين وداعه وفيها يقول:

أقول وقد جد ارتحالي وغردت حداتي وزمت للفراق ركائبي

= له معرفة بالشعر واللغة والأصول. أجاز له ابن عبد البر. كان ذكياً وقد ولي قضاء الجماعة وتوفي سنة ٥٠٨هـ.

(١) هو سراج بن عبد الملك بن سراج من أهل قرطبة، روى عن أبيه كثيراً، وكانت له عناية كبيرة بكتب العلم والأدب، وضبط مشكلها، أخذ الناس عنه كثيراً، وكان حسن الخلق كامل المروءة، توفي سنة ٥٠٨هـ.

(٢) هو يونس بن محمد بن محمد بن مغيث بن محمد بن يونس، من أعلام قرطبة روى عن جده مغيث ومحمد بن سعدون والغساني. كان ريان من الأدب عالماً باللغة الإعراب جامعاً لأنواع الكتب، عالماً بالشعر والرجال. توفي سنة ٥٣٢هـ.

(٣) هو خلف بن إبراهيم بن خلف سعيد يكنى أبا القاسم ويعرف بابن الحصار روى عن أبي مروان ورحل إلى المشرق فحج وسمع من الطبري ودخل مصر. وعاد إلى قرطبة وكان خطيب الجامع بها. وقد توفي سنة ٥٣٠هـ.

(٤) هو سفيان بن العاص بن أحمد بن العاص بن سفيان الأسدي من شرق الأندلس وسكن قرطبة يكنى أبا بحر. من أجلة العلماء أهل الضبط والصدق روى عن العذري والباجي. توفي سنة ٥٢٦هـ.

(٥) هو أحمد بن محمد بن محمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد، من علماء الأندلس ولد في شعبان سنة ٤٥٢هـ وتوفي سنة ٥٣٢هـ.

(٦) هو هشام بن أحمد بن سعيد المعروف بابن العواد من أهل قرطبة أخذ عن الغساني وغيره من علماء عهده. كان من أجلة الفقهاء. توفي سنة ٥٠٩هـ.

(٧) انظر الديباج المذهب: ص ١٦٩. والتعريف بالقاضي عياض: ص ٩. وأزهار الرياض: ٣/٨.

وقد غمضت من كثرة الدمع مقلتي وصارت هواء من فؤادي ترائبي
ولم يبق إلا وقفة يستحثها وداعي للأحباب لا للحبائب

ودع القاضي عياض قرطبة، وقصد مرسية بشرق الأندلس، وذلك في يوم الاثنين الخامس والعشرين من المحرم سنة ثمان وخمسمائة، ووصلها يوم الثلاثاء الثالث من صفر سنة ثمان وخمسمائة. وكان أمله وقصده أن يلقى حافظ عصره أبا علي الصدفي[1]، ويأخذ عنه.

وقد شق عليه لما وجده مختفياً. وسبب اختفائه أنه رفض أن يستمر في القضاء فألزم بذلك، فاختفى.

ووجد القاضي جموع المرتحلين للسماع من الصدفي ينتظرونه، غير أن انتظارهم طال، فسافر بعض منهم لكمال ما معهم من النفقة. وانتظر القاضي بقية شهر صفر وربيع الأول.

ولم يكن القاضي ـ وهو الحريص ـ ليضيع وقته من غير فائدة، فقد اشتغل بالمقابلة مع أصول الصدفي كما كتب كثيراً منها على يد خاصة الصدفي وأهله.

ولما صدر العفو عن أبي علي الصدفي، كتب إلى القاضي عياض يخبره بذلك، فقد كان آسفاً لما علم بقدوم القاضي عياض وهو في اختفائه. ولما خرج الصدفي قال للقاضي عياض: لولا أن الله يسر خروجي بلطفه، لكنت عزمت أن أشعرك بموقع يقع عليه الاختيار من بلاد الأندلس لا يؤبه لكوني فيه، فتدخل فيه وأخرج مختفياً إليه بأصولي، فتجد ما ترغب لما كان في نفسي من تعطيل رحلتك، وإخفاق رغبتك[2].

---

(١) هو القاضي الشهيد الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الصدفي، يعرف بابن سكرة. كان عارفاً بالحديث ورجاله. ذو خلق ودين. كانت له رحلة واسعة للمشرق استمرت عشر سنوات. ولي قضاء مرسية وتوفي شهيداً سنة ٥١٤هـ.

(٢) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٠.

جلس أبو علي الصدفي يسمع الناس الحديث فلزمه القاضي عياض وسمع عليه كثيراً في أمد يسير. وكان له به اختصاص، وقد سمع عليه الصحيحين، والمؤتلف والمختلف، ومشتبه النسبة لعبد الغني بن سعيد الأزدي المتوفى سنة ٤٠٩هـ، والشهاب في المواعظ والآداب للقضاعي المصري المتوفى سنة ٥٤٠هـ، وغير ذلك من غرر المؤلفات.

هذا وقد أجاز له الصدفي جميع رواياته. وما رحل القاضي حتى روى غليله من حافظ الأندلس[١].

وفي رحلته هذه للأندلس يقول ابنه محمد أنه لقي جماعة من أعلام الأندلس. وقد أجاز له الحافظ أبو علي الغساني[٢]، وابن شيرين[٣]، كما كاتب أبا عبد الله المازري[٤] وكان بمدينة المهدية، وقد أجازه المازري جميع مروياته.

ويقول ابن خاتمة[٥] في مزية المرية على غيرها من البلاد الأندلسية أن القاضي عياض في رحلته هذه دخل المرية، وبها لقيه تلميذه أبو

---

(١) أزهار الرياض: ٣/٨، ٩. والتعريق بالقاضي عياض ص ٩، ١٠. والمعجم في أصحاب الصدفي: ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) هو الإمام الحافظ محدث الأندلس الحسين بن محمد الجياني الغساني، أخذ عن أبي الوليد الباجي وابن عبد البر. وغيرهم. ولم يخرج من الأندلس، رحل الناس إليه وقد تصدر بجامع قرطبة. له مؤلفات قيمة منها: تقييد المهمل وتمييز المشكل. وكانت وفاته في ثاني عشر شعبان سنة ٤٩٨هـ.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن سيرين من أهل الأندلس، يكنى أبا عبد الله أخذ عن أبي الوليد الباجي كثيراً وكان من أهل المعرفة والعلم. ولي قضاء إشبيلية فحمدت سيرته.

(٤) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري. أصله من مازر بجزيرة صقلية، سكن المهدية من بلاد تونس، كان أفقه علماء المالكية، أخذ عن اللخمي والسوسي. صنف كثيراً في الفقه والأصول توفي سنة ٥٣٦هـ.

(٥) أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن خاتمة الأنصاري. يكنى أبا جعفر، من أهل المرية، ذكره في الإحاطة.

جعفر بن مضاء اللخمي[1] تلميذه الذي أخذ عنه سماعاً وإجازة.

ويقول ابن بشكوال: أن القاضي عَنِي بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم، وجمع من الحديث كثيراً[2].

وبعد هذه الرحلة العلمية رجع القاضي عياض غانماً إلى موطنه سبتة وقد تم له ما أراد، فقد لقي الأعلام، وأخذ عنهم الكثير مشافهة ومكاتبة وإجازة، وبذلك تكونت شخصية القاضي عياض الفذة.

وعاد إلى سبتة... عاد إليها قبس من النور يضيء، ومعين عذب من العلم والحكمة والرشاد، وقلباً ملىء علماً وإيماناً. وكانت عودته في ليلة السابع من جمادى الآخرة سنة ثمان وخمسمائة[3].

وفي سبتة:

أجلسه أهل بلده للتدريس وللمناظرة عليه في المدونة، وكان حينها في الثانية والثلاثين من عمره، فاستمر يدرس حتى سنة خمسة عشر وخمسمائة. وهو في هذه الفترة مع تدريسه يؤلف ويصحح الكتب، فنبه شأنه وعلا ذكره، وكان لأهله وفياً، طيب المعشر. سمحاً كثير الصدقة، ذو علم وأدب. يسعى بين الناس بالخير، ويهتم بإصلاح ذات البين[4].

وبهذه الصفات الحميدة، وبعلمه وحلمه، أصبح لأهل سبتة أباً وعندهم أصبح مقدماً. وقديماً قيل:

بحلم وعلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

---

(١) تأتي ترجمة تلميذه اللخمي كاملة في مبحث تلاميذه في الفصل القادم.

(٢) الصلة: ٢/ ٤٢٩.

(٣) أزهار الرياض: ٣/ ١٠.

(٤) التعريف بالقاضي عياض: ص ٦.

فأجلسه أهل بلده للشورى[1] ـ وهو لها أهل ـ وكان ذلك إرهاصا لعهد جديد من حياة القاضي، فقد وقعت عليه عين آل تاشفين حكام دولة المرابطين. فولوه قضاء بلده سبتة.

(١) التعريف بالقاضي عياض: ص ٦.

المبحث الثالث

عياض القاضي

ولي القاضي عياض القضاء مراراً، في سبتة أولاً، ثم في غرناطة، ثم في سبتة مرة أخرى، ثم بقرية صغيرة ببادية تادلا في الشمال الغربي من مراكش واسم القرية «داي».

وكانت توليته في سبتة وغرناطة وسبتة في المرة الثانية من قبل حكام المرابطين وهم آل تاشفين[1] الذين أيدهم القاضي وكان يدين لهم بالولاء.

---

(١) آل تاشفين هم مؤسسوا وحكام دولة المرابطين في المغرب والأندلس، وأولهم يوسف بن تاشفين، من قبيلة لمتونة، كان قد تعاون مع ابن عمه أبي بكر بن عمر اللمتوني في توطيد سلطان الدولة وتطبيق أحكام الشريعة. وقد ولاه ابن عمه قيادة الجيش. ولما مات ابن عمه آلت إليه مقاليد الأمور في المغرب، وكان يوسف هذا شجاعاً حكيماً ذا مقدرة إدارية، فقد استطاع أن يمد حدود دولته وينشر الإسلام في كل أنحاء المغرب، بل وصل إلى السنغال والنيجر. وجعل من مراكش عاصمة للدولة. وقد استعان به ملوك الطوائف في الأندلس ضد النصارى فأغاثهم، ولما رأى ضعفهم استولى على دويلاتهم.

وعندما توفي يوسف سنة ١١٠٧م، خلفه ابنه علي بن يوسف بن تاشفين كأمير للمسلمين وسار على هديه ووطد أركان دولته، ومد سلطانه على مواقع في الأندلس. وكان متمسكاً بالشريعة مقدراً للفقهاء حتى لقب «بالورع» وكما هو معروف فإن دولة المرابطين كانت على المذهب المالكي تؤيده، وتقلده وقد انتهى حكم المرابطين على الأندلس والمغرب بانتهاء حكم إبراهيم بن تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين الذين تولى سنة ٥٣٩هـ. وقد جاء بعدهم الموحدون.

أما المرة الأخيرة فكانت في دولة الموحدين[1].

وسنتكلم في هذا المبحث عن قضائه في هذه الأماكن بشيء من التفصيل إن شاء الله تعالى.

تَوليته القضاء بسبتة أولاً:

ولي القاضي قضاء مدينة سبتة موطنه، لما كان عليه من نباهة الذكر وشهرة العلم، وللقبول الذي كان له في قلوب أهلها. وكان توليه القضاء في سنة خمسة عشر وخمسمائة.

وقد باشر القاضي مهامه، فكان عهده زاهراً، إذ سار أحسن سيرة، محمود الطريقة، مشكور الحالة، وقد أقام الحدود على اختلاف أنواعها[2].

وكان مثالاً للقاضي العملي، فقد اتجه فكره لتوسعة مسجد المدينة، فبنى الزيادة الغربية التي كمل بها جمال مسجد سبتة. كما بنى في جبل المنيا قرب سبتة رابطة مشهورة، إلى غير ذلك من الآثار المحمودة[3].

وكانت مدة قضائه بسبتة ستة عشر عاماً، بعد فيها صيته، وحسن ذكره، فاستُدعى لقضاء غرناطة أو بالأحرى نُقِلَ إلى قضاء غرناطة مترقياً، فغرناطة كانت تتلو قرطبة في مكانتها عند الدولة.

---

(١) الموحدون: هم حكام الدولة الموحدية التي أسسها المهدي بن تومرت وساعده الأيمن عبد المؤمن بن علي بعد أن ثاروا على المرابطين، وتغلبوا عليهم. وفي عهدهم امتدت دولة المغرب أكثر من أي زمن مضى وقد دامت دولتهم حوالي ١٥٠ سنة وانتهت حوالي عام ٦٩٠هـ.

(٢) أنباه الرواة: ٢/٣٦٣.

(٣) التعريف بالقاضي عياض: ص ١١.

القاضي في غرناطة:

وصل الخطاب للقاضي عياض ليتولى القضاء بغرناطة في غرة صفر عام أحد وثلاثين وخمسمائة[1] فتجهز وسافر إلى غرناطة.

وعلم أهل غرناطة بقدومه، فاستشرفوا للقائه، وقد استقبلوه استقبالاً حافلاً رائعاً، وهذا تلميذه عبد الرحمن بن القصير[2] يصف هذا الاستقبال فيقول:

(لما قدم علينا القاضي عياض غرناطة، خرج الناس للقائه وبرزوا تبريزا ما رأيت لأمير مؤمر مثله، وحرزت أعيان البلد الذين خرجوا إليه ركباناً فنيَّفوا على مائتي راكب، ومن سواد العامة ما لا يحصى كثرة، وخرجت مع أبي رحمه الله في جملة من خرج. فلقينا شخصاً بادي السيادة، مبيناً عن اكتساب المعالي والإفادة...)[3].

بهذا الاستقبال الرائع قوبل القاضي عند دخوله غرناطة، وهو أهل لهذا الاستقبال لما علم عنه من التقوى والورع والعدل.

ولعل أهل غرناطة رأوا في القاضي مخلِّصاً من الظلم الذي كان يحيق بهم من أصحاب تاشفين، حاكم غرناطة من قبل الدولة.

تسلم القاضي خطة القضاء وسار فيه سيره الذي عرف به، فرد الحقوق لأصحابها، وأقام الحدود بغير مهادنة ولا مجاملة. وقد وصف ابن القصير مقامه في غرناطة فقال:

«... لما استقر عندنا كان مثل التمرة كلما ليكت زادت حلاوة، ولفظه عذب في كل ما صرف من الكلام، للنفس إليه تتوق وله طلاوة.

---

(١) أزهار الرياض: ٣/ ١١. والتعريف بالقاضي عياض: ص ١١.

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الأزدي، من أهل غرناطة يكنى بأبي جعفر توفي سنة ٥٧٦هـ. وسنترجم له في مبحث تلاميذ القاضي إن شاء الله تعالى.

(٣) أزهار الرياض: ٣/ ١١.

وكان براً بلسانه جواداً ببيانه، كثير التشجع في صلاته مواصلاً لصلاته. . . وكان مع براعته في علوم الشريعة خطيباً في تحبيره للخطب وفي لفظه، ظاهر الخشوع عند التلاوة وفي لحظة. . .»[1].

ولم يكن القضاء ليصرف القاضي عياض عن التدريس، لذا فقد كان يُسْمِع الناس الحديث وهو قاضي بغرناطة هذه، وشاهدنا على ذلك قصة حكاها تلميذه ابن القصير وقعت في مجلس القاضي عياض يهمنا منها قوله: «دخلت مجلس القاضي أبي الفضل عياض رحمه الله، إذ كان قاضياً عندنا بغرناطة، وبه جماعة من الطلبة والأعيان يسمعون تأليفه المسمى بالشفا. . .»[2] فالقصة تدل على أن القاضي كان يدرِّس بغرناطة.

وقد استمر القاضي في قضاء غرناطة، ولكن تاشفين أمير غرناطة، ضاق به ذرعاً، وملأ الغيظ أصحابه، لأن القاضي صدهم عن المظالم التي كانوا يمارسونها. وعن الباطل الذي ارتادوه.

لهذا جند تاشفين نفسه لصرفه عن قضاء غرناطة، وقد أثمرت جهوده فصرف القاضي عياض عن قضاء غرناطة في رمضان عام اثنين وثلاثين وخمسمائة بعد أن قضى بها حوالي عامين[3].

وبعد أن صرف القاضي عن قضاء غرناطة، رحل إلى بلده سبتة بعد أن دخل قرطبة زائراً ومواصلاً[4].

واستقر بسبتة ومكث بها يدرس، ويستشار، ويقصده طلاب العلم نحواً من ست سنوات.

---

(١) أزهار الرياض: ٣/ ١٢.

(٢) أزهار الرياض: ٣/ ١٣.

(٣) التعريف بالقاضي عياض: ص ١١. وأزهار الرياض: ٣/ ١١.

(٤) أنباه الرواة: ٢/ ٣٦٤.

تنصيبه قاضياً لسبتة للمرة الثانية:

دار الزمان دورته وشاء الله أن يعود القاضي قاضياً لسبتة مرة أخرى بعد أن قدمه إبراهيم بن تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين، وكان ذلك في أخريات عام تسعة وثلاثين وخمسمائة. فابتهج أهل سبتة لذلك لما علموه من سيرة القاضي عياض وعدله وإصلاحه. وهم في بهجتهم يذكرون سابق عهده الزاهر في قضاء سبتة والذي كان حافلاً بالمآثر.

سار القاضي سيرة المعهود المحمود الذي عُرِفَ به في غرناطة وقبلها سبتة[1].

وأقام القاضي في قضاء سبتة حتى قيام دولة الموحدين وغزوهم سبتة، وقد كانت له معهم مواقف عنيفة سنتعرض إليها في مواقفه مع الحكام، وقد انتهت مواقفه مع الغزاة الفاتحين، بتغريبه عن وطنه سبتة، وذلك بصورة مقنَّعة حين ألزم القضاء بقرية صغيرة ببادية تادلا التي كان سلطانهم عليها[2].

القاضي في (داي):

كان إلزام القاضي بقضاء داي تغريباً ونفياً له عن وطنه جزاء لموقفه المعارض والمدافع ضد الموحدين. وحتى يأمنوا شره، فقد كانوا يحسبون له ألف حساب خوفاً من مركزه القوي في سبتة. وفي ذلك يقول ابن خلدون في سيرة القاضي: (... ولذلك سخطته الدولة ـ يعني دولة الموحدين ـ آخر الأيام حتى مات مغرباً عن وطنه مستعملاً في خطة القضاء بالبادية من تادلا رحمه الله)[3].

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٩، وأزهار الرياض: ٣/ ١١، والتعريف بالقاضي عياض: ص ١٣.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٦/ ٢٣٠.

(٣) انظر فهرس الفهارس والأثبات: ٢/ ١٨٤.

لهذا يمكن القول بأن القاضي كان في «داي» منفياً أكثر منه قاضياً، وإلا فمنصب القاضي عياض في ذلك الوقت كان يؤهله لأن يكون قاضياً بمدينة كبيرة لا قرية صغيرة مهجورة مجهولة تفقد أبسط مقومات الحياة.

بل أن القاضي عياض نفسه كان يحس بمرارة هذا النفي وهو يصور هذا الشعور في أبيات من الشعر تفيض ألماً وشكوى، وشوقاً إلى وطنه. إذ يقول:

أقمرية الأدواح بالله طارحي ... أَخَا شَجَنٍ بالنوْحِ أو بِغناء
فقد أرَّقتني من هديلِكِ رَنَّة ... تهيج من شوقي ومن برحائي[1]
لعلك مثلي يا حمام فإنني ... غريب «بداي» قد بليت بِدَائِي
فكم من فلاةٍ بين داي وسبتةٍ ... وخرق بعيد الخافقين[2] خواء[3]
تصفق فيه للرياح خوافق ... كما ضعضعتني زفرة الصعداء
يذكرني سح المياه بأرضها ... دموعاً أريقت يوم بنت ورائي
ويعجبني في سهلها وحزونها ... خمائلُ أشعارٍ تَرِف لراء[4]

ومكث القاضي عياض بداي، وكانت آخر عهده بالقضاء، بل كانت آخر عهده بالحياة، إذ لم يلبث بعد قضائها كثيراً.

وقد كانت المدة التي قضاها بهذه الفلاة قرابة ثلاث سنوات، فقد ولي في عام أحد وأربعين وخمسمائة[5]، واعتل وتوفي سنة أربع وأربعين وخمسمائة.

(١) البرحاء: بضم الباء شدة الألم.
(٢) خواء: خالي.
(٣) خوافق: من خفقت الريح خفقاناً، وهو حفيفها أي دوي جريها ـ انظر مختار الصحاح مادة (خفق).
(٤) حزونها: الحزن ما غلظ من الأرض ضد السهل منها.
(٥) انظر أزهار الرياض: ٣/ ٣٣٣.

المبحث الرابع
سيره في القضاء

القضاء من المناصب الحساسة ذات المسؤولية والتبعات الكبيرة، ومن ثم كان كثير من السلف يتهيبونه، ويفرون منه. وكم من إمام ضرب وسجن على امتناعه عن القضاء، والإمام الأكبر أبو حنيفة يعد في المقام الأول فيمن ضرب وسجن وعذب في ذلك. وقد مر بنا قريباً خبر أبي علي الصدفي شيخ القاضي عياض واختفائه هارباً من القضاء.

والامتناع والتورع عن منصب القضاء من هؤلاء الأئمة يعد من المآثر العظمى للأمة الإسلامية. فلم يكن ذلك عن قصور في مستواهم العلمي، وإنما كان تورعاً وزهداً في هذا المنصب الذي تحفه المخاطر، وخوفاً من الوقوع في الحيف في الأحكام.

والقاضي عياض لم تنقل لنا الأخبار أنه امتنع صراحة عن قبول القضاء، ولكن نجده يضيق ذرعاً بتولية القضاء، وهو ينوه بهذا الضيق في غير مرة.

ففي مقدمة كتابه الشفا بتعريف حقوق المصطفى، نجده بعد أن عدد دوافعه لتأليف كتابه العظيم يقول: (. . . فبادرت إلى نكت سافرة عن وجه الغرض مؤدياً من ذلك الحق المفترض اختلستها على استعجال، لما المرء بصدده من شغل البدن والبال. بما قلده من مقاليد المحنة التي ابتلي بها

فكادت تشغل عن كل فرض ونفل، وترد بعد حسن إلى أسفل سفل)[1].

فالقضاء عنده محنة وابتلاء قد امتحن به وابتلي من قِبَلِ من كلفه به. وعلى ضوء هذا لا أستبعد أن يكون القاضي قد ألزم بالقضاء إلزاماً وأجبر عليه.

وفي مقدمة كتابه الإكمال يذكر القاضي هذه المحنة التي طوقت عنقه فيقول وهو يبين الدواعي التي دفعته لتأليف الإكمال، والأسباب التي ساعدت على الشروع فيه، فيقول: (... فكثرت الرغبات في تعليق لما مضى من تلك الروايات والتنبيهات يضم نشرها ويجمع، والقواطع عن الإجابة تقطع، وشغل المحنة التي طوقت عنق الإنسان تمنع، والرجاء لوقت فراغ ذلك يسوف ويطمع)[2].

فهو لا زال يكرر وصف القضاء بأنه محنة بها قد ابتلى. وبعد توليته قلادة طوقت عنقه، لا منة وجاهاً تشرئب إليه الأعناق وتطمع فيه النفوس.

وفي مقام الصرف أو الإقالة من هذا المنصب نرى القاضي زاهداً فيه لدرجة أنه يعتبر العزل من القضاء منة من الله بحل هذه القلادة. فهو يقول في الإكمال مواصلاً كلامه: (... إلى أن منَّ الله بإحسانه بحل تلك القلادة، وزوالها، وفرغ البال من عهودها الفادحة، وأشغالها، فتوجه الأمر وانقطع العذر)[3].

فالقاضي كما قلنا وإن لم يمتنع صراحة إلا أن الظواهر تدل على أنه كان يضيق ذرعاً بهذا المنصب.

ونحن إذا تتبعنا سيره وأخباره في القضاء، نجده موصوفاً بالعدل وحسن السيرة، وعدم المحاباة، والتثبت الواعي في الأحكام، والاحتياط

---

(١) الشفا: ١/٣.

(٢) إكمال المعلم: جـ ١ ورقة ١.

(٣) إكمال المعلم: جـ ١ ورقة ١، وجه أ.

الكامل في إثبات الجريمة، لا يجابي ولا يجامل.

وحادث جلده الفتح بن خاقان[1] حد الخمر، تدلنا على عدم محاباته في إقامة الحدود.

فقد كان للفتح بن خاقان صحبة ومجالسة للقاضي عياض، وحضر في يوم من الأيام إلى مجلس القاضي ثملاً مخموراً، وقد اشتم منه الحاضرون رائحة الخمر، فأخبروا القاضي عياض، وقد أقر الفتح فلم يكتف القاضي بإقراره، فاستثبت باستنكاهه، فلما تيقن، حده القاضي حداً تاماً من غير مواربة ولا مجاملة[2].

فانظر أولاً إلى دقة القاضي في إثبات الجريمة وتثبيته، ثم إلى جرأته بعد ثبوتها في إقامة الحد، يتبين لك ما يتسم به من عدالة وإنصاف.

ثم إنه لم يضع اعتباراً لصلة الفتح بن خاقان به، ولا لتلك الترجمة الوضيئة التي حلاه بها في كتابه قلائد العقيان، فالقاضي لا يخشى إلا الله، وهو حريص على تنفيذ أحكامه ويرى في ذلك منتهى النصح للمسلمين.

وقد حكى بعض أصحاب الفتح بن خاقان، أن الفتح قال له بعد إقامة الحد عليه «عزمت على إسقاط اسم أبي الفضل من كتابي الموسوم بقلائد العقيان، قال فقلت له: لا تفعل، قصتك معه من الجائز أن تنسى، وأنت تريد أن تخلدها مؤرخة، فقال لي: وكيف؟ قلت له: كل من نظر في كتابك يجدك ذكرت من هو مثله ودونه في العلم والصيت. فيسأل عن السبب، فيقال له وتحكى له قصة جلدك، فيتوارث الناس العلم بذلك الأصاغر عن الأكابر قال صاحبه: فتبين له ذلك وعلم صحته[3].

---

(١) أبو نصر الفتح بن خاقان القيسي الأديب النابه. صاحب المصنفات توفي سنة ٥٣٩هـ.

(٢) تاريخ الجغرافيا والجغرافيين في الأندلس: ص ١٢١، والتعريف بالقاضي عياض: ص ١٢٥.

(٣) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٢٦.

ورغم أن صاحب الفتح كان نصيحاً لصاحبه، إلا أن ما يخشاه قد وقع وهذه نصيحته له قد توارثها الناس وتناقلوها مصحوبة بقصة الجلد هذه.

وصلابة القاضي عياض في لزوم الحق وإلزامه للناس تتجلى في تضييقه الخناق على الظلمة من أنصار تاشفين في غرناطة، الأمر الذي جعل تاشفين يضيق به ذرعاً، ويسعى لصرفه عن قضاء غرناطة حتى صرف.

فقد كان القاضي في سيره وطريقته في القضاء شوكة في حلق كل جبار وظالم غير مبال لعزيز ولا متسيطر، فكان مثالاً للقاضي النزيه.

وقد جمع محمد ابنه النوازل التي قضى فيها في كتاب أسماه «مذاهب الحكام في نوازل الأحكام» وقد رأيت منه نسخة فريدة بمكتبة القصر الملكي بالرباط. ونوازله تعتبر قمة في فقه النوازل.

المبحث الخامس
مواقفه السياسية مع حكام عصره

عاصر القاضي عياض سلطان دولتين بالمغرب، الأولى دولة المرابطين وحكامها آل تاشفين، والثانية دولة الموحدين وزعيمها المهدي بن تومرت[1] وأميره عبد المؤمن بن علي.

ودولة المرابطين قامت في المغرب على أنقاض دولة بني عبيد، الذين بالغوا في تشيعهم، ولقي منهم المالكية في المغرب كل العناء. بل والموت بعد التعذيب. ولما جاء المرابطون كانوا على طريقة أهل السنة وتمسكوا بمذهب الإمام مالك، ولذلك وجدوا التأييد من العلماء.

والقاضي عياض كان من مؤيدي هذه الدولة، وكان يعتبرها دولة شرعية، فهو إذا ذكر علي بن تاشفين[2] وصفه بأمير المؤمنين.

وكان حكام المرابطين يحترمونه ويجلونه فهذا يوسف بن تاشفين يكتب في شأن القاضي عياض إلى ابن حمدين قاضي الجماعة بقرطبة لما أراد القاضي عياض الرحلة إلى الأندلس للقاء الشيوخ. وقد جاء في

---

(١) محمد بن تومرت من قبائل مصمودة البربرية رحل إلى المشرق وأخذ العلم وتتلمذ على الإمام الغزالي ومحمد هذا هو الداعية الأول لدولة الموحدين وقد ادعى أنه المهدي المنتظر. وكان ساعده الأيمن هو عبد المؤمن بن علي الذي خلفه على حكم الدولة.

(٢) هو على الورع تقدم الكلام عنه قريباً في آل تاشفين.

خطابه: (. . . فلان ـ يعني القاضي عياض ـ أعزه الله بتقواه وأعانه على ما نواه ـ ممن له من العلم حظ وافر، ووجه سافر. . . وله إلينا صلة مرعية أوجبت الإشادة بذكره، والاعتناء بأمره. وله عندنا مكانة حفية تقتضي مخاطبتك بخبره، وإنهاضك إلى قضاء وطره)[1].

ولما عاد القاضي عياض من رحلته للأندلس، نصبه المرابطون قاضياً لسبتة ثم غرناطة ثم سبتة.

والحقيقة أن حكام دولة المرابطين كانوا معتدلين في أحكامهم واعتقادهم، والقاضي عياض مالكي ذو عقيدة سنية أشعرية. ومن ثم كان مؤيداً للمرابطين ومقاوماً ومدافعاً ضد الموحدين كما سنرى إن شاء الله تعالى.

جاء الموحدون وكانوا على خلاف في العقيدة مع ما كان يدين به القاضي عياض، والمهدي بن تومرت وأصحابه يدينون بالعصمة للإمام. وعياض كأشعري سني لا يرى العصمة إلا للرسل صلوات الله وسلامه عليهم.

وأصحاب المهدي يشوب اعتقادهم نزعة خارجية قد برئت منها عقيدة أهل السنة. من ثم كان موقف القاضي عياض منهم محدداً وواضحاً.

وإذا كان ابنه قد حكى في جزئه أن أباه بادر بالدخول في نظام الموحدين، فما ذلك إلا لأن ابنه كتب هذا الجزء في ظل دولة الموحدين، ولم يكن في وسعه أن يقول غير هذا. ولكن موقف القاضي من الموحدين كان من البداية موقف المقاوم، ثم المهادن المغلوب لما قويت شوكتهم.

وقد اتخذ الموحدون من مراكش عاصمة لهم، ومنها انطلقت جيوشهم تفتح بلدان المغرب الأخرى، وكان قائد تلك الجيوش هو عبد

---

(١) التعريف بالقاضي عياض: ص ٦.

المؤمن بن علي الساعد الأيمن للمهدي.

ولما غزا عبد المؤمن غزوته الطويلة في عام ٥٣٤هـ والتي وصل فيها إلى سبتة فاتحاً، قاومه أهل سبتة بقيادة زعيمهم القاضي عياض، فقد كان رئيساً لسبتة بأبوته ودينه وعلمه ومنصبه[١]. وقد استطاع أهل سبتة أن يدفعوا جيوش عبد المؤمن ويرغموها على الانسحاب.

ولما فتح عبد المؤمن تلمسان وفاس بعد مقتل تاشفين بن علي آخر حكام المرابطين، استتب الأمر للموحدين، فبايعهم بقية أهل المغرب، وفيهم أهل سبتة، وقد ذهب القاضي عياض ولقي عبد المؤمن الذي صانعه وأحسن استقباله، وأرسل أحد رجاله والياً على سبتة. وقد عايش أهل سبتة الموحدين على مضض.

وبعد فترة حدث أن انتفض أهل المغرب على عبد المؤمن ورجعوا عن بيعتهم، وكان من هؤلاء أهل سبتة بقيادة زعيمهم القاضي عياض، إذ لم تكن البيعة منهم عن رضا، وإنما كانت لأجل قوة شوكة الموحدين وغلبتهم. وكان ذلك عام اثنين وأربعين وخمسمائة.

ولم يقف أهل سبتة عند حد نقض البيعة، بل ثاروا وقتلوا عامل الموحدين ومن معه من الرجال، وأفلت زمام الثورة من يد قوادها فاحرق الثوار رجال الموحدين بالنار.

وركب القاضي عياض البحر إلى يحيى بن علي المسوفي المعروف بابن غانية، وكان مستمسكاً بدعوة المرابطين، جاعلاً من قرطبة عاصمة له. وقد جدد القاضي عياض على يد ابن غانية هذا بيعة المرابطين التي كان يدين بها، وفيًا لها. وطلب القاضي من ابن غانية أن يرسل معه والياً لسبتة، فبعث معه يحيى بن أبي بكر الصحراوي الذي كان معتصماً بفاس لما حاصرها عبد المؤمن. وقد فر بعد سقوطها إلى ابن غانية في قرطبة،

(١) مقدمة ابن خلدون: ٦/ ٣٢.

وبقي معه إلى أن أرسله مع القاضي عاملاً لسبتة[1].

وصل الصحراوي سبتة مع القاضي عياض، وقام بإدارة شؤونها، ولما وصلت الأخبار إلى عبد المؤمن، خرج من مراكش لتأديب كل الذين نبذوا البيعة. فبدأ ببلاد برغواطة ولكن أهلها لما سمعوا بقدومه عليهم استنجدوا بالصحراوي والى سبتة. فخرج لنجدتهم ولما وصلهم بايعوه وقاتلوا عبد المؤمن تحت لوائه فهزموه، ولكن لم تطل فرحة الانتصار فقد أعاد عبد المؤمن معهم الكرة فهزمهم، وحكم فيهم السيف، واستأصل شأفتهم. فأدوا له البيعة، أما الصحراوي فقد فر أولاً، ثم عاد مستسلماً، وتشفع بعظماء القبائل وتوسل لعبد المؤمن الذي عفا عنه.

وبقي أهل سبتة في موقف حرج فقد فرَّ عاملهم، بل أنه استسلم وبايع الموحدين. كما أن شوكة الموحدين قد قويت وربما عادوا لسبتة وخربوها.

لذا بادر أهل سبتة وكتبوا بيعتهم، وأوفدوا القاضي عياض ومعه كبار سبتة لبيعة عبد المؤمن. ولم يكن بد من هذا التصرف، وإلا كان الصمود عملية انتحارية من سبتة وأهلها. ولم يكن القاضي عياض بعقله وأبوته ليجر نفسه وأهله لفتنة تستأصلهم.

ذهب الوفد بقيادة عياض إلى عبد المؤمن في مراكش، وقدموا اعتذارهم وبيعتهم، فعفا عبد المؤمن عن أهل سبتة، لكنه أمر القاضي عياض أن يلازمه ولا يبارح مراكش. ولم يكن هذا الإجراء هو كل عقاب القاضي عياض الذي لقيه من عبد المؤمن، ولكن العقاب كان حين أرسله قاضياً على قرية (داي) وهي رقعة منسية مهملة. وقد درست الآن. فقد سألت عنها عند زيارتي للمغرب فلم أجد لها أثراً حتى في الخريطة. وكانت تولية القاضي عياض لهذا المنصب نفياً صريحاً أو مقنَّعاً كما قلنا.

---

(١) الاستقصاء: ص ١٤٥، ١٤٦.

ومواقف القاضي عياض مع الموحدين واضحة غير متناقضة إذا وضعنا في الاعتبار أنه كان لا يرى لهم الحق. ويوضح لنا مواقف القاضي عياض هذه من الموحدين أحمد بن خالد السلاوي في كتابه الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى فيقول: «أعلم أن ما صدر من القاضي عياض ـ رحمه الله تعالى ـ في جانب الموحدين دليل على أنه كان لا يرى لهم الحق في الأمر والإمامة، وإنما كان ينظر إلى أنهم متغلبون. وهذا الأمر لا خفاء فيه كما هو واضح. ولما كانت شوكة عبد المؤمن لا تزال ضعيفة، وتاشفين بن علي أمير الوقت لا زال موجوداً قائم العين، امتنع القاضي عياض رحمه الله عن مبايعة عبد المؤمن ودافعه عن سبتة، إذ لا موجب لبيعته، لأن بيعة تاشفين في أعناقهم وهو لا يزال حياً، فلا يعدل عن بيعته إلى غيره بلا موجب.

ولما قتل تاشفين وفتحت تلمسان وفاس وقويت شوكة عبد المؤمن، بايعه القاضي عياض حينئذٍ وقبل صلته، لأن من قويت شوكته وجبت طاعته.

ثم لما ضعف أمره ـ يعني عبد المؤمن ـ ثانياً بسبب إجماع قبائل المغرب على نبذ بيعته، رجع القاضي عياض بأهل سبتة عن بيعة الموحدين إلى طاعة المرابطين الذين لهم الحق في الإمامة بطريق الأصالة... هذا مع ما كان ينقل عن المهدي إمام الموحدين من نزعة خارجية عليه، وأنه يقول بعصمة الإمام وذلك بدعة كما لا يخفى، فتكون إمامته وإمامة أصحابه مقدوحاً فيها لهذه الحيثية. لكن حيث حصل التغلب والاستيلاء وجبت الطاعة.

والحاصل أن ما فعله القاضي عياض أولاً، وثانياً، وثالثاً كله صواب وموافق للحكم الشرعي، وهكذا ينبغي أن نفهم أحوال أئمة الدين والإسلام رضي الله عنهم. أما القتل والتحريف الذي صدر من أهل سبتة، فالظن بالقاضي عياض أنه لا يوافق على ذلك ولا يرضاه ولكن العامة تتسرع إلى

مجاوزة الحدود خاصة أيام الفتن»[1] انتهى كلام السلاوي.

وما وجه به السلاوي صنيع القاضي عياض هو المعقول الموافق لما علمنا من ولاء القاضي لدولة المرابطين. ونظره إليها بأنها الخلافة والإمامة والحكومة الإسلامية الواجبة الطاعة، وأميرها أمير المؤمنين.

والقاضي في صلته بالمرابطين نجد فيه المؤيد المعترف بهذه الدولة، لكن تأييده لا يجعله يغفل عن توجيه النصح إذا لزم، بل وكف الأيدي عن الظلم كما فعل بأصحاب تاشفين في غرناطة[2].

وفي صلته بالموحدين نجد فيه المقاوم والمدافع ضد هذا النظام في أوله، ثم المهادن لما قويت شوكة الموحدين وحصلت لهم الغلبة، لا حباً فيهم ولا تأييداً لهم، وإنما من باب من قويت شوكته وجبت طاعته، وخوفاً من أن يزج بنفسه وأهله في فتنة لا يعلم مداها قد تنتهي باستئصالهم.

وبالجملة فقد كان موقف القاضي هو موقف المؤيد للحق، الناصح عند الانحراف، المقاتل المجاهد في سبيل المبدأ عندما يكون الجهاد جهاداً، المهادن عند خوف الفتنة وعندما تكون المقاومة انتحاراً. فكان مثالاً للعاقل الشجاع الحكيم، والمخلص الناصح، وهكذا سار مع حكام عصره.

(١) الاستقصاء: ١/١٤٦.

(٢) أزهار الرياض: ٣/ ١٠.

المبحث السادس
أخلاقه وسجاياه

حبى الله تعالى القاضي عياض بكثير من مكارم الأخلاق الجبلِّيَّة والمكتسبة، وقد وصفه ابنه محمد في الجزء الذي ألفه في سيرته فقال: كان أبي على عفة وصيانة، مرضي الحال محمود الأقوال والأفعال، موصوفاً بالنبل والفهم والحذق، طالباً للعلم حريصاً عليه، مجتهداً فيه، معظماً عند الأشياخ من أهل العلم، كثير المجالسة لهم، والاختلاف إليهم إلى أن برع أهل زمانه، وساد جملة أقرانه، فكان من حفاظ كتاب الله تعالى مع القراءة الحسنة والنغمة العذبة، والصوت الجهير والحظ الوافر من تفسيره والقيام على معانيه وإعرابه وجميع علومه، وكان من أئمة الحديث في وقته، حافظاً لمسائل المختصر والمدونة. قائماً عليها، حاذقاً بتخريج الحديث...، عاقداً للشروط، بصيراً بالفتيا والأحكام والنوازل، نحوياً ريان من الأدب، شاعراً مجيداً، يستعمل في شعره الغرائب... مليح القلم، من أكتب أهل زمانه خطيباً فصيحاً حسن الإيراد، لا يخطب إلا بما يصنع، وخطبه جامعة.

... حسن المجلس كثير الحكاية والخبر ممتع المحضر، عذب الكلام مليح النادرة صبوراً حليماً جميل العشرة، كثير الصدقة دؤوباً على العمل، يكره الإطراء والإفراط في التصنع.

لا يستسهل تكليف الناس والتحامل عليهم، منصفاً من نفسه لأهل

العلم محباً لطلبة العلم، مبادراً لقضاء الحوائج، صغير النفس، غير متكبر، جواداً سمحاً، من أجود أهل زمانه، صواماً قواماً، يقوم الليل بجزء من القرآن، لم يترك ذلك قط متديناً ورعاً. كثير المطالعة، لا يفارق كتبه. صحيح النقل، قوي الخط.

ليناً في غير ضعف لا تأخذه في الله لومة لائم، كان يأخذ أموره بالملاطفة والسياسة ما استطاع وإلا تقوى، وكان يلاطف الأمراء فإن امتنعوا عن الحق تقوى عليهم، وكان غير هيوب لهم. محبباً في قلوب العامة والخاصة، وكان جميل الوجه لطيف الرائحة نظيف الملبس، باهي المركب[1].

ويقول الأستاذ السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه للألماع: أن تلك الأوصاف الجميلة التي وصف بها ابن عياض أباه، قد يكون لعاطفة البنوة دخل كبير في إصباغها عليه، ولكن الذين خالطوا عياضاً وخبروا أحواله، قد وصفوه بمثلها وأحسن منها[2].

وحق ما قاله الأستاذ سيد صقر، فهذا ابن القصير الغرناطي يصف القاضي عياض ذلك الوصف الذي أسلفناه في مبحث ترحاله وفيه يقول:

«ولما استقر عندنا كان كالتمرة كلما ليكت زادت حلاوة، ولفظه عذب في كل حرف من الكلام، للنفس إليه تتوق وله طلاوة، وكان براً بلسانه، جواداً ببيانه كثير التخشع في صلاته مواصلاً لصلاته، وقد جمعنا من سيره جملاً»...

وكان مع براعته في علوم الشريعة خطيباً في تحبيره للخطب..... سريع العبرة مديماً للتفكير والعبرة.

ولا يخفى أن وصف ابنه محمد الذي أسلفناه لم يقتصر فيه على

---

(١) انظر التعريف بالقاضي عياض: ص ٦، ٧، ٨، ٩.

(٢) الإلماع: انظر المقدمة: ص ٧، ٨.

مجرد السجايا وكريم الخلال بل تعداها لبيان جميع حاله، وكان لا بد لنا من سياقها كما يرسمها ابنه، وإن كان مبحثنا عن أخلاقه وسجاياه.

حلمه ومداراته للناس:

لعل من سماة القاضي الواضحة صفة الحلم، وحلمه هذا هو الذي أحله في سبتة محل الأب، وحبب فيه أهل سبتة حتى غدا لهم قائداً وأباً وقاضياً وزعيماً.

ومن صور حلمه أنه كانت بينه وبين معاصر له صداقة، وأخوة مشهورة في أشبيلية التي دخلها القاضي في شبابه، واستمرت حتى ولي القضاء، وهما على تلك الحالة من الصفاء والمودة. وحدث أن وقع بينهما سوء تفاهم في أمر ما، فبلغ القاضي عياض من صديقه بعض كلام فيه إساءة وتجريح كان في إمكان القاضي أن يرد عليه أو يسكت متحملاً، ولكن حلمه كان أكبر من كل هذا فكتب إلى صديقه ورفيقه يتمثل إليه بقول الشاعر القديم:

إلى كم وكم أشياء منك تريبني ... أغمض عنها لست عنها بذي عمى
أحازر أن ألقاك عنها بمثلها ... تكون لأسباب القطيعة سلما
سأصبر حتى يبلغ الموت بي ولم ... أخنك ولو جرعتني الدهر علقما

ولما وصل هذا الكلام لصديقه اعترف للقاضي بالفضل وذم نفسه[1]، وبهذه المداراة كان القاضي يعامل الناس.

ولما حدّ القاضي الفتح بن خاقان، في شرب الخمر، بعث القاضي له بهدية، فيها دنانير[2].

ومثل هذا الصنيع من القاضي لا يفسر إلا بكونه من باب المداراة

---

(١) التعريف بالقاضي عياض: ص ٢٣، ٢٤.

(٢) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٢٦.

للناس، ففي الهدية تطيب لخاطر صاحبه الذي حده لمّا حاد عن الجادة، وفتح باب جديد له بعد أن طهره ليرجع إلى حظيرة أنسه.

ورع القاضي وزهده:

لم تشغل القاضي الدنيا، ولم تفتنه بهارجها، فلم ينقل عنه أنه اشتغل بمال، فقد توفى أبوه وترك مالاً كثيراً، ونعمة، وترك نحو سبعة عشر ألف ديناراً فلم يلتفت القاضي إلى شيء من ذلك، وإنما اشتغل بطلب العلم، وترك نصيبه من هذه الثروة بيد أخيه الأكبر وأصبح يمونه وينفق عليه من هذا المال. إلى أن توفي أخوه رحمه الله تعالى.

ولما شغل القاضي منصب القضاء، كان واسع النفقة فأنفق أكثر ميراثه من أبيه. وقد بدا له ذات مرة أن يشتري ضيعة بمدينة مالقة، فلم يكن عنده ما يشتري به، حتى أضطر لبيع رياعه بمدينة سبتة ـ وهذه الضيعة أحسبها هي التي استغلها أولاده وأحفاده لما سكنوا مالقة بعد وفاته[1].

ولم يكن زهد القاضي قاصراً على المال، فقد رأيناه يزهد في القضاء، ويضيق ذرعاً بالتولية، كما يستفاد من كلامه في مقدمة كتابيه الإكمال والشفاء، فقد وصف القضاء بأنه محنة ابتلي بها، وقلادة طوقت عنقه، ولما أعفي فرح بذلك وشكر الله على فك تلك القلادة[2].

والقاضي عياض في قضائه أفلس حتى استدان، فقد قال ابنه: أنه مات وعليه دين نحو خمسمائة دينار، وصدق الإمام الشافعي رضي الله عنه حين قال: من ولي القضاء فلم يفتقر فهو سارق[3].

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٨٦. والتعريف بالقاضي عياض: ص ١٢٦.

(٢) انظر الشفا: ١/ ٤، والإكمال: ١/١.

(٣) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٢٦.

والقاضي لم يفرغ قلبه للدينا وإنما كان كل همه العلم، طالباً وعالماً وقد كانت أوقاته مقسمة بين القضاء، والتأليف، والاقراء لما يرويه ويألفه، وكان كل ذلك لوجه الله. رحمه الله تعالى.

تواضعه وإنصافه:

لم يكن القاضي عياض متكبراً، وإنما كان متواضعاً يؤلف، حسن العشرة وقوراً، ذا سمات حسنة، وهدى مستحسن، قليل الدعابة، قلما ينشئها هو، ولكنه من تواضعه يستلطفها إذا أنشأها جليسه.

قال بعض أصحابه: (صنعت أبياتاً تغزلت فيها والتفت إلى القاضي عياض، ثم أنه اجتمع بي فاستنشدني إياها، فوجمت فعزم علي فأنشدته:

أيا مكثرا صدى ولم آت هفوة ... وما أنا عن فعل الجفاء براضي
سأشكو الذي تبديه من سوء عشرة ... إلى حكم الدنيا وأعدل قاضي
ولا حكم بيني وبينك أرتضي ... قضاياه في الدنيا سوى بن عياض

فلما فرغت من الإنشاد حسن، وقال لي مداعباً: أقواداً عرفتني يا فلان؟[1].

ونرى في تخوف منشده أولاً ما يدل على هيبته وبعده عن الدعابة المسقطة، كما أن في رده على منشده مبادلة شعورية وتواضعاً.

والقاضي عياض في اعتدال في أخلاقه، ليس بالمفرط ولا الفرط، وهو في سمته ووقاره منصف لجليسه.

ولعل من أصدق الصور على تواضع القاضي عياض وإنصافه الناس من نفسه ما حكاه ابن القصير الغرناطي، فقد حكى أنه دخل مجلس القاضي أبي الفضل عياض رحمه الله تعالى، وقد اجتمع عليه أعيان غرناطة وطلابها،

---

(١) أزهار الرياض: ٣/ ١٩، والتعريف بالقاضي عياض.

ليأخذوا عنه كتاب الشفا، فلما وصل القارىء إلى قوله في بيان فضل القرآن (ومن قسم به أقسط...)[1] قرأ (قسط) وكذلك كان بنسخة القاضي عياض. فقلت للقاضي هذا لا يجوز في هذا الموضع، فقال ما تقول؟ فقلت: إنما هو أقسط، لأن المراد في هذا الموضع عدل والفعل منه رباعي، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[2] وأما قسط فإنما هو جار كما قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾[3] فتعجب القاضي وقال لمن حضر: «إن هذا الكتاب قرأه عليّ من العالم ما لا يحصى كثرة، ولا أقف على منتهى أعدادهم، وما تنبه أحد لهذه اللفظة»[4]. ولا شك أن القاضي أصلح قسط بأقسط.

هذه الحادثة تصور لنا مدى إنصافه وتواضعه، فلم يأنف القاضي - وهو الحافظ الإمام - أن يخطئه تلميذ من تلاميذه بل أكبر فيه ذلك وفي تواضع القاضي عياض يقول معاصره بن حمادة السبتي[5]: (حاز القاضي عياض من الرفق والرئاسة في بلده ما لم يصل إليه أحد قط من أهل بلده، فما زاده، ذلك إلا تواضعاً وخشية لله)[6].

القاضي عياض كما يصوره الفتح بن خاقان:

قال الفتح بن خاقان في كتابه قلائد العقيان ومحاسن الأعيان في ترجمته للقاضي عياض: (جاء على قدر، وسبق إلى نيل المعالي وابتدر[7]، واستيقظ لها والناس نيام، وورد ماءها وهم صيام، وتلا من

---

(١) الشفا: ١/ ١٨١.
(٢) سورة الحجرات: آية ٩.
(٣) سورة الجن: آية ١٥.
(٤) أزهار الرياض: ٣/ ١٣.
(٥) هو محمد بن حمادة السبتي أبو عبد الله. له مؤلف اختصر به ترتيب المدارك أسماه بغية الطالب. وجدته بمكتبة الأزهر مخطوط. وهو تلميذ عياض.
(٦) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٤/ ٩٧.
(٧) ابتدر: سارع.

المعارف ما أشكل، وأقدم على ما أحجم عنه سواه ونكل. فتجلت به للعلوم نحور، وتجلت له منها جور، كأنهن الياقوت والمرجان، لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان. وقد ألحفته[1] الأصالة رداءها، وسقته أنداءها. وألقت إليه الرئاسة أقاليدها وملكته طريفها وتليدها[2] فبذ على فِتائِهِ[3] الكهول سكوناً وحلماً، وسبقهم معرفة وعلماً.

وأَزَرْتُ محاسنه بالبدر اللماح، وسرت فضائله سري الرياح. فتشوفت لعلاه الأقطار، ووكفت تحكي نداه الأمطار.

وهو على اعتنائه بعلوم الشريعة، واختصاصه بهذه الرتبة الرفيعة، يعني بإقامة أود الأدب[4]، وينسل[5] إليه أربابه من كل حدب. إلى سكون ووقار كما رسا الطود، وعفاف وصون وبهاء لو رأته الشمس ما باهت بأضواء، وخفر، لو بان للصبح ما لاح ولا أسفر.

وقد أثبت من كلامه البديع الأغراض، ما هو أسحر من العيون النجل والجفون المراض[6].

وهذه الصورة الوضيئة التي رسمها معاصره الفتح، تدلنا على سمو القاضي في كل مجال، علما وأدباً، وخلقاً وحلماً.

(١) ألحفته: اللحاف ما يتغطى به ويلتحف.
(٢) طريفها وتليدها: قديمها وجديدها.
(٣) فتائه: شبابه.
(٤) أود الأدب: صرح الأدب.
(٥) ينسل: نسل في العدو، أسرع.
(٦) انظر قلائد العقيان: ص ٢٢٢، ٢٢٣.

المبحث السابع
ذرية القاضي عياض

لا نعلم للقاضي من أولاد سوى ابنه محمد، الذي منه تسلسل أحفاد القاضي العلماء القضاة، الذين أفادوا كثيراً. ولكن شهرة والدهم الأكبر القاضي عياض غطت عليهم. ومثل هذا يحدث كثيراً لأبناء المشاهير من العلماء والصالحين، فتجد منهم العالم والصالح يخمل ذكره وينبه ذكر من هم دونه صلاحاً وعلماً من معاصريه، لا لشيء. إلا لأن شهرة والده قد غطت عليه.

ونحن في كلامنا عن ذرية القاضي سنتكلم في تراجم موجزة عن ابنه محمد، وحفيده عياض بن محمد، ثم حفيد ابنه وهو محمد بن عياض بن محمد بن عياض الإمام.

ابنه محمد:

يكنى أبا عبد الله، وهو صاحب رسالة التعريف بالقاضي عياض التي جمع فيها بعض أخبار والده وأحواله وتقلبات الدهر به، وإليه يرجع الفضل في التعريف بكثير من أخبار والده.

قال عنه لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة: كان فقيهاً جليلاً أديباً كاملاً، دخل الأندلس وقرأ على ابن بشكوال الصلة. وقد ولي قضاء غرناطة. أخذ العلم عن والده أبي الفضل، وأبو القاسم بن بشكوال.

وأخذ عنه ابنه عياض. وقد كان حكام الموحدين يعملون له ألف حساب، وفي سياستهم لإبعاده من سبتة ولوه قضاء دانية أولاً، ثم قضاء غرناطة، وقد سكن أخيراً مالقة، وبذلك تنفس الموحدون الصعداء من خوفهم من البيت العياضي الذي نكلوا برائده عياض، وأصبحت سبتة لا تشكل بالنسبة لهم موضع الخطورة.

وقد كان محمد هذا عالماً عاقلاً تلقى عن والده الكثير وتنسم طريق والده، فأخذ عنه الطلاب. ومن تلاميذه خليفته وابنه الذي رباه تربية حسنة وقد توفي محمد كما قال ابن فرحون سنة **٥٩٥**هـ. وقال ابن الخطيب: سنة **٦٧٥**هـ ولا يخفى خطأ ابن الخطيب[1].

عياض بن محمد بن عياض:

يكنى كجده بأبي الفضل، كان من خيرة طلبة العلم في عصره، يتميز بسعة الاطلاع في مختلف العلوم، فلم يقتصر على علم واحد، ولذلك وصف بأنه مشارك في كثير من العلوم، وكانت له عناية بالعلوم العقلية.

كان عياض هذا فصيحاً، لسناً، شاعراً، مجتهداً، جريئاً، وقد تعرض بسبب جرأته وشجاعته وعدم مبالاته بذوي السلطان، تعرض للامتحان من الحكام، وكان رغم ذلك معظماً عندهم. وكان فاضل الأخلاق، جليل القدر، وكل هذه الخلال لم تورثه كبراً بل كان في غاية التواضع.

ولد عياض هذا سنة إحدى وستين وخمسمائة، ورحل إلى الأندلس أيام قضاء أبيه محمد بن القاضي عياض على غرناطة. وتلقى عن أشياخ قرطبة وإشبيلية، واستقر بمالقة. وقد تمول بها أموالاً.

ولعل تلك الضيعة التي اشتراها القاضي أبو الفضل جده بمالقة

---

(١) ترجمته في الديباج المذهب: ص ٢٨٩، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٢/١٦٧.

انتقلت له بطريق الإرث، مما شجعه أن يستقر بمالقة، وهذا الذي ذكرناه استنتاج منا لم نجد من أشار إليه بطريق الرواية.

روى عياض عن أبيه محمد بن عياض، وأبي القاسم بن بشكوال، وغيرهم.

وقد تتلمذ عليه ابنه أبو عبد الله قاضي الجماعة بقرطبة، وكانت وفاته بمالقة في سنة ثلاثين وستمائة. رحمه الله تعالى[1].

محمد بن عياض بن محمد بن عياض (ابن حفيد القاضي عياض):

هذا هو ابن حفيد القاضي عياض، فالقاضي جد أبيه عياض. ولد سنة أربع وثمانين وخمسمائة بسبتة. ونشأته بها. وقد أخذ عن علمائها، ثم رحل إلى الجزيرة الخضراء طالباً للعلم، فأخذه بحظ وافر، ورحل إلى إشبيلية وأخذ عن العلماء بها أيضاً.

وقد أجاز له خلق كثير من أهل المشرق، وقد حصَّل كثيراً من العلوم خاصة الفقه والحديث والعربية.

كان محمد هذا من عدول القضاة وجلة سراتهم، وأهل النزاهة منهم، شديد التحري في الأحكام والاحتياط، صابراً على الضعيف والملهوف، شديداً على أهل الجاه وذوي السطوة. وكان فاضلاً ذا سمت حسن، يعرب كلامه ويزينه. محباً للعلم وأهله، مقرباً لأصاغر الطلبة، مكرماً لهم، معملاً جهده في الذب عنهم، ليحبب إليهم العلم والتمسك به.

سكن مالقة مع أبيه عند انتقاله إليها من سبتة، وقد بقي بمالقه حتى مات أبوه في عام ثلاثين وستمائة، ولم أقف على تاريخ وفاته هو[2].

(١) ترجمته في التكملة رقم ١٩٤٧، وصلة الصلة ص ١٦٥، والديباج المذهب ص ١٧٢.

(٢) ترجمته في الديباج المذهب: ص ٢٨٩، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٢/١٦٧.

هذه هي ذرية القاضي عياض، ولعل تأثير القاضي على أولاده وأحفاده يبدو واضحاً، فقد كان لهم قدوة في طلب العلم ونشدان الأسناد الأمر الذي أهّل كثيراً منهم لمنصب القضاء، حتى أصبح منهم قاضي الجماعة.

والبيت العياضي بيت قضاء وفقه، فقد تسلسل منه في مقام القضاء أربعة قضاة هم:

القاضي عياض نفسه قاضي سبتة وغرناطة.

والقاضي محمد بن عياض قاضي دانية.

والقاضي عياض بن محمد بن القاضي عياض.

وأخيراً القاضي محمد بن عياض بن محمد بن القاضي عياض، الذي ولي قضاء قرطبة.

رحمهم الله تعالى جميعاً رحمة واسعة.

المبحث الثامن
وفاته
(تاريخها، ومكانها، ووجهة الحق في سببها)

● اتفق المؤرخون لحياة القاضي عياض والمترجمون له على أنه توفي في عام أربع وأربعين وخمسمائة هجرية[١]. وعلى وجه التحديد في يوم الجمعة السابع من جمادى الأخيرة[٢] من العام المذكور. وهذا التاريخ يوافق عام ١١٤٩م.

كما اتفقوا على أنه توفي بمراكش، ودفن بها بباب أيلان داخل مدينة مراكش[٣]، قال ابنه: (دفن بباب أيلان داخل السور قدس الله ضريحه)[٤].

وقال ابن خلكان في ترجمته للقاضي عياض: (وتوفي بمراكش في السابع من جمادى الأخيرة، وقيل في شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة رحمه الله تعالى، ودفن بباب أيلان داخل المدينة)[٥].

وقال صاحب الفهرست: توفي بمراكش مغرباً عن وطنه يوم الجمعة

---

(١) الصلة/ ٢/ ٤٣٠، وأنباه الرواة: ٢/ ٣٦٤، المختصر في أخبار البشر ص ٧٣٢، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٥/ ٢٨٤، تذكرة الحفاظ ٤/ ٩٨.

(٢) فهرس الفهارس والاثبات: ٢/ ١٨٤. الديباج المذهب: ١٧١.

(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٥٤.

(٤) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٤.

(٥) وفيات الأعيان: ٣/ ٥٤.

سابع جمادى الأخيرة سنة ٥٤٤ وأقبر بباب أيلان داخل المدينة، ووقفت على قبره بها غير مرة، ودفنه بمراكش هو المعروف لمؤرخي المغرب وغيرهم كافة. وهو الذي لابن بشكوال في الصلة. وابن الأبار في معجم أصحاب الصدفي، وابن خلكان في تاريخه، وابن فرحون في طبقاته، وابن الخطيب في الإحاطة، وغيرهم من الأعلام[١].

ولم يخالف في وفاته بمراكش ودفنه بها، إلا ابن خلدون فقد قال: أن عياضاً لما تولى كبر دفاع عبد المؤمن عن سبتة وكان رئيسها يومئذٍ بدينه وأبوته ومنصبه. قال فسخطته الدولة آخر الأيام حتى مات مغرباً عن سبتة، بتادلا مستعملاً في خطة القضاء[٢].

وقول ابن خلدون هذا يدفعه إجماع المؤرخين والمترجمين للقاضي عياض، وعلى رأس هؤلاء ابنه محمد الذي قطع بوفاته بمراكش وبدفنه بها، ويكون قول العلامة ابن خلدون في موته بالبادية وهمٌ سببه ملابسات الظروف، ذلك لأن القاضي قبل وفاته بيسير، كان قاضياً بداي ببادية تادلا مغضوباً عليه من قبل عبد المؤمن والموحدين.

ولما دخلتُ مراكش وكنتُ في رحلتي العلمية، زرتُ ضريح القاضي بحومته بباب أيلان بمراكش، وذلك في بداية صيف عام ١٩٧٥م، وعلى ضريحه قبة خضراء لطيفة. وقعدتُ في ضريحه بين الظهر والعصر.

أسباب وفاته:

تَشَعبت كلمة الناس في هذا الأمر تشعباً كثيراً وتباينت آراءهم. وفيما يلي نبسط هذه الآراء، ثم نبين وجهة الحق في أسباب وفاته.

ويمكن لنا أن نحصر هذه الآراء في أربعة، وهي:

---

(١) فهرست الفهارس: ٢/ ١٨٤.

(٢) تاريخ ابن خلدون: ٦/ ٢٣٠.

١ ـ أنه اعتل خارج مراكش ونقل إليها مريضاً، فمكث بها ثمانية أيام وتوفي.

٢ ـ مات مسموماً وقد سمّه يهودي.

٣ ـ قتل بأمر المهدي في الحمام بعد أن ادعى عليه أهل بلده أنه لا يخرج يوم السبت، وقد كان معنياً بتصنيف كتابه الشفا.

٤ ـ مات فجأة في الحمام يوم دعا عليه الإمام الغزالي لما بلغه أنه أفتى بحرق إحياء علوم الدين.

وفي مناقشة هذه الآراء لبيان الحق منها نقول:

الرأي الأول:

وهو اعتلاله خارج مراكش ونقله مريضاً إليها ووفاته بها. وقد ذكره ابنه محمد في جزئه، فقد قال: إن القاضي خرج في صحبة عبد المؤمن إلى غزوة دكالة فمرض بعد مسيرة مرحلة ـ من مراكش ـ فأذن له عبد المؤمن في الرجوع إلى الحضرة ـ يعني مراكش ـ فأقام بها مريضاً نحواً من ثمانية أيام ثم مات عفا الله عنه[1].

وهذا القول في رأيي هو الأقرب للصواب، فابنه محمد هو أقرب الناس إليه، وأدرى بخبره، خاصة في أمر وفاته.

وهذا القول اعتمده أغلب من ترجم للقاضي عياض، منهم الكتاني في الفهرس، وابن فرحون في الديباج وغيرهم.

الرأي الثاني:

وهو أنه مات مسموماً سمه يهودي، قد ذكره بعض المؤلفين كالشيخ

---

(١) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٤، وفهرس الفهارس: ٢/ ١٨٥.

الأمير[1] في ثبته، قالوا إن عياضاً مات مسموماً بمراكش سمه يهودي[2].

ولا أدري عمن أخذه هؤلاء، إذ لم نعثر على أثر لهذا القول في المراجع الأصلية القديمة، مثل المعجم لابن الأبار، وبغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، ورسالة التعريف بالقاضي عياض لابنه.

وأرى أن هذا القول ليس له من شواهد وأدلة تعضده، وأن الأخذ به مجرد احتمال وظن.

القول الثالث:

وهو قتله في الحمام فهذا مما لا أصل له، بل شاع على الألسن كما قال الخفاجي في شرحه نسيم الرياض، ويرده ويبطله ما ارتبط به من زعم قائله، فقد قال أن أهل بلده ادعوا عليه باليهودية، لعدم خروجه يوم السبت لاشتغاله بتصنيف كتاب الشفا. وهذا القول باطل من أساسه، فإن القاضي صنف كتاب الشفا قبل ذلك بكثير، فقد رأيناه يسمعه الناس أيام قضائه بغرناطة.

القول الرابع:

وهو أنه مات يوم دعاء الإمام الغزالي عليه لأنه أفتى بحرق كتاب الأحياء، فهو قول يدفعه ويبطله التاريخ. فقد توفي الإمام الغزالي في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة، وتوفي القاضي بعد هذا التاريخ بكثير في سنة أربع وأربعين وخمسمائة[3].

---

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري. الملقب بالأمير، أصله من المغرب ونزل مصر، وانتهت إليه رئاسة العلوم. توفي سنة ١٢٣٢هـ.

(٢) فهرس الفهارس: ٢/ ١٨٥.

(٣) اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: ١/ ٢٦.

وبهذا نستطيع أن نقرر أن القول الأول هو الصحيح الذي يؤكده النقل المعتمد، وأن القاضي اعتل خارج مراكش - ربما بداي - ونقل إلى مراكش معتلاً وتوفي بها في جمادى الأخيرة من عام أربع وأربعين وخمسمائة، ودفن بباب أيلان، رحمه الله رحمة واسعة.

ويسوقنا الكلام في القول الرابع الذي سقناه أخيراً في أسباب وفاة القاضي إلى نقطة هامة هي: هل أحرق القاضي أو أفتى بحرق كتاب الأحياء؟ وسأتكلم عن هذه النقطة تحت العنوان التالي:

موقف القاضي من إحياء علوم الدين:

تولى المرابطون حكم المغرب والأندلس، وأصبحت لهم القيادة، وبسطوا سلطانهم على البلاد، وقد كانوا على مذهب الإمام مالك، يعتنون بالفروع على مذهبه، ويأخذون من علم الكلام ما يصحح الاعتقاد على طريقة الأشاعرة بعيداً عن المغالاة في الفلسفة.

ولما جاء عهد علي بن يوسف بن تاشفين سنة ٥٠٠هـ بالغ في التمسك بمذهب الإمام مالك، والاقتصاد في البحث في علم الكلام، بل استحكم في نفسه كراهية الخوض فيه، مما جعله يكتب عنه في كل وقت إلى البلاد بالتشديد في نبذ الخوض في شيء من مسائله، وتوعد من وجد عنده شيء من كتبه بالنكال الشديد[1].

ولما دخلت كتب الإمام الغزالي إلى المغرب، أمر علي بن يوسف بحرقها، وهدد بالوعيد كل من توجد عنده نسخة منها - ومن هذه الكتب إحياء علوم الدين - الذي هدد يوسف من وجد عنده بسفك الدم ومصادرة المال إن وجد.

والذي أغرى يوسف بهذا الصنيع، هم بعض من العلماء ضاقت

---

(١) انظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب: ص ٢٣٧.

صدورهم وأفهامهم ذرعاً بما في الأحياء من الغيبيات وعلم المكاشفة.

وإذا جئنا لنرى موقف قاضينا عياض، نجد نقولاً شتى في هذا الصدد، فابن العماد الحنبلي[1] يقول في ترجمة القاضي: (... وبالجملة فإنه كان عديم النظير، حسنة من حسنات الأيام، شديد التعصب للسنة والتمسك بها، حتى أنه أمر بإحراق كتب الغزالي لأمر توهمه منها)[2].

ويقول الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي[3] وهو يتحدث عن فتن الزنادقة ودسهم: (... وكذلك دسوا على الإمام الغزالي في الإحياء عدة مسائل، وظفر القاضي عياض بنسخة من تلك النسخ فأمر بحرقها)[4].

ويقول العلامة سيد مرتضى الزبيدي[5] ـ من ناحية أخرى ـ في إتخاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، وهو يتكلم عن مسألة حرق الإحياء هذه، يقول: (والذي نستبعده أن يكون القاضي (عياض) أمر بحرق كتب الغزالي، وإن كان ممن انتقدوا على الغزالي كالمازري وأبو الوليد الطرطوشي[6] وغيرهم)[7].

والذي أراه أن القاضي عياض لم يشترك في حرق الإحياء، ولا الفتوى بحرقه، فقد حكى ابنه أن والده القاضي تذاكر يوماً مع شيخه أبي

---

(١) هو أبو الفتح عبد الحي بن العماد الحنبلي المؤرخ الفقيه الأديب. توفي سنة ١٠٨٩هـ.
(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤/١٣٨.
(٣) هو الإمام أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، صاحب التصانيف الكثيرة التي منها الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: توفي سنة ١٣٠٤هـ.
(٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: ص ١٧٦.
(٥) هو السيد الشيخ محمد الحسيني الزبيدي المشهور بمرتضى، شارح الأحياء.
(٦) المازري والطرطوشي، تأتي تراجمهم مستوفاة في كلامنا على الأكمال وفي مبحث شيوخ القاضي.
(٧) اتحاف السادة المتقين: ١/ ٣٠.

محمد بن منصور[1] كتاب الإحياء لأبي حامد الغزالي، فقال القاضي: لو اختصر هذا الكتاب واقتصر على ما فيه من خالص العلم لكان كتاباً مفيداً، فقال له أبو محمد بن منصور، اختصره إذاً، فقال له القاضي: أنت أخلق بذلك. فقال أبو محمد: الحق أحق يا أبا الفضل، لأن لم تختصره فما في بلدنا من يختصره).

فهذه الحادثة تدل على إكبار القاضي عياض لكتاب الإحياء وعميم نفعه وصلاحيته لهذا النفع الأمر الذي يتنافى مع القول بأنه أمر أو أفتى بحرقه. وكل الذي يمكن احتماله أن قوله: (لو اختصر هذا الكتاب وقصر على ما فيه من خالص العلم...) تجعلنا لا نستبعد قول الشيخ السيد مرتضى الزبيدي من أن القاضي كان ممن انتقدوا على الإمام الغزالي، أما أن يفتي بحرق الإحياء فهذا ما نستبعده جداً.

والمسائل التي انتقدها القاضي على الغزالي لا نستبعد أن تكون مدسوسة من أعداء الدين على الإمام الغزالي كما حكى ذلك الشيخ اللكنوي.

بعد هذه المناقشة نستطيع أن نقرر ـ مطمئنين ـ أن القاضي عياض لم يشترك في حرق الإحياء بالمغرب والأندلس، ولم يأمر ولم يفت بذلك، وأن القاضي كان يرى في الإحياء كتاب هداية جدير بالعناية. وأن ما حكى من انتقاده لبعض مسائل في الإحياء لا يستبعد أن يكون مما دس على الغزالي في بعض نسخ الإحياء. والله أعلم.

(١) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن قاسم بن منصور اللخمي، أصله من (النكور) وسكن سبتة. وولي قضائها. وقضاء الجماعة بمراكش على عهد علي بن يوسف بن تاشفين. وتوفي سنة ٥١٣هـ.

الفصل الثاني
حياته العلمية

ويشمل المباحث الآتية:

المبحث الأول: طلبه للعلم.

المبحث الثاني: شيوخه.

المبحث الثالث: مذهبه.

المبحث الرابع: مؤلفاته.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: القاضي الأديب.

المبحث السابع: ما قاله الأئمة والأعلام عن القاضي عياض.

المبحث الأول
طلبه للعلم

استعداده الفطري وذكاؤه:

لقد هيأ الله تعالى القاضي عياض بملكة ذهنية نادرة، قوامها الذكاء الحاد وسرعة الاستيعاب لما يقرأ، الأمر الذي جعل سمة الذكاء ملازمة له، ولذلك تعاور في وصفه بها المترجمون له.

فقد وصفه بها معاصره ابن بشكوال فقال في ترجمته: (... من أهل التفنن في العلم والذكاء، واليقظة، والفهم)[1].

ووصفه القفطي في أنباه الرواة بمثل ذلك[2] وكذلك الفتح بن خاقان. وقد تنبه لهذه الملكة أساتذة القاضي عياض، وقد وصفوه بها في إجازاتهم له، فهذا شيخه أبو الحسين بن سراج يقول أثناء إجازته له: (... وأبحت له وفقه الله تعالى أن يخبر بكل ذلك عني لما بلوته من جودة حفظه لما يحمل وتفننه فيما يأثر وينقل، ورأيته أهلاً لأداء ذلك كله ونشره عني).

وكان هؤلاء العلماء والأئمة الفهماء وغيرهم يصفونه بهذه الصفات

---

(١) الصلة: ٢/ ٤٢٩.

(٢) أنباه الرواة: ٢/ ٣٦٤.

في ابتداء طلبه[1].

وقد حكى ابنه هذا، أنه وصل رجل غريب إلى سبتة بكتاب في جزأين في نوع من أنواع العلوم، فاستعاره منه الفقيه أبو إسحاق اللواتي شيخ القاضي وكان القاضي يحضر مجلس شيخه للسماع والعلم، فكان أبو إسحاق يغرب عليهم في المجلس[2]، بما يورده من ذلك الكتاب، وكان القاضي يستغرب ما يُورده شيخه، حتى وقع على خبر الكتاب المذكور وقد حان سفر صاحبه فأخذ كتابه من الشيخ اللواتي. فاجتمع القاضي عياض بصاحب الكتاب قبل سفره بليلة وطلبه أن يترك الكتاب عنده تلك الليلة فقط فتركه. قال القاضي: فلما صليت العشاء الآخرة وضعت الكتاب بين يدي فجعلت أتثبت فيما يستغرب منه، وأتساهل في غير ذلك، فلما طلع الفجر كنت في آخره، وصرفت الكتاب لصاحبه، وأتيت مجلس الشيخ أبي إسحاق، فمن حيث أراد شيء منه سبقته إليه، مرة، وثانية، وثالثة. إلى أن قال لي: فمن أين لك هذا؟ قلت: من ذلك الكتاب، فقال لي: وكيف وفي عشية أمس أخذه مني؟ فأعلمته الخبر، فبارك علي[3] وكان لا يورد شيئاً منه حتى يقول لي: هذا من ذاك...[4].

وفي اطلاع القاضي على هذا الكتاب ـ وهو من سفرين ـ في ليلة واحدة، مع استيعاب أكثره دلالة قاطعة على ذكائه الوقاد. وكما أن صبره على معاناة الكتاب ـ وكله غرائب ـ لا يسع الباحث إلا أن يكبره ويحمد له ذلك، وهذا الصبر والذكاء ما وسع شيخه أمامهما إلا أن يدعو ويبارك ويبدي إعجابه.

ومثل هذه الحادثة أنه كان جالساً ذات عشية في مسجد قرية بلونش

---

(١) التعريف بالقاضي عياض: ١٢٠.

(٢) بذكر الغرائب غير المعروفة.

(٣) قوله بارك: يعني دعا له بالبركة.

(٤) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٢١.

قريباً من سبتة وإحدى ضواحيها، إذ أتى بعض طلبة العلم بجزء في علم من العلوم، فأخذه القاضي وجعل يستغربه، وينظر فيه تارة، ويتحدث معهم تارة، فلما حان انصرافهم دفعه لصاحبه، فقال له الطالب: يا سيدي أمسك حتى تقضي منه حاجتك، فقال له القاضي: لا حاجة لي به فما بقيت فيه فائدة إلا أخذتها[1].

فأي ذكاء هذا؟ الذي جعل القاضي يأخذ فوائد كتاب كامل في جلسة واحدة من غير أن يشغله ذلك من مجاملة جلسائه الطلاب!

وقد أخبر القاضي قال: لما وصل إلينا كتاب المقامات للحريري وكنت لم أرها قبل، لم أنم ليلة حتى طالعتها حتى أكملت جميعها بالمطالعة.

فالقاضي مع استعداده العقلي والذهني، كان شغوفاً بالعلم ـ كما نرى ـ بكل فنونه وفروعه، حريصاً كل الحرص، مع صبر يستسهل به صعب الأمور في الزمن اليسير.

هذه المؤهلات ـ أعني ذكاء القاضي ورغبته وقبل ذلك توفيق الله له ـ كانت زاده وعدته وعتاده في طلب العلم، الذي جمع منه الكثير فاستفاد وأفاد، وأصبح علماً من أعلام الإسلام، وترك تراثاً يعد بحق مفخرة من مفاخر المسلمين جميعاً قبل أهل بلده المغرب العربي، فجزاه الله خيراً.

الجانب العلمي في رحلات القاضي عياض:

تكلمنا في الفصل السابق عن ترحال القاضي عياض، وهنا يهمنا أن نوضح الجوانب العلمية في رحلات القاضي عياض.

فقد رحل القاضي عن وطنه سبتة، وقد كادت شخصيته أن تكتمل، ارتحل بعد أن حفظ القرآن الكريم، وبرز فيه، وبعد أن تتلمذ على شيوخ

---

(١) المصدر السابق: ١٢١، ١٢٢.

سبتة وأخذ عنهم الكثير. وكانت الرحلة إليهم من شهرتهم، ومنهم أبو عبد الله ابن عيسى التميمي الذي أخذ عنه القاضي، بل واعتمد عليه أولاً، وكان ابن عيسى معلماً من معالم الحديث والفقه، فسمع عليه صحيح الإمام مسلم، والموطأ، وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، وعلوم الحديث للحاكم أبي عبد الله، وإصلاح الغلط لابن قتيبة، والطبقات لمسلم بن الحجاج، والضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن النسائي، وكل هذا في الحديث وعلومه.

أما في الفقه فقد قرأ عليه مدونة الإمام مالك عدة مرات حتى أتقنها[1] وقد تتلمذ بهم في سبتة على غير شيخه أبي عيسى كاللواتي وابن منصور الذين سنعرف بهم في مبحث شيوخه إن شاء الله تعالى.

ثم رحل القاضي عياض... رحل إلى قرطبة وقد سبقه إليها صيته الذي بعد. وفي قرطبة تتلمذ على الأعلام الذين أعجبوا به، بعلمه وذكائه.

فهذا شيخه أبو الوليد بن رشد يقول في مقابلته الأولى للقاضي عياض: (عجباً رجل ينشأ على البلاد البحرية على أكل السمك من أين يكون له هذا الذكاء؟؟).

ويبلغ كلامه القاضي عياض فيقول: والله ما أكلت سمكاً منذ عقلت[2].

أخذ القاضي العلم عن أشياخه بقرطبة، وحقق عليهم العلم. ثم رحل رحلته إلى شيخه الصدفي التي كملت بها شخصيته كحافظ، فقد سمع من الصدفي الكثير من أمد يسير وعارض على أصوله محققاً لسماعه، وما عاد إلى بلده حتى أجازه الأعلام إجازات علمية جعلته مكان الصدارة في العلم في سبتة بل في المغرب العربي كله.

---

(١) الغنية: ص ٤ (مشيخة القاضي عياض ـ مخطوط).

(٢) أزهار الرياض: ٤/٥٢٨ (مخطوط).

والقاضي عياض لم يرحل للمشرق، ولكنه تتلمذ على أعلم وأجل من رحل الرحلات الواسعة للمشرق، وعلى رأس هؤلاء شيخه الحافظ الصدفي الذي رحل إلى مكة، والبصرة، وبغداد، ومصر، وسمع وجمع بكل هذه المدن على أعلامها ممن سنذكرهم في مبحث شيوخ القاضي عياض إن شاء الله تعالى.

ورحلات القاضي عياض التي ذكرناها هذه كانت علمية بحتة، أي من أجل طلب العلم، والاستزادة منه، والتخصص في السماع.

ثم رحل القاضي للقضاء في غرناطة، وكانت مدته فيها على قِصَرِها بين درس وسماع. فقد مر علينا كيف أنه كان يسمع الناس مؤلفه كتاب الشفا. فالقاضي رجل علم في كل حال، تصحبه كتبه أنَّى رحل كما ذكر ابنه محمد.

وكان القاضي إذا لم تمكنه ظروفه من لقى شيخ رغب في السماع منه، كاتبه يطلب إجازته، والإجازة من طرق الأخذ الصحيحة، ولم يكن الأعلام ليبخلوا عليه ـ وهو العلم ـ بإجازاتهم.

وقد أجازه جماعة منهم شيخه المازري الذي كتب له من المهدية بتونس يجيزه.

ومن رحلات القاضي العلمية التي غفل عنها كثير من المترجمين له، رحلته إلى فاس، فقد غفل عنها ابنه وذكرها المقري في أزهار الرياض فقال: أن القاضي عياض رضي الله عنه لما دخل الحضرة الفاسية نزل بدار (الغرديس) التغلبي بزنقة حجامة حسبما أشار عليه أحد الفضلاء[1].

وقد أخبرني ـ مشافهة ـ الأستاذ العلامة العابد الفاسي مدير خزانة القرويين بفاس ـ له شكري ـ بأن القاضي عياض أقام بدار الغرديس بفاس وقد دلني على مكانها، وقد زرتُها وهي في الدار رقم **٢٣** بزنقة حجامة

(١) أزهار الرياض: ١/ ٢٤.

بحي الصاغة بفاس القديمة، وتسكنها الآن أسرة عبد الكريم محمد الغرديس، وأسرة عبد العظيم محمد الفرديس، الذين رحبوا بي في تلك الدار، وأخبروني بأنهم يحفظون عن أسلافهم، أن القاضي نزل دارهم وكان يذهب لجامع القرويين للدرس.

وبالجملة فإن القاضي عياض رحل في طلب العلم كثيراً وفي إقاماته كان طالباً ومعلماً، شغوفاً بالعلم، محترماً لشيوخه وطلبته مما أحله تلك المكانة العلمية الفذة.

المبحث الثاني
شيوخـــه

الذين كتبوا عن القاضي عياض، وصفوه بأنه عني بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم[1].

وقد أخذ القاضي أولاً عن شيوخ أهل بلده سبتة كالفقيه أبي إسحاق بن الفاسي، ومحمد بن عيسى التميمي، وغيرهم، كما لقي من العلماء الذين كانوا ينزلون سبتة في أسفارهم، ومن هؤلاء شيخه أبو بكر بن العربي.

وأخذ القاضي بقرطبة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين وأبي الحسين بن سراج، وأبي محمد بن عتاب، وابن رشد، وأبي الحسن بن مغيث، وأبي القاسم بن النحاس، وأبي الوليد بن هشام بن أحمد العواد، وأبي بحر الأسدي وغيرهم من أعلام قرطبة[2].

كما أخذ بمرسية عن القاضي الحافظ الشهير أبي علي الحسين بن محمد الصدفي الذي اعتمد عليه، وكان له أثر واضح على منهج القاضي.

وهناك شيوخ للقاضي عياض أخذ عنهم عن طريق الإجازة مثل

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٦٩.

(٢) التعريف بالقاضي عياض: ص ٩، والديباج المذهب: ص ١٦٩.

الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني[1]، وأبي عبد الله المازري[2]، وأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي[3].

وقد تكفل القاضي عياض بذكر مشايخه وأخبارهم في مشيخته التي أسماها «الغنية» ذكر فيها نحواً من مائة شيخ ممن سمعه أو أجازه.

وسنتناول مشيخته هذه بالدراسة عند تعرضنا لجهوده في علم الرجال في الباب الثاني إن شاء الله تعالى.

ويمكننا أن نقسم شيوخ القاضي عياض إلى أربع طوائف:

الأولى: شيوخ لقيهم وصاحبهم وأخذ عنهم الكثير، وقد تأثر بهم مثل الحافظ أبي علي الصدفي، ومحمد بن عيسى، وابن عتاب.

الثانية: شيوخ لقيهم وأخذ عنهم القليل وأجازوه فيما لم يسمعه منهم وهؤلاء مثل شيخه ابن العربي.

الثالثة: شيوخ لقيهم وأخذ عنهم إجازة فقط مثل شيخه الحافظ الحسين بن محمد الغساني.

الرابعة: شيوخ لم يلقهم، ولكنهم أجازوه مكاتبة مثل أبي طاهر السلفي الذي تبادل معه الإجازة.

ونحن في هذا المبحث سنترجم لستة من شيوخه، ممن كان لهم الفضل في تكوين شخصية عياض الحافظ عالم الرواية والدراية، فسنترجم إن شاء الله للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصدفي، والحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب الجذامي، والفقيه القاضي

---

(١) شذرات الذهب: ٤/١٣٨، والصلة: ٢/ ٤٣٠.

(٢) تأتي ترجمته وافية عند كلامنا على كتابه المعلم إن شاء الله تعالى.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السلفي، أبو طاهر، الأصبهاني، سمع من القاسم الثقفي، وكان حافظاً، ديناً، انتهى إليه علو الأسناد. واحد زمانه في علم الحديث. توفي السلفي سنة ٥٧٦هـ.

محمد بن أحمد بن محمد أحمد بن رشد المالكي، والحافظ القاضي الإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي، والقاضي الحافظ الفقيه محمد بن عيسى التميمي. والحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني.

وسنوضح في تراجمهم ما يعرفهم ويكشف عن مكانتهم في العلم ونبين أخذ القاضي عياض عنهم، وأثرهم على شخصيته العلمية.

شيخه أبو علي الصدفي

هو الإمام الحافظ القاضي الشهيد أبو علي الحسين بن محمد بن فيره[1] بن حيون[2] بن سكرة الصدفي[3]. أندلسي الأصل، من أهل سرقسطة من قرية تعرف «بمنزلة محمود» بالثغر الأعلى من سرقسطة. وقد ولد الصدفي في سنة ٤٥٤هـ.

وقد نشأ بسرقسطة، وسمع بها من أعلامها، مثل سليمان بن خلف الباجي[4] وطبقته. وقرأ بها القرآن، ثم رحل وسمع بالمرية، ثم ببلنسية من أكابر مشايخ الأندلس في عصره، وذلك قبل أن يرحل إلى المشرق.

رحلته إلى المشرق:

بعد أن سمع القاضي أبو علي الصدفي، وتلقى أهل وطنه من الشيوخ والحفاظ، رحل قاصداً المشرق في أول المحرم سنة ٤٨١هـ. وركب البحر وحج في هذا العام، ولقي بمكة أبا بكر الطرطوشي[5] وغيره.

---

(١) فيره: بفتح فسكون فضم، اسم جده، ومعناه الحديد بلغة أهل الأندلس.

(٢) بحاء مهملة مفتوحة بعدها ياء مشددة مضمومة. وهو مصغر من يحيى.

(٣) الفنية: ص ٧٩، الديباج المذهب: ص ١٠٤، الصلة: ١/١٤٣.

(٤) سليمان بن خلف الباجي يكنى أبا الوليد، أصله من بطليوس، انتقل أسلافه إلى باجة بالأندلس، أخذ عن الزهري وأبي الأصبغ وعنه الطرطوشي وتوفي سنة ٤٧٤هـ.

(٥) هو محمد بن الوليد القرشي، العبري، الإسكندري، إمام حجة وعالم، ولد سنة ٤٥١هـ، رحل إلى بغداد وسمع الشاشي والجرجاني والتستري وجماعة. وأخذ عنه=

ثم رحل الصدفي إلى العراق ودخل بغداد، وكانت مدينة علم قد حفلت بالجلة من الفقهاء والمحدثين. فدخلها يوم السادس عشر من جمادى الآخرة عام اثنين وثمانين وأربعمائة، وطاب له بها المقام، ووجد العلم وأهله، فمكث بها خمس سنوات كاملة، وسمع بها من خلائق يتعزر حصرهم، من أشهرهم المبارك بن عبد الجبار[1] الصيرفي، ومسند بغداد في وقته أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون[2].

ولما كان الصدفي مالكي المذهب، فقد تفقه على فقهاء المالكية ببغداد، مع أخذه كتب الحديث.

وكما سمع من علماء بغداد، كذلك سمع من العلماء الذين قدموا بغداد، وقت كونه بها. ومن هؤلاء الأعلام أخذ الحافظ الصدفي واستفاد حتى علق تعليقته الكبرى وهو ببغداد، بل بلغ من المكانة حتى حدث ببغداد وأخذ عنه الناس[3].

ورحل عن بغداد في جمادى الآخرة سنة ٤٨٧هـ، قاصداً دمشق، فدخلها وسمع بها، ومن دمشق قصد مصر ولقي بها كبار المشايخ من العلماء والمحدثين وأجازوه، ومنهم مسند مصر في وقته أبو إسحاق الحبال[4] وقد سمع بالاسكندرية أيضاً.

= المازري وابن العربي، وأجاز عياضاً، وقد توفي سنة ٤٢٠هـ.

(١) المبارك بن عبد الجبار أبو الحسين بن الحسن الطيوري قال الذهبي: شيخ مشهور مكثر ثقة، ما التفت أحد إلى تكذيب مؤتمن الساجي له. توفي ببغداد سنة ٥٠٠هـ.

(٢) هو أحمد بن الحسن بن خيرون أبو الفضل الثقة، الثبت، محدث بغداد، قال الذهبي: تكلم فيه ابن طاهر بقول زيف سمج. توفي سنة ٤٨٨هـ.

(٣) الديباج المذهب: ص ١٠٥.

(٤) هو إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعماني الحبال، الحافظ الإمام المتقن محدث مصر. ولد سنة ٣٩١هـ. وسمع عبد الغني بن سعيد، وابن نظيف وغيرهم. وسمع منه أبو بكر بن عبد الباقي والصدفي وغيرهم وقد توفي سنة ٤٨٢هـ.

وكان دخوله مصر هو ختام رحلته للمشرق، بعد أن استفاد وأصبح من حفاظ الأندلس.

وقد جمع القاضي عياض شيوخ شيخه الصدفي في معجم ترجم فيه لنحو مائتي شيخ[1].

بعد هذه الرحلة الطويلة رجع الصدفي لوطنه، فوصل الأندلس في صفر عام تسعين وأربعمائة.

مكانته العلمية:

لقد اكتملت شخصية الصدفي العلمية برحلته وسماعه بالمشرق، ولما عاد استوطن المرية، وجعل يسمع الحديث بمسجدها، ورحل الناس من البلدان إليه، وسمع منه خلق كثير. قال ابن فرحون في الديباج المذهب: سمع منه القاضي عياض واعتمد عليه، وأبي محمد بن عيسى شيخ القاضي عياض، وكثير من أهل الأندلس، وأجاز لأبي طاهر السلفي وأبي القاسم بن بشكوال[2].

وكان الصدفي إمام أهل عصره في الحديث، حافظاً له عارفاً بأسماء رجاله وعلله، وكان في الفقه المالكي إماماً.

قال ابن عساكر يصف مقامه: وبعد أن استقرت به النوى، واستمرت إفادته بما قيد وروى، رفعته ملوك أوانه، وشفعته في مطالب إخوانه، فأوسعته رعياً، وحسنت فيه رأياً، ومن أبنائهم من كان يقصده لسماع مسنده[3].

قال ابن بشكوال: (كان حافظاً لمصنفات الحديث، قائماً عليها حافظاً

---

(١) الغنية: ص ٨.

(٢) الديباج المذهب: ص ١٠٥.

(٣) انظر ما نقله المقرىء في أزهاره: ٣/ ١٥٣.

لمتونها وأسانيدها ورواتها... وهو أجل شيوخنا ممن كتب إلينا ولم ألقه)[1].

قال القاضي عياض قال أبو علي الصدفي لبعض الفقهاء: خذ الصحيح فاذكر أي متن أردت أذكر لك سنده، أو أي سند أردت أذكر لك متنه[2].

ومكانة الصدفي هي التي دفعت تلميذه القاضي عياض ليفرد لشيوخه معجماً، ودفعت ابن الأبار ليفرد لتلاميذه وأصحابه معجماً فريداً أسماه (المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي).

الصدفي القاضي:

نبه ذكر أبي علي الصدفي، ولمع اسمه بمرسية، وقصده الناس من كل فج، الأمر الذي لفت إليه نظر الدولة فطلبته ليتولى قضاء مرسية فقبل كارهاً. وذلك في عام خمس وخمسمائة.

سار الصدفي في القضاء، وملأ منصبه، فكان محمود الطريقة، متمسكاً بالحق، غير خائف لومة لائم فيه. وقد قضى في قضاء مرسية نحو ثلاث سنوات، ضاق بعدها ذرعاً بالقضاء، فطلب من الدولة أن تعفيه من هذا المنصب. ولم يظفر بعفو ولم تقبل استقالته، فلم يكن له بد من الهرب وإخفاء وجهه فاختفى.

ورجل كالصدفي إذا اختفى تعطلت مصالح الراحلين إليه من طلاب العلم والمعرفة، الأمر الذي دفع ولاة الأمر في الدولة إلى إصدار عفو عنه.

خرج الصدفي من خفائه ولكنه ترك مرسية، واختار أشبيلية لمجلس

---

(١) الصلة لابن بشكوال: ١/ ١٤٤.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون: ص ١٠٥.

سماعه وفقهه فرحل الطلاب إليه هناك.

وعادت الدولة كرتها مع الصدفي فطلبته لقضاء أشبيلية لكنه رفض وامتنع فَقُبِلَ منه ذلك، فأقبل يبث العلم بين طلابه الكثيرين[1].

استشهاده:

خرج القاضي في غزوة مع إبراهيم بن يوسف بن تاشفين آخر حكام دولة المرابطين، وكان في الستين من عمره، فكانت موقعة «قتندة» التي حاقت فيها الهزيمة بالمسلمين، فكان الصدفي فيمن استشهد فيها. وذلك في يوم الخميس لست بقين من ربيع الأول من سنة **٥١٤**هـ، بعد أن وفّى ستين من العمر رحمه الله رحمة واسعة، وكان قد شهد معه هذه الغزوة صنوه في العلم والفضل أبو بكر بن العربي.

أثر الصدفي على تلميذه القاضي عياض:

أبرز شيوخ عياض الذين أثروا فيه الأثر البين، القاضي أبو علي الصدفي وذلك لكثرة ما أخذ عنه، ولثقة القاضي الشديدة في الصدفي.

وصلة القاضي عياض بالصدفي تبدأ بزيارة الصدفي لسبتة، وكان القاضي عياض في سن الحداثة، فنظر الفتى عياض ورأى في الصدفي شيخاً فذاً، وتكررت زيارة الصدفي لسبتة. وفي الزيارتين لم يشأ الله لعياض أن يأخذ عنه. ولكنه على كل حال كون فكرة عن شيخه المرتقب[2].

وكبر القاضي عياض وأخذ العلوم وبرز فيها وأصبح ذا صيت، وهم بالرحلة لتحقيق أصول العلم والاستزادة منه، فرحل ولقي الحفاظ بقرطبة، وانصرف منها قاصداً الصدفي بالمرية فوجده في اختفائه لنبذه خطة القضاء.

---

(١) الغنية: ص ٨١، والصلة: ١/ ١٤٤.

(٢) الغنية: ص ٨٠.

فانتظر القاضي مع المنتظرين حتى خرج القاضي من خفائه فلزمه وأخذ عنه وكتب وعارض وشفى غليله. وقد أخذ عنه كثيراً من الأصول والأمهات في الحديث ورجاله في المتن والسند.

فمما أخذه عنه نذكر الصحيحان، والجامع للترمذي، والشهاب للقضاعي ومشتبه النسبة لعبد الغني، والناسخ والمنسوخ لهبة الله، وشمائل الرسول ﷺ للإمام الترمذي، والاستدراكات على البخاري ومسلم للدارقطني، وكتاب التاريخ للبخاري، ورياضة المتعلمين لأبي نعيم الحافظ، وأوهام الحاكم في المدخل لأبي محمد عبد الغني ابن سعيد، والمؤتلف والمختلف للدارقطني، والأربعين حديثاً لأبي نعيم، وكتاب العلل الكبير للدارقطني، وشيوخ البخاري لابن عدي وغير ذلك[1].

قال ابن الأبار: «وعندي أصل أبي علي الصدفي من كتاب المؤتلف والمختلف وفيه خط عياض بالمعارضة»[2].

هذا الأخذ، انعكس أثره على منهج القاضي عياض، فقد تميز منهج القاضي بالاعتماد أولاً على الرواية حتى قال: لا أحفظ شيئاً إلا وله عندي إسناد. والعلم كما قيل: مدينة أحد بابيها الرواية، والثاني الدراية. وقول عياض هذا يشبه تحدي الصدفي الذي مر بنا قريباً لصاحبه الفقيه حين قال له: خذ أي متن من الصحيح أذكر له سنده أو أي سند أذكر لك متنه.

وختام القول أن القاضي عياض تتلمذ على شيخه الصدفي، وقد أعجب به، فأخذ عنه وأكثر، وبان أثر الشيخ على تلميذه، رحمهما الله تعالى رحمة واسعة.

(١) المعجم في أصحاب الصدفي: ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥، والغنية: ص ٨١ ـ ٨٥.

(٢) المعجم في أصحاب الصدفي: ص ٢٩٥.

شيخه عبد الرحمن بن عتاب

هو أبو محمد، مسند الأندلس، عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي بالولاء، ذلك أن محسن هو مولى عبد الملك بن سليمان بن عتاب الجذامي.

من أهل قرطبة، ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، في بيت علم ودين وقد كان أبوه الحافظ محمد بن عتاب[1] محط رحال طلاب الفقه والحديث في قرطبة.

نشأ عبد الرحمن في كنف والده وأخذ عنه أكثر ما عنده، ساعده على ذلك أنه كان الممسك لكتب أبيه للقارئين عليه فكثر حفظه وروايته[2]. وسمع من أبيه كثيراً. كما أجازه جماعة من مقدمي الشيوخ منهم القاضي أبو عبد الله بن سماح الغافقي[3] وأبو عمر بن عبد البر النمري[4] وغيرهم.

وقد قرأ القرآن الكريم وجوده وأصبح من أشد الناس حفظاً واتقاناً ذلك لأنه كان يختلف إلى المقرئين العارفين بطرق الرواية والتفسير.

أما الفقه فقد درسه على أبيه وكان صدراً في الفقه والفتيا.

مكانته العلمية:

تبوأ ابن عتاب مكان أبيه في قرطبة في الأسناد والفتيا، وقد مد الله

---

(١) والده: محمد بن عتاب بن محسن الجذامي، القرطبي، شيخ الفتوى بقرطبة، سمع القاضي ابن بشير وصحبه، وتفقه بأبي عمر بن الفخار، ولم تكن له رحلة، كان ورعاً، عالماً، توفي سنة ٤٦٢هـ.

(٢) الصلة: ١/ ٣٣٢.

(٣) هو محمد بن الحسن بن سماخ الغافقي، قاضي غافق له رحلة، وقد وصف بالعلم والسداد، روى عنه ابن عتاب وأبو الأصبغ.

(٤) الغنية: ص ١٠٤.

في عمره، فعاش حتى أصبح أكبر شيوخ قرطبة.

ونحن إذا نظرنا إلى مبلغ علمه نجده قد سمع عن الجهابذة من علماء عصره، وتخصص على والده الذي كان بحراً لا ساحل له في العلم.

قال عنه ابن بشكوال: «كان من أهل الفضل والعلم والتواضع، وقد كتب بخطه علماً كثيراً في غير ما نوع من أنواع العلم، وقد جمع كتاباً حفيلاً في الرقائق والزهد سماه «شفاء الصدور» وهو كتاب كبير إلى غير ذلك من أوضاعه وكان صدراً لمن يستفتي لسنه وتقدمه. وهو آخر الشيوخ الجلة الأكابر في علو السند وسعة الرواية[1].

والحق أن ابن عتاب تميز بين شيوخ زمانه بمميزات جعلت منه شيخاً لقرطبة، تلك المميزات من أبرزها أنه كان صبوراً على القعود للأسماع فقد كان يجلس يومه كله، ويعقد مجلساً آخر بين المغرب والعشاء.

ولهذا سمع الناس عنه كثيراً، وأصبحت إليه الرحلة في زمانه، وقد أطال الله عمره حتى سمع منه الصغار والكبار، والأب وابنه، كما أن ابن عتاب كان عارفاً بالفتاوى متقناً للنوازل مقدماً في ذلك»[2].

وفاته:

قال ابن بشكوال: (توفي رحمه الله يوم السبت، ودفن يوم الأحد الخامس من جمادى الأولى سنة عشرين وخمسمائة، وقد دفن بمقبرة (الربض) قبلي قرطبة عند الشريعة القديمة. وأتبعه الناس ثناءً حسناً)[3].

---

(١) الصلة: ١/ ٣٣٢.
(٢) الغنية: ص ١٠٤.
(٣) الصلة: ١/ ٣٣٣.

وما قاله القاضي عياض في الغنية مثل هذا، إذ قال: إنه توفي إلى رحمة الله في جمادى الأولى لخمس خلون من سنة عشرين وخمسمائة[1].

أثر ابن عتاب على القاضي عياض:

لما رحل القاضي عياض إلى قرطبة في سنة ٥٠٧هـ، وجد بها أكابر العلماء وعلى رأسهم الحافظ ابن عتاب، فتتلمذ عليه، وأخذ عنه الفقه والحديث، وكان ابن عتاب فيهما بحراً.

فمما قرأه عليه الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري والملخص للقابسي، والموطأ برواية يحيى بن يحيى الأندلسي، وبرواية يحيى بن بكير[2].

أما في الفقه فقد أخذ عليه مدونة الإمام مالك بن أنس والمختلطة.

والقاضي إذا روى عن شيخه ابن عتاب يقول: (حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن عتاب الفقيه)[3].

وقد ذكر القاضي عياض في مشارقه أنه لم يأخذ صحيح البخاري سماعاً برواية الفريري من طريق القابسي[4]، إلا من شيخه ابن عتاب.

وبدراسة ما أخذه القاضي عن ابن عتاب، ومن ملاحظة إسناده عنه في الشفا والإلماع، يستطيع الدارس أن يقرر أن ابن عتاب كان له كبير

---

(١) الغنية: ص ١٠٥.

(٢) المصدر السابق والصفحة.

(٣) الإلماع: ص ١٤.

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المحدث الفقيه، أصله من القيروان سمع البخاري على المروزي، وحج، وهو أول من أدخل البخاري المغرب. له مؤلفات جليلة، توفي سنة ٤٠٣هـ.

الفضل في تكوين شخصية القاضي عياض، وواضع الأثر في حياته العلمية. رحمهما الله تعالى.

شيخه ابن رشد

إنه الفقيه القاضي أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المالكي، زعيم الفقهاء في وقته بالمغرب والأندلس، ومقدمهم المعترف له بصحة الفطرة، وجودة التأليف، ودقة الفقه، وهو إمام المسجد الجامع بقرطبة[1].

وكان مولده في شوال سنة خمسين وأربعمائة، وقد وهم في ذلك ابن فرحون فقال: (سنة خمس وأربعمائة).

شيوخه:

أخذ أبو الوليد العام في حاضرة قرطبة التي كانت قبلة الراحلين، عن أبي عبد الله محمد بن فرج[2]، وأبي مروان بن سراج، وأجاز له جماعة[3].

علمه ومؤلفاته:

كان أبو الوليد فقيهاً عالماً مقدماً في الفقه حافظاً له، عارفاً بالفتوى

---

(١) أزهار الرياض: ٣/٥٩، ٦٠. والصلة: ١/٥٤٦.

(٢) هو محمد بن فرج الأنصاري. من أهل طليطلة، رحل وسمع بالقيروان ومصر ومكة، كان رجلاً صالحاً، ضابطاً، مكثراً.
وتوفي بعد سنة ٤٥٠هـ.

(٣) الديباج المذهب: ص ٢٧٩.

على مذهب مالك وأصحابه، بصيراً بعبارة مالك. ناضجاً في علم الفرائض والأصول وإليه المفزع في المشكلات، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية.

ألف ابن رشد كثيراً من المصنفات، وكان الفقه غالباً في تواليفه، فقد ألف كتابه المعروف بكتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، في شرح العتبي المستخرج من الأسمعة. وهو كتاب عظيم ضخم نيف على العشرين كراسة.

ومن مؤلفاته كتابه على المدونة المسمى بالمقدمات، وكتابه في اختصار المبسوطة.

أما في الحديث فقد ألف (اختصار مشكل الآثار للطحاوي) وألف غير ذلك عدة أجزاء في علوم مختلفة[1].

خلقه:

كان ابن رشد من أهل العلم والتقوى والورع والحلم والمروءة. قال ابن بشكوال عنه: (... من أهل الرئاسة في العلم، والورع، والحلم والمروءة والوقار والسمت الحسن والهدى الصالح)[2].

وقال ابن فرحون في ترجمته: (... كثير الدين كثير الحياء، قليل الكلام... نزيهاً مقدماً عند أمير المؤمنين، عظيم المنزلة معتمداً في العظائم أيام حياته)[3]، وقد كان القاضي أبو الوليد صواماً قواماً يصوم يوم الجمعة دائماً في الحضر والسفر[4].

---

(١) أزهار الرياض: ٣/٥٩.
(٢) الصلة: ٢/٥٤٦.
(٣) الديباج المذهب: ص ٢٧٩.
(٤) الصلة: ٢/٥٤٦.

توليه القضاء:

تولى أبو الوليد قضاء قرطبة فسار فيه سير العدل الواعي، وكان ذلك سنة عشر وخمسمائة، ثم استعفى منها سنة خمسة عشر وخمسمائة. فانصرف للاشتغال بالعلم. وقد نشر تصانيفه المتنوعة الفنون فأفاد كثيراً[1].

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في ذي القعدة في اليوم الحادي عشر من سنة ٥٢٠هـ، وقد شيع إلى مقبرة قرطبة في جمع حفيل يبكون فيه العالم البحر والقاضي الورع.

وقد كان قبل وفاته بشهور، قد توجه إلى المغرب أثر الواقعة التي كانت بين المسلمين والنصارى، ليوضح الموقف لأمير المؤمنين علي بن يوسف بن تاشفين، فلما وصف إليه لقي من حسن اللقاء والاستماع لرأيه. وبعد ذلك قفل راجعاً إلى قرطبة فوصلها في آخر جمادى الأولى سنة ٥٢٠هـ. وقد اعتل إثر وصوله ثم مات[2].

أَخْذُ القاضي عياض عنه:

نستطيع أن نقول أن ابن رشد كان فقيهاً أكثر منه محدثاً. لذا فقد كان تخصصه عليه أكثر ما يكون في الفقه، وعليه يمكن أن نعده من شيوخه في الفقه.

هذا وقد جالس القاضي عياض ابن رشد كثيراً وساءله، واستفاد منه، فقد سمع منه بعض كتابه في اختصار المبسوطة وناوله بعضه، وأجازه ابن رشد في سائر روايته، وقد ترجم القاضي له في الغنية مشيخته، ووصفه بما هو أهل له. رحمهم الله جميعاً رحمة واسعة.

---

(١) الديباج المذهب: ص ٢٧٩.

(٢) أزهار الرياض: ٣/ ٦١.

شيخه أبو بكر بن العربي

هو القاضي الحافظ، الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي المعافيري، الإشبيلي موطناً، المالكي مذهباً[١].

أبوه فقيه من رؤساء إشبيلية، وقد سمع أبوه من أبي محمد بن عتاب وأبي مروان بن سراج[٢]، كما سمع من علماء إشبيلية. وكانت له عند حكامها رئاسة ومكانة. فلما انتهت دولتهم خرج وقد صحبه ابن أبو بكر - المترجم له - إلى الحج في ربيع الأول سنة خمس وثمانين وأربعمائة، وسن أبي بكر نحو سبعة عشر عاماً[٣].

وقد كان مولد أبي بكر بن العربي في ليلة الخميس لثمان بقين من شهر شعبان ٤٦٨هـ، ونشأ في بيت أبيه وتأدب وأخذ القرآن والقراءات.

رحلته إلى المشرق:

رحل القاضي أبو بكر مع والده كما قلنا سنة ٤٨٥هـ في ضحوة مستهل جمادى الأولى، وقدم الشام، وقصد أبا بكر محمد بن الوليد الطرطوشي وتفقه عنده. وقد لقي بالشام كثيراً من العلماء وأهل الحديث.

ولما كانت بغداد حينذاك تعج بالعلماء والمحدثين الذين طار ذكرهم في البلاد، فقد ودع القاضي أبو بكر الشام بعد أن قضى إربه منها وقصد بغداد ودخلها وسمع بها من أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي كما سمع من غيره من الشيوخ[٤].

---

(١) أزهار الرياض: ٣/٦٢، الصلة: ٢/٥٥٨، مقدمة أحكام القرآن: ص ٤.

(٢) هو عبد الملك بن سراج الأموي الحافظ، إمام الأندلس في وقته، وإليه كانت الرحلة. أخذ عنه الغساني والصدفي وابن عيسى. وتوفي سنة ٤٨٩هـ.

(٣) مقدمة أحكام القرآن ص ٤، وأزهار الرياض: ٣/٦٣.

(٤) انظر الصلة لابن بشكوال: ٢/٥٥٨ وما لخصه البيجاوي في مقدمة أحكام القرآن: ص ٤.

ورحل القاضي أبو بكر للحج في تسع وثمانين وأربعمائة، فحج ولقي كثيراً من العلماء في موسم الحج، ثم عاد إلى بغداد مواصلاً أخذه من الشيوخ بجد لا يعرف الفتر، فأخذ عن الأئمة وعلى رأسهم حجة الإسلام الغزالي، وقيد الحديث واتسع في الرواية، وأتقن مسائل الخلاف والأصول والأحكام على أئمة العلم في بغداد.

بعد هذا رحل القاضي قاصداً وطنه الأندلس، وفي طريقه دخل مصر وأقام بالإسكندرية عند شيخه الطوسي وكتب عنه، كما لقي علماء آخرين من المحدثين فكتب عنهم وكتبوا عنه فأفادهم واستفاد منهم[1].

وبدخول مصر ختم ابن العربي رحلته الطويلة التي دامت ثمانية أعوام جمع فيها من العلم الكثير، ولقي من المشايخ ما لا يحصى.

ورجع إلى الأندلس، وقدم بلده إشبيلية بعلم غزير لم يرجع به أحد غيره ممن كانت لهم الرحلة إلى المشرق. وهو في ثنايا كتابه «أحكام القرآن» يذكر ما استفاده من هذه الرحلة.

علمه وخلقه:

كان ابن العربي من أهل التفنن في مختلف العلوم قد أخذ من كل فن بطرف، مع براعة فائقة في الحديث والفقه، متقدماً في المعارف كلها، متكلماً في مختلف أنواعها. ثاقب الذهن حاضر البديهة، حريصاً على نشر العلم وأدائه. وكان فصيحاً حافظاً أديباً وشاعراً، كثير الملح، خفيف المجلس. فقد جمع إلى سعة علمه خلقاً فريداً ومعشراً طيباً مع ثبات وكثرة احتمال، فقد حكى ابن الزبير في صلته أن القاضي ابن العربي كان في مقامه في إشبيلية ملتزماً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى أصيب من جراء ذلك بذهاب كتبه وماله، فاحتمل ذلك

(١) الصلة: ٢/٥٥٨.

وأحسن الصبر[1].

وقد أخذ العلم عن ابن العربي الكثيرون ومنهم القاضي عياض الذي لقيه بإشبيلية وقرطبة وسبتة. وغير القاضي من علماء القرن الخامس والسادس الهجري.

توليته القضاء:

كان القاضي أبو بكر قد سكن بعد عودته من رحلته إلى المشرق بلده إشبيلية، وجلس يسمع الناس الفقه والأصول والتفسير، وقام بالوعظ، والتذكير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم ولي قضاء إشبيلية في رجب سنة ٥٢٨هـ، فنفع الله به لصرامته في الحق، ونفوذ أحكامه.

وكانت له على الظالمين والباغين غلظة ومما يحكي أنه حكم بثقب أشداق زامر[2].

وتوثر عنه أحكام تدل على وفور عقله وعلمه. وقد صُرِفَ القاضي عن القضاء فأقبل على نشر العلم وبثه بين تلاميذه.

وفاته ومدفنه:

توفي القاضي ابن العربي رحمه الله تعالى في ربيع الأول سنة ٥٤٣هـ بالقرب من مدينة فاس، وحمل إليها ودفن بها خارج باب المحروق.

وكان القاضي قد قدم مع أهل بلده إشبيلية في وفد إلى مراكش عاصمة الموحدين، ولكنهم ولأمر ما حبسهم الموحدون لمدة عام، ثم صرفوا وفي طريق انصرافهم أدركته منيته على مقربة من فاس، فحمل إليها ودفن بباب للجيسة خارج باب المحروق[3].

---

(١) أزهار الرياض: ٣/ ٦٤.

(٢) الزامر: الذي يغني بآلة المزمار.

(٣) انظر أزهار الرياض: ٣/ ٦٤، ٦٥.

وقد علمت ذلك أيضاً عندما زرتُ مدينة فاس عند دخولي إلى المغرب في صيف عام ١٩٧٥م، وقبر ابن العربي مشهور يزوره كل من دخل فاس.

مؤلفاته:

يعد القاضي أبو بكر من المكثرين في التأليف، وذلك في غير ما فن، ففي تفسير القرآن له ثلاثة تفاسير هي: أنوار الفجر الذي قال عنه في كتابه القبس أنه ألفه في عشرين سنة ويقع في ثمانين ألف ورقة، في ثمانين مجلداً تفرقت بأيدي الناس[١]، وأحكام القرآن، والقانون في تفسير القرآن. وله أيضاً الناسخ والمنسوخ.

وفي الحديث ألف عارضة الأحوزي الذي شرح فيه جامع الترمذي شرحاً رائعاً من خيرة شروح جامع الترمذي. وألف القبس على موطأ الإمام مالك إبن أنس، وله على الموطأ شرح آخر اسمه المسالك في شرح موطأ مالك، وله تبيين الصحيح في تعيين الذبيح. وكتابه المسلسلات وتأليف آخر في أسماء الله الحسنى.

وفي الأصول والفقه ألف ابن العربي المحصول والخلافيات والكافي بأن لا دليل على النافي، وملجئة المتفقهين.

وله غير ذلك كثير من المصنفات التي منها السباعيات وشرح غريب الرسالة، والإنصاف، والتوسط في المعرفة بصحة الاعتقاد، والرد على من خالف أهل السنة من ذوي البدع والإلحاد، وتلخيص التلخيص، والعواصم من القواصم الذي عالج فيه ما حدث بعد وفاة الرسول ﷺ وحتى الفتنة معالجة تشفي ضمير المسلم الغيور[٢].

---

(١) أزهار الرياض: ٣/ ٨٨.

(٢) أزهار الرياض: ٣/ ٩٤.

والحق أن ابن العربي قدم للمكتبة الإسلامية روائع المؤلفات في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والعقائد.

أخذ القاضي عياض عن ابن العربي:

يعتبر القاضي بن العربي من معاصري القاضي عياض، فهو يكبر عياض بثمانية أعوام، وتوفي قبله بعام واحد. ومع هذا فهو شيخ للقاضي عياض ومن أجل شيوخه الذين أخذ عنهم، وله فضل عليه كبير.

وقد ترجم القاضي عياض لابن العربي في مشيخته الغنية وفيها يقول: «اجتاز ببلدنا ـ سبتة ـ فكتبت عنه فوائد، وناولني كتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني، وحدثني به عن أبي الحسن الطيوري... وحدثني بكتاب الأكمال تأليف الأمير أبي نصر بن ماكولا. وقرأت عليه مسألة الإيمان اللازمة من تأليفه، وأجازني في جميع رواياته. ولقيته أيضاً بإشبيلية وقرطبة. ومما كتبت عنه مما حدثني به سماعاً بلفظه...، «وذكر رباعيات البخاري المشهورة بسندها عنه»[1].

ومن كلام القاضي عياض يتضح لنا أنه لقي ابن العربي في باكورة طلبه للعلم بسبتة، وقد حضر عنده وقيد عنه، ومنه استفاد، ثم لقيه في رحلته للأندلس بقرطبة وإشبيلية.

وقد قلنا غير مرة، أن القاضي عياض وإن لم يرحل للمشرق فقد لقي من الشيوخ من رحل الرحلات الواسعة وأخذ عنهم مثل ابن العربي هذا.

وهذا ما يفسر لنا سعة رواية عياض وكثرة معارفه وتنوعها.

---

(١) الغنية: ص ٣٤.

شيخه محمد بن عيسى التميمي

هو أبو عبد الله محمد بن عيسى بن حسين التميمي، مولده بفاس سنة ثمان أو تسع وعشرين وأربعمائة. وأصله منها. وقد رحل مع أبيه إلى سبتة وهو شاب، وقد نَسَبَه صاحب الصلة بالسبتي لهذا المعنى[1].

رحل إلى الأندلس طالباً للعلم فلقي أبا عبد الله بن المرابط بالمرية وسمع منه كما سمع من أبي مروان بن سراج وغيرهما.

ولما رجع من رحلته إلى سبتة استقر بها وقد أصبح من أجل أهلها ومقدم فقهائها فولي قضاء سبتة لمدة ست سنوات ثم طلب العفو فاعفي في سنة ست وتسعين وأربعمائة.

وطلبته الدولة لتولي قضاء فاس فرفض فسجن حتى وافق ونهض إلى فاس وتولى القضاء بها. وكان ذلك سنة ٥٠٣هـ.

وقد ترجم القاضي عياض لابن عيسى ترجمة جامعة ذكر فيها رحلاته للعلم بالأندلس، وقضاءه بسبتة وفاس. وقال عنه: أنه كان كثير الكتب، حافظاً عارفاً بالفقه، مليح الخط، والكتابة، من أعقل أهل زمانه وأفضلهم وأحسنهم سمتاً، كامل المروءة بعيد الصيت عند الخاصة والعامة، عظيم القدر[2].

وقد توفي ابن عيسى في سنة ثلاث أو أربع وخمسمائة على ما ذكر. ابن بشكوال وعلى هذا تكون وفاته في نفس السنة التي قلد فيها القضاء بفاس، أو في السنة التي تليها.

ملازمة القاضي عياض له وأخذه عنه:

لقد لازم القاضي شيخه ابن عيسى كثيراً واختص به، وأخذ عليه

---

(١) الصلة: ٢/ ٥٧٢.

(٢) الغنية: ص ٣.

المدونة والموطأ، وسمع منه بقراءته وقراءة غيره. وقد أجاز ابن عيسى للقاضي عياض مروياته.

وذكر القاضي عياض في مشيخته بعض سماعاته عن ابن عيسى منها صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج. وقال أنه فاته منه شيء أجازه له. وغريب الحديث لأبي عبيد بن سلام، وإصلاح الغلط، وعلوم الحديث للحاكم. والطبقات لمسلم بن الحجاج، والضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن النسائي. وقال عياض: «أما المدونة فقد ناظرت في جميعها عليه مناظرات عدة»[1].

وهكذا نرى أن القاضي قد تخصص أول ما تخصص على شيخه محمد بن عيسى في الحديث.

أما في الفقه فقد رأيناه يناظر عليه في المدونة مرات، الأمر الذي جعل القاضي يتخصص في المدونة ويؤلف كتابه التنبيهات يرجع إليه فيه الفضل في حل ألفاظ المدونة في فقه المالكية. وهو كتاب عظيم النفع سأتكلم عليه إن شاء الله في مبحث مؤلفاته.

ولا يخفى أن أخذ القاضي وملازمته لابن عيسى إنما كانت قبل رحلة القاضي للأندلس، فقد توفى ابن عيسى سنة ثلاث وخمسمائة. والسنة التي رحل فيها القاضي عياض هي سنة سبع وخمسمائة. رحمهما الله وأحسن لهما.

شيخه الغساني

هو الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني،

---

(١) الغنية: ورقة ٣٣.

ويعرف أيضاً بالجياني. محدث الأندلس ورئيس المحدثين بقرطبة[1].

أصله من مدينة الزهراء، وقد انتقل أبوه منها إلى قرطبة واستوطنها وكان أبوه قد نزل جيان، ولم يكن أصلهم منها لذلك نراه لا يُحِب أن يدعى الجياني فقد سمع يقول: «لا حلل الله من دعاني الجياني»[2].

وكان مولده في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة كما قال ابن بشكوال في صلته، والقاضي عياض في الغنية.

شيوخه:

كانت قرطبة هي دار العلم الحافلة بالجلة من الشيوخ والحفاظ، وقد كان الغساني حسن الحظ فقد لقيهم وسمع منهم ومن هؤلاء الجلة نذكر أبا عمر بن عبد البر النمري القرطبي وأبا عبد الله محمد بن عتاب، والقاضي سراج بن عبد الله[3]، وأبا الوليد الباجي، وأبا مروان بن سراج، وغيرهم من أمثالهم[4].

هؤلاء الشيوخ لقيهم الغساني وسمع منهم، وكون شخصيته العلمية التي كان لها الأثر الواضح في الطبقة التي جاءت بعد طبقة الغساني. والتي جعلت الغساني يتصدر أهل قرطبة بل أهل الأندلس مع أنه لم يرحل ولم يخرج من الأندلس.

مكانته العلمية:

كان الغساني من الحفاظ الجهابذة ومن كبار المسندين، قد عنى

---

(١) الغنية: ص ٨٧. والصلة: ١/ ١٤١.

(٢) الصلة: ١/ ١٤١ (هامش).

(٣) هو سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج الأموي. قرطبي شهير، كان شيخاً صالحاً عفيفاً، وهو أحد الشيوخ الذين اشترك القاضي عياض مع شيخه الغساني في الأخذ عنهم. توفي سنة ٥٠٨هـ.

(٤) الغنية: ص ٧٨، والصلة: ١/ ١٤١.

بالحديث وكتبه وضبطه وروايته، ساعده على ذلك خطه الحسن الجيد، وبصره باللغة والإعراب، ومعرفته بالغريب والشعر والأنساب[1] وفي ذلك يقول تلميذه القاضي عياض في كتابه الألماع وهو يتكلم عن التقييد والضبط: (وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن الحافظ أبو علي الجياني شيخنا رحمه الله. من أتقن الناس بالكتب وأضبطهم لها، وأقومهم لحروفها، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها. وقد أعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه ما احتاج إليه من ذلك على شيخه الشيخ أبي مروان بن سراج اللغوي، آخر أئمة هذا الشأن، وصحبته للحافظ أبي عمر بن عبد البر آخر أئمة الأندلس في الحديث. وأخذه منه وتقييده عليه وكثرة مطالعته، وناهيك من إتقانه كتابه الذي ألفه على مشكل رجال الصحيحين)[2].

وقد ذكره الشيخ أبو الحسن بن مغيث فقال: وكان أكمل من رأيت علماً بالحديث، ومعرفة بطرقه، وحفظاً لرجاله، عانى كتب اللغة وأكثر من رواية الأشعار وجمع من سعة الرواية ما لم يجمع أحد أدركناه. وصحح من الكتب ما لم يصحح غيره من الحفاظ. كتبه حجة بالغة، جمع كتاباً في رجال الصحيحين سماه: (تقييد المهمل وتمييز المشكل وهو كتاب حسن مفيد أخذه الناس عنه...)[3].

وكلام القاضي عياض وابن مغيث يدلنا على مكانة الغساني في الحفظ وكثرة الرواية والضبط، الأمر الذي جعله أهلاً لتصحيح المصنفات. فهو قد برع في اللغة وآدابها مع بصره بالحديث.

هذه المؤهلات جعلت أبا علي الغساني صدراً بقرطبة، وقد جلس بمسجدها يدرس العلم فانهال عليه طلابه من كل فج، فكان يحبهم

---

(١) انظر الصلة: ١/ ١٤١.

(٢) الإلماع: ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) الصلة: ١/ ١٤٢.

ويقابلهم بالترحاب وينشد إذا رأى أصحاب الحديث:

أهلاً وسهلاً بالذين أحبهم ... وأودهم في الله ذي الآلاء
أهلاً بقوم صالحين ذوي تقى ... غر الوجوه وزين كل ملاء
يا طالبي علم النبي محمد ... ما أنتم وسواكم بسواء[1]

مرضه ووفاته:

أصيب أبو علي الغساني بزمانة أقعدته وعطلته. وقد رحل إلى المرية مستشفياً بماء «حمة بجانه» بها، وكان دخوله إليها في أول محرم سنة ٤٩٦هـ، ولم يكن المرض ليعيق الشيخ الغساني عن نشر الحديث والعلم، فقد سمع الناس عنه بالمرية، وكان ينزل عند أحد أفاضل العلماء بها، وكثر السماع عليه في إقامته تلك.

قفل القاضي راجعاً إلى بلده من المرية ولزم داره حتى توفاه الله تعالى. وقد كانت وفاته ليلة الجمعة لإثني عشرة ليلة خلت من شهر شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة. ودفن يوم الجمعة بمقبرة «الربض» رحمه الله تعالى رحمة واسعة[2].

أثر الغساني في جهود القاضي عياض:

لم يأخذ القاضي عياض عن الغساني سماعاً، وإنما أخذ عنه إجازة ومكاتبة، وفي ذلك يقول القاضي عياض «كتب إلي يجيزني فهرسته الكبرى وجميع رواياته في غير مرة». ومما أجازه الغساني للقاضي عياض، الموطأ، والملخص وغريب ابن قتيبة ومصنف أبي داود.

ورغم أن القاضي قد أخذ عن الغساني مكاتبة وإجازة، لكني أجد أثره واضحاً في مؤلفات عياض. فضبط الغساني، وعنايته بتصحيح

---

(١) الغنية: ص ٨٧، ٨٨.

(٢) الصلة/ ١/ ١٤٢، وأزهار الرياض: ٣/ ١٥٠.

الروايات انعكس أثره على جهود القاضي عياض، خاصة في كتابه «مشارق الأنوار» الذي يعتبر في المقام الأول تصحيحاً للأوهام والأغلاط الواقعة في الصحيحين والموطأ.

والقاضي عندما ينهج نهج شيخه، إنما يكون ذلك للثقة التي توفرت لديه في شيخه مما جعله يعجب به عن اقتناع بطريقته في الضبط والتصحيح والتقييد فتأثر به.

المبحث الثالث
مذهب القاضي عياض

في هذا المبحث سنتكلم عن مذهب القاضي في الاعتقاد ومذهبه في الفقه والفروع. ومذهب القاضي في الاعتقاد، ومذهبه في الفروع واضحان كل الوضوح، ومن ثم فسوف لا يطول كلامنا في هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

مذهبه في الاعتقاد:

كان القاضي أشعري العقيدة على طريقة أبي الحسن الأشعري، وهذا شأن غالب المالكية بالمغرب والأندلس.

وقد قرأ القاضي مذهب الأشعري بسبتة صغيراً، على شيوخه مثل محمد بن عيسى التميمي وغيره.

ومما قرأه من كتب الأشاعرة رسالة بن أبي زيد القيرواني، فقد خص ابن أبي زيد قسماً كبيراً في أولها جمع فيه العقيدة على مذهب الأشعري. كما قرأ كتاب المنهاج لأبي الوليد الباجي وغير ذلك.

وهكذا تشبع بالعقيدة الأشعرية صغيراً، وتمسَّك بها. وهو في الشفا نراه يحتج كثيراً بآراء أبي الحسن الأشعري وإمام الحرمين الجويني[1]، مما

(١) هو الحافظ أبو عمران، موسى بن العباس، صاحب المسند الصحيح على هيئة=

يثبت صلته الوثيقة بكتبهم ومؤلفاتهم في العقيدة، وهو إذا ذكر قول أحد الأشعرية قال: (من أئمتنا)[1].

وفي الشفا ناقش القاضي في مواطن كثيرة آراء المعتزلة وللفرق الاعتقادية الأخرى على اختلاف المذاهب، كالفلاسفة، والخوارج، وغيرهم[2].

والقاضي كأشعري له موقف محدد من آراء المعتزلة في مسائل العقيدة في عمل العبد، ورؤية المولى جل شأنه في الآخرة، وغير ذلك.

ومن طريف ما يروى عن القاضي عياض أنه كتب إلى الزمخشري يستجيزه مروياته فامتنع الزمخشري لأنه كان قد انقطع للعبادة في ذلك الحين. فلما بلغ القاضي عياض امتناعه قال: (الحمد الله الذي لم يجعل علي يداً لمبتدع أو فاسق)[3].

والقاضي لتمسكه بمذهبه هذا، قاوم حكام الموحدين، وحاربهم حتى لقي منهم ما لقي.

ذلك لأنهم يختلفون معه في العقيدة في مسائل كثيرة. منها عصمة الإمام، التي يقول به أتباع دولة الموحدين. والعصمة في مذهب أهل السنة والجماعة ومنهم الأشاعرة لا تكون إلا للأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وبالجملة فقد كان القاضي عياض في العقيدة سنياً أشعرياً، ودان بذلك مدة حياته.

ومما عرف به القاضي عياض أنه كان لا يرى الخوض في علم الكلام إلا بقدر ما يصحح الاعتقاد. أو عند نازلة بعينها.

= صحيح مسلم، كان من النبلاء والمحدثين، توفي بجوين سنة ٣٢٣هـ.

(١) الشفا: ١/٣١٦.

(٢) انظر الشفا: ٢/٢٦٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٦٩.

(٣) أزهار الرياض: ٣/٢٨٢، ٢٨٣.

مذهبه في الفقه والفروع:

من الواضح الجلي الذي لا يحتاج إلى كثير بيان، أو استشهاد أن القاضي كان مالكي المذهب. فقد وصف القاضي على لسان كثير من المترجمين (بالمالكي).

وقد أخذ القاضي مذهب مالك متمثلاً في كثير من المصنفات على رأسها مدونة الإمام مالك، التي قرأها على كثير من مشايخه، بل وقرأها مراراً على الشيخ الواحد.

ولذلك نجد أهل بلده قد أجلسوه في سن مبكرة لمدارسة المدونة، التي حظيت باهتمام القاضي مما جعله يؤلف كتابه «التنبيهات المستنبطة على المدونة والمختلطة».

وقد ألف القاضي عياض في الفقه المالكي غير التنبيهات المذكورة. فألف «الإعلام بحدود قواعد الإسلام».

ومن اطلع على مؤلفات المالكية يجدها مشحونة بأقوال القاضي عياض.

وفي مقدمة ترتيب المدارك عقد القاضي عياض باباً تكلم فيه عن عمل أهل المدينة، أحد أسس مذهب مالك، وحجية مذهب مالك، وترجيحه. وقد ظهر في هذا الباب بمظهر المالكي الملتزم الواثق بإمام مذهبه.

وباختصار فقد كان القاضي عياض مالكياً من أعلام مذهب مالك.

المبحث الرابع
مؤلفاته

كان القاضي عياض موسوعة في المعارف الإسلامية كلها. بل والعربية فهو المحدث الراوي، وهو الفقيه القاضي، وهو المؤرخ، وهو الشاعر والناثر، وهو الأديب والخطيب.

وهذا كله لا يستغرب منه، فقد كانت هناك المؤهلات والظروف التي هيأها الله لتجعل من القاضي عياض شخصية فذّة.

فمن ذلك أن القاضي كان يتمتع بذكاء نادر وقّاد شهد به كل من ترجم له، وفي حياة القاضي شواهد تؤكد هذه الموهبة.

كما أنه عاش في سبتة وهي ملتقى طرق المغرب والأندلس، فكل قادم للمغرب من الأندلس يحط رحاله بها بعد خروجه من البحر، وقد يبقى بها أياماً. وكذلك كل قاصدٍ للأندلس من المغرب يحط الرحال بسبتة قبل دخوله البحر، الأمر الذي جعل سبتة ملتقى ثقافة وعلم هاماً. وقد نهل القاضي من النازلين بسبتة واستفاد من علومهم وهو في مشيخته (الغنية) يحدثنا عن كثير من أعلامهم الذين لقيهم حين قدومهم سبتة مثل شيخه أبي علي الصدفي، وشيخه ابن العربي. ومن هؤلاء وأمثالهم، كون القاضي معارفه الواسعة في الحديث، والفقه، والتاريخ، والعربية ثم كانت رحلته الجادة للأندلس التي استزاد فيها علماً على علم.

يضاف لكل هذا، اشتغاله بالقضاء، وملازمته للمطالعة والدرس.

فالقضاء مكان مسألة. ولذلك نجده يحرر كتباً في الأجوبة، منها أجوبته عما نزل أيام قضائه، وأجوبة القرطبيين.

والقاضي قد ألف في الحديث وعلومه، وألف في الفقه والأحكام، وألف في التاريخ والتراجم. وسنذكر مؤلفاته في هذه الفنون، ونتكلم عنها بحسب ما يقتضيه حال كل منها.

أولاً ـ في الحديث وعلومه:

ألف القاضي في الحديث وعلومه ثمانية كتب، ففي الحديث ألف: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، وإكمال المعلم بفوائد مسلم، وبغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد، والشفا بتعريف حقوق المصطفى.

وفي علوم الحديث ألف في المصطلح كتابه الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع وفي الرجال ألف مشيخته (الغنية) ومشيخة شيخه الصدفي، وألف ترتيب المدارك لمعرفة أعيان مذهب مالك. فلنتكلم على هذه الكتب هنا باختصار حتى نستوفي الكلام عليها في أماكنها في رسالتنا، إذ هي مناط دراستنا.

١ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار[1]:

وهو كتاب جليل تولى فيه القاضي تصحيح الأوهام والأغلاط الواقعة في بعض روايات الموطأ والصحيحين، مع شرح ما في هذه الأصول من الغريب، وبيان المشتبه من الأسماء والكنى والأنساب، مع التنبيه عن الأوهام والتصحيفات التي وقعت في بعض روايات هذه الأصول.

---

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٦٨٧، والبغدادي في هدية العارفين وسماه «مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار» انظر ١/ ٨٠٥.

وذكره المقري في أزهار الرياض وابن فرحون في الديباج المذهب ص ١٧٠.

والكتاب مطبوع في مجلدين كبيرين، وقد طبع أولاً بفاس على نفقة السلطان عبد الحفيظ في المطبعة المولوية عام ١٣٢٨هـ. وتكاد تكون هذه الطبعة معدومة. وقد وَجَدْتُ منها نسخة في دار الحديث الحسنية بمدينة الرباط برقم ٩٠٢، ٩٠٣ في مجلدين. وقد صُوِّرت نسخة من هذه الطبعة في بيروت عام ١٩٧٣م. صورتها مكتبة دار الحياة بالاشتراك مع المكتبة العتيقة، وقد قابلت بين هاتين النسختين ـ أعني طبعة فاس، والمصورة ببيروت ـ فتأكد لِي أنَّ الأولى أصل للثانية.

٢ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم[١]:

وهو شرح للقاضي عياض على صحيح مسلم، أكمل به شرح شيخه أبي عبد الله المازري المسمى بالمعلم.

يقع الإكمال في تسعة وعشرين جزءاً بتجزئة السابقين على ما ذكره المقري. وبالبحث عن نسخه المخطوطة عثرت على أربع نسخ منه بالمكتبة الملكية بالقصر الملكي بالرباط بالمغرب الأقصى، وعلى نسختين مصورتين بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وفي الباب القادم سنفرد فصلاً نشبع فيه الكلام عن الإكمال، ونبين قيمته العلمية مع بيان كامل عن النسخ المخطوطة التي عثرت عليها في خزانات القاهرة، والمغرب، وتوضيح أرقامها بتلك الخزانات، مع وصف واف لكل نسخة إن شاء الله.

٣ ـ بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد[٢]:

وهو شرح لحديث أم زرع، بين فيه الحديث وبين الفروق بين هذه

---

(١) انظر هدية العارفين ١/ ٨٠٥، وكشف الظنون ١/ ٥٥٧، والديباج المذهب: ص ١٧٠.

(٢) انظر هدية العارفين بأسماء المؤلفين ١/ ٨٠٥، وكشف الظنون ١/ ٢٤٨ والمقرى في أزهار الرياض ٤/ ٢١، والديباج المذهب ص ١٧٠.

الروايات، ثم شرحه وأوضح ما فيه من الغريب، والإعراب، وما يستفاد منه في الأحكام الشرعية، ثم عقد فصلاً في آخره تكلم فيه عن النواحي البلاغية في حديث أم زرع.

والكتاب وبالبحث عن نسخه المخطوطة عثرت على نسخ مخطوطة له قيِّمة في المكتبات، في المغرب والقاهرة، سأبين أرقامها وصفاتها عند الكلام عن هذا الكتاب في الفصل الثالث من الباب الثاني إن شاء الله تعالى.

٤ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى[1] ﷺ:

وهذا هو أشهر كتب القاضي عياض على الإطلاق، حتى قيل: لولا الشفا ما ذكر عياض، والحقيقة أنه من أشهر الكتب الإسلامية.

والشفا يقع في ستة أجزاء على ما قاله ابنه محمد، وهذا بالطبع على تجزئة السابقين، أما اليوم فقد طبع الكتاب في جزءين في أغلب طبعاته.

والشفا من كتب القاضي التي درسها في حياته لعدد لا يُحصى من الناس، وكتب عنه، وطارت نسخة في الآفاق، وكتب الله له القبول فشرح بشروح تجاوزت الثلاثين شرحاً ما بين مختصر ومبسوط. وقرأه الناس تبركاً واستشفاءً فكتب الله الشفاء ببركته لقارئيه. وبلغ عظم الشفا عند أهل المغرب، أن الجند في الجزائر كانوا يحلفون عليه عند تأدية الخدمة العسكرية.

والحقيقة أن الكتاب نسج على غير منوال، وجمع فيه مؤلفه غرر العلم، وقد طبع الشفا في كل أنحاء العالم الإسلامي تقريباً، تارة متناً مجرداً، وتارة مشروحاً.

---

(١) انظر كشف الظنون ٢/ ١٠٥٢، وهدية العارفين ١/ ٨٠٥ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ٩٧، والتعريف بالقاضي عياض ص ١٣٢.

وفي باب جهود القاضي في علم الرواية سنفرد للشفا فصلاً نبسط فيه الكلام عنه إن شاء الله تعالى.

٥ ـ الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع[١]:

ويعتبر الإلماع أول كتاب ألف في هذا الموضوع في المغرب، بل هو قبل مقدمة ابن الصلاح، ويأتي في الترتيب التاريخي بعد كتب الخطيب البغدادي. فهو من أقدم مراجع مصطلح الحديث، خاصة في طرق الرواية وطرق كتابة الحديث وضبطه.

وهذا الكتاب على أهميته، كان طيّ النسيان إلى وقت قريب حتى أخرجه الأستاذ السيد أحمد صقر محققاً، وقد طُبع في القاهرة عام ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م، وفي جهود القاضي عياض في الدراية سنتولى عرض مادته، وبيان أهميته من حيث موضوعه، ومن حيث أثره في المؤلفات بعده إلى غير ذلك بإذن الله.

٦ ـ الغنية:

وهي مشيخة القاضي عياض، جمع فيها تراجم شيوخه وسماعاته عليهم، وقد نيفوا على المائة شيخ، وتعتبر من المشيخات العظيمة التي تصور حال طبقة من العلماء عاشوا في زمان واحد. وفي ترجمة القاضي لكل شيخ من شيوخه يذكر ما أخذه عنه سماعاً أو إجازة.

وبالبحث عن مخطوطات الغنية وجدتُ منها نسخاً بالقاهرة والمغرب. وهي كجهد للقاضي في علم الرجال سأتناولها بالتعريف والدراسة في أثره في علم الدراية إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر هدية العارفين: ١/ ٨٠٥، وكشف الظنون: ١/ ١٥٨، والتعريف بالقاضي عياض: ١٣٣ (مخطوطة الرباط).

٧ ـ المعجم في شيوخ ابن سكرة الصدفي[١]:

هذا الكتاب من مؤلفات عياض المفقودة، وهو كتاب ترجم فيه لشيوخ شيخه الحافظ الصدفي. قال ابنه: يقع في سفر، وقد ذكره المقري في أزهار الرياض، وكذلك حاجي خليفة في كشف الظنون[٢]، والبغدادي في هدية العارفين[٣].

وقد بحثت عنه في خزانات المغرب بالرباط، وفاس، وتطوان، فلم أعثر له على خبر. ويقول الدكتور محمد بن شريفة أنه مفقود.

٨ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:

وهذا كتاب ضخم في طبقات المالكية، ويعتبر كتاب تراجم جمع فيه القاضي بين طريقة المترجمين وطريقة المحدثين في علم الرجال. وقد طُبع الكتاب مرتين: مرة في بيروت بتحقيق الدكتور أحمد بكير محمود الأستاذ بكلية الزيتونة بتونس، وهي طبعة ينقصها الكثير لذلك لم يرض عنها العلماء بالمغرب. والمرة الأخرى بالمغرب وقد طبع منها حتى الآن أربعة أجزاء طبعتها ـ محقَّقَةً ـ وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية بتوجيه من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب.

والمدارك أجمع ما كتب في طبقات المالكية. وسنتكلم عنه باعتباره من جهود القاضي في علم الرجال إن شاء الله تعالى.

هذه مؤلفات عياض في الحديث ومصطلحه ورجاله.

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧٠، والنجوم الزاهرة: ٥/ ٨٤.

(٢) كشف الظنون: ٢/ ١٧٣٦.

(٣) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

ثانياً ـ في الفقه والأحكام:

يعتبر القاضي عياض من مؤلفي الفقه المالكي المجتهدين، ويرجع إليه الفضل في حل ألفاظ المدونة، التي عني بها وهو طالب عناية كبيرة، فقد رأيناه يناظر فيها على شيخه ابن عيسى مراراً. ولا يكاد الإنسان يطالع من كتب المالكية كتاباً إلا ويجد فيه قولاً أو أقوالاً للقاضي عياض.

والجانب الفقهي في شخصية القاضي عياض جدير بالاهتمام والدراسة. فهو يُعتبر مدرسة في فقه المالكية. وكان لملكته وتضلعه في الحديث أثر كبير في فقهه. وقد وصفه ابن فرحون فقال: (كان حافظاً لمذهب مالك)[1].

وقد ألف القاضي عياض في الفقه المالكي التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة، والإعلام بحدود قواعد الإسلام، وكتاب المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان، وكتاب نظم البرهان على صحة جزم الآذان. وهو جزء، وكتاب الأجوبة المحيرة على الأسئلة المتخيرة، وكتاب أجوبة القرطبيين، وكتاب أجوبته عما نزل أيام قضائه.

هذه المؤلفات للقاضي عياض في الفقه، يأسف الإنسان عندما يعلم بأن الكثير منها مفقود، والموجود منها غير مطبوع، سوى الإعلام بحدود قواعد الإسلام، وقد آن لنا أن نتكلم عن هذه المؤلفات بشيء من التفصيل.

١ ـ التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة[2]:

هذا هو أعظم ما ألف القاضي عياض في الفقه. ويقع في عشرة أجزاء بتجرئة القاضي ولم يؤلف في موضوعه مثله[3]. وعليه كان الإعتماد

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧٠.

(٢) كشف الظنون: ١/ ٤٩٣، وهدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

(٣) أزهار الرياض: جـ ٤ انظر مؤلفاته.

في حل ألفاظ المدونة كبرى مراجع الفقه المالكي. ولا غرو أن يؤلف القاضي هذا الكتاب وأن تكون له هذه القيمة، فقد عني عياض بالمدونة العناية التي رأيناها فيما سبق من كلامنا.

قال بعضهم في تقريظ التنبيهات:

كأني وقد وافيت كتاب عياض ... أنزّه طرفي في مريع رياض
فأجني به الأزهار يانعة الجنى ... وأكرع منه في لذيذ حياض

وقد قال القاضي عياض في التنبيهات: (... إن أصحابنا من المتفقهة أسعدنا الله وإياهم بتقواه، رغبوا في الاعتناء بمجموع يشهد على شرح كلمات مشكلة في كتب المدونة والمختلطة اختلفت الرواية في بعضها، ومنها ما ارتج على أهل درسها...)[1].

وقد وجدت كتاب التنبيهات في خزانة القصر الملكي بالرباط في نسختين:

الأولى: برقم ٥٣٤ في مجلد كبير بخط مغربي جيد، وهذه النسخة كاملة من الوضوء إلى الجنايات، وتوجد في صفحاتها الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بياضات، وكما توجد خروم طفيفة في صفحات أخر لا تعيق فهم القارىء. وهذه النسخة تصلح أساساً للتحقيق، وتعرف بنسخة «فرموج» نسبة لناسخها الفقيه الخير السيد محمد بن الفقيه المرحوم السيد الهادي فرموج الصنهاجي، الذي كتبها للعباس بن محمد، وقد فرغ من نسخها في أواسط عام ١٢٨٦هـ.

وقد قال لي الأستاذ عبد الرحمن الفاسي مدير خزانة القصر الملكي أنها النسخة الوحيدة الجيدة عندهم.

الثانية: نسخة: برقم ٩٨١٨ في مجلد واحد، وهي ناقصة من الأول

(١) التنبيهات المستنبطة الورقة الأولى (مخطوطة الملكية).

ومن الآخر خطها مغربي جيد وبها كثير من الخروم، ويمكن استعمالها للمساعدة في التحقيق وتقع في حوالي مائتي ورقة من القطع الكبير.

وفي خزانة القرويين بفاس وجدت النسخ الآتية للتنبيهات:

١ ـ نسخة في مجلد ضخم بخط أندلسي عارٍ عن اسم الناسخ، وتاريخ النسخ عام ٨١١هـ. تبدأ النسخة بكتاب تضمين الصنَّاع، وتنتهي بكتاب الجنايات. ورقمها في خزانة القرويين ١١٩١/ ٨٠، والنسخة تساعد في التحقيق.

٢ ـ نسخة أخرى في مجلد تام ـ بخط مغربي ـ شبه متلاش، أوله الحمد لله الذي عمنا بفضله العظيم، وقع الفراغ منه في جمادى الأولى عام ٧٨٦هـ على يد كاتبه ابن أحمد بن إسحاق السوماتي. وهذه النسخة من أحباس سيدي الشريف محمد بن السلطان. ورقمها بخزانة القرويين ٣٣٣/ ٤٠.

٣ ـ نسخة أخرى في مجلدين متوسطين يتضمن كل منهما جزءاً. الأول بخط أندلسي جيد تاريخ نسخه ٦٨٧هـ على يد ابن سعيد البركاني. والثاني يبدأ من البيوع إلى آخر الكتاب، وخطه أجود من الأول. ويصلح أساساً عند التحقيق وهذه النسخة رقمها بالقرويين ٣٣٦/ ٤٠.

٤ ـ نسخة في جزء تام بخط مشرقي جيد في ورق متلاش، تاريخ نسخها ٦٧٨هـ بخط محمد بن عبد العظيم. رقم النسخة بخزانة القرويين ٣٣٤/ ٤٠.

وهناك غير ما ذكرنا نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم ٣٨٤ق. ونسخة بمكتبة الجامع بمكناس برقم ٢٨٠م.

وكتاب التنبيهات جدير بالتحقيق والدراسة، خاصة من قبل فقهاء المالكية، وأني لأدعوى كل حادب وغيور ممن يسعدهم الوقت، من المشتغلين بالدراسات الفقهية ودور العلم الحادبة على تحقيق تراثنا

الإسلامي للاتجاه نحو تحقيق هذه الموسوعة القيمة التي لا يوجد في موضوعها مثلها.

٢ ـ القواعد:

هذا الكتاب يشتبه في الاسم والموضوع بكتاب القاضي الآخر «الإعلام بحدود قواعد الإسلام» حتى أن كثيراً ممن سألتهم عنه اعتبروهما واحداً.

وفي بحثي وجدت أن البغدادي ذكره في هدية العارفين باسم «القواعد» وبالبحث وجدت منه نسخة بهذا الاسم مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٤/١٣٤ الأسكريال. والقواعد جزء صغير يقع في نحو عشرين صفحة فقط وفي مقدمتها يقول القاضي عياض: (... أيها الراغب في الخير فاعلم أن مباني الإسلام خمسة، كما قال النبي ﷺ: «بُنِي الإسلام على خَمْسٍ شهادة أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت)[1].

ثم شرح مباني الإسلام هذه قاعدة قاعدة باختصار شديد، فبعد أن بين معنى الشهادتين شرح باقي الأركان وبين الأحكام الفقهية في كل ركن. ولا يراودني شك أن القواعد مختصر لكتابه «الإعلام بحدود وقواعد الإسلام» وهذا ما وضح لي من خلال دراستي للكتابين.

٣ ـ الإعلام بحدود وقواعد الإسلام:

طبع هذا الكتاب بالمغرب بأمر من أمير المؤمنين جلالة الحسن الثاني بالمطبعة الملكية بالرباط.

وقد ألفه القاضي عياض للمتعلمين من الأطفال، قصد به تفسير قواعد الإسلام الخمس بطريقة واضحة وسهلة، ابتعد فيها عن كثير من

---

(١) القواعد ص ١ (خطوط مصور بمعهد المخطوطات).

التعابير والجمل الاصطلاحية بحيث أصبحت غير بعيدة عن مدارك الأطفال. ومع أن القاضي راعى فيه اليسر والسهولة ولكنه أودعه فوائد جمة.

فقد شرح فيه أحكام العبادات من صلاة وصوم وحج وزكاة على مذهب المالكية وعلى ضوء حديث «بُنِيَ الإسلام على خمس».

والكتاب يعتبر من المقدمات في فقه السادة المالكية، ويشبه إلى حد كبير المقدمة العشماوية مع اختلاف في النهج والترتيب.

وبالرغم من أن هذا الكتاب قد طبع بالمغرب ثلاث طبعات، إلا أنه يكاد يكون غير معروف بالمشرق.

٤ ـ نظم البرهان على صحة جزم الآذان:

جزء صغير، قال ابنه: «تركه القاضي في مبيضته» ذكره ابن فرحون في الديباج المذهب[١]، والبغدادي في هدية العارفين[٢]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[٣] وبعد البحث والتقصي الشديد في مكتبات القاهرة والرباط، وفاس، وتطوان، وتونس لم أقف له على وجود.

٥ ـ المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان:

ذكره ابنه في التعريف بوالده وقال: «إنه لم يكمله». ولم يذكره البغدادي ولا حاجي خليفة. وقد ذكره ابن فرحون[٤]. وهذا أيضاً لم أجد له أثراً. وفي ظنّي أنه مفقود كما قال الدكتور محمد بن شريفة.

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧١.
(٢) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.
(٣) كشف الظنون: ٢/ ١٩٦١.
(٤) الديباج المذهب: ص ١٧١.

٦ ـ أجوبته عما نزل أيام قضائه من نوازل الأحكام:

لم يرد ذكره في كشف الظنون، ولا هدية العارفين، وورد في الديباج المذهب لابن فرحون وفي أزهار الرياض.

وهذه الأجوبة غير أجوبته الأخرى التي أسماها أجوبة القرطبيين، وغير الأجوبة المحيرة على الأسئلة المتخيرة. فعلم أن له ثلاثة كتب في الأجوبة.

وأجوبته عما نزل أيام قضائه هذه جمعها ابنه محمد، وقد كان وجدها في بطائق وضم إليها شيئاً من عنده، وأسماها (مذاهب الحكام في نوازل الأحكام).

وقد وجدت منها نسخة فريدة بخزانة القصر الملكي بالرباط برقم ٤٦٤٢ في مجلد فيه ٧٩ ورقة من الورق المتوسط مسطرتها ٢٢ x ١٣سم.

والنسخة بخط مغربي جيد، كتبت عام ١٠٨١هـ، وهي صالحة للتحقيق.

هذه الأجوبة كانت على أسئلة وردت على القاضي عياض في مختلف أبواب الفقه في الأقضية، والشهادات، والدعاوى، والأيمان، والحدود، والجنايات، والوصايا، والأحباس، والصدقات، والهبات، والنحلة، والمتعة، والإسكان، والنفقة، والوديعة، والحمالة، والوكالات، والمزارعة، والشركة، والشفعة، والصلح، والاسترعاء، والأكرية، والبيوع، والنكاح، والعدة، والصلاة، والجنائز... إلخ.

وكما ذكرنا فإن القاضي عياض توفي وترك هذه الأجوبة مع أسئلتها في بطائق وقام بجمعها ابنه العلامة محمد. وقدم لها بمقدمة قال فيها: (... إنَّ أبي قدس الله روحه ونور ضريحه لما طال في خطة القضاء دوامه، وساعدته لياليه وأيامه، نزلت إليه من الأقضية نوازل تحار فيها العقول والأفهام، ليحكم فيها بما يتجه عنده... وألفيت بعد موته

رحمه الله تعالى سؤالاته على تلك النوازل والأجوبة عليها في بطائق فجمعتها. . .)[1].

وقيمة أجوبة القاضي عياض هذه تنبع من قيمة وأهمية فقه النوازل، الذي يعد مرتكز في التشريعات، كما أنه يصور ناحية تاريخية واجتماعية في فترة معينة من تاريخ الأمة الإسلامية في بلد من البلدان.

ومكتبتنا تفتقر إلى هذا الصنف من كتب الفقه، وخزاناتنا خاصة في المغرب عامرة بعشرات الأجوبة من كبار أئمة الفقه، أمثال القاضي عياض، فهلا تنبه شبابنا لهذه المخطوطات فأخرجوها ابتغاء ثواب الله؟ نأمل ذلك.

٧ ـ الأجوبة المحيرة على الأسئلة المتخيرة:

وقد ذكره البغدادي فقال: (الأجوبة المخيرة على الأسئلة المحيرة)[2] وقال حاجي خليفة: «الأجوبة المحبرة على الأسئلة المحيرة»[3]، وقد ذكرها بالاسم الذي ذكرناه ابنه محمد، وقال: «وجدت منها يسيراً» والذي يستشعر من كلام ابنه عنها أنها ليست قاصرة على أبواب الفقه.

وفي بحثي لم أعثر لهذه الأجوبة على وجود، فهي من المفقودات.

٨ ـ أجوبة القرطبيين:

هذا هو ثالث الكتب من أجوبة القاض عياض، ذكره ابن فرحون في الديباج[4] ولم يذكره البغدادي ولا حاجي خليفة. وقال ابنه: أنه رآه بهذا الاسم بخط القاضي عياض نفسه[5].

---

(١) مذاهب الحكام في نوازل الأحكام: ورقة(١) وجه (أ).
(٢) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.
(٣) كشف الظنون: ١/ ١١.
(٤) الديباج المذهب: ص ١٧١.
(٥) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٣٣.

٩ ـ كتاب سر السراة في أدب القضاة:

ذكره ابن فرحون[١] وقال ابنه: رأيت هذه الترجمة بخطه، ولم أجد من هذا الكتاب شيئاً، ولا وقفت له على خبر[٢]. فالكتاب إذاً قد فقد قديماً ربما عقب موت القاضي عياض مباشرة.

١٠ ـ مطامح الأفهام في شرح الأحكام:

نسب هذا الكتاب إلى القاضي عياض، البغدادي وحاجي خليفة، ولم أقف له على أثر ولا خبر، وأحسب أنه نسب وهماً للقاضي، خاصة أن ابنه لم يذكره في مؤلفات القاضي.

هذه هي مؤلفات القاضي في الفقه والأحكام، وأهمها التنبيهات المستنبطة التي سبق الكلام عليها.

ثالثاً ـ كتب التاريخ:

لعلم التاريخ صلة كبيرة بمصطلح الحديث، من حيث اعتبار الرواية موضوع بحث لكل منهما. وقد فاق علماء الحديث غيرهم في وضع أسس كثيرة للرواية، ومن ألف منهم في التاريخ نجده قد تأثر بهذه الأسس. والقاضي عياض قد عني بالتاريخ، فألف فيه، غير أن مؤلفاته قد أصابها الضياع.

هذه المؤلفات هي: جامع التاريخ، والفنون الستة في أخبار سبتة الذي ألفه في أخبار بلده حباً ووفاءً له.

أما جامع التاريخ فقد ورد ذكره في كثير من الكتب، وقد ورد ذكره

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧١.

(٢) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٣٣.

في كشف الظنون[1]، وهدية العارفين[2]، وأزهار الرياض وفيه ذكر المقري أنه أربى على جميع المؤلفات، فيه أخبار الملوك بالأندلس والمغرب منذ دخول الإسلام إليها. واستوعب فيه أخبار سبتة، وقضاتها، وفقهائها، وجميع ما جرى فيها من الأمور. واستوعب أخبار الدولة الحسينية[3].

وحكى المقري أيضاً أن القاضي ألف كتاباً أسماه تاريخ المرابطين، وانتهى فيه إلى سنة أربعين وخمسمائة. ولا أدري هل هو عين الأول أو غيره.

وعلى كل حال لم أقف على وجود لهذه المصنفات، فيما بحثت ونقبت، وقد علمت من أهل المغرب أنها مفقودة.

رابعاً ـ مؤلفات أخرى:

هناك مؤلفات للقاضي عياض غير ما ذكرنا، منها كتاب السيف المسلول على من سب أصحاب الرسول، وهذا ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون. والبغدادي في هدية العارفين[4]. ولم يذكره ابنه في التعريف بالقاضي.

وكتاب غنية الكاتب وبغية الطالب في الصدور والترسل، وأظنه في أدب الرسائل والمخاطبات، أشبه مايكون بالكتب التي تؤلف في الرسائل والخطابات، وقد ذكره ابنه والبغدادي في هدية العارفين. وهذا أيضاً من المفقودات فلم أجده.

وكتاب مسألة الأهل المشترط بينهم التزاور ذكره ابنه والمقري ولم

---

(١) كشف الظنون: ١/ ٥٣٨.

(٢) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

(٣) أزهار الرياض: ٤/ ٢٤.

(٤) كشف الظنون: ٢/ ١٠١٨، وهدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

أقف على خبر له. فهو في ظنّي مفقود.

وكتاب ديوان خطبه: وكان القاضي خطيباً لا يخطب إلا من إنشائه، وقد ذكر ديوانه هذا ابن فرحون في الديباج[1] ولم يذكره ابنه في التعريف بالقاضي.

وديوان شعره: جمعه ولده، وقال جمعت فيه نحواً من خمسة آلاف بيت وسنتعرض لشعر القاضي في المبحث الأخير من هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

وكتاب العقيدة: ذكره البغدادي في هدية العارفين ولم أطلع على أثر له في بحثي وأحسبه نسب إلى القاضي وهماً.

هذه هي مؤلفات القاضي عياض التي أثرى بها المكتبة الإسلامية، وقد وجدت مؤلفاته القبول، وقابلها الناس بالرضاء. ولذلك نجد تقريظها على لسان السابقين كثيراً.

ونحن في دائرة بحثنا سنقوم بإبراز جهود هذا الإمام في علمي الرواية والدراية. حسبنا من ذلك أن نعرف بقيمة هذه الجهود التي تمثلت في مصنفاته في هذا المجال، وذلك في الباب الثاني والباب الثالث من رسالتنا هذه إن شاء الله تعالى.

(١) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

المبحث الخامس
تلاميذه

تلاميذ القاضي عياض كثيرون، فقد أجلسه أهل بلده سبتة للمناظرة عليه في المدونة وهو ابن نيف وثلاثين سنة، وصار مقدم فقهاء سبتة. ثم لما عين القاضي في منصب القضاء ونقل إلى غرناطة اجتمع الناس عليه، وسمعوا منه الكثير، وخاصة كتابه الموسوم بالشفا.

وصفات القاضي عياض وعلى رأسها علمه، وحلمه، وتقواه، وتواضعه الجم، جعلته قريباً للقلوب، حبيباً للأنفس، مما جعل حلقات علمه تتسع في سبتة وفي غرناطة.

والقاضي بعد صرفه عن قضاء غرناطة مكث بقرطبة قليلاً فأخذ عنه بها بعض أهلها، وفي ذلك يقول تلميذه ابن بشكوال: «قدم علينا قرطبة فأخذنا عنه بعضاً مما عنده».

وقد تتلمذ على القاضي كثيرون منهم: خلف بن بشكوال[1] المذكور قوله قريباً وأحمد بن عبد الرحمن الصقر الأنصاري[2]، وأحمد بن علي بن حكم المعروف بأبي جعفر، ويحيى بن محمد بن غاز[3]، وعلي بن

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٤/ ٩٤.

(٢) الديباج المذهب: ص ٤٨.

(٣) شرح التلمساني على الشفا: ورقة (٢) مخطوطة الأزهر.

عتق بن مؤمن، وعمر بن أحمد الأنصاري، ومحمد بن خير بن عمر اللمتوني الإشبيلي صاحب المشيخة المعروفة بمشيخة الإشبيلي[1]، وأحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي ومحمد بن الحسن الجابري.

ومما يلاحظ الدارس أن أشهر تلاميذ القاضي عياض هم أهل طبقته ومعاصروه ولذلك نجدهم يقاربونه في السن، ومنهم من أخذ معه عن شيخ واحد. مثل ابن بشكوال وابن خير الإشبيلي.

وقد رأيت أن أترجم في هذا المبحث لعدد من مشهوريهم ممن صحب القاضي أو لازمه وبان أثر القاضي في شخصيته. وعليه فسنترجم - إن شاء الله - لأحمد بن مضاء اللخمي، وأبي القاسم بن بشكوال، وعبد الرحمن بن القصير، وأحمد بن عبد الرحمن بن الصقر.

أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي[2]، ويكنى أبا العباس.

أصله من جيان، وقد ولد بقرطبة سنة إحدى عشر وخمسمائة وقد قرأ القرآن، وأخذ العلم، وأكثر عن الشيوخ، في القراءات، والحديث، والعربية.

فقد أخذ عن القاضي عياض، حين لقيه بسبتة، وأكثر عن أبي بكر بن العربي وعبد الحق بن عطية، وغيرهم، وكلهم أجازوه.

ومال في تخصصه إلى العربية فبرع فيها وساعده في ذلك حفظه للقرآن، وإتقانه القراءات. وكان له حظ وافر من الأدب والشعر.

---

(١) بغية الرائد: ورقة (٢) وجه (أ).

(٢) انظر الديباج المذهب: ص ٤٧ وقارن بما جاء في كتاب عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس. القسم الثاني ص ٦٦٤.

وقد ساعده تمكنه في العربية والقرآن على الاجتهاد في أحكام العربية، فانفرد فيها بآراء خالف بها المألوف. وقد ألف كتاباً ضمنه أفكاره وسماه «المشرق» نزه فيه القرآن عما لا يليق بالبيان. وقد اطلع على مؤلفه هذا العلامة النحوي الشهير أبو الحسن بن محمد بن خروف، فنقده ورد عليه بكتاب دافع فيه عن أئمة النحو، وذب عنهم، فلما بلغ اللخمي رد ابن خروف عليه قال: نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان؟ وذلك على سبيل الدعابة. وعلى كل حال فقد كان اللخمي مشهوداً له بالبراعة في التصريف والنحو.

أما في الحديث فقد كان محدثاً مكثراً، قديم السماع، واسع الرواية، عالي الأسناد، ضابطاً لما يحدث به، ثقة فيما يأثره.

ولم يقتصر اللخمي على هذا بل كان واسع العلم في شتى المعارف، ساعده على ذلك انقطاعه لطلب العلم حتى أنه كان من أجلة العلماء في الفقه والأصول، متقدماً في علم الكلام، ماهراً في الطب والهندسة والحساب.

وقد ولي قضاء فاس، ثم نقل لقضاء الجماعة بمراكش. ثم انتقل إلى الأندلس وفرَّغ نفسه لنشر العلم، محتسباً لله، حتى توفي.

وقد جمع اللخمي إلى جانب معارفه الواسعة ومواهبه الجمة، خلقاً رصيناً متيناً، وفي ذلك يقول ابن فرحون في الديباج: (... كريم الأخلاق، حسن اللقاء، جميل العشرة، لم تكن له إحنة على مسلم قط، عفيف اللسان، صادق اللهجة، نزيه الهمة، كامل المروءة)[1].

توفي ابن مضاء في جمادى الأولى سنة ٥٩٣هـ. وقد زاد عمره على الثمانين قضاها في طلب العلم ونشره. رحمه الله تعالى.

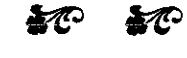

(١) الديباج المذهب: ص ٤٧.

عبد الرحمن بن القصير الغرناطي:

اسمه عبد الرحمن بن أحمد بن أحمد بن محمد الأزدي، من أهل غرناطة يكنى أبا جعفر. ويعرف بابن القصير على ما قاله المقري[1]، وقال ابن فرحون هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد[2]، والصحيح ما قاله المقري.

نشأ ابن القصير في بيت فقه وقضاء وشورى، وأخذ عن أبيه القاضي، وعن عمه أبي مروان عبد الملك بن أحمد، وأبي الوليد بن رشد، وأبي بكر بن العربي، وأبي الحسن بن المغيث وأكثر عن القاضي عياض بن موسى.

كان ابن القصير فقيهاً صاحب شورى، جليل القدر، بارعاً في الأدب، صاحب رواية ودراية في الحديث، تنقل بالأندلس كثيراً وأخذ الناس عنه بمرسية وغيرها.

وقد كانت له رحلة إلى فاس، فأخذ الناس عنه، وقد ولي القضاء ببلدة يقال لها تقيوس قريبة من توز.

ألف ابن القصير عدة كتب، فقد جمع مناقب من أدركه من أهل عصره، واختصر كتاب «الحيل» لابن خاقان، وألف خطباً ورسائل ومقامات[3].

وأما صلته بالقاضي عياض وتلمذته عليه فقد كانت أيام قضاء القاضي بغرناطة، فقد أعجب به ابن القصير وأخذ عنه كثيراً.

وهو صاحب القصة التي سقناها دليلاً على تواضع القاضي عياض في

---

(١) أزهار الرياض: ٣/ ١٥.

(٢) الديباج المذهب: ص ١٥٢.

(٣) الديباج المذهب: ص ١٥٢، وأزهار الرياض: ٣/ ١٦.

الفصل الماضي، وهو أيضاً الذي وصف استقبال أهل غرناطة للقاضي عياض.

وكانت وفاة ابن القصير بمرسى تونس، وكان في طريقه للحج فهاجمهم الروم بالمرسى، فمات شهيداً ضمن الحجاج، وذلك في ربيع الثاني سنة ٥٧٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

خلف بن بشكوال:

هو خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال، يكنى بأبي القاسم.

ولد بقرطبة حوالي عام ٥١١هـ ونشأ في ظل والد عالم، فأخذ عنه، وعن أبي محمد عبد الرحمن بن عتاب وأكثر عنه واعتمد عليه في الرواية، وأخذ عن أبي الوليد بن رشد، وابن مغيث، وابن العربي وغيرهم من الشيوخ المتقدمين في عصره.

وقد لقي القاضي عياض حين دخوله قرطبة منصرفاً عن غرناطة، وفي ذلك يقول في كتابه الصلة: (وقدم علينا قرطبة في ربيع الآخرة سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة فأخذنا عنه بعض ما عنده، وسمعته يقول سمعت القاضي أبا علي الحسين بن محمد الصدفي يقول سمعت الإمام أبا محمد التميمي ببغداد يقول: ما لكم تأخذون العلم عنا، وتستفيدونه منا ثم لا تَتَرَحَّمُوا علينا؟ فرحم الله جميع من أخذنا عنه من شيوخنا، وغفر لهم[1].

وقد كان ابن بشكوال واسع الرواية شديد العناية بها، حجة فيما يرويه ويسنده، مقلداً لما يلقيه ويسمعه، مقدماً على أهل وقته في هذا الشأن.

---

(١) الصلة: ٢/ ٤٣٠.

وكان موصوفاً بالصلاح، وسلامة الباطن، وصحة التواضع، ولين الجانب، كثير الاحتمال، وقد أطال الله عمره فرحل إليه الناس[1].

ألف كثيراً من المصنفات حتى بلغت خمسين مؤلفاً في أنواع مختلفة من العلوم، منها كتاب «الغوامض والمبهمات» الذي يقع في أكثر من عشرة أجزاء، وكتاب «الفوائد المنتخبة»، وكتاب «الصلة» الذي انتفع به الناس، ولا يزال حجة في تاريخ علماء الأندلس.

سمع عن ابن بشكوال خلق كثير، وقد توفي في سنة ثمان وتسعين وخمسمائة رحمه الله تعالى.

أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر الأنصاري:

اسمه أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الصقر الأنصاري الخزرجي، وكنيته أبو العباس.

أصله من الثغر الأعلى من سرقسطة، وقد ولد بالمرية في سنة اثنين وتسعين وأربعمائة، وتوفي بمراكش في سنة تسع وستين وخمسمائة[2].

وقد انتقل إلى سبتة ثم إلى فاس حيث أقام بها. وأخيراً استوطن مراكش.

قرأ ابن الصقر القرآن بالسبع على أكثر من شيخ، وكان شديد الكلف بالعلم، حريصاً متواضعاً في طلبه للعلم لا يأنف، حتى أخذ عن الصغير والكبير والند، واستكثر من العلم واتسعت روايته عن مشايخ لا يحصون كثرة، أشهرهم أبو بكر بن العربي، ويحيى بن التجيبي، وسفيان العاصي

(١) الديباج المذهب: ص ١٤.

(٢) الديباج المذهب: صفحات ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١.

شيخ القاضي عياض، وأبو بكر بن غالب بن عطية[1]، والقاضي عياض الذي صحبه ولازمه[2].

وبالتعب والاجتهاد، وكثرة الشيوخ، أصبح ابن الصقر محدثاً ضابطاً وحافظاً مجوداً عارفاً بالفقه والأصول، مقدماً في علم الكلام.

وقد كان ابن الصقر إلى جانب ذلك شاعراً مجيداً، ذا شعر رقيق.

وقد ولي القضاء بغرناطة، فسار فيه سيرة حُمدت، وشكر الناس له عدله، ولا غرو فقد كان تقياً ورعاً.

ويحكي ابن فرحون في ديباجه أن ابن الصقر لما رحل إلى مراكش، قابله أحد سراة لمتونة وكان عاملاً على إقليم دكالة، ورغب إليه أن ينقطع إلى صحبته، ويخرج معه في عمالته ذلك العام. وضمن له أن يعطيه ألْفَ دينار ذهباً مرابطية فامتنع من ذلك وقال له: والله لو أعطيتني ملء الأرض على أن أخرج عن طريقتي، وأفارق ديدني من خدمة أهل العلم والفقهاء، والانخراط في سلكهم ما رضيت. فعجب اللمتوني من علو همته، ورغب في صحبته على ما أراده[3].

وكان ابن الصقر في أيام دولة المرابطين قد ولي أحكام مراكش والصلاة بمسجدها مدة.

ولما جاء الموحدون وأصبح الأمر لعبد المؤمن ألزمه الخزانة العالية، وكانت عندهم من الخطط الجليلة التي لا يعين لها إلا عِلْيَةَ القوم، من أهل العلم والجاه.

وكانت أعطيات عبد المؤمن تدل على عظيم مكانته عنده، فربما

---

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي المحاربي، كان عارفاً بالأحكام والحديث من تصانيفه: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. توفي سنة ٥٤٢هـ.

(٢) الديباج المذهب: ص ٤٨.

(٣) الديباج المذهب: ص ٥٠.

منحه في اليوم الواحد خمسمائة ديناراً.

وابن الصقر كان زاهداً فهو ينفقها في يومها ولا يدخر منها شيئاً. بل كان يصرفها على المحتاجين من أقاربه وأهله والضعفاء والمساكين.

توفي ابن الصقر بمراكش في سنة تسع وستين وخمسمائة[1]، رحمه الله تعالى.

(١) الديباج المذهب: ص ٥٠.

المبحث السادس
القاضي عياض الأديب

عُرِفَ القاضي عياض كعالم، ولم يُعرَف كأديب، فقد طغت شهرته العلمية على شهرته الأدبية فأصبحت نسياً منسياً.

وكل الذي يذكره المترجمون له من أدبه أبياتاً لا تتعدى العشرة تعاورها كثيرون ممن ترجم له، مع أننا نجد للقاضي من جيد المنثور والمنظوم ما يجعله شخصية أدبية ذات طابع خاص تستحق الدراسة من هذه الناحية.

ففي النثر نجد للقاضي في مقدمات كتبه قطعاً نثرية رائعة مثل مقدمة مشارق الأنوار، ومقدمة الشفا، وغيرها. ليس هذا فحسب، بل هناك مقالات ورسائل مبعثرة في كتب غيره، يضاف إلى ذلك خطبه والتي فُقِدَ الديوان الذي يضم منها حوالى خمسين خطبة.

وفي الشعر نجد للقاضي عياض القدم الراسخ، والصناعة السلسة، وقد ذكر ابنه محمد أنه جمع شعر والده في ديوان لم أعثر عليه، وعلمتُ أنه مفقود. ولا أستبعد وجوده.

والقاضي في شعره ونثره قد غلب عليه حب الرسول ﷺ، وقد برزت هذه المحبة في شعره ونثره كثيراً، لا غرو فالقاضي قد ألّف كتاب الشفا الذي عرف فيه بالرسول ﷺ تعريفاً لم يسبق إليه.

وفي هذا المبحث سندرس إن شاء الله تعالى، بعض ما له من منثور ومنظوم.

أولاً ـ منثوره:

لقد وجدتُ للقاضي عياض أثناء بحثي قطعاً كثيرة من جيد النثر توضح مدى ملكته الأدبية، وفي القمة من ذلك رسالته إلى الروضة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام أثبتها هنا كما وردت. قال القاضي موجهاً رسالته إلى رسول الله ﷺ:

(إلى سيد ولدِ آدم، وشفيع جميع العَالم، البشير النذير، والسراج المنير، والرسول الكريم، الرؤُوف الرحيم، ذُو الخلق العظيم، والفضلِ الباهر الجسيم، ودعوةُ أبيه إبراهيم. وبشرى المسيح وابن الذبيح ابن الذبيح، المنبأ وآدم بين الروح والجسد، الصادق الأمين، الحق المبين، المطاع عند ذي العرش المكين. نبي الرحمة وهادي الأمة والعروة الوثقى والعصمة، وقدم الصدق ودار العلم والحكمة. وسيلة الوسائل وثمال اليتامى والأرامل. حبيب الله وخليله، ومصطفاه ورسوله، المجتبى المنخب من خيار الأخيار، وصميم الحسب والنضار، الطاهر المختار. أبو القاسم، سيدنا محمد بن عبد المطلب بن هاشم. منتهى الشرف ومنقطع الفخار.

من الشائق إلى زيارته، الراجي دعوته، المدخرة في شفاعته، المؤمن بنبوته ورسالته، المعترف بالتقصير في طاعة الله وطاعته، عياض بن موسى.

بسم الله الرحمن الرحيم: أفضل الصلاة وأزكى التسليم على المصطفى محمد نبيه الكريم.

يا سيد المرسلين، وإمام المتقين، وشفيع المؤمنين، وقائد الغر المحجلين، وأكرم الأولين والآخرين. رسول رب العالمين، ووسيلتهم إليه أجمعين. النور الساطع، والشفيع المشفع الشافع. صاحب الحوض

المورود، والمقام المحمود، والوسيلة والفضيلة والكوثر، ورافع لواء الحمد يوم المحشر، المرسل إلى الأسود والأحمر، الآتي بالآيات والنذر، المتحدي لجميع البشر. المبعوث بجوامع الكلم، الشاهد على جميع الأمم، مُنَوِّر الأفئِدَة بمأثور الحكم. الذي شرح صدره فملىءَ إيماناً وحكمة. من لم يجعل الله به علينا في الدين من حرج، وأسرى به من العرش إلى الفرش وعرج.

واستسقى الغمام بوجهه فهمع، وتشقق القمر لتصديقه نصفين ثم اجتمع، وعاد نور الشمس بدعائه كشروقه بعد الأفول ورجع، وانفجر الماء بين أصابعه ونبع، وسجد البعير لهيبته، وخضع، وسكن ثبير لركضته حين تزعزع، وحنّ الجذع حنين العشار لفرقته وخشع.

المؤيد بروح القدس جبريل، المبشر به في التوراة والإنجيل، المنزل عليه محكم التنزيل، الصادق بالحق كما أمر، المصدق في جميع ما أخبر، المظلل بالغمام الممدود بالملائكة الكرام. المنصور بالرعب، المطلع على الغيب، ومن أقسم الله بعمره، ورفع ذكره مع ذكره.

عليك من صلوات الله وسلامه، زُلفَ بركاته وتُحَف إكرامه، كِفْء محلك الشريف لديه وقدره، وَعِدَادِ نجوم الأُفُقِ وقطره. جَزَاءَ ما كابدت وقاسيت في إظْهارِ دين الله ونصره، وثواب ما دعوت إلى صراط الله وامتثال أمره.

وبعد:

فإنّي أكتب إليك، ﷺ، خاتم الرسل وهادي أوضح السبل ورحمة العالمين، ونعمة الله على المؤمنين وشارح القلوب والصدور، ومخرجها من الظلمات إلى النور.

فإني عبد من أهل ملتك، والمتحملين لأمانتك، منهاجك وشريعتك، الملتزمين للحنيفة ملة أبيك إبراهيم. الراجين دعوتك التي خبأتها شفاعة لأمتك، المؤملين النجاة بالدعوة دعوتك، ممن أشرق فؤاده بشعاع أنوارك،

واهتدى قلبه بعلم منارك وتاه عقله بحسرة فوات رؤيتك وأنصارك وهام قلبه في حبك وتوقير عظيم مقدارك، وَعَدَتْهُ العوادي عن اللحوق بمن اكتفى بقصد قبرك ومزارك، وقطعته القواطع عن التشرف بمشاهدة مشاهِدِك الشريفة وآثارك.

فصافح بالإيمان بك وبتصديقك، شاهد الجوارح بالتقصير عن أداء حقوق الله وحقوقك. فهو طليحُ ذُنُوب ومآثم، وابتر تباعات وحل آثم. أثقلت ظهره مع العاصين آثامه وخطاياه وانقطعت مع العادين في التمني لياليه وأيامه، وقصرت به عن المخلصين أوزاره وأجرامه. فلا رجاء له إلا في عفو الله واستشفاعك، ولا خلاص له إلا بالتعلق بحقوقك يوم يكون آدم ومن ولد تحت لوائك ومن أتباعك.

فيا محمداه طال شوقي إلى لقائك، ويا أحمداه ما كان أسعدني لو متع المسلمون ببقائك، ويا نبياه عليك مني أفضل الصلاة والتسليم، ويا حبيباه أذكرني عند ربك في مقامك المحمود الكريم، ويا شفيعاه اشفع لي ولوالدي في ذلك المقام العظيم.

اللهم إني أسألك بحقه عليك الذي أتيته، وبقسمك بعمره الذي شرفته به وبمكانة منك الذي خصصته واصطفيته. أن تجازيه عنا بأفضل ما جازيت به نبياً عن أمته وأن تؤتيه منا الفضيلة والوسيلة والدرجة الرفيعة فوق أمنيته.

وتعظم عن يمين العرش نُورَه بما نور به قلوب عبيدك، وتضاعف في حضرة القدس حبوره بما قاسى من الشدائد في الدعاء إلى توحيدك. وأن تجدد عليه من شَرائِق صلواتك، ولطائف بركاتك، وعوارف تسليماتك، وكراماتك، ما تزيده به في عرصات القيامة إكراماً وتقلبه به في عليين مستقراً ومقاماً.

اللهم أطلق لساني عليه بأبلغ الصلاة عليه والتسليم، واملأ جناني من حبه وتوفية حقه العظيم، واستعمل أركاني بأوامره ونواهيه في النهار

الواضح والليل البهيم، وارزقني من ذلك ما يبوءني من جنة النعيم، ويسعدني رحماك وفضلك العميم، ويقربني إليك زلفى في ظل عرشك الكريم، ويحلني دار المقامة من فضلك ويزحزحني عن نار الجحيم. ويقضي لي بشفاعته يوم العرض، ويوردني في زمرته على الحوض، ويؤمنني يوم الفزع الأكبر يوم تبدل الأرض غير الأرض. وارفعني معه في الرفيق الأعلى، واجمعني معه في الفردوس وجنة المأوى، وافسح لي أوفر حظ من كماله الأوفى، وعيشه المهني الأصفى، واجعلني ممن شفي غليله بزيارة قبره الشريف وتشفى، وأناخ ركابه بعرصات حرمك الشريف وحرمه قبل أن يتوفى.

ثم السلام الأحفل الأكمل مردَّداً، عدد الحصى والقطر كثرة وعدداً، عليك يا نبي الهدى، المنقذ من الردى وعلى ضريحك المقدس سرمداً، ويصعد إلى عليين إلى روحك صعداً، ويزيده رضوان الله ورحماه عدداً، ما تطارد الجديدان وتطاول المدا، ورحمة الله وبركاته أبداً، تحية أدَّخرها عهداً عندك وموعداً، وأحمدها إن شاء الله لعقبات الصراط معتمداً، وفي عرصات الفراديس معهداً.

وأخص بأثرها الخليفتين ضجيعيك في روضاتك، وأخص الناس في حياتك وفي مماتك. وكافة المهاجرين والأنصار وعامة صحبك الذين عززوك، ونصروك، وآووك. وكان بعضهم لبعض ظهيراً. والطيبين ذريتك، والطاهرات أمهات المؤمنين وأهل بيتك الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً[1].

هذه هي رسالة القاضي للروضة الشريفة أو قل للرسول ﷺ وقد ضمنها أشواقاً دافقة، ومشاعر صادقة، وتوسلات يرجو بها نيل المراد.

وأول ما يلاحظ في أسلوب القاضي فيها أنه يعني بالسجع عناية بغير

(١) مخطوطة أزهار الرياض: ٩/٤ وما بعدها. (مخطوطة دار الكتب المصرية).

تكلف، وهو في سجعه يميل إلى تنويع القافية حتى لا تمج، وتصبح صناعة بغير معنى، فهو ينتقل انتقالاً فنياً من سجعة إلى أخرى من غير أن يخل بالتسلسل الصوتي أو الجرس الموسيقي للكلمات.

والقاضي لا يتباصر بالغريب، أو يتعمق في اختيار الكلمات للتعبير عن مراده، بل يأتي بالمعنى في أسلوب سهل مفهوم. وهذه أمارة ظاهرة على صدق الشعور، لا غرو فالرسالة إنما كتبت موجهة إلى سيد ولد آدم ﷺ.

وللقاضي ملكة بلاغية تتجلى في إجادته أسلوب الاقتباس في هذه الرسالة، خاصة الاقتباس من القرآن الكريم. انظر إلى اقتباسه في قوله: (... الصادق الأمين، المطاع عند ذي العرش المكين) وفي قوله: (لم يجعل الله به علينا في الدين من حرج) وفي: (... ويؤمنني يوم الفزع الأكبر، يوم تبدل الأرض غير الأرض) وفي: (... أهل بيتك الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً).

والاقتباس ضرب من ضروب البلاغة بديع خاصة لمن يجيده ويتقنه ويكون على معرفة بالقرآن والأدب.

والرسالة من حيث الفكرة مرتبة ترتيباً متناسباً، فقد قدم لها القاضي بديباجة حسنة، أقامها مقام ما يسمى بالعنوان الذي يكتب على مظروف الخطاب بلغة العصر، أطنب فيها في وصف الجناب النبوي، وذكره أولاً قبل نفسه. فلم يقل من عياض بن موسى إلى رسول الله ﷺ، بل قال: (إلى سيد ولد آدم وشفيع جميع العالم... من الشائق لزيارته، الراجي دعوته... عياض بن موسى). وهذا منتهى الأدب والتقدير.

وبعد ذلك ذكر النبي ﷺ مرة ثانية بما هو أهل له من غير أن يكرر مما أورد في الديباجة من أوصاف الرسول ﷺ. ثم قدم نفسه للرسول ﷺ بكل تواضع وانكسار، مؤكداً إيمانه وتصديقه به، وحبه وشوقه إليه. ثم ذكر مراده وما يبتغي ويرجو، مستشفعاً بالرسول ﷺ، وختم الرسالة

بالصلاة على النبي ﷺ وصحابته وآل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً.

وبالجملة فالرسالة سامية المعاني، بديعة التركيب، وسليمة المباني، تتجلى فيها ملكة القاضي عياض الأدبية المشحونة بالعلم وفقه السيرة، وحبه الأعمق للرسول الكريم ﷺ.

وهذه قطعة أخرى من رسالة للقاضي عياض في شأن الأدب، ذكرها معاصره الفتح ابن خاقان في قلائده، يقول القاضي:

(لا بد ـ أعزك الله ـ لكل حين من بنين يَجلون عاطله، ويحلّون فضائله، ولكل مجال من رجال يقومون بأعبائه، ويهيمون في كل واد بأنبائه. ولئن كانت جذوة الأدب خامدة، وجذوته هامدة. ولسانه حصيراً، وإنسانه حسيراً. فلن يخليه الله من هلال يطلع فيشرق بسمائه بدراً، وَزلالا ينبع فيغرق بفضائه بحراً، وشبل يشدو فيزأر من غابة ليثا، وطل يبدو فيمطر من سحابه غيثاً)[1].

ولم يذكر لنا ابن خاقان الشخص الذي يخاطبه القاضي، فهو على كل حال يتكلم بشأن قضية عامة، تهم قطاعاً من الناس وهي قضية الأدب وخمود جذوته. والقاضي واثق أن الله سيوقد تلك الجذوة.

والقاضي في التزامه بالسجع تأثر بحالة الكتابة في ذلك الحين. ولكنه كما قلنا قلما يتكلف السجع، أو يأتي به على حساب المعنى.

ونحن في دراستنا لنثر القاضي عياض إذا تناولنا مقدمات بعض كتبه،

(١) قلائد العقيان: ص ٢٢٥.

وجدنا قطعاً نثرية غاية في البلاغة وحسن الصياغة. فمثلاً في مقدمة الشفا يقول القاضي مخاطباً من سأله أن يؤلف في أحوال المصطفى ﷺ وبيان حقوقه.

(. . . وبعد أشرق الله قلبي وقلبك بأنوار اليقين، ولطف لي ولك بما لطف لأوليائه المتَّقين، الذين شرَّفهم الله بِنُزل قدسه، وأوحشهم من الخليقة بأنسه، . . . فإنك كررتَ علي السؤال في مجموع يتضمن التعريف بقدر المصطفى عليه الصلاة والسلام، وما يجب له من توقير وإكرام، . . . فاعلم ـ أكرمك الله ـ أنك حملتني من ذلك أمراً إمراً (يعني صعباً) وأرهقتني فيما ندبتني إليه عسرا، وأرقيتني بما كلفتني مرتقاً صعباً، ملأ قلبي رعباً. فإن الكلام على ذلك يستدعي تقرير أصول، وتحرير فصول والكشف عن غوامض من علم الحقائق مما يجب للنبي ﷺ ويضاف إليه أو يمتنع أو يجوز عليه، ومعرفة النبي والرسول، والرسالة والنبوة، والمحبة، والخلة، وخصائص هذه الدرجة العلية. وها هنا مهامه فيح تحار فيها القطا، وتقصر دونها الخطا، ومجاهل تضل فيها الأحلام إن لم تهتد بعلم علم ونظر سديد)[1].

والمقدمة كلها تمثل قطعة من النثر الفني الرفيع تجلى فيها القاضي بشخصية العالم الأديب الذي بلغ الذروة. فهو يتخير لمعانيه الكلمات المناسبة البليغة ويستعمل الجناس، ويقتبس، ويحسن التشبيه والاستعارة بغير تكلف. أنظر إلى قوله: (. . . وها هنا مهامه فيح تحار فيها القطا. . .).

ومجمل القول أن القاضي أديب ناثر متمكن من الصياغة الفنية وضروب البلاغة الأمر الذي يحله محلاً رفيعاً في دنيا النثر.

---

(١) الشفا: ١/٣، ٤.

ثانياً ـ شعره:

يقول ابن فرحون في الديباج المذهب وهو يترجم للقاضي عياض: «وله شعر كثير حسن رائق»[1].

والحقيقة أن القاضي عياض قد طرق كثيراً من أبواب الشعر، وأتى فيها بالجيد من الشعر، وقد غلب على شعره مدح الرسول ﷺ، والشوق لزيارته، ووصف البين والفراق والحنين إلى الوطن والأحباب، وللقاضي قصائد في الشعر الإلهي جيدة وفي هذا المبحث نعرض نماذج من شعره في مختلف الأغراض التي طرقها.

فمن قصائده في الجناب النبوي والشوق إلى الأماكن المقدسة قصيدته (قف بالركاب..) عثرت عليها بالخزانة العامة بالرباط فى مجلَّد، مخطوطة ضمن مجموعة رسائل وقصائد لآخرين.

يقول القاضي:

قف بالركاب فهذا الربع والدار ... لاحت علينا من الأحباب أنوار
بشراك بشراك قد لاحت قبابهم ... فانزل فقد نلت ما تهوى وتختار
هذا المحصب هذا الخيف خيف مِنى ... هذي منازلهم هذي هي الدار
هذي قباب قباء آثار وطيهم ... وذا هو الجذع فابك ذا هو الغار
هذا النبي الحجازي الذي شهدت ... له بتقديمه في الرسل أخبار
هذا الحبيب الذي أسري لخالقه ... ليلاً وقد ضربت الليل أستار
هذا الرسول الذي من أجله شهدت ... لنا على غيرنا فضل وآثار
هذا الشريف الذي سادت به مضر ... هذا الذي تربه كالمسك معطار
هذا الشفيع الذي تُرجى شفاعته ... للمذنبين إذا ما إسودَّت النار
بادر وسلم على أنوار روضته ... قبل الممات فلا تشغلك أعذار

---

(١) الديباج المذهب ص ١٧١.

إن لم تعاين ثراه العين يا أسفي ... أو لم تزره فإن الشوق زوار
يا أهل طيبة لي في ربعكم قمر ... بر عطوف لفعل الخير أمّار[1]
وأشغلتني ذنوب عنك مؤلمة ... أخاف تحرقني من أجلها النار
يا خيرة الرسل يا أعلى الورى شرفاً ... قد أثقلت ظهري آثام وأوزار
فكن شفيعي لما قدمت من زلل ... ومن خطائي فإن الرب غفّار
صلّى عليك إلٰه العرش ما سجعت ... وُرق وما نفحت في الروض أزهار[2]
وآله وعلى أصحابه السعداء ... ما لاح نجم وما قد طل مدرار[3]

وما من شك في أن القصيدة تصور روحاً عطشى، ونفساً لهفى، إلى الأراضي المقدسة عامة، وإلى ضريح المصطفى ﷺ خاصة. والقاضي وهو يحمل هذا الشوق ويعبر عنه يتخيل تلك الأماكن، ويقف نفسه بها، ثم هو يقصد المصطفى ﷺ بالمدح والشكوى والتوسل.

والقاضي دائم الشوق، تواق إلى زيارة الرسول ﷺ، كلف بها يصور لنا ذلك في قصيدة أخرى فيقول[4]:

يا دار زين المرسلين ومن به ... هدى الأنام وخُصَّ بالآيات
عندي لأجلِك لوعة وصبابة ... وتشوق متوقد الجمرات
وعليَّ عهد إن ملأت محاجِري ... من تكلم الجدران والعرصات
لأعفرنَّ مصون شيبي بينها ... من كثرة التقبيل والرشفات
لولا العوادي والأعادي زرتُها ... أبداً ولو سحبا على الوجنات
لكن سأهدي من جميل تحية ... لقطين تلك الدار والحجرات
أذكى من المسك المعبق نفحه ... تغشاه بالآصال والبكرات

---

(١) أمّار: كثير الأمر.
(٢) ورق: جمع ورقاء وهي الحمامة.
(٣) مدرار: المطر الغزير.
(٤) أزهار الرياض: ٤/١٩٧ (مخطوطة دار الكتب المصرية).

وتـخـصـه بـذواكـي الـصـلـوات ونـوامـي الـتـسـلـيـم والـبـركـات

ولعمري فقد أجاد وأحسن، وقد قال تلميذه ابن القصير معقباً على هذه القصيدة: (برد الله ضريحه، وقدس في الجنات روحه، لقد أحكم في هذا الفصل المقال ووجد مجالاً للمدح فقال)[1].

فقد خاطب القاضي في هذه القصيدة طيبة الغراء، واصفاً شوقه إليها، قاطعاً عهداً على نفسه أن يعفر شيبه في ثراها إذا ما أسعده الدهر بزيارتها. وهو قد قطعته العوادي والأعادي. وعوادي الزمان ما أكثرها.. ولكني وقفت أمام كلمة الأعادي، فما الذي يريده القاضي وما ذا يقصد بهم؟ أهم الروم الذين كانوا يهجمون على القوافل الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط؟ أم أن القصيدة قالها في عهد الموحدين الذين حددوا إقامته في البادية؟ كل ذلك عندي محتمل.

ونستطيع أن نقول أن القاضي عشق الجناب النبوي، وهام به، وقد تجلى ذلك في شعره كما تجلى في نثره، وقد شدى به مادحاً متوسلاً، وواصفاً مشوقاً.

وفي الالهيات... نجد للقاضي قصائد توجه فيها إلى المولى جل شأنه مستغيثاً مستنصراً تارة، ومستغفراً مستجيراً تارة أخرى. ومن ذلك قصيدة في التوسل إلى الله تعالى وجدتها مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع برقم ٧٦٤٠/د يقول فيها مخاطباً المولى جل شأنه:

إليك مددت الكف أستمطر الفضل واستكشف البلوى واستعطف الطولا
دعوتك مضطراً فعجل إجابتي بتفريج كرب طالما وصل الهول
عليك اعتمادي في جميع مقاصدي إليك رفعت الأمر الفعل والقول
وأنت ملاذي يا مرادي وسيدي فسامح مسيئاً قد جنى الجد والهزل
نداك مدى الأعمار يا فالق النوى ويا سامع النجوى ويا هو ذي الأعلى

(١) أزهار الرياض: ٤/١٩٧.

يتيم من الطاعات عندك يرتجي ... قِهِ الفقر والإفلاس والعقد والذل
إلهي لك الشكوى بقوم تسربلوا ... رداء من البلوى أذاقوا به الويل
سألتك بالمختار الذي صفى ... ثم اجتبى طفلاً شباباً كذا كهلا
تدارك عبيداً وشفياً ضروراته ... وشتت جموع الفسق واسقهم المسلا
جميعهم مزقهم يا ولينا ... وأمحقهم محقا يطمهم الكلا
بجاه رسول الله فارحم تضرعي ... ونفِّس همومي كلها الفرع والأصل
لجأت إلى باب الكريم بفاقتي ... فليس لنا معيناً سواه ولا مولى
كئيباً حزيناً بافتقار وضيمة ... ذليلاً حقيراً أهمل الفرض والنفل
منأى من الدنيا أهناء بالهناء ... بأخذ طغاة أخلوا الوعر والسهل
فأنزل عليهم من علاك صواعقا ... تصير مدى الأعصار أخبارهم تتلى
وصلِّ على قطب الوجود محمد ... صلاة تعم الآل والصحب والأهل
وسلم عليهم وارض عنهم وجازهم ... عَنَّا وعن الإسلام بما هم أهلا

ورغم أن المصادر لا تدلنا على الجو الذي قال فيه القاضي هذه القصيدة، لكنها تصور لنا حالة من القلق والكرب، وعدواً متجهماً يملأ الأرض خوفاً وفزعاً.

وإذا راجعنا سيرة حياة القاضي عياض نجد أن مدينة سبتة تعرضت لحصار الموحدين في عام ٥٣٤هـ، وكان القاضي زعيم أهلها وقائدهم، وهو الذي قادهم وانتصر على الموحدين في المرة الأولى. وحصار المدن رهيب يملأ النفوس خوفاً وقلقاً. فهل ترى قال القاضي هذه القصيدة في مدة ذلك الحصار؟

والقصيدة في مبناها أقل كثيراً مما عودنا القاضي من سلامة الوزن، وعدم تكلف القوافي. ولعل مرد هذا كان لحالة الفزع التي انشأ فيها القصيدة، فهو مستغيث مستنجد لم يهتم بالمبنى، وإن كل همه المعنى المنطوي على الاستنجاد بالله جل شأنه.

ومن شعر القاضي في مناجاة المولى جل شأنه أبياته[1]:

إليك سِرْت بذنبي ... فاغفر خطاياي ربِّي
وأمنن علي بلطف ... تجبر به صدع قلبي
قد طال تقصير سعي ... في كل فرض وندب
وقد أسأتُ فأحسن ... فلم تزل محسناً بي
وجئت أطلب توبا ... إذ ضاق بالذنب رحبي
فاقبل بفضلك توبى ... واغفر برحماك ذنبي
وعافني واعف عني ... فأنت يا رب حسبي

إنه دعاء وابتهال للمولى جل شأنه، من عبد مستغفر يشعر دائماً بالتقصير، إنها روح عياض الورعة التقية التي ملأت أقطار نفسه فأصبح جسمه في تعب ونصب.

شعره في الإخوانيات:

للقاضي في شعر في وصف البعاد، والفراق، وتمنى القرب، والشوق للأوطان.

وقد علمنا من سيرته أنه دخل قرطبة وقيد بها من العلم والرواية، وكانت له فيها إقامة سعيدة كريمة أحبه الناس فيها، وكثر إخوانه.

وعندما حان ارتحاله عن قرطبة قاصداً وطنه زرف هو ورفاقه من مودعيه غزير الدمع، وفي ذلك الجو يقول القاضي عياض[2]:

أقول وقد جدَّ ارتحالي وغردت ... حداتي وزمت للفراق ركائبي
وقد غمضت من كثرة الدمع مقلتي ... وصارت هواء من فؤادي ترائبي

---

(١) أزهار الرياض: ٤/ ٣٠٢.

(٢) نفح الطيب: ٢/ ٨٥، وأزهار الرياض: ٤/ ١٧٣.

ولم يبق إلا وقفة يستحثها ... وداعي للأحباب لا للحبائب
رعى الله جيراناً بقرطبة العلى ... وجاد رباها بالعهاد السواكب
وحيا زماناً بينهم قد ألفته ... طليق المحيا مستلان الجوانب
أإخواننا بالله فيها تذكروا ... مودة جار أو مودة صاحب
غدوت بهم من برهم واحتفائهم ... كأني في أهلي وبين أقاربي

وهكذا ودع القاضي الوفي رفاقه بزفرات حارَّة، وجيشان صدر حوى لهم فيه صادق المودة، كيف لا وقد كانوا أهلاً وأحباباً وخلاناً غدا بهم سعيداً كأهله وعشيرته. كأنهم القوم الذين يقول فيهم القاضي في قصيدة أخرى[1]:

ولله قوم كلما جئت زائرا ... وجدت نفوساً كلها ملئت حلماً
إذا اجتمعوا جاؤوا بكل فضيلة ... ويزداد بعض القوم بعضهم علماً
أولئك مثل الطيب كل له شذى ... ومجموعة يزداد ريحاً إذا أشتم

ومن شعر القاضي الرقيق قصيدة كاتب بها صديقاً له، لم تسعفنا المصادر بمعرفة اسمه وفيها يقول القاضي:

عسى تعرف العليا ذنبي إلى الدهري ... فأبدي له جهد اعترافي أو عذري
وقد حال ما بيني وبين أحبة ... ألفتهم ألف الخمائل للقطر
همو أودعوا قلبي تباريح لوعة ... فنايهم أذكى وأنكى من الجمر
على أن لي سلوى بأن فراقهم ... وإن طال لم يمزج بصد ولا هجر
سأفزع للريح الشمال لعلني ... أحملها نجوى تلجلج في صدري
تبلغ منها للوزير تحية ... معطرة الأرجاء دائمة البشر
تظلله من حر كل هجيرة ... وتؤنسه في وحشة البلد الغفر
وتنبئه أني أكن صبابة ... لحسن بدا في غير شعر ولا شعر

(١) أزهار الرياض: ٤/٢٧٨.

أهز بها عطفي في غير نشوة ... وأرخي بها ذيلاً من التيه والفخر
وإني لأشدو في النوادي بذكره ... كما شدت الورقاء في الغصن النضر
أجل، وعساها أن تبلغ مهجتي ... فأبلي بها عذري وأقضي بها نذري

وكما قلنا فإننا لا نعلم هذا الصديق الوزير الذي يخاطبه، ولكنه على كل حال وفاء القاضي لأصدقائه تصوره كلماته في هذه القصيدة.

بينه وبين أبي طاهر السلفي[1]:

كتب الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني رحمه الله تعالى إلى القاضي عياض يطلب منه الإجازة، فأجازه القاضي عياض، وكتب إليه مخاطباً[2]:

أبا طاهر خذها على البعد والنوى ... تحية مشتاق لذكرك شيِّق
طوى لك ما بين الضلوع مودة ... تشف صفاء كالزلال المروق
يناجيك بالذكرى فيشفي غليله ... ويخلص بالود الصحيح ويلتقي
أقمت عمود الدين والأثر الذي ... ثناه هدى للحق كل موفق
وكان لك الصيت البعيد فأرخت ... مآثره ما بين غرب ومشرق
بقيت لأسناد الحديث تقيمه ... وللعلم تملي منه كل محقق
ولا زلت تحوي كل فضل وسؤدد ... وتسمو بمعراج الجلال وترتقي

وقد أجابه أبو طاهر على هذه القصيدة قائلاً:

أتاني نظم الألمعي الموفق ... يميس اختيالاً بين غرب ومشرق
فطالعته مستبشراً ووجدته ... تنتيجه فهم في البلاغة مشرق

---

(١) هو الحافظ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سلفة الأصبهاني، صاحب الرحلات الواسعة، والعلم الكثير، رحل إلى بغداد، ودخل الإسكندرية، ورحل إلى الحرمين الشريفين، حفظ الله جوارحه حتى بلغ مائة وخمس سنوات وتوفي سنة ٥٧٦هـ.

(٢) مخاطبة القاضي ورد السلفي في أزهار الرياض: ٤/ ١٨١. مخطوط.

وأنشدته الأصحاب بعد تأمل ... ولم يبق منهم غير مُطْرٍ ومطرق
فمطريهم مما رأى من فصاحة ... بلا كلفة فيها وغير تفيهق
ومطرقهم من حيرة وتعجب ... ومن دهش قد ناله وتعلق
وحق له هذا المحل فقد علا ... على جدول في نظمه متدفق
وأضحى وحيداً في الحديث وحفظه ... وقصر عنه كل فحل ومعلق
وفي الفقه من بعد الذي هو علمه؟ ... فقد فاق أهل الأفق قول محقق
وفاز بمجد ليس يرجو بلوغه ... مدى الدهر إلا كل أحمق أخرق
توارثه من والد متقدم ... من الجد فوقه في الرئاسة معرق
أبا الفضل، خذ بالفضل فيما بعثته ... وطالعه ثم انبذه عنك واشقق
فشعرك در والذي قد نظمتُه ... فمختلق قولاً بغير تملق
وثق بوداد لا يزال مجدداً ... يزيد على مر الزمان ويرتقي
فنحن وإن لم يقض يا قاض بيننا ... لقاء، فبالأرواح ندنو ونلتقي
وجل اعتماد المرء في الود إنما ... عليه لما في ضمنه من موثق
فلا زلت تبقى في النعيم وظلّه ... على وفق ما تهوى وعن متحقق
وتلقى الذي عادى علاك معذباً ... بطرد وتشديد وطول تقومق
فما أن يعادي عصبة الدين والهدى ... سوى خائن أو ملحد متزندق

ونكاد نستغني عن التعليق على قصيدة القاضي عياض، ونترك تقييمها لما قاله السلفي عنها في قصيدته هذه، فقد نعتها على لسان من أسمعهم إياها بأنها فصيحة بلا تكلف، وهذا شأن القاضي في شعره ونثره، يميل إلى السهل المعبر من الكلمات.

وجزى الله السلفي كل خير، على تواضعه وشعوره الرقيق، فقصيدته التي رد بها على القاضي ليست أقل من قصيدة القاضي جودة، ومع ذلك نعتها بأنها مختلقة مع أنه نعت قصيدة القاضي بأنها در، وهذا مجرد تواضع، وإلا فقصيدة السلفي في منتهى الجودة.

وللقاضي قصيدة في شكوى البعد عن الوطن والغربة قدمناها في مبحث توليه القضاء في الفصل الماضي، في مقامه «بداي» بالبادية ومطلعها:

أقمرية الأدواح بالله طارحي أخا شجن بالنوح أو بغناء

أغراض أخرى:

أنشأ القاضي الشعر في غير ما قدمنا من الأغراض، ومما ذكر له المترجمون أبياته في وصف الزرع، وفيها يقول:

أنظر إلى الزرع وخاماته تحكى وقد ماست أمام الرياح
كتيبة خضراء مهزومة شقاق النعمان فيها جراح[1]

وهذا التشبيه من النوع الذي يسميه علماء البلاغة بالتشبيه المركب، ففي هذه الأبيات شبه القاضي صورة الزرع الأخضر ووسطه شقائق النعمان المحمرة والزرع قد أمالته الرياح، بصورة كتيبة خضراء انهزمت وقد ظهر الدم من جراح القوم.

ومن شعره الذي تتجلى فيه الصناعة البلاغية قوله:

الله يعلم أني منذ لم أركم كطائر خانه ريح الجناحين
فلو قدرت ركبت البحر نحوكم فإن بعدكم عني جنى حيني

القاضي عياض ينقد الشعر:

للقاضي ذوق وسليقة في تذوق الشعر، وهو على ضوء ذلك ينتقد الشعر نقداً بانياً. ونعني أنه يبدي نظره فيما يراه غير مستحسن، ويقترح له بديلاً.

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧١.

وقد حكى بعض أصحابه أن القاضي دخل عليه المسجد ووجده يقرأ في كتاب فقال القاضي: ماذا تقرأ؟ قلت: أقرأ شعر محمد بن عبد الله السلامي، قال: ما تقرأ منه؟ قلت قصيدته التي يقول فيها:

لقد ضاق الخناق فلو فهمنا دخلنا في المناطق والجيوب

فقال لي القاضي: لو قال «قدرنا» بدل «فهمنا» لكان أحسن.

وحقاً ما قال القاضي عياض فإن «قدرنا» في هذا المكان أنسب وأحسن وهي تناسب الدخول بعكس كلمة «فهمنا».

ومثال آخر يوضح لنا طريقة القاضي في النقد، فقد كان جالساً في مسجده بسبتة أيام الحصار والجند في البحر والعساكر في البر، وكان معه أحد أصحابه فقال هذا الصاحب متمثلاً بقول الشاعر القديم:

تكاثرت الظباء على خراش فلا يدري خراش ما يصيد

فقال له القاضي: بل

تكاثرت الأسود على خراش فلا يدري خراش ما يصيد

فانظر كيف أبدل القاضي كلمة «الظباء» بـ «الأسود» ـ والحقيقة أن خراش هنا هم أهل سبتة وقد كاثرت عليهم الأسود متمثلة في جيوش الموحدين بالبر والبحر[1].

وبعد:

فهذه شخصية القاضي عياض الأديب وقد عرضنا له شيئاً من النثر وبعضاً من الشعر، ونستطيع أن نقول:

إن القاضي عياض من الأدباء الشعراء، وجانب الأدب في شخصيته لم يعرف، وبفضل الله كان لنا السبق في التعريف بهذا الجانب من حياة

(١) انظر: التعريف بالقاضي عياض: ص ١٢٣ (مخطوط الرباط).

القاضي. وما عرضناه لا يعدو أن يكون أمثلة لنثر القاضي وشعره. أردنا بذلك أن يكون ومضات توجه نظر المشتغلين بالدراسات الأدبية لدراسة أدب القاضي عياض، والله الموفق.

المبحث السابع
ما قاله الأئمة والعلماء عن القاضي عياض

يعتبر القاضي عياض من مشاهير علماء المسلمين في المشرق والمغرب على السواء.

(ولولا عياض ما ذكر المغرب) هذه الكلمة شاعت على ألسن الناس في المغرب قديماً من غير أن تنسب لقائل بعينه وتناقلها الناس وسلموها من غير اعتراض عليها، وهي بذلك تعبر عن مكانة عياض لدى أهل المغرب.

وفي زيارتي للمغرب بغرض جمع المعلومات عن القاضي ومؤلفاته، طالعتني مظاهر كثيرة تدل على مكانة عياض في نفوس أهل المغرب وذلك مثل تسمية المنشآت والطرق باسم القاضي.

ففي الرباط توجد زنقة القاضي عياض قريباً من دار الحديث الحسنية، وفي تطوان ثانوية القاضي عياض وغير ذلك.

والذي ضاعف من شهرة عياض كتابه العظيم (الشفا) الذي طار في كل الآفاق، ومن أجل هذا قيل (لولا الشفا ما ذكر عياض).

ونحن في هذا الباب قد تناولنا كل حياة القاضي عياض: سيرته وحياته وشخصيته وجهاده وعلمه وفضله.... إلخ.

وفي هذا المبحث الذي هو ختام كلامنا عن القاضي عياض، نورد ما قاله عنه الأئمة والعلماء.

فقد قال عنه الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي[1] في تذكرة الحفاظ: «عالم المغرب أبو الفضل اليحصبي الحافظ»[2].

وقال الحافظ السخاوي[3]: (أعرف الناس في وقته بعلوم الحديث والنحو واللغة وكلام العرب وأنسابهم)[4].

ويقول الحافظ ابن الأبار[5]: في كتابه معجم أصحاب الصدفي: (كان لا يدرك شأوه ولا يبلغ مداه في العناية بالحديث والآثار وخدمة العلم، مع حسن التفنن والتصرف الكامل في فهم معانيه، إلى اطلاعه بالأدب وتحققه بالنظم والنثر ومهارته بالفقه، وبالجملة فكان جمال العصر ومفخرة الأفق، وينبوع المعرفة، ومعدن الإفادة، وإذ عدت رجالات المغرب فضلاً عن الأندلس حسب فيهم صدراً)[6].

ويقول أبو الفداء بن كثير[7] في البداية والنهاية: (وكان إماماً في علوم كثيرة كالفقه، واللغة، والحديث، والأدب، وأيام الناس)[8].

---

(١) هو الإمام الحافظ الشهير محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. ولد سنة ٦٧٣هـ من أهل الشام سمع بدمشق عن عمر بن القواس، وأحمد بن هبة الله. ورحل إلى مكة ودخل مصر وأقام بدمشق. توفي سنة ٧٤٨هـ.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/ ٩٦.

(٣) هو الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، صاحب المصنفات الشهيرة منها «التوبيخ» و «فتح المغيث». توفي رحمه الله سنة ٩٠٢هـ.

(٤) فهرس الفهارس: ٢/ ١٨٤.

(٥) هو الحافظ محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار له تصانيف جيدة منها: معجم أصحاب الحافظ الصدفي، توفي ابن الأبار سنة ٦٥٨هـ.

(٦) فهرس الفهارس ٢/ ١٨٤.

(٧) هو الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القيسي البصري، أجاز له الختني، وتخرج بالإمام المزي، وبرع في التأليف. توفي سنة ٧٧٤هـ.

(٨) البداية والنهاية: ١٢/ ٥٤.

وقال جمال الدين الأتابكي[1] في النجوم الزاهرة: (كان إماماً، حافظاً، محدثاً، فقيهاً، متبحراً. صنف التصانيف المفيدة، وانتشر اسمه في الآفاق وبعد صيته)[2].

وهؤلاء الحفاظ قد حلوا القاضي بهذه الصفات، ونحن نلاحظ أنهم بعد شهاداتهم له بالعلم والتفوق ركزوا على صلته التامة بالحديث.

فالإمام الذهبي وصفه بالحافظ، والأتابكي نعته بالمحدث، والحافظ السخاوي شهد بتفوقه في الحديث، وابن الأبار أشار لعنايته بالحديث. أما الشمس ابن خلكان فقد أكد هذه العناية في وفيات الأعيان حيث قال: (كان إمام وقته في الحديث وعلومه)[3]، مما يجعلنا نقول دون جدال إنه كان إماماً، محدثاً، وحافظاً من كبار الحفاظ.

ومن أقوال الأئمة التي أبانوا فيها عن مكانة القاضي عياض العلمية العلامة محمد الأمين الصحراوي نزيل مراكش صاحب كتاب المجد الطارف والتالد، فقد قال: (مقام القاضي عياض مثل مقام البخاري ومسلم والأئمة الأربعة، فهم حملة الشريعة، وعلومهم التي يبثونها في صدور الرجال بالتلقين أو التأليف هي أورادهم والوسيلة التي بينهم وبين الله، وذلك أجل الأوراد وأجدرها نفعاً، وأبقى ثواباً، بعد المدد البعيدة، ذبوا عن الشريعة بسيوف علومهم، فبقيت علومهم خالدة تالدة إلى الأبد، وكم من ولي لله كان معهم وبعدهم بكثير كان له تلاميذ وأوراد. وانقطعت تلك الأوراد وباد المريدون بمرور الزمن، ولم يبق النفع إلا بذكر إن بقي، وأئمة العلم المذكورون لا زالوا بعلومهم كأنهم أحياء، وكل من استفاد مسألة علمية من كتبهم فهم أشياخه إلى يوم القيامة).

---

(١) هو الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي صاحب كتاب النجوم الزاهرة المتوفي بالقاهرة.

(٢) النجوم الزاهرة: ٥/ ٢٨٤.

(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٥٤.

وانظر إلى عياض فلا ترى تأليفاً معتبراً من تواليف أهل الحديث ولا أصحاب السير والفقهاء، إلا وجدته مشحوناً بكلامه مع أنه لم يرحل إلى المشرق[1].

وقول الشيخ الصحراوي هذا هو الواقع المشاهد. فالعلم حسنة متعدية باقية، وهو أساس العمل والمعرفة، وهو ميراث الأنبياء، والعلماء هم ورثة الأنبياء وخلفاؤهم وهم المشاعل التي تنير الطريق، وهم نقلة الهدى وحملة الشريعة. فذكراهم باقية بقاء ما ينقلونه من العلوم، وحسناتهم مضاعفة بعدد من يتلقون عنهم ولو بواسطة، خاصة علماء الحديث ومنهم القاضي عياض الذي طارت كتبه شرقاً وغرباً.

ومن أقوال الأئمة والعلماء في بيان مكانة القاضي عياض قول الشيخ أبي القاسم الملاحي[2]: (كان القاضي عياض بحر علم وهضبة دين وحلم، أحكم قراءة كتاب الله بالسبع وبلغ من معرفته الطول والعرض، وبرز في علم الحديث)[3].

والعلامة ابن صعد التلمساني لما ترجم للقاضي عياض في كتابه (النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب) صدر ترجمته بقوله: (كان عمدة أولياء الله بالديار المغربية، وممن أجمع على فضله وعلمه علماء الفقه وأكابر الصوفية).

وقد ذكر الشريف الكتاني في (فهرس الفهارس) أنه لما قدم أبو علي اليوسي لزيارة ضريح القاضي عياض في سنة ١١٠٠هـ عرض له جيران ضريحه، فقالوا له يا سيد نريد أن تعلمنا بحد حرم أبي الفضل، يقصدون

---

(١) فهرس الفهارس: ٢/١٨٨.

(٢) هو الحافظ المحدث أبو القاسم محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الأندلسي الغرناطي ولد سنة خمسين وخمسمائة. كان من كبار الحفاظ له تصانيف منها استدراكه على استيعاب ابن عبد البر. توفي سنة ٦١٩هـ.

(٣) أزهار الرياض: ٣/٧.

من ضريحه إلى باب حومته فقال لهم: المغرب كله حرم لأبي الفضل.

ولـيـس عـلـى الله بـمـسـتـنـكـر أن يـجـمـع الـعـالـم فـي واحـد[1]

وممن تكلم عن القاضي عياض ونوَّه به وبمكانته من أهل عصرنا الأستاذ حسين مؤنس، فقد قال في كتابه (تاريخ الجغرافيا والجغرافيين) وهو يتكلم عن معرفة المسلمين للتخصص، وسبقهم في هذا المجال: (ورجال مثل محمد بن حزم، وعياض بن موسى، وأبي الوليد الباجي و .... يعدون دون نزاع المرقاة العليا التي وصل إليها الفكر الأندلسي في الفقه وعلوم الدين والحديث واللغة في الأندلس)[2].

ومن طريف ما قيل في القاضي عياض الأبيات المشهورة:

ظلموا عياضاً وهو يحلم عنهم والظلم بين العالمين قديم
جعلوا مكان الراء عيناً في اسمه كي يكتموه واسمه معلوم
لولاه ما فاحت أباطح سبتة والنبت حول خيامها معدوم

فكأن القائل يرى أن الأولى أن يقال في اسم عياض (رياض) لأنه رياض علم نبتت في سبتة وفاح شذاها. ولا يفهم من هذه الأبيات أن القاضي قد حُرِفَ اسمه بل هذا مجرد تفنن من القائل أراد به مدحاً لعياض.

وقد شاع على الألسن وبين المترجمين للقاضي عياض، تكنيته بأبي الفضل. ولا نعلم للقاضي ولداً يسمى الفضل ولا حفيداً بهذا الاسم، ولم أجد تعليلاً لذلك إلا ما قيل إنه من باب المدح وعلى حد قول القائل:

أبو الفضل من يسعى إلى الفضل يافعاً فصار به يكنى وصار به يدعى

(١) فهرس الفهارس: ١٨٨/٢.

(٢) تاريخ الجغرافيا والجغرافيين: ص ١٦٦.

وبعد:

فإن ما قاله الأئمة والعلماء عن القاضي عياض كثير، والقاضي أهل لكل ما قيل، فهو الحافظ الفقيه، وهو عالم المغرب الذي ألف في كل فن، وهو الإمام الحجة، وهو مفخرة المسلمين قبل أهل المغرب. فرحم الله عياضاً وأجزل له الإحسان.

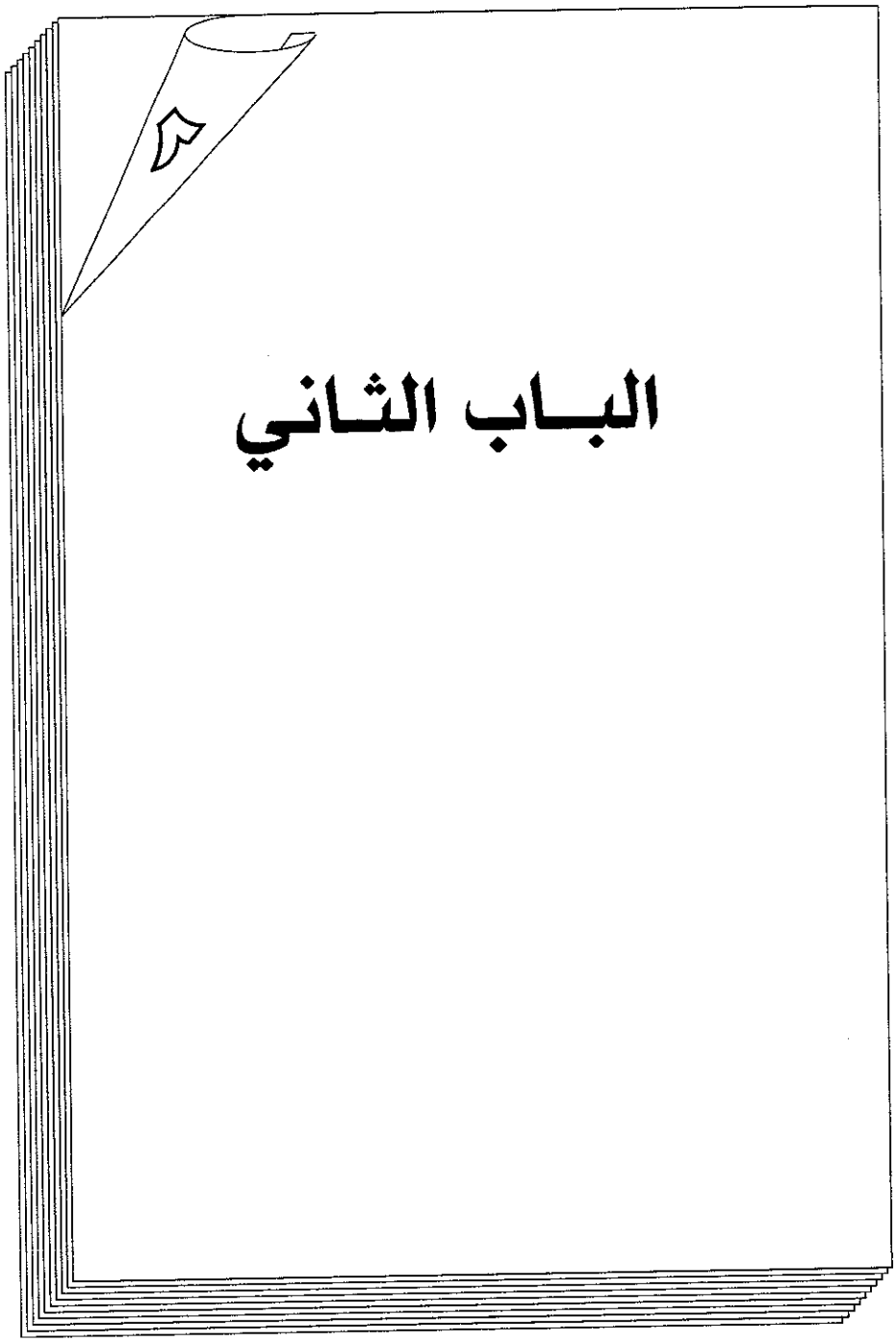

البـاب الثـاني

الباب الثاني

جهود القاضي عياض في علم الرواية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في الكلام على كتابه مشارق الأنوار وقيمته العلمية وأثره في المؤلفات بعده.

الفصل الثاني: الإكمال ومنزلته بين شروح مسلم.

الفصل الثالث: التعريف بكتاب القاضي بغية الرائد ومنهج القاضي في شرح حديث أم زرع.

الفصل الرابع: الشفا تعريف وبيان وتقييم.

تمهيـــد

لقد تكلمنا في التمهيد لرسالتنا هذه عن جهود العلماء سلفاً وخلفاً في خدمة الحديث وروايته. وقلنا أن السنة جمعت أو كادت في القرون الثلاثة الأولى، ولما جاء القرن الرابع وما بعده من القرون كان جل جهد أهلها في التهذيب، والترتيب، والتبويب، وكان ذلك شأن الأكثرين من أهل المغرب والأندلس.

ولقد جاء القاضي عياض في أواخر القرن الخامس، وألف مصنفاته في خدمة الرواية في القرن السادس، هذه المصنفات هي:

١ ـ كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار الذي عني فيه بتحقيق وضبط روايات الأصول الثلاثة صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطأ الإمام مالك، وبيان الوهم والتصحيف الذي أصاب بعض روايات هذه الكتب، مع تناول ما فيها من الغريب بالشرح، وقد خدم فيه الرواية خدمة يشهد له بها كل من طالعه. وسنتناول المشارق بالتقييم والدراسة في الفصل الأول من هذا الباب.

٢ ـ كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم، الذي أكمل به شرح أبي عبد الله المازري لصحيح مسلم. والإكمال أكبر شروح مسلم من حيث حجمه خدم به القاضي صحيح مسلم خدمة لم يلحقه فيها غيره.

وسنتناول الإكمال وأثره في شروح مسلم ومنزلته بينها في الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

٣ ـ بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: وهو شرح للقاضي على حديث أم زرع قال ابن حجر أنه أعظم شروح هذا الحديث. وسنتكلم عنه ونبين منهج القاضي في إبراز ما فيه من البلاغة في الفصل الثالث من هذا الباب، إن شاء الله تعالى.

٤ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى: وهذا مشهور من كتب القاضي، وقد خدم به شمائل الرسول ﷺ وبين حقوقه على العالمين، وأسند فيه أحاديث كثيرة بسندها المتصل إلى رسول الله ﷺ. وقد تناولتُ الشفا بالتعريف والبيان والتقييم في الفصل الرابع وهو آخر فصول هذا الباب، وذلك لطول الكلام عليه.

ومن ثنايا هذه المصنفات أخذ الناس أراء القاضي عياض، واجتهاداته في شرح الحديث وضبط الأسماء، وتحقيق الرواية. وطارت آراءه في الشرق والغرب وغصت بها كتب المصنفين.

وفي دراستنا لهذه المصنفات سنرى أثرها في مسيرة الرواية وتأثر اللاحقين للقاضي عياض بها وبمنهجه فيها. والله هو المستعان.

الفصل الأول

مشارق الأنوار وقيمته العلمية وأثره في المؤلفات بعده

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمشارق الأنوار.

المبحث الثاني: عرض وبيان ما تضمنه المشارق.

المبحث الثالث: منهج القاضي عياض في هذا الكتاب.

المبحث الرابع: هل تأثر القاضي في المشارق بالمؤلفات قبله؟

المبحث الخامس: أثر المشارق في المؤلفات بعده.

المبحث السادس: تقييم مشارق الأنوار.

المبحث الأول
التعريف بمشارق الأنوار

اسمه:

الصحيح في اسمه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) وقد وهم فيه البغدادي في هدية العارفين فسماه (مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار في الصحيحين والموطأ)[1]، ولا معنى لما ذكره فالقاضي نص بنفسه على تسميته في مقدمة الكتاب فقال: (... وسميته بمشارق الأنوار على صحاح الآثار)[2] وذكره أيضاً في كتابه الإلماع بهذا الاسم[3]، وذكره ابنه محمد في التعريف بالقاضي عياض بهذا الاسم كذلك[4].

موضوع الكتاب:

موضوعه ضبط وتقويم ما ورد في الصحيحين والموطأ من الألفاظ المتقاربة، والألفاظ المتشابهة، وبيان ما وقع في بعض الطرق من تصحيف وتحريف. والتنبيه على وجه الصواب في ذلك، مع تفسير الغريب الواقع في هذه الأصول الثلاثة.

---

(١) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

(٢) مشارق الأنوار: ١/ ٧.

(٣) الإلماع: ص ١٦٨.

(٤) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٣٣ (مخطوطة المغرب).

فموضوع الكتاب ليس واحداً. وقد رأيت كثيراً ممن ذكره نص على أن موضوعه غريب الحديث الوارد في الصحيحين والموطأ، وقد تنبه لوجهه الصواب في بيان موضوعه العلامة ابن فرحون في الديباج المذهب إذ قال وهو يعدد مؤلفات القاضي (. . . وكتاب مشارق الأنوار في تفسير غريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم، وضبط الألفاظ والتنبيه على مواضع الأوهام، والتصحيفات، وضبط أسماء الرجال)[1].

ونظرة في مقدمة المشارق، وجولة في صفحاته، توضح لنا بجلاء أن الغريب هو أحد ما اشتمل عليه المشارق من مواد. بل إن القاضي صرح في مقدمته أن الغريب ليس مقصداً أساسياً من التصنيف، فهو يقول: (. . . إذ لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وشرح معان، بل لتقويم ألفاظ وإتقان)[2]. فقصر موضوع المشارق على مجرد تفسير الغريب الوارد في هذه الأصول قول بلا دليل، وغير مطابق لواقع الحال.

حجم الكتاب ونسخه وطبعاته:

قال محمد بن القاضي عياض أن مشارق الأنوار تركه القاضي في مبيضته[3] في ستة أجزاء، ويرجع الفضل في إخراج هذا الكتاب من مبيضته لتلميذ القاضي عياض محمد بن علي بن يوسف الأنصاري المتوفى سنة ٦٤٥هـ[4].

وتوجد نسخ مخطوطة عديدة لمشارق الأنوار بالمغرب، خاصة بخزانة القصر الملكي، وخزانة القرويين بفاس، والخزانة العامة بالرباط.

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧٠.

(٢) مشارق الأنوار: ١/٧.

(٣) المبيضة: هي المسودة، وأهل المغرب يسمون الشيء باسم ضده إذا كان اسمه غير مستحسن فيقولون للأعمى البصير، وللفحم البياض.

(٤) مقدمة الإلماع: ص ١٣.

وقد طبع المشارق قديماً بالمطبعة المولوية بفاس على نفقة السلطان عبد الحفيظ وذلك في عام ١٣٢٨هـ، في جزءين. ونفذت هذه الطبعة. وقد وجدت منها نسخة بمكتبة دار الحديث الحسنية بالرباط برقمي ٩٠٢ و ٩٠٣، وبمقارنة هذه الطبعة مع المصورة في بيروت اتضح لي أن طبعة فاس هي أصل للمصورة في بيروت.

والمصورة في بيروت صورت على نفقة المكتبة العتيقة ودار التراث وأخرجت في مجلد واحد ضخم في سنة ١٩٧٣م.

دافع القاضي عياض لتأليف هذا الكتاب:

لقد نوه القاضي في أول مقدمة المشارق بالدواعي التي دفعته لتصنيف هذا المؤلف الفذ، فقد شكر حفظ الصحابة رضي الله عنهم، وحفاظ الحديث من بعدهم لقيامهم بالمحافظة مع الضبط والتعهد لحديث رسول الله ﷺ فصانوه بذلك من كل تحريف وتصحيف.

ثم أعقب ذلك بتصويره لما آل إليه حال بعض المحدثين ممن تساهل في السماع والأسماع. الأمر الذي أدّى إلى وقوع التصحيف والوهم في بعض الروايات لبعض الكتب الأمهات.

هذا التحريف والتصحيف والوهم في بعض الروايات دفعه ـ كما دفع غيره ـ للتصنيف في هذا المجال. وفي ذلك يقول القاضي: (... فبحسب هذه الإشكالات، والإهمالات في بعض الأمهات، واتفاق ما يسمح به الذكر، ويقدحه الفكر، مع الأصحاب في مجالس السماع والتفقه، ومسيس الحاجة إلى تحقيق ذلك، وما تكرر من السؤال في كتاب يجمع شواردها، ويسدد مقاصدها، ويبين اختلاف الروايات فيها)[1].

فدافعه إذاً هو ما رآه من خلل في بعض الروايات لهذه الأصول، مع

(١) مشارق الأنوار: ١/٥.

تكرار السؤال ممن سأله أن يصنف كتاباً يقيم هذا الخلل.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الخلل المذكور من تحريف وتصحيف ووهم، إنما أصاب بعض الروايات والطرق لهذه الأصول، لا كلها.

المبحث الثاني
عرض وبيان ما تضمنه المشارق

بدأ القاضي رحمه الله تعالى كتابه هذا بمقدمة جيدة مفيدة، رصينة. أبان فيها عن مسائل كثيرة، وبين دافعه لتأليف كتابه هذا، ووضح منهجه الذي سار عليه في الكتاب.

فبعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه، وصلى على النبي ﷺ بَيّن في أسلوب جيد كيف حفظ السلف الصالح من المحدثين السنة المطهرة، وذبوا عن حياضها في يقظة. (ونبَّهوا على من يتهم بهتك حريمها، ومزج صحيحها بسقيمها حتى بان الصدق من المَيْن وبان الصبح لذي عينين)[1].

ثم أنهم بعد ذلك اتجهوا إلى ما يقع من الثقات الحفاظ من الوهم والغلط حتى وقفوا على سر ذلك. فأبانوا عللها، وقيدوا مهملها، وأقاموا محرفها، وعانوا سقيمها وصححوا مصحفها، وأبرزوا ذلك في تصانيف كثرت صنوفها، وظهر شفوفها، واتخذها العالمون قدوة، . . . فجزاهم الله خير ما جازى به أحبار ملة[2].

وبعد أن صور القاضي جهود السابقين هذه، ذكر أن بعدهم كلت الهمم وأصبح جهد المشتغل بالحديث أداء ما قيده دون معرفة خطأه من

---

(١) المشارق: ١/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/٢.

صوابه، إلا آحاداً من مهرة العلماء، وجهابذة الفهماء، رغبة منهم في نضرة الوجه التي دعا بها الصادق المصدوق ﷺ لحفظة السنة ومبلغيها.

ثم انتقد القاضي بعض أنواع التحمل والأداء الذي أعقب تلك العصور، وصاغ ذلك في كلام مفيد قال فيه: (... فنجد الشيخ المسموع بشأنه، المتكلف مشاق الرحلة للقائه، تنتظم به المحافل، ويتناوب الأخذ عنه ما بين عالم وجاهل. وحضوره كعدمه، إذ لا يحفظ حديثه ويتقن أداءه وتحمله، ولا يمسك أصله فيعرف خطأه وخلله. بل يمسك كتابه سواه ممن لعله لا يوثق بما يقوله ولا يراه. وربما كان مع الشيخ من يتحدث معه، أو غدا مستقلاً نوماً أو مفكراً في شؤونه حتى لا يعقل ما يسمعه، ولعل الكتاب الذي قرىء عليه لم يقرأه قط إلا في نوبته تلك. وإنما وجد سماعه عليه في حال صغره بخط أبيه أو غيره. أو ناوله بعض متساهلي الشيوخ ضبائر[1] كتب وودائع أسفار لا يعلم سوى ألقابها، أو أتته إجازة من بلد سحيق بما لا يعرف، وهو طفل أو حبل حبلة[2] لم يولد بعد، ولم ينطق.

ثم يستعار للشيخ كتاب بعض من عرف سماعه من شيوخه أو يشتريه من السوق، ويكتفي بأن يجد عليه أثر دعوى بمقابلة صحيحة)[3].

ثم قال: (وأكثر سماعات الناس في عصرنا هذا وكثير من الزمان قبله لهذا السبيل. ولهذا قال ابن عتاب: لا غنى في السماع عن الإجازة. لهذه العلل والمسامحة والمستجازة)[4].

وبين القاضي أن نتاج هذا التساهل كان أن وقع التغيير والتصحيف، وشمل ذلك كثيراً من المتون والأسناد، الأمر الذي دعا الأئمة من أهل

---

(١) ضبائر: جمع واحده ضبارة، وهي الحزمة من الشيء.

(٢) حبل حبلة: قال في مختار الصحاح حبل الحبلة نتاج النتاج وولد الجنين.

(٣) المشارق: ١/ ٣.

(٤) المصدر السابق.

الحديث أن يقوموا بإصلاح ما فسد، فلم يستمر على الكافة تغيير كل تلك المتون والأسانيد، لما أخبر به عليه الصلاة والسلام عن عدول خلف هذه الأمة. فتكلم في إصلاح ذلك الأكياس من الرواة.

وقد حكى القاضي أنهم في الإصلاح على طريقين:

الأول: طريق من تجاسر وأصلح بمقتضى فكره من غير مستند من رواية صحيحة. وهؤلاء وقعوا في أخطاء جسيمة. بل ثبت أن بعضهم أصلح الصواب بالخطأ. وساق القاضي لذلك شواهد.

الطريق الثاني: طريق من روى ما سمع كما سمع، ونبه على ما ينتقده مما سمعه في الحاشية حتى يفتح الله على من يفتح بالعثور على رواية صحيحة تصحح ذلك الخطأ، وقد اختار القاضي هذا الطريق فلا تصحيح في منهجه إلا بالنقل والرواية.

وعلى هذا النهج رأى القاضي أن يشارك في تصحيح الروايات والطرق التي وقع فيها تصحيف أو تحريف أو وهم.

وبما أن جمع كل ما وقع في المصنفات من تصحيف ووهم يكاد يكون مستحيلاً للفرد، فقد رأى أن يقصر كتابه على أهم الأمهات وهي:

الجامع الصحيح لأبي عبد الله البخاري.

والجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج النيسابوري.

وموطأ الإمام مالك بن أنس.

(إذ هي أصول الأصول ومنتهى كل عمل في هذا الباب. وقول... وعليها مدار أندية السماع، وبها عمارتها، وهي مبادىء علوم الآثار وغايتها، ومصاحف السنن ومذاكراتها، وأحق ما صرفت إليه العناية وشغلت به الهمة)[1].

---

(١) المشارق: ١/٣.

وقال القاضي إنه لم يجد كتاباً في هذا الشأن، اللّهم إلا ما صنفه الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[1] في تصحيف المحدثين، وأكثره مما ليس في هذه الأمهات الثلاثة.

وإلا ما صنفه الإمام أبو سليمان الخطابي[2] في جزء لطيف، وما جمعه شيخه الحافظ الحسين بن محمد الغساني في كتابه تقييد المهمل وتقييد المشكل الذي اقتصر فيه على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال، دون التعرض لمتون الأحاديث.

والقاضي كأنه أراد أن يقول إنه رأى عدم كفاية هذه المؤلفات لذلك صنف كتابه مشارق الأنوار.

ساق القاضي بعد ذلك الكلام عن منهجه في الكتاب، وطريقة استخدامه والإفادة منه.

والقاضي قد رتب كتابه بطريقة قاموسية على حروف المعجم عند أهل المغرب[3] فبدأ بالألف وختم بالياء، ورتب الحرف الثاني والحرف الثالث في الكلمة على هذا الترتيب، وذكر أنه شذت على أبواب الحروف جمل مفيدة، ونكت مهمة غريبة، لذلك فقد أفرد لها ثلاثة أبواب مهمة قبل نهاية الكتاب.

أولها: في الجمل ـ لا المفردات ـ التي وقع فيها تصحيف أو وهم.

---

(١) هو شيخ الإسلام حافظ زمانه أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي صاحب السنن (والعلل) وغير ذلك سمع البغوي وروى عن الحاكم. توفي سنة ٣٥٨هـ.

(٢) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، الإمام العلامة المحدث صاحب التصانيف منها (معالم السنن) وشرح البخاري وغريب الحديث كان من أوعية العلم. توفي سنة ٣٨٨هـ.

(٣) ترتيب حروف المعجم عند أهل المغرب هكذا: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، ي.

ثانيها: في تقويم ضبط الجمل في المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها، وتحقيق هجاء كتابتها.

ثالثها: في إلحاق ألفاظ سقطت من أحاديث هذه الأمهات في بعض الروايات.

أسانيد القاضي في هذه الأصول الثلاثة:

خصص القاضي باباً بعد المقدمة ذكر فيه أسانيده في هذه الأصول الثلاثة الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم. التي هي موضوع كتابه، ومدار الحديث فيه.

قال: (ورأيت ذكرها ليعلم مخرج الرواية التي أنص عليها عند الاختلاف، أو أضيفها إلى راويها ليكون الواقف عليها على علم).

الموطأ[1]:

ذكر أسانيده عن شيوخه لرواية يحيى بن يحيى الأندلسي وقال إنه سمعه من أبي محمد عبد الرحمن بن عتاب، والقاضي بن حمدين بقرطبة. وسمعه من الفقيه إبراهيم بن جعفر اللواتي، ومن أبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي بسبتة وذكر أسانيدهم إلى يحيى بن يحيى إلى الإمام مالك. ثم ذكر الإجازات الحاصلة له في الموطأ، عن عدد من شيوخه، ومنهم الحسين بن محمد الغساني.

صحيح البخاري[2]:

قال إن صحيح البخاري لم يصل إليهم إلا من رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري وأكثر الطرق من روايته. وإلا من رواية

---

(١) انظر المشارق: ١/٨.

(٢) المصدر السابق ١/٩.

إبراهيم بن معقل النسفي[1]، ولم يدخل المغرب أو الأندلس من غير هاتين الروايتين مع كثرة الروايات عن البخاري.

أما رواية الفربري فقد أخذها القاضي من طرق كثيرة منها طريق الحافظ أبي ذر الهروي[2]، وطريق أبي الحسن القابسي[3]، وطريق كريمة بنت أحمد المروزية، وأخذه القاضي بهذه الطرق عن شيوخه: القاضي الشهيد أبي علي الحسين بن محمد الصدفي، بجامع مرسية، وأبي محمد عبد الرحمن بن عتاب بمدينة قرطبة، وبالإجازة عن شيخه الحافظ الحسين بن محمد الغساني.

صحيح مسلم[4]:

قال القاضي إنه لم يصل إليهم إلا من روايتين أيضاً: الأولى: رواية أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان المروزي، والثانية: رواية أبي علي القلانسي.

وقد أخذ رواية القلانسي عن شيخه أبي محمد عبد الله بن جعفر الخشني قراءة عليه بمرسية، وأخذها أيضاً عن شيخه أبي عبد الله بن عيسى التميمي بالإجازة.

أما رواية المروزي فقد قال القاضي قرأنا وسمعناها عن جماعة من

---

(١) إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، أبو إسحاق. قاضي نسف وعالمها، الحافظ العلامة، مصنف المسند الكبير، والتفسير، وغير ذلك، كان محدثاً فقيهاً بصيراً بالاختلاف. توفي سنة ٢٩٥.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ عبد الله بن أحمد بن عفير الأنصاري الهروي، سمع السرخسي والدارقطني. وألف مستخرجاً على البخاري. توفي سنة ٤٣٤هـ.

(٣) علي بن محمد بن خلف المعافيري القروي. ولد سنة ٣٢٤هـ. وكان حافظاً للحديث وعلله، عارفاً بالقرآن، رآساً في الفقه، زاهداً ورعاً، صاحب تصانيف توفي سنة ٤٠٣هـ.

(٤) المشارق: ١/ ١٠.

شيوخنا بطرقها المختلفة. وعد ممن سمعها عليه القاضي الشهيد الحسين بن محمد الصدفي والشيخ الراوية سفيان بن العاصي الأسدي، والقاضي ابن عيسى التميمي وغيرهم.

ولما فرغ القاضي من هذا الباب الذي ذكر فيه أسانيده في الأصول الثلاثة قال: (والآن نبتدىء بترتيب الكتاب وتقريب تلك الفصول والأبواب، والله المعين لما فيه رضاه والصواب)[1].

وبدأ بحرف الهمزة...

ونحن هنا لا نود عرض كل مادة هذا الكتاب الضخم الذي يقارب ألف صفحة من الورق الكبير، وذلك لأن عرضنا سيكون عديم النفع لأن الكتاب قاموسي الوضع، يفزع إليه الإنسان لحل عويصة، وتصحيح مصحف، وشرح غريب، ومعرفة لفظه أو جملة مشكلة.

وقد وضحنا فيما سبق طريقة استعماله، ولكن ولكي يكون عرضنا نافعاً، ولتكتمل الصورة عن هذا الكتاب، سنقوم بعرض نموذج بتصرف يوضح لنا طريقة الكتاب عملياً.

ولنأخذ حرف التاء، فنجده قد عنونه هكذا:

(حرف التاء)

وبدأ بالتاء مع الهمزة، فبين ما ورد من الكلمات التي تبدأ بالتاء والهمزة، وصحح ووضح. وعقد فصلاً لبيان الاختلاف والوهم الذي ورد في الكلمات التي على هذا النحو في بعض روايات الكتب الثلاثة.

ثم انتقل إلى التاء مع الباء، ثم (التاء مع الجيم) ثم مع الحاء ثم مع

---

(١) نفس المصدر: ١/ ١١.

الراء، ثم مع الكاف، ثم مع اللام، ثم مع الميم، ثم مع النون، ثم مع العين، ثم مع الفاء، ثم مع القاف، ثم مع السين، ثم مع الواو، ثم مع الياء.

وهو يصنع في كل ذلك ما صنعة في التاء مع الهمزة. غير أن بعض الحروف قد لا يكون في كلماتها الاختلاف والوهم.

ثم هو بعد ذلك عقد فصلاً في المواقع في هذا الحرف[1]، أعني حرف التاء، فمما ذكر من الأماكن والمواقع تبوك، والتنعيم، وغيرها... وهو في ذكره للأماكن يبين مواقعها بياناً شافياً.

ثم عقد فصلاً في مشكل الأسماء والكنى في هذا الحرف[2] فضبط ما ورد فيه من الأسماء والكنى.

وأعقبه بفصل في (الاختلاف والوهم)[3] الذي وقع لبعضهم في بعض الأسماء والكنى.

وختم كلامه في حرف التاء بفصل في مشكل الأنساب[4].

هذا نموذج لطريقته، وقد سار على هذا النسق في كل الحروف حتى أتى على جميع حروف المعجم إلى حرف الياء.

ثم قال: «وإذا انقضت رسوم الحروف، على ما رتبناه فالنهج على ما قبل وعدناه من بيان أمور مشكلة بقيت في هذا الكتاب، في جملة كلام وجمع ألفاظ لم يقتصر أشكالها على كلمة واحدة، ولا لفظة مفردة،

---

(١) المشارق: ١/١٢٦.

(٢) و (١) المشارق: ١/١٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ١/١٢٦.

(٤) المصدر نفسه: ١/١٢٧.

فتدخل تحت ضبط الحروف. ورتبنا ذلك على ثلاثة أبواب كما نبهنا عليه أول الكتاب[1].

الباب الأول
في الجمل التي وقع فيها تصحيف أو طمس معناها التغيير والتلفيق

وقد عني في هذا الباب بتقويم الجمل التي وقع فيها التصحيف أو تغيرت بحذف أو نحو ذلك في الأصول الثلاثة.

فالعناية في هذا الباب إذاً بالجمل، لأن الكلمات المفردة خدمها في لب الكتاب كل كلمة في بابها.

وقد قدم ما وقع في الموطأ من ذلك، ثم ما وقع في صحيح البخاري ثم ما وقع في صحيح مسلم، على هذا الترتيب، ويحسن بنا أن نسوق شواهد لتقويمه في كل واحد من هذه الأصول.

فمن تقويمه لجمل الموطأ قوله:

(وقوله في باب صلاة النبي ﷺ الوتر: فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين طويلتين طويلتين كذا عند يحيى بن يحيى الأندلسي وخالفه سائر رواة الموطأ فقالوا في الأولى فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين وهذا هو الصواب)[2].

ومما صوبه وقومه من بعض روايات البخاري قوله: (وفي باب الحرص على الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قيل يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك؟ كذا لأبي ذر.. وهو وهم صوابه سقوط

---

(١) المشارق: ٢/٣٠٨.

(٢) المشارق ٢/٣٠٨. والحديث في الموطأ ١/١٠٩ عن زيد بن خالد الجهني.

(قيل) لم تكن عند القابسي والأصيلي، لأن السائل هو أبو هريرة نفسه بدليل قوله ﷺ آخر الحديث: (لقد ظَنَنْتُ أن يسألني عن هذا أحدٌ أول منك)[1].

ومن تصويبه وتقويمه لما وقع في بعض روايات مسلم قوله: (وفي كتاب الأشربة في حديث ابن نمير نهيتكم عن النبيذ إلا في السقاء فاشربوا أي الأسقية كلها صوابه في الأوعية كلها كما جاء في الحديث الآخر، لأن السقاء أولاً مما أبيح فلم ينه عنه)[2].

وبعد أن بين الجمل التي دخلها التصحيف والتحريف وقومها، عقد فصلاً هاماً فيما جاء من القرآن في بعض الروايات لهذه الأصول مخالفاً للتلاوة.

فذكر أن بعض الآيات القرآنية الواردة في بعض الروايات نقلت على خلاف التلاوة، وبعضها استمر كذلك، إما لوهم من المؤلف، أو من تقدم من الرواة. ولم تغير بعدهم، وقد كان البعض يستعظم ذلك ويقول: هذه كتب قرئت كثيراً، على مؤلفيها، وتكررت عليهم، فكيف يمكن استمرار الخطأ والوهم منهم؟ وقد كان كثير منهم يحفظ كتابه، وكذلك كثير ممن سمع منهم فكيف لا يحفظ ما احتج به من القرآن؟ ولعل تلك الألفاظ المخالفة للتلاوة قراءة شاذة، وإلى ذلك كان يذهب شيوخنا.

ولم يرض القاضي هذا الاحتمال فقال: (وهذا تعسف بعيد فإن القراءة الشاذة غاية أمرها أن تعلم، ولا تجوز الصلاة بها ولا الحجة).

ثم جعل القاضي يذكر الآيات التي جاءت على خلاف التلاوة في الكتب المذكورة، الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم. وهذه أمثلة من ذلك:

---

(١) المشارق ٢/٣١١ والحديث في فتح الباري ١/٢٠٣ عن أبي هريرة.

(٢) المشارق: ٢/٣٢٦.

فمثال ما ذكره لما جاء في بعض طرق الموطأ قوله:

(وفي الانتعال: إخلع نعليك إنك بالوادِي المقدَّس كذا عند ابن بكير والتلاوة ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾[1].

ومثال ما ذكره فيما جاء في بعض روايات البخاري قوله: (وفي باب التيمم فإن لم تجدوا ماء) كذا عند أبي ذر والبلخي، والحموي، وكذا للنسفي، وعبدوس ولغيرهم ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ﴾[2] على الصواب.

ومثال ما ذكره لما وقع من ذلك في بعض طرق مسلم قوله: «وفي الجهاد حديث محمد بن المثنى فنزلت: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ ورسوله﴾ وهو خطأ والصواب ما للباقين ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾[3].

وقد ختم القاضي هذا الباب الهام الذي تجلى فيه ببصيرة الناقد الحصيف ختمه بفصل ذكر فيه بعض الأوهام والأخطاء التي وقعت في بعض الأسانيد لهذه الأصول الثلاثة.

الباب الثاني
(في ألفاظ وجمل في هذه الأصول تحتاج إلى تعريف صوابها، وتقويم إعرابها، وتفهيم المؤخر من المقدم من ألفاظها، وبيان إضمارات مشكلة)

وقد تكلم القاضي على وجوه الإعراب لأحاديث يختلف المعنى فيها بحسب حملها على وجه من الإعراب دون وجه آخر.

ثم عقد فصلاً في بيان إضمارات مشكلة، تكلم فيه على إرجاع

---

(١) سورة طه: آية ١٢.
(٢) سورة المائدة: آية ٦.
(٣) سورة الأنفال: آية ١.

الضمائر في بعض الأحاديث، وأطال في ذلك جداً.

ثم ختم الباب بفصل في التقديم والتأخير الذي وقع في ألفاظ بعض الأحاديث[1].

الباب الثالث[2]
(في إلحاق ما بتر من الحديث أو بيض للشك فيه أو لعلة أو وهم، مما لا يتم الكلام إلا به)

فذكر القاضي أن هذا الفن فن مهم من علوم الحديث، وقد صنف فيه الحفاظ المتقنون ويسمونه (الأطراف).

ثم بين ما وقع في الأصول الثلاثة من ذلك، وهنا نسوق أمثلة لما أورده لكل كتاب.

الموطأ:

قال (فمن ذلك في باب تيمم الجنب قوله عن الرجل يتيمم ثم يدرك الماء، قال سعيد عليه الغسل.. كذا عند شيوخنا في رواية يحيى، وعند غيره وفي بعض الروايات عن عبد الله بن يحيى «عن الرجل الجنب» - بإثبات الرجل - وهو الصواب)[3].

البخاري:

قال (وفي باب الحلق في المسجد)، فأما أحدهما فرأى فرجة فجلس.. كذا لهم، وعند الأصيلي فرأى فُراجة في الحلقة، وكذا هو في

---

(١) المشارق: ٢/ ٣٧٦.

(٢) المشارق: ٢/ ٣٧٧.

(٣) المشارق: ٢/ ٣٧٩. والحديث في الموطأ: ١/ ٥٨.

الموطأ وبه يستقل الكلام وتتم الفائدة[1].

صحيح مسلم:

قال في فضل الوضوء في حديث زهير بن حرب (من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه) كذا للكافة، وسقط في رواية الطبري وبعضهم ـ لفظ ـ (ركعتين) ولا يتم الكلام إلا بإثباته كما جاء في سائر الأحاديث وهو الصواب[2].

وبهذا ختم القاضي الباب الثالث الذي هو آخر الأبواب الذي وعد بها وذيل بها كتابه العجيب.

وبختمه ينتهي الكتاب. وقد تعمدنا في عرضنا أن نعطي فكرة واضحة، وفي اختصار شديد لأن المشارق كبير الحجم جداً كما قلنا.

(١) المشارق: ٢/ ٣٨٢ والحديث سبق لنا تخريجه في التمهيد في أول الرسالة وهو في فتح الباري: ١/ ١٦٥.

(٢) المشارق: ٢/ ٤٠١.

المبحث الثالث
منهج القاضي في هذا الكتاب

لقد أحسن القاضي عياض صنعاً حين وَضَّح منهجه الذي سار عليه في المشارق.

والقاضي منهجي في مؤلفاته وهو يوضح منهجه في أوائل مصنفاته غالباً.

لذا فنحن الآن لسنا بحاجة إلى استنباط منهج القاضي في كتابه هذا.

فهذا هو القاضي يوضح لنا منهجه الذي سار عليه في المشارق بعبارة صريحة فيقول:

(رأيت ترتيب تلك الكلمات على حروف المعجم أيسر للناظر وأقرب للطالب، فإذا وقف قارىء كتابي على كلمة مشكلة، أو لفظة مهملة، فزع إلى الحرف الذي في أولها إن كان صحيحاً، وإن كان من حروف الزوائد أو العلل تركه وطلب الصحيح، وإن أشكل وكان مهملاً طلب صورته في سائر الأبواب التي تشبهه حتى يقع عليه.

فبدأت بحرف الألف، وختمت بحرف الياء على ترتيب حروف المعجم عندنا، وترتيب ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف على ذلك الترتيب، رغبة في التسهيل والتقريب.

وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون المطابقة لبابه

على الترتيب المضمون، فتولينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبق بها إهمال يبهمها.

وإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبهنا على ذلك، وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك. بحكم ما يُوجد في حديث آخر رافع للاختلاف ومزيح للأشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف في كلام العرب، أو الأشهر، أو الأليق بمساق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء على المصحف فيه أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث).

وقد ترجم القاضي في كل حرف لما وقع في الموطأ والصحيحين من أسماء وأماكن من الأرض وهو يبيِّن ضبط أسمائها وموقعها في أي بقعة من بقاع الأرض.

وأول ما يلاحظ على منهج القاضي في المشارق أنه اتبع فيه طريقة أهل القواميس، يفزع الإنسان إليه لحل عويصة، أو الوقوف على ضبط لفظة أو اسم.

وقد رتبه القاضي كما رأينا ترتيباً فنياً رائعاً، مما جعله سهل الاستعمال ولا بد لمستعمله أن يتنبه دائماً إلى أن حروف المعجم عند المغاربة هي التي جرى عياض عليها في ترتيبه.

والقاضي في كتابه هذا لا يصحح المصحفات ولا يبين المبهمات إلا بالرواية، والرواية وحدها.

فقد رأيناه يصوب طريقة الذين يصححون بالرواية وينحى بلائمة على من تجاسر وأصلح بمجرد فهمه.

المبحث الرابع

هل تأثر القاضي في المشارق بالمؤلفات قبله؟

لا نعلم مؤلفاً قبل مشارق الأنوار جمع بين ضبط الألفاظ والأسماء واختلاف الروايات، والتنبيه على مواقع التصحيف فيها، وبين تفسير وشرح الغريب الوارد في الصحيحين والموطأ.

ولكن نجد كتباً في كل واحد من هذه الموضوعات فغريب الحديث عني به المحدثون قديماً، فقد ألف قديماً النضر بن شميل[١]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى[٢] أول كتابين فيه. وألف بعدهم أبو عبيد القاسم بن سلام، كتابه المشهور «غريب الحديث والآثار» الذي أفنى عمره فيه فحاز قبول أهل العلم، وقد تتبع ابن قتيبة ما فات القاسم بن سلام في كتاب انتقده العوفي السرقسطي[٣] في إصلاح الغلط[٤]. وهذه الكتب أضحت قبلة الناس في هذا الصدد فنسجوا على منوالها.

---

(١) هو النضر بن شميل أبو الحسن المازني النحوي البصري، روى عن حماد وشعبة وابن جريج، وروى عنه ابن المديني، كان إماماً في الحديث واللغة. توفي سنة ٢٠٤.

(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب اللغة روى عن ابن المديني، لا بأس به. توفي سنة ٢١٠هـ.

(٣) هو ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف سمع النسائي أصله من سرقسطة وتوفي سنة ٣١٣هـ.

(٤) مقدمة ابن الصلاح، انظر التقييد والإيضاح ص ٢١٥، والرسالة المستطرفة ص ١٥٤.

أما في التصحيفات والتنبيه عليها فقد ألف الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني كتاباً في ذلك أسماه «تصحيف المحدثين» والذي قال عنه القاضي عياض «إن أكثره مما ليس في هذه الأصول الثلاثة ـ يعني الموطأ والصحيحين ـ وللإمام الخطابي في ذلك جزء لطيف»[1].

أما ضبط الأسماء وبيان مشكلها وتعريف مهملها فقد ألف فيه أبو علي الحسين بن محمد الغساني شيخ القاضي عياض كتاباً اسمه تقييد المهمل وتمييز المشكل. اقتصر فيه على ما يتعلق بالأسماء والكنى والألقاب، وخصه بما ورد من ذلك في الصحيحين فقط والقاضي عياض قد تأثر في المشارق بكتاب شيخه هذا في طريقته في الترتيب والتبويب، فهناك تشابه بين تبويب الغساني وتبويب القاضي عياض. وسنستجلي هذه الحقيقة إن شاء الله تعالى.

ولأن العلم علم رواية، ومسائله لا يصح فيهما الابتكار وإعمال الذهن، ولأن منهج القاضي عياض هو الاعتماد في كل الاصلاحات على الرواية، ويرى أن إصلاح المصحف والخطأ بغير الرواية جسارة وخسارة. فهو لذلك ـ وبلا شك ـ قد نقل مواد كتابه واستفادها من المصنفات قبله. ووقف على ضبط ما ضبطه، وإصلاح ما أصلحه، في مرويات سابقة أو تلقاه من أفواه شيوخه.

فقط هو مجتهد ومبتكر لطريقة التأليف والترتيب وفي ربط مواد كتابه بعضها ببعض خاصة وكلها موجهة لخدمة المتن والسند. وقضية المتن والسند واحدة لا يمكن فصلها.

بين المشارق وتقييد المهمل:

ألف القاضي الحسين بن محمد الغساني شيخ القاضي عياض كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل وخصَّه بالأسماء، والألقاب، والكنى، المهملة

---

(١) مقدمة مشارق الأنوار.

والمشكلة لرواة الصحيحين البخاري ومسلم، وقد رتبه على حروف المعجم.

ويجدر بنا أن نورد هنا أنموذجاً من هذا الكتاب حتى يتجلى لنا منهج الغساني فيه، وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نجد أوجه الشبه والفروق بينه وبين مشارق الأنوار. وهذا هو الأنموذج من تقييد المهمل، قال الغساني:

(حرف الخاء)

خطاب وخطاف: فخطاب بفتح الخاء كثير، منهم خطاب بن عثمان الشافعي أبو عمرو، عن محمد بن حمير عن شيوخ البخاري. روى له في الجامع حديثاً واحداً في كتاب الذبائح ليس له غيره.

أما خطاف بضم الخاء والفاء أخت القاف في نسب غالب القطان، هو غالب بن خطاف... وقال أحمد بن حنبل هو غالب بن خطاف بفتح الخاء، وقال أبو الحسن الدارقطني كنيته غالب أبو سلمة، رويا له جميعاً. سمع بكر بن عبد الله المزني، وحدث عنه بشر بن المفضل وخالد بن عبد الرحمن له في الجامع حديث واحد في كتاب الصلاة.

ثم عقد الغساني باب خباب وخفاف، وبعده (أفراد في الأسماء) ثم أردف ذلك بباب (من النسب في حرف الخاء) قال فيه (الخصيف بضم الخاء والصاد المهملة... إلخ)[1].

وتقييد المهمل كما نرى قد قصره الغساني على ما جاء في الصحيحين دون الموطأ بينما مشارق الأنوار عام في الصحيحين والموطأ.

وتقييد المهمل إنما اعتنى فيه الغساني بالأسماء والكنى والألقاب فقط ومشارق الأنوار اعتنى فيه عياض بألفاظ المتون المصحفة والمبهمة والألفاظ

---

(١) تقييد المهمل: ورقة (٥٨) وجه (أ)، مخطوطة الرباط.

الغريبة، إلى جانب عنايته بالأسماء والكنى والألقاب.

ووجه الشبه بين «التقييد» و «المشارق» عناية مؤلفيهما بضبط الأسماء والكنى والألقاب وترتيب الكتابين على حروف المعجم.

ولا نستبعد أن يكون القاضي قد أخذ بعض ذلك عن شيخه، كما لا نستبعد أن يكون استفاد منه في ضبط الأسماء والكنى بعض الشيء.

ومهما يكن فإنا إذا قارنا بين الكتابين فإننا نجد أن مشارق الأنوار أدقَّ صنعاً وترتيباً، وأشمل موضوعاً، وهو في نظرنا يفوق تقييد المهمل كثيراً.

المبحث الخامس
أثر المشارق في المؤلفات بعده

كان لمشارق الأنوار أثر واضح في المؤلفات بعده، وذلك للموضوعات المختلفة التي تضمنها المشارق. خاصة في ضبط الأسماء والألقاب الواردة في الصحيحين والموطأ. فقد صار مرجعاً لكثير ممن تناولوا هذه الكتب بالشرح، مثل العلامة الحافظ بن حجر، في فتح الباري، والجلال السيوطي في تنوير الحوالك الذي شرح فيه موطأ الإمام مالك، وسنرى قريباً أمثلة لأخذهما من المشارق وتأثرهما به كمثال لمن تأثروا بالمشارق.

وإذا خرجنا عن دائرة شراح البخاري ومسلم والموطأ، نجد العلامة ابن الصلاح[1] ممن أخذ كثيراً جداً عن المشارق، وذلك في كتابه «معرفة علوم الحديث» المعروف بمقدمة ابن الصلاح. بل إنه اعتمد عليه في جملة كبيرة في النوع الخمسين في معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها.

وإنها لدراسة شيِّقة أن نوضح أثر مشارق الأنوار ـ بطريقة عملية وعلمية ـ في مؤلفات هؤلاء الأئمة، وكيفية أخذهم عنه. وقد رأيت أن

---

(١) هو الإمام العلامة عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، من أعلام الدين، شارك في عدة فنون، ألف معرفة علوم الحديث، وشرح مسلم. توفي سنة ٦٤٣هـ.

أعقد مطالب لذلك في مبحثنا هذا وسنبدأ بالعلامة ابن الصلاح.

أخذ ابن الصلاح من المشارق:

قلنا إن ابن الصلاح في النوع الخمسين في معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها قد اعتمد على مشارق الأنوار. وهذا ما صرح به ابن الصلاح نفسه في نهاية كلامه، فقد قال بعد أن انتهى: (هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلته رابحة إن شاء الله تعالى، ويحِقُّ على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه، وأنا في بعضها مقلد كتاب القاضي عياض، ومعتصم بالله فيه وفي جميع أموري وهو سبحانه أعلم)[1].

وابن الصلاح قد أعجب قديماً بكتاب المشارق وفيه يقول:

مشارق أنوار تبدت بسبتة ومن عجب كون المشارق بالغرب

ورغم أن ابن الصلاح قد صرح أنه أخذ عن المشارق، لكن نرى أنه من المفيد أن نبين طريقته في الأخذ، فنقول:

إن ابن الصلاح في أخذه من المشارق يبدو تارة كالمختصر لكلام القاضي عياض، وتارة يتطابق كلامه مع كلام القاضي كامل التطابق في اللفظ والمعنى، وتارة يتطابق في المعنى ويختلف في اللفظ يسيراً، وتارة أخرى يتطابق الكلام لفظاً ومعنى ويختلف في التركيب والترتيب للجمل. وسنرى ذلك في هذه الدراسة.

فمن الأمثلة التي تطابق فيها الكلام في اللفظ والمعنى:

قال القاضي في مشارق الأنوار: (وليس في هذه الكتب ـ يعني الموطأ والصحيحين ـ حَصِين بفتح الحاء وكسر الصاد، إلا أبا حصين عثمان بن عاصم الأسدي وما عداه فيها حُصين مصغر بالصاد، وإلا

(١) انظر التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٠٤.

حضين بن المنذر فهو بالضاد المعجمة)[1].

أخذ هذا العلامة ابن الصلاح فقال في المقدمة: (ليس فيها يعني الموطأ والصحيحين ـ حصين بفتح الحاء إلا في أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي، ومن عداه حصين بضم الحاء، وجميعه بالصاد المهملة إلا حضين بن المنذر أبا ساسان فإنه بالضاد المعجمة)[2].

فاللفظ والمعنى كلاهما واحد وليس هناك زيادة سوى قول ابن الصلاح في حضين بن المنذر (أبا ساسان).

وقال القاضي في المشارق: وكل ما فيها حازم وأبو حازم بحاء مهملة، إلا محمد بن حازم أبو معاوية الضرير فهو بالحاء المعجمة[3].

أخذ هذا ابن الصلاح فقال في المقدمة: كل ما فيها من حازم وأبو حازم فهو بالحاء المهملة إلا محمد بن حازم أبا معاوية الضرير فإنه بخاء معجمة[4].

فاللفظ والمعنى كلاهما متحد في هذا المثال.

وتارة نجد بين ما يأخذه ابن الصلاح من المشارق وبين كلامه تطابقاً وتساوياً في المعنى مع اختلاف يسير في الألفاظ، وذلك مثل:

قول القاضي في المشارق في مشتبه الأسماء والكنى في حرف السين: (وفيها سلم بن زرير بفتح السين وسكون اللام وضبطنا اسم أبيه في بابه، وسلم بن قتيبة أبو قتيبة، وسلم ابن أبي الذيال، وسلم بن عبد الرحمن. ومن عداهم سالم بكسر اللام قبلها ألف)[5].

---

(١) المشارق: ١/ ٢٢١.
(٢) التقييد والإيضاح ص ٣٩٣.
(٣) المشارق: ١/ ٢٢٢.
(٤) التقييد والإيضاح ص ٣٩٣.
(٥) المشارق: ٢/ ٢٣٤.

ولما أخذ هذا ابن الصلاح قال: (وفيها سلم بن زرير وسلم بن قتيبة، وسلم بن أبي الذيال، وسلم بن عبد الرحمن هؤلاء الأربعة بإسكان اللام ومن عداهم سالم بالألف)[1].

وقول القاضي في مشتبه الأسماء والكنى في حرف السين أيضاً: (وفيها سليم بن حبان بفتح السين وكسر اللام، وحده ومن عداه سليم بضم السين وفتح اللام)[2].

أخذ هذا ابن الصلاح فقال: (فيها سليم بفتح السين، واحد وهو سليم بن حبان ومن عداه فيها فهو سليم بالضم)[3].

وقول القاضي: (وفيها سريج بن يونس بضم السين المهملة والجيم، وكذا سريج بن النعمان، وأحمد بن سريج، وما عداهم شريح بالشين المعجمة والحاء في الأسماء والكنى)[4].

ولما أخذ ابن الصلاح ذلك قال: (وفيها سريج بن يونس، وسريج بن النعمان، وأحمد بن سريج، هؤلاء الثلاثة بالجيم وما عداهم فيها فهو بالشين المنقوطة والحاء المهملة)[5].

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول القاضي في مشكل الأنساب في حرف الباء: (وفيها ـ يعني الأصول الثلاثة ـ أوس بن الحدثان النصري، وابنه مالك بن أوس بن الحدثان بنون مفتوحة وصاد مهملة ساكنة، ومثله عبد الواحد بن عبد الله النصري وسالم مولى النصريين وما عداهم فيها بصريون

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٣٩٦.
(٢) المشارق ٢/ ٢٣٤.
(٣) التقييد والإيضاح ص ٣٩٥.
(٤) المشارق: ٢/ ٢٣٤.
(٥) التقييد والإيضاح: ص ٣٩٦.

بالباء)[1].

أخذ هذا العلامة ابن الصلاح فقال: (ليس في الصحيحين والموطأ النصري بالنون والصاد المهملة إلا ثلاثة مالك بن أوس بن الحدثان النصري، وعبد الواحد بن عبد الله النصري، وسالم مولى النصريين. وسائر ما فيها على هذه الصورة فهو بصري بالباء الموحدة)[2].

وقول القاضي: (وكل اسم فيها البراء فهو مخفف ممدود إلا أبا العالية البراء، وأبا معشر البراء واسمه يوسف بن يزيد، فهذان مشددا الراء)[3].

أخذه ابن الصلاح فقال: (ما يأتي فيها من البراء فهو بتخفيف الراء إلا أبا معشر البراء، وأبا العالية البراء فهما بتشديد الراء، والبراء هو الذي يبري العود)[4].

ففي الأمثلة السابقة نجد المعنى واحد بين الذي في المشارق والذي لابن الصلاح، ولكن هناك اختلاف في الألفاظ، وربما في التركيب والترتيب، ولكن المعنى في كل ذلك متطابق مما يؤكد أن ابن الصلاح في هذا ومثله أخذ عن القاضي عياض وحده.

وتارة نجد العلامة ابن الصلاح يأخذ كلام القاضي عياض ويختصره، كما جاء ذلك في مواضع كثيرة منها:

قول القاضي في المشارق: (وجرير بن حازم ليس فيها ما يشتبه به إلا حريز بن عثمان الرحبي فهذا بفتح الحاء وكسر الراء أولاً وآخره زاي، أخرجا عنه... وكذلك أبو حريز مثله، واسمه عبد الله بن الحسين العاصي

---

(١) المشارق: ١/١١٣.
(٢) التقييد والإيضاح: ص ٤٠١.
(٣) المشارق: ١/١١٠.
(٤) التقييد والإيضاح: ص ٣٩٢

الراوي عن عكرمة وغيره. ليس فيها غيرهما إلا جرير بالجيم، لكن قد يشتبه به عمران بن جدير هذا بضم الحاء المهملة بعدها دال مهملة، ومثله زيد بن جدير، وأخوه زياد بن جدير)[1].

اختصر هذا ابن الصلاح: (ليس فيها حريز بالحاء في أوله والزاي في آخره إلا حريز بن عثمان الرحبي الحمصي، وأبو حريز عبد الله بن الحسين العاصي الراوي عن عكرمة وغيره. ومن عداهما جرير. وربما اشتبها بجدير بالدال، وهو فيها والد عمران بن جدير ووالد زيد وزياد أبناء جدير)[2].

ويتجلى لنا اختصار ابن الصلاح هذا في أخذه قول القاضي في المشارق في حرف الحاء.

فقد قال القاضي: (وفيها حكيم بفتح الحاء كثير وأما حكيم بضمها مصغر فحكيم بن عبد الله بن قيس، ويقال له أيضاً الحكيم بالألف واللام. ورزيق بن حكيم مصغران بتقديم الراء. وقال سفيان في هذا مرة: حكيم بالفتح، أو حكيم بالضم على الشك. وقال ابن المديني الصواب حكيم بالضم. وفي حديث الإسفرييني ومنهم حَكيم بفتح الحاء كان شيوخنا يختلفون فيه، فالجيَّاني يجعله اسماً والصدفي يجعله وصفاً)[3].

ولما أخذ ابن الصلاح هذا قال: (ليس فيها حكيم بالضم إلا حكيم بن عبد الله ورزيق بن حكيم)[4].

وفي قول القاضي في مشكل الأسماء والكنى في حرف الزاي: (وفي الصحيحين زبيد بالباء بواحدة مضموم الزاي مصغر، وهو زبيد اليامي ويقال

---

(١) المشارق: ١/ ١٧٠.

(٢) التقييد والإيضاح: ص ٣٩٣.

(٣) المشارق: ١/ ٢٢٢.

(٤) التقييد والإيضاح: ص ٣٩٤.

الأيامي، ويقال فيه الزبيد أيضاً، وكذا جاء للطبري في موضع وليس فيها سواه مسماً يشبهه)[1].

اختصر هذا ابن الصلاح فقال: (زبيد والزبيد، ليس في الصحيحين إلا زبيد بالباء والياء بن الحارث اليامي)[2].

ففي هذه الأمثلة يتجلى لنا أن العلامة ابن الصلاح في بعض أخذه عن المشارق يختصر ما في الكتاب، واختصاره قد يكون في بعض الصور بحذفه لبعض احتمالات القاضي وأخذ الزبدة من كلامه ليقربه للأذهان بعيداً عن الاستقراءات التي كثيراً ما يبسطها القاضي، والخلافات التي يذكرها في المشارق.

ثم إن ابن الصلاح إنما يأخذ أخذ الواعي المتدبر، فهو في أخذه ربما انتقد القاضي عياض في بعض المسائل. فمثلاً نراه قد انتقد القاضي في قوله في باب الهمزة في فصل مشكل الأسماء، عند قول القاضي: (... كل ما فيها الأيلي بفتح الهمزة بعدها ياء ساكنة باثنتين تحتها، منسوبون إلى أيلة مدينة بالشام منهم هارون بن سعيد الأيلي، ويونس بن يزيد الأيلي وعقيل بن خالد الأيلي، وطلحة بن عبد الملك الأيلي، وليس فيها أبلي بضم الهمزة والباء التي بواحدة)[3].

ويقول ابن الصلاح بعد أن أورد ما قاله القاضي: (قلت روى مسلم الكثير عن شيبان بن فروخ وهو أُبلي بالباء الموحدة. لكن إذا لم يكن من ذلك منسوباً لم يلحق عياضاً منه تخطئة والله أعلم)[4].

ونقد ابن الصلاح هذا احتمالي ولذلك فقد تتبعه فيه العراقي فقال:

---

(١) المشارق: ١/ ٣١٤.

(٢) التقييد والإيضاح ص ٣٩٥.

(٣) المشارق: ١/ ٦٩.

(٤) التقييد والإيضاح: ص ٤٠٠.

(. . . قد تتبعت كتاب مسلم فلم أجد فيه شيبان بن فروخ منسوباً ـ يعني بالأبلي ـ فلا تخطئة على القاضي عياض حينئذٍ[1].

وعلى كل حال فشاهدنا في أن ابن الصلاح يأخذ من المشارق بوعي وفهم ويبدي ما يراه من ملاحظات ولو كانت هذه الملاحظات نقداً لما في المشارق.

هذه هي طريقة أخذ العلامة ابن الصلاح وتأثره بكتاب المشارق في مقدمته وكما قلنا فقد صرح ابن الصلاح بذلك في أمانة علمية عالية رحمهما الله.

وهنا وقفة جديرة بالتأمل، ذلك أن القاضي ألّف مشارق الأنوار في ختام حياته، بل أنه تركه في مسودته ولم يخرج إلا في أواخر القرن السادس، وابن الصلاح ألف مقدمته في النصف الأول من القرن السابع وأخذ عن مشارق الأنوار وهذا يدلنا على أن طرفي العالم الإسلامي المشرق والمغرب كانتا على صلة علمية وثيقة رغم بطء المواصلات ومشقة الرحلة وصعوبة النسخ للكتب في ذلك العصر.

وقد كانت الصلة العلمية بين المشرق والمغرب أوثق وأنشط من هذا العصر. وهذا ما لمسته عند رحلتي العلمية للمغرب في منتصف عام ١٩٧٥م.

فما أجدرنا بإحياء تلك الصِلات العلمية والرحلات الصالحة حتى تقوى الروابط بين المشرق والمغرب بل وبين كل أقطار العالم الإسلامي.

(١) انظر كلام العراقي في تدريب الراوي: ٢/٣١٣، والتقييد ص ٤٠٠.

ابن حجر يأخذ من المشارق:

من له صلة بالشرح الرائع فتح الباري للعلامة ابن حجر الذي خدم به صحيح البخاري أجل خدمة، يلاحظ تأثره بمشارق الأنوار وأخذه منه.

وأخذ ابن حجر من المشارق يأتي في صور. فهو تارة يورد كلام القاضي في المشارق ويصوبه. فهو مثلاً في شرحه لقول البخاري (باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾[1] الآية). يقول ابن حجر: قال عياض: وقع في رواية الأصيلي[2]. قل يا أهل الكتاب، ولغيره بحذف (قل) وهو الصواب[3] قلت (ابن حجر) هذا هو الصواب في هذه الآية التي هي من سورة النساء، لكنه قد ثبت (قل) في الآية الأخرى في سورة المائدة ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ الآية[4] ولكن مراد المصنف آية سورة النساء بدليل إيراده لتفسير بعض ما ورد فيها، فالاعتراض متّجه[5].

فالحافظ ابن حجر هنا قد صوب تخطئة عياض لرواية الأصيلي في الآية، فليس في آية النساء (قل) أما آية المائدة فلم يقصدها البخاري في تبويبه.

والعلامة ابن حجر نراه في أخذه عن المشارق يناقش ما يأخذه ويأثره، فقد قال القاضي في المشارق في فصل ما جاء من الوهم في حرف من القرآن: (وفي باب التيمُّم ـ يعني عند البخاري ـ (فإن لم تَجِدوا ماء) كذا عند أبي ذر البلخي والحموي وكذا للنسفي وعبدوس ولغيرهم

---

(١) سورة النساء: آية ١٧١.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم المعروف بالأصيلي قال عنه الدارقطني لم أر مثله. وقال عياض: من حفاظ مذهب مالك العالمين بالحديث وعلله ورجاله، ولي قضاء سرقسطة وتوفي سنة ٣٩٢هـ.

(٣) مشارق الأنوار: ٢/ ٣٣١.

(٤) سورة المائدة: آية ٧٧.

(٥) فتح الباري ١/ ٤٣.

(فلم تجدوا على الصواب)[1].

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح وهو يشرح قول البخاري: (كتاب التيمم وقول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ﴾ الآية)[2]. قال قوله: (فلم تجدوا ماء) كذا للأكثر وللنسفي وعبدوس والمستملي والحموي (فإن لم تجدوا) قال أبو ذر كذا روايتنا والتلاوة فلم تجدوا. قال صاحب المشارق: هذا هو الصواب قلت (ابن حجر) ظهر لي أن البخاري أراد أن يبين أن المراد بالآية المبهمة في قول عائشة في حديث الباب: (فأنزل الله آية التيمم) أنها آية المائدة. وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال: (فأنزل الله آية التيمم فإن لم تجدوا ماءً فتيمموا... الحديث). وكأن البخاري أشار إلى هذه الرواية المخصوصة واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحماد بن سلمة أو غيره أو وهماً منه[3].

هذه مناقشة العلامة ابن حجر لقول القاضي في المشارق: والتي احتمل في آخرها أن تكون (فإن لم تجدوا) رواية شاذة. وشاهدنا أن ابن حجر في أخذه عن المشارق، قد يناقش ما يأخذه من قول.

ومثال أخير لأخذ الحافظ ابن حجر من المشارق قال ابن حجر في (باب قوله تعالى: إنما أمرنا بشيء إذا أردناه زاد غير أبي ذر أن نقول له كن فيكون، ونقص (إذا أردنا) في رواية أبي زيد المروزي. قال عياض، كذا وقع لجميع الرواة عن الفريري من طريق أبي ذر والأصيلي والقابسي وغيرهم، وكذا وقع في رواية النسفي، وصواب التلاوة (إنما قولنا). وكأنه أراد أن يترجم بالآية الأخرى ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ

(١) المشارق: ٢/ ٣٣٠.

(٢) سورة المائدة: آية ٦.

(٣) فتح الباري: ١/ ٤٤٧.

بِٱلْبَصَرِ ﴿٥٠﴾﴾[1] وسبق القلم إلى هذه قلت (ابن حجر) وقع في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر، (إنما قولنا) على وفق التلاوة، وعليها شرح ابن التين، فإن لم يكن من إصلاح من تأخر عنه وإلا فالقول ما قاله عياض)[2].

مما سقناه من الأمثلة يتضح لنا أن العلامة ابن حجر تأثر فيمن تأثر بمشارق الأنوار، وأخذ عنه في فتح الباري.

بين تنوير الحوالك والمشارق:

الإمام السيوطي في شرحه المبسط تنوير الحوالك شرح موطأ مالك أخذ من المشارق كثيراً، وهو يصرح بهذا الأخذ خاصة في أسماء الرواة.

ففي حديث فاطمة بنت أبي قيس عند قولها: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا الجهم بن هشام خطباني... الحديث. قال السيوطي: أبو جهم هو بفتح الجيم مكبر، وهو المذكور في حديث الانبجانية، اسمه حذيفة القرشي العدوي. قال عياض ذكره الناس كلهم ولم ينسبوه إلا يحيى بن يحيى الأندلسي، أحد رواة الموطأ فقال أبو جهم بن هشام، قال: وهو غلط ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له أبو جهم بن هشام. قال: ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ ولا غيرهم وكذا قال ابن عبد البر إلا أنه قال إن اسمه عويمر بن حذيفة بن غانم البدوي. ويقال اسمه عبيد الله بن حذيفة[3].

هذا مثال لأخذ السيوطي من المشارق. وهو تارة يقول في أخذه قال صاحب المشارق، وتارة يقول قال القاضي عياض.

وهكذا أصبح المشارق مشرعاً لكل من شرح هذه الأصول الثلاثة.

---

(١) سورة القمر: آية ٥٠.
(٢) فتح الباري: ١٢١٨/١٧.
(٣) تنوير الحوالك: ٣١/٢.

ابن قرقول يختصر المشارق:

في مبحثنا هذا في أثر المشارق في المؤلفات بعده، نشير إلى ما قام به العلامة ابن قرقول الجمزي[1] تلميذ القاضي عياض من اختصاره لمشارق الأنوار. وذلك في كتاب أسماه مطالع الأنوار على صحاح الآثار.

ومطالع الأنوار مخطوط وجدته مصوراً في معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن نسخة المكتبة العامة بالسعودية برقم (١٦) المكتبة العامة بالسعودية.

وهو اختصار مع إضافات طفيفة، وفي بعض الأحيان يأتي بالكلام كما هو في المشارق بحذافيره.

وبعد.. فما سقناه من أخذ العلامة ابن الصلاح أولاً في مقدمته، والعلامة ابن حجر في فتح الباري، والسيوطي في تنوير الحوالك أمثلة من أخذ الأعلام عن المشارق واعتمادهم له.

والحق أنه فريد في موضوعاته مما جعله مرجعاً في ضبط الألفاظ والأسماء الواردة في الموطأ والصحيحين. رحم الله مؤلفه.

---

(١) هو العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن قرقول الجمزي الوهراني تلميذ القاضي عياض لا نعلم له مؤلفاً سوى مطالع الأنوار هذا.

المبحث السادس
تقييم مشارق الأنوار

تتعدد أهميات مشارق الأنوار بتعدد الأغراض التي تناولها، والإطارات التي دار في فلكها، ويستمد أهميته العظمى من كون موضوعاته كلها تدور حول ما في الصحيحين والموطأ من المتون والأسانيد.

والصحيحان والموطأ هي أعظم أمهات كتب السنة، وليس أقيم منها في كتب الإسلام سوى القرآن الكريم، فإذا كان مشارق الأنوار قد عني بتقويم وضبط ما ورد في بعض روايات هذه الكتب من الوهم والتصحيف، فهو في المرتبة الأولى من المصنفات في أهميته.

ونحن إذا ألقينا النظر فيما قوبل به المشارق من العلماء نجد العلامة الحافظ ابن الصلاح في طليعة من أثنى على المشارق وقال بيته المشهور الذي كان يردده كلما طالع المشارق، وتناقله الناس عنه، وارتبط بذكر مشارق الأنوار، ذلك هو بيته الذي قدمناه في المبحث قبل هذا، وفيه يقول:

مشارق أنوار تبدت بسبتة ومن عجب كون المشارق بالغرب[1]

وعن المشارق يقول ابن فرحون في الديباج المذهب: (... لو كتب

(١) وفي بعض الروايات: (طلعن) بدل (تبدت).

بالذهب أو وزن بالجوهر لكان قليلاً في حقه)[1] وهي عبارة تدل على سمو المشارق في نظره.

يقول الشمس ابن خلكان في الوفيات واصفاً المشارق: (. . . هو كتاب مفيد جداً)[2].

ويقول المقري في أزهاره: (هو من أجل الدواوين وأنفعها).

وكل ما قاله هؤلاء الأعلام فالمشارق جدير به، فقد حوى غرراً من العلم، قيمة في بابها.

وقد مدح المشارق على لسان علماء المغاربة كثيراً، ومن جيد ذلك قول علي بن أحمد الشامي:

لقد شَهِدَتْ حَقّاً جميعُ المَشارِقِ ... بما حَازَ منِ فَضْل كِتاب المَشارق
وأنه منها في العُلى وَشْيُ معصَم ... وحليَة أنوار وتاج المَفَارِقِ[3]
ونخبة أبراز وتُحفة قَادِم ... ونُزهة أبصَارٍ وأمْنُ المفَارِقِ[4]

ومن ذلك أيضاً قول الشريف نور الدين أبي الحسن علي بن جابر الهاشمي[5]:

مَشَارق أنوار طلعن بمغرب ... أنرن جميع الشَرق بالطَابِعِ الغربي
بدا نوره في الكون قدْ لاح هادئاً ... رياض عياض نزهة العين والقلب
ونُظِّم عقد الدين فيه فأصبحت ... محاسنه تجلى على العالم الندب
فلله ما أبدى عياض فاشرقت ... مشارقه في كل قطر فلا غرب

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧٠.
(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ٥٤.
(٣) المفارق: جمع مفرق وهو كما في مختار الصحاح وسط الرأس.
(٤) المُفارق: هذا اسم فاعل من فارق بمعنى بان وارتحل.
(٥) أزهار الرياض: ٤/ ١٦٢.

فقل لِذَوي علم الحديث تَنَوَّروا مشارق أنوار تروا ما وراء الحجب

القاضي يقيم المشارق:

ورد تقييم المشارق على لسان القاضي في مقدمة الكتاب في كلمة نسوق نصَّها فقد قال بعد أن قدم كتابه ووضح منهجه ومحتواه.

(... رجوت أن لا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة اشكال، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لمتقني الرجال. بل يكتفي بالسماع من الشيوخ إن كان من أهل السماع والرواية، أو يقتصر على أصل مشهور الصحة، أو يصح به كتابه، أو يعتمد فيما أشكل عليه على ما هاهنا إن كان من أهل التفقه والدراية.

فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوي، كما يحتاج إليه الحافظ الواعي، ويتدرج به المبتدىء، كما يتذكر به المنتهى. ويضطر إليه صاحب التفقه والاجتهاد، كما لا يستغنى عنه راغب السماع والإسناد. ويحتج به الأديب في مذاكراته، كما يعتمد عليه المناظر في محاضراته، وسيعلم من يقف عليه من أهل المعرفة والدارية قدره، ويوفيه أهل الإنصاف والديانة حقه.

فإني نخلت فيه مفهومي، وبثثته مكتومي، ورصعته بجواهر محفوظي ومعلومي، وأودعته مصونات الصناديق والصدور، وسمحت فيه بمضنونات المشايخ والصدور[1]، مما لا يبيحون خفي ذكره لكل ناعق، ولا يبوحون بسره في متداولات المهارق، ولا يقلدون خطير دره إلا لِبَّات أهل الحقائق، ولا يرفعون عنها راية إلا لمن تلقاها باليمين، ولا يودعون منها آية إلا عند ثقة أمين.

---

(١) كلمة صدور الأولى معروفة جمع صدر وهو الجزء المعروف من جسم الإنسان، أما صدور الثانية فتطلق على متصدري العلماء في الرواية والإسماع.

وقد ألفته بحكم الاضطرار والاختيار، وضمنته منتقى النكت من خيار الخيار، وأودعته الودائع والأسرار، وأطلعتُه شمساً يشرق شعاعها في سائر الأقطار، وحررته تحريراً تحار فيه العقول والأفكار، وقربته تقريباً تحار فيه العقول والأبصار، وسميته بمشارق الأنوار)[1].

هكذا عرف القاضي بقيمة كتابه، والقاضي عرفناه ورعاً يستعيذ بالله كثيراً من التشبع بما لم يعط، فلولا أنه وثق من نفع كتابه ما حلاه بما حلاه من الوصف.

ويقول الأستاذ السيد أحمد صقر تعقيباً على كلام القاضي هذا مؤيداً ما جاء فيه: «ولقد صدق عياض فيما وصف به كتابه العجيب في أنظار الأجيال»[2].

ولنا نظرة:

وفي نظرنا أن مشارق الأنوار موسوعة تضمنت دراسة غاية في الأهمية، وقد تجلى فيه مؤلفه بمقدرة مدهشة وحرر وضبط بمعرفة قل أن تتوفر للشخص، أقول هذا بعد أن سَبَرْتُ أغوار المشارق وعانيته الليالي الطوال.

ومن خلال دراستي هذه اتضح أن الرواية المطبوعة بأعلى صفحات فتح الباري طبعة مصطفى الحلبي ليست هي رواية ابن حجر التي شرحها، وتوجد مفارقات كثيرة في أحاديث لا تحصى.

وقد نبهت لذلك المسؤولين بالمطبعة المذكورة فوعدوا بإعادة النظر في هذا الأمر.

وفي الختام أرجو أن أَشِير إلى أنَّ المشارق طبع كما قلنا مرة

---

(١) مشارق الأنوار: ١/٧.

(٢) الإلماع: ص ١٤.

واحدة، وهي التي صُوِّرت في بيروت عام ١٩٧٣م، وطبعتُه الواحدة هذه غير محققة، ويجد مطالعها عناء كثيراً، وهو لذلك يحتاج لطبعة محققة ومرتبة حتى يكتمل به النفع، وتتم به الفائدة والله الموفق.

الفصل الثاني
الإكمال ومنزلته بين شروح مسلم

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمعلم ومؤلفه المازري.

المبحث الثاني: التعريف بإكمال المعلم ومخطوطاته.

المبحث الثالث: إكمال المعلم ـ عرض وبيان.

المبحث الرابع: شروح مسلم ومنزلة الإكمال منها.

المبحث الخامس: أثر الاكمال في شرح الإمام النووي «المنهاج».

المبحث الأول
التعريف بالمعلم بفوائد مسلم ومؤلفه المازري

يجدر بنا في بداية هذا الفصل أن نعرف بكتاب المعلم ومؤلفه، ذلك لأن هذا الكتاب هو أساس شرح القاضي عياض إكمال المعلم الذي هو موضوع دراستنا. فنقول:

حظى صحيح مسلم وصحيح البخاري باهتمام العلماء، لأنهما أصح مدونات الحديث بلا مدافعة، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، فكان لأحاديثهما حكم التواتر المعنوي. والبخاري مقدم على مسلم، وقليل من العلماء قدم صحيح مسلم وقال أنه أحسن ترتيباً، وفي هذا يقول الإمام السيوطي في ألفيته:

وأول الجامع باقتصار ... على الصحيح فقط البخاري
ومسلم من بعده والأول ... على الصواب في الصحيح أفضل
ومن يفضل مسلماً فإنما ... ترتيبه وصنعه قد أحكما[1]

وقد اعتنى العلماء بخدمة هذين الأصلين فشرحا كثيراً. ومن شروح صحيح مسلم، شرح العلامة أبي عبد الله المازري، الذي كتبه عنه تلاميذه في مجلس الدرس وجمعوه بإذنه، ولهذا السبب نجد في هذا الشرح كلمة (قال الشيخ) بعد إيراد كل متن من الحديث.

---

(١) ألفية السيوطي بشرح الترمسي «منهج ذوي النظر» ص ١٨، ١٩.

مثال ذلك في حديث (الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم) جاء شرح هذا في المعلم هكذا: (قال الشيخ وفقه الله) من الفقهاء من أخذ بظاهر هذا الحديث ورأى أن غسل الجمعة واجب، وأكثر العلماء على أنه لا يجب تعلقاً بقوله ﷺ: «من أتى الجمعة وقد توضأ فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل»[1].

وشاهدنا في عبارة (قال الشيخ) وعبارة (وفقه الله) وهما يشهدان بأن الكاتب ليس الشيخ وإنما هو شخص غيره وهذا الغير هم تلاميذُ الشيخ.

وقد صرح القاضي عياض في مقدمة إكماله بأن المعلم لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليق ما تضبطه الطلبة من مجالسه وتتلقفه[2].

وكتاب المعلم يعد من شروح مسلم المختصرة التي اشتملت على فوائد كثيرة.

هذا هو المعلم، فمن هو مؤلفه؟.... مؤلفه هو:

الإمام المازري:

محمد بن علي بن عمر التميمي المازري بكسر الزاي. وأصله من مازر (بالفتح والكسر) بجزيرة صقلية على ساحل البحر، ويلقب بالإمام، وقد سكن المهدية بتونس.

درس المازري الفقه وأصوله وتقدم في ذلك حتى لم يكن للمالكية في عصره أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم.

وسمع المازري الحديث، وطالع علوماً كثيرة، وأَتقن معرفة الطب،

---

(١) المعلم بفوائد مسلم: مخطوطة الأزهر ورقة (١) وجه (أ).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم: جـ ١ ورقة ١ وجه (أ) مخطوطة معهد المخطوطات.

فكان من غرائب الدهر، يلجأ إليه الناس للفتوى في العلم، كما يلجأون إليه في الطب.

أخذ المازري عن اللّخمي[1] وطبقته من شيوخ إفريقية. وقد كان رحمه الله حسن الخلق مليح المجلس، أنيسه، كثير الحكايات والملح، ينشد الشعر.

وقد صنف الإمام المازري مصنفات كثيرة في الأصول والفقه وغيرها. فشرح التلقين للقاضي عبد الوهاب المالكي[2] والبرهان للإمام الجويني وسماه (إيضاح المحصول من علم الأصول)، ومن تصانيفه عقيدته التي أسماها (نظم الفوائد في علم العقائد) ومن غرر تصانيفه كتابه (المعلم بفوائد مسلم) الذي أكمله قاضينا عياض في كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم.

وَصِلَةُ القاضي عياض بالمازري هي صلة الإجازة فقد كتب إليه القاضي عياض يستجيزه فأجازه المازري في كتابه المعلم، وفي غيره من تواليفه[3].

وقد توفي الإمام المازري رحمه الله تعالى سنة ست وثلاثين وخمسمائة من الهجرة، بعد أن زاد عمره على الثمانين رحمه الله رحمة واسعة.

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الربعي المعروف باللخمي، القيرواني، الإمام الحافظ العالم. رئيس فقهاء وقته وإليه كانت الرحلة روى عنه جماعة منهم المازري. وأبو الفضل النحوي. وقد توفي سنة ٤٧٨هـ.

(٢) عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي الفقيه الحافظ الحجة. من أعيان علماء الإسلام أخذ عن الأبهري وابن القصار وتولى القضاء بالعراق ورحل إلى مصر، ومن تآليفه الكثيرة شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. توفي القاضي عبد الوهاب سنة ٤٢٢هـ.

(٣) الديباج المذهب: ص ٢٨٠.

المبحث الثاني
التعريف بإكمال المعلم ومخطوطاته في الخزانات

اسم الكتاب:

اسمه (إكمال المعلم بفوائد مسلم) قال القاضي عياض: قد اخترت له سمة على وفقه، تشهد بالإنصاف والاعتراف لذي السبق بسبقه، ووسمته بكتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم[١].

وقد وهم في اسم الإكمال الوزير جمال الدين القفطي، فقد قال في ترجمته للقاضي عياض: «... وله من التصانيف... تمام المعلم في شرح كتاب مسلم».

وقد ذكره محمد بن عياض في التعريف بوالده[٢]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[٣]، والبغدادي في هدية العارفين[٤].

وكما قال عياض اسم الكتاب يشهد لذي السبق الذي هو المازري بسبقه فهو إكمال لما أنشأه المازري في المعلم.

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم: جـ ١ ورقة ١.
(٢) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٣٢ (مخطوطة الرباط).
(٣) كشف الظنون: ١/ ٥٥٧.
(٤) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

دافعه لتأليفه:

اجتمع طلبة العلم على القاضي عياض لدراسة صحيح مسلم، ولم لا يجد في شروح مسلم حينذاك شرحاً يستوفي المعنى. الأمر الذي دفعه لتأليف كتابه هذا. وفي ذلك يقول القاضي: (وبعد فإني عند اجتماع طلبة العلم لديَّ للتفقه في صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى وفي مقدمته من أصول علم الأثر وفنونه ولم يكن في ذلك كتاب مختصر لهذه الأمور... وكثيراً ما وقفنا في الكتاب المذكور على أحاديث مشكلة لم يقع لها تفسير، وفصول مجملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير، ونكت مجملة لا بد لها من تفصيل وتحرير... فكثرت الرغبات في تعليق لما مضى من تلك الأمور... وبعد أن ذكر القاضي العوارض التي كانت تعترضه وزالت، قال: فتوجه الأمر وانقطع العذر وانبعثت همة العبد الفقير بمعونة مولاها، وتوفيقه إلى الإجابة راغبة لمولاها جل شأنه المعونة وتوخي الإصابة)[1].

فوضح أن دافعه أنه أراد أن يسد الحاجة إلى شرح صحيح مسلم، خاصة وقد تكرر إليه السؤال في ذلك.

مخطوطات الإكمال:

هذا الجزء من مبحثنا هامٌّ جدًّا، ففيه سنعرف إن شاء الله بمخطوطات كتاب الإكمال التي عثرت عليها في خزانات القاهرة والرباط وفاس. موضحين أرقامها في تلك المكتبات، مبينين أوصافها حتى يكون ذلك دافعاً وتشجيعاً لمن يتجرد لتحقيق هذا الكتاب الذي كان ـ ولا يزال ـ حبيس خزانات المخطوطات[2].

---

(١) إكمال المعلم: جـ ١ ورقة ١.

(٢) طبع الإكمال بعد ذلك ضمن جهود الملك الحسن الثاني.

(أ) خزانة القصر الملكي بالرباط:

توجد بها نسخ متعددة، وبعضها مكمل للبعض الآخر، وتتسم نسخ هذه الخزانة بالجودة في الغالب والنسخ التي عثرت عليها بها:

١ ـ نسخة برقم ٤٠٣٧ وتقع في مجلدين كبيرين، المجلد الأول يبدأ بالجزء الأول وينتهي بالجزء السابع عند أحاديث قصر الصلاة. والمجلد الثاني يبدأ من الجزء الثامن إلى آخر الجزء الرابع عشر، وبداية هذا الجزء بحديث الجمع بين الصلاتين، وينتهي بكتاب النكاح.

وهذه النسخة جيدة كتبت بخط مغربي مقروء ومسطرتها ٢٣ x ١٥سم.

٢ ـ نسخة برقم ٨١٩٨ وتبدأ ببداية كتاب النكاح، وتنتهي بانتهاء الكتاب، وهي في مجلد واحد كتبت بخط مغربي بمداد أحمر، وبها خروم طفيفة. وهي تكمِّل النسخة التي ذكرناها أولاً. وتاريخ نسخها ليس واضحاً، وكاتبها إبراهيم التلمساني بسبتة.

وهذه النسخة والتي قبلها يمكن أن يكونا أساساً للتحقيق مع المساعدة بالنسخ التي سنذكرها بإذن الله تعالى.

٣ ـ نسخة برقم ٥٦٠٦ الصفحة الأولى والثانية منها مجدولتان بالذهب وهي تتضمن الجزء الأول فقط، بخط مغربي وعارية عن اسم الناسخ. تقع في حوالي مائة ورقة ومسطرتها ١٦ x ١٢سم.

٤ ـ نسخة برقم ٦٤١١ في مجلد واحد، تبدأ من الأول وتنتهي بأحاديث السهو في الصلاة، وهي قديمة جداً، وبها أكل أرضه في كل الورق خاصة في الأطراف، وهي تحتاج لعناء للاستفادة منها. وكاتبها غير معروف، والورقة الأولى منها مفقودة، ومسطرتها ١٤ x ٢١سم.

هذه هي نسخ الخزانة الملكية بالقصر الملكي بالرباط.

(ب) خزانة القرويين بفاس:

تمتاز نسخ القرويين بقدم نسخها غير أن الكثير منها متلاشي أو شبه تالف وهذه نسخها:

١ ـ نسخة برقم ٤٠/١٥٣ في ثلاثة مجلدات في أجزاء ينقصها الثاني ويتكرر الرابع مع الجزء قبله، وبها عدة أبواب، وهي ملفقة من نسخ عدة. كتب الجزء الأول في آخر القرن السابع. والثالث كتب بيد ناسخه عبد الله بن قاسم التجيبي. والرابع عار عن اسم الناسخ، وكلها بخط أندلسي في ورق به كثير من التلف ويصلح بعضها للمساعدة في التحقيق.

٢ ـ نسخة في كتاب واحد بخط أندلسي من كتاب الزكاة إلى آخر كتاب الحج، وليس عليه تاريخ نسخ، وكتبه عيسى بن داود الصودي والنسخة برقم ٤٠/١٥٥ في الخزانة المذكورة.

٣ ـ نسخة برقم ٤٠/١٥٤ تشمل الجزء الأول كتبت بخطوط مغربية مختلفة، وبعض أوراقه خالية من الكتابة نهائياً. وقطعة منه بخط الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي المتوفى سنة ١١٨٣هـ.

(ج) مكتبة الأَزْهَر الشريف:

توجد نسخة برقم (١٥٥) ١١٤٩ بمكتبة الأزهر الشريف. كتبت بقلم معتاد وبها آثار رطوبة وأكل أرضه وهي في (٢٢١) ورقة سعة (٢١) سطراً.

ونسخة أخرى برقم (١٨٤١) ٢٠٤٣٦ في مجلد واحد بقلم نسخ مجدول بالمداد الأحمر، تتضمن الجزء الخامس والسادس فقط من تجزئة ليست هي تجزئة المؤلف لأن السادس فيها هو آخر الكتاب، والنسخة في (٣٧٣) ورقة سعة (٣٣) سطراً.

(د) معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية:

توجد بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة ثلاث نسخ مصورة، هي:

١ ـ نسخة في مجلد واحد وتشتمل على كتب الإيمان والطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والاعتكاف، والحج، وفضل المدينة، والنكاح، والطلاق، واللعان.

تاريخ هذه النسخة سنة ٦٧٠هـ، وتقع في ٢٦١ ورقة وهي مصورة عن أصل بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ٤١٣. والنموذج الذي أدرجناه في آخر الرسالة صورناه من هذه النسخة.

٢ ـ نسخة تبدأ من أحاديث الأوقات وتنتهي بأول حديث جابر الطويل.

٣ ـ نسخة تبدأ من الفرائض فيها الجزء الخامس والجزء السادس.

(هـ) نسخ أخرى:

وهذه نسخ لم أرها ولكن أنقل أرقامها وأوصافها من الفهارس.

١ ـ نسختين بمكتبة الظاهرية بدمشق الأولى برقم ١٧(١١١) حديث مكتبة الخطابة. والثانية رقمها ٢١(٢٤٠) المرادية.

٢ ـ نسخة بتركيا بمكتبة فليح علي باستامبول برقم ٢٤٧.

٣ ـ نسخة بدار الكتب المصرية من ستة أجزاء من نسخ متعددة حالت ظروف نقل المكتبة إلى مبناها الجديد دون اطلاعي عليها.

هذه نسخ إكمال المعلم المخطوطة نبين أرقامها وأوصافها ولا شك أنها كثيرة جداً تمتع المحققين. وأجودها مخطوطات خزانة القصر الملكي كما ذكرنا أولاً. والله الموفق.

المبحث الثالث
إكمال المعلم ــ عرض وبيان

ابتدأ القاضي كتابه بمقدمة قيمة اشتملت على أمور مهمة تتعلق بكتابه، افتتحها بقوله: (الحمد لله المستفتح بحمده كل أمر ذي بال، والصلاة والسلام على المصطفى نبيه وعلى آله خير آل، الضراعة إليه جل اسمه في توفيقي وتسديدي لما أحبره من مقال، وأبرأ من التصنع لغير وجهه ذي الجلال).

ثم شرع يتكلم عن منهجه الذي استقر عليه رأيه بعد تردد انتهى بالاستخارة وقد صور ذلك قائلاً: (... ثم تردَّدت في عمله، ورأيت أن أفرد كتاباً منقطعاً عن كتاب المعلم...) ولكنه رجع عن هذا الرأي، فقد رأى: (إن إفراد كتاب جامع لشرحه لا معنى له مع ما تقرر في المعلم من فوائد جمَّة لا تضاهى، ونكت متقنة وقف حسن التصنيف عندها وتناهى... فيأتي الكلام في ذلك غير مفاد أو كالحديث المعاد. فاستتب الرأي بعد استخارة الله تعالى، وسلوك سبيل العدل والإنصاف أن يكون ما نذكر من ذلك كالتذييل لتمامه. والصلة لإكمال كلامه فنبدأ بما قاله رضي الله عنه ـ يعني المازري ـ ونضيف إليه ما استتب وتوالى، فإذا جاءت الزيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن ننتهي منها، ثم نعطف على سوق ما يليه من قوله ويتطارد الكلام بيننا بحول الله وقوته).

ثم ذكر القاضي أن المعلم كان فيه تقديم وتأخير ويختلف في

الترتيب عن ترتيب صحيح مسلم فساقه القاضي على ترتيب مسلم.

وفي تواضع عُرِفَ به القاضي يتبرأ من تعاطي ما لم يُحِطْ به علماً، ويفتح باب الإصلاح لمن يطلع على الخطأ في كتابه قائلاً: (. . . وأنا أبرأ لقارئه من التعاطي لما لم أحط به علماً والإغفال عما لا ينفك عنه البشر سهواً ووصماً. وأرغب لمن حقق فيه خللاً أن يصلحه، أو وجد فيه مغفلاً أن يبينه ويفصحه. . .).

وفي نهاية هذه المقدمة القيمة بين جهده في عمله في الكتاب فقال: (تحرَّيت فيه جهد الصواب، بفضل الله المنعم، فأودعته من الغرائب والعجائب ما لا يعرف قدره إلا كل متفنن بها متهمم)[1].

وبعد المقدمة شرع القاضي في الكتاب فبسط الكلام في شرح مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، وقد حرر فيها القاضي شرحاً يعتبر بلا مدافعة أجل شروحها، خاصة وقد وجد المازري قد اختصر فيها القول جداً.

وإذا كنا لا نستطيع عرض شرح المقدمة كلها وشرح الإكمال كله، فلا أقل من أن نسوق أنموذجاً من شرح القاضي في مقدمة الصحيح، وآخر من شرحه في لب الصحيح. لتتضح لنا الرؤية في طريقة القاضي في ذلك.

---

(١) إكمال المعلم: جـ ١ ورقة ١ (مصورة معهد المخطوطات).

أنموذج من المقدمة
بيان أصناف الكاذبين

عند قول الإمام مسلم في المسألة الرابعة...

قال القاضي: الكاذبون ضربان أحدهما: ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله ﷺ وهم أنواع. منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلاً، إما استخفافاً كالزنادقة، وأشباههم ممن لم يرج للدين وقاراً. وإما حسبة وتديناً بزعمهم كجهلة المتعبدين الذين وضعوا في الأحاديث في فضائل الأعمال والرغائب، وإما إغراباً وسمعة كفسقه المحدثين، وإما تعصباً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب وإما اتباعاً لهوى أهل الدنيا لما أرادوه وطلب العذر لهم فيما يأتوه.

وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال.

ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكنه ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها، ويتعمد ذلك إما للإغراب على غيره وإما لرفع الجهالة عن نفسه.

ومنهم من يكذب فيدعي سماعَ ما لم يسمع، ولقاءَ من لم يلق، ويُحَدِّث بأحاديثهم الصحيحة عنهم. ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى الرسول ﷺ.

وهؤلاء كلهم كذابون متروكوا الحديث، وكذلك من تجاسر في الحديث بما لم يحققه ولم يضبطه، أو هو شاك فيه.

فلا يُحدث عن هؤلاء ولا يُقبل ما حدثوا به، ولو لم يقع منهم ما جاءوا به إلا مرة واحدة، كشاهد الزور، إذا تعمد ذلك سقطت شهادته.

الضرب الثاني: من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكنه يكذب في حديث الناس، وقد عرف بذلك، فهذا أيضاً لا تقبل روايته، وتنفعه توبته، ويرجع للقبول.

فأما من يندر منه القليل من الكذب، ولم يعرف به، فلا يقطع بجرحه لاحتمال الغلط عليه والوهم. وإن اعترف بتعمد ذلك المرة الواحدة ولم يضر به مسلماً. فلا يجرح بهذا وإن كانت معصية لندورها لأنها لا تلحق بالكبائر الموبقات، ولأن أكثر الناس قلما يسلمون من مواقعة بعض الهنات. وكذلك لا يسقط العدالة كذبه فيما هو من باب التعريض أو الغلوّ في القول إذ ليس بكذب في الحقيقة وإن كان في صورة الكذب لأنه لا يدخل تحت حد الكذب ولا يريد المتكلم به الإخبار عن ظاهر لفظه[1] ـ انتهى كلام القاضي.

وأول ما يلاحظ الباحث أن القاضي قد استقرأ أصناف الكاذبين بحيث لم يترك نوعاً، بطريقة تدل على علم غزير.

وقد أورد أغلب ما ذكره القاضي في ذلك الإمام النووي في شرحه وعلق عليه قائلاً: قد أَتْقن هذا الفصل رحمه الله[2].

---

(١) الاكمال: جـ ١ ورقة ٨ (مصورة معهد المخطوطات).

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي.

نموذج من شرح القاضي للأحاديث في الإكمال
شرح حديث أربع من كن فيه كان منافقاً... الحديث

قال مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير (ح) حدثنا الأعمش (ح) حدثني زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ: (أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خلة منهن فيه خلة من نفاق حتى يدعها، إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر). غير أن في حديث سفيان (وإن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من نفاق).

بدأ القاضي شرح الحديث فقال:

وقوله ﷺ أربع من كن فيه كان منافقاً وفي بعضها خالصاً، وفي الحديث الآخر «ثلاث» وفي بعضه «وإن صام وإن صلى..» وذكر مسلم الحديث.

(قال الإمام): قد توجد هذه الأصناف فيمن لا يطلق عليه اسم النفاق فيحتمل أن يكون الحديث محمولاً على زمنه ﷺ وكان ذلك علامة على المنافقين من أهل زمانه. ولا شك أن أصحابه كانوا مبرئين من هذه النقائص مطهرين منها وإنما كانت تظهر من أهل النفاق في زمانه.

أو يكون ﷺ أراد بذلك من غلب عليه فعل هذه النقائص واتخذها عادة تهاوناً بالديانة.

أو يكون أراد النفاق اللغوي الذي هو إظهار خلاف المضمر. وإذا تأملت هذه الأوصاف وجدت فيها معنى ذلك لأن الكاذب يُظهر إليك أنه صادق ويبطن خلافه، والخصم يُظهر أنه أنصف ويضمر الفجور، والواعد يظهر أنه سيفعل وينكشف الباطن بخلافه.

وقد قال ابن الأنباري في تسمية المنافق ثلاثة أقوال:

أحدها أنه سمي بذلك لأنه يستر كفره فاشبه فعله الداخل للنفق يستتر فيه.

الثاني أنه شبه باليربوع الذي له جحر يقال له النافقاء وآخر يقال له القاصعاء فإذا طلب في القاصعاء خرج من النافقاء. وكذلك المنافق لأنه يخرج من الإيمان من غير الوجه الذي دخل فيه.

والثالث: أنه أشبه اليربوع أيضاً ولكن من جهة أن اليربوع يخرق الأرض، حتى إذا كاد يبلغ ظاهرها أردف التراب، فإذا رأيته رفع ذلك التراب برأسه فخرج فظاهر جحره تراب وباطنه حفرة، وكذلك المنافق ظاهره الإيمان وباطنه الكفر.

(قال القاضي): اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث على الوجوه التي ذكرها وغيرها. وأظهرها أنه للتشبيه لهذه الخصال بالمنافقين والتخلق بأخلاقهم في إظهار خلاف ما يبطنون وهو معنى النفاق.

ومعنى كان منافقاً خالصاً أي في هذه الخلال المذكورة في الحديث فقط لا في نفاق الإسلام العام. ويكون نفاقه في ذلك على من حدثه أو أوعده، أو ائتمنه، أو خاصمه، أو عاهده من الناس. لا أنه منافق على المسلمين بإظهار الإسلام وهو يبطن خلافه.

وقد قال بعضهم إنما ورد الحديث في منافقي زمان النبي ﷺ الذين حدثوا بأنهم آمنوا فكذبوا. واؤتمنوا على دينهم فخانوا، ووعدوا في أمر الدين ونصره فأخلفوا. وهو قول عطاء بن أبي رباح في تفسير الحديث

وإليه يرجع الحسن البصري، وهو مذهب سعيد بن جبير، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم فقد أتيا الرسول ﷺ - يعني ابن عمر وابن عباس - فذكرا له ما أهمهما من هذا الحديث فضحك النبي ﷺ وقال: ما لكم ولهن إنما خصصت بهن المنافقين... الحديث.

وإلى هذا المعنى مال كثير من أئمتنا ورجحه الشيخ أبو منصور في كتاب المقنع وغيره.

وقوله في حديث ابن عمر إذا عاهد غدر، فمعنى إذا اؤتمن خان، لأن الغدر خيانة فيما اؤتمن عليه من عهده.

وأما الخصلة الرابعة في قوله: (إذا خاصم فجر) أي مال عن الحق وقال الباطل والكذب. قال الهروي أصل الفجور الميل عن القصد ويكون أيضاً بالكذب.

ومعنى آية المنافق أي علامته وذكر (في الحديث من خصال النفاق) مرة ثلاثاً ومرة أربعاً ذكر في بعضها ما لم يذكره في الآخر. فقال في الأربع: إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر، وإذا وعد أخلف.

وقال في الثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان، فذكر اثنتين من الأربع وزاد واحدة.

وقال الداودي فهذه خمس خصال، وذلك يدل أن ليس ما ذكر جملة خصال النفاق - انتهى كلام القاضي.

وعلى هذا النسق سار القاضي في شرحه. يقدم شرح الإمام المازري - وقد يكون شيئاً يسيراً - ثم بعد ذلك يبسط هو الكلام من غير أن يكرر مما أورده المازري شيئاً.

والقاضي كثيراً ما يفيض في ذكر مسائل الفقه والأحكام شأنه شأن الفقهاء من المحدثين أو المحدثين من الفقهاء.

ولما أتى القاضي إلى نهاية كتابه ختمه قائلاً: «هذا آخر ما جمعناه في شرح مسلم وقضيناه، وطالعناه من قول الشارحين وأحصيناه، وأضفنا إليه من نظرنا وتخريجنا ما هدانا الله إليه، وأوجزنا اللفظ جهدنا في ذلك وحررناه وإلى الله أضرع أن يجعل ما كتبناه من ذلك لوجهه ورضاه وينفعنا وينفع من كتبه أو اكتتبه أو طالعه أو اقتناه، وأن يصلي على سيدنا محمد نبيه ومصطفاه، ويسلم تسليماً وعلى آله ومن اتبعه واقتفاه. آمين آمين بفضل الله ورحمته[1].

وبهذا ينتهي مبحثنا في عرض وبيان ما تضمنه الإكمال.

والله الموفق،،،

(١) إكمال المعلم: آخر ورقة من مخطوطة الخزانة الملكية رقم (٨١٩٨).

المبحث الرابع
شروح مسلم ومنزلة الإكمال منها

عني العلماء في كل البلدان بصحيح الإمام مسلم عناية كبرى، فوضعت عليه: المستخرجات والمستدركات كما فعلوا بصنوه صحيح البخاري. ومن شروح مسلم المشهورة:

١ ـ المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله المازري المتوفى سنة ٥٣٦هـ وقد تكلمنا عنه في بداية هذا الفصل. وهو الذي جعله القاضي عياض منطلقاً لشرحه الإكمال.

ونحن إذا تحدثنا عن صلة الإكمال بالمعلم فإننا نقر أن المعلم وإن كان أساساً وأصلاً بنى عليه القاضي إكماله، إلا أن الإكمال في الكثير الغالب متوسع ومبسوط أكثر من المعلم، مع أن القاضي لا يكرر ما يقوله المازري.

والقاضي قد شهد للمازري بالسبق في المقدمة. وعلى كل حال فإن المعلم للمازري وإكماله لعياض لا يمكن الفصل بينهما، فهما كالكتاب الواحد، بل هما كتاب واحد. ونعتبرهما معاً شرحاً قيماً هو أجلّ شروح مسلم وأنفعها.

٢ ـ ومن شروح مسلم شرح الإمام الحافظ محيي الدين النووي[1]،

---

(١) هو الإمام الحافظ الحجة محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ولد في=

المسمى «بالمنهاج» وهو أجلّ شروح صحيح مسلم المطبوعة وعنه يقول الأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة[1]: (اعتمد فيه على من تقدمه كالمازري وعياض وكثيراً ما ينقل عنهما، وهو شرح وسط راعى فيه مؤلفه أن لا يكون قصيراً مخلاً، ولا طويلاً مملاً).

وقد أبان مؤلفه عن منهجه فيه في مقدمة شرحه. ويرحم الله الإمام النووي فلو أنه سلك فيه مسلك البسط لجاء أوفى وأتم مما هو عليه، ولكان بالنسبة إلى صحيح مسلم كفتح الباري بالنسبة لصحيح البخاري.

وفي الكتاب مواضع لا سيما في أوله أطال فيها النفس وقصد إلى الاستيعاب، فأجاد فيها وأفاد، وأقنع وأشبع، وفيه مواضع طوي فيها شرح الحديث لا سيما المفردات وقد يكون فيها ألفاظ غريبة ومعانٍ مشكلة. واكتفى في شرح الحديث بكلمات مجملة لا تروي النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء. ومهما يكن من شيء فهو أجلّ الشروح المطبوعة.

والإمام النووي في أخذه من الإكمال ينسب ذلك للقاضي عياض فيقول: قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ ويسوق كلامه. وقد أكثر الأخذ عن القاضي كما سنوضح ذلك قريباً إن شاء الله.

ومن هذا نعلم أن الإكمال أصل من أصول منهاج النووي سواء كان ذلك في شرح مقدمة الصحيح أو في الصحيح نفسه.

والاكمال أكثر بسطاً من المنهاج وأكبر منه حجماً.

٣ ـ ومن شروح مسلم شرح عيسى بن مسعود الزواوي[2]، وقد

= سنة ٦٣١هـ. حج مرتين ودخل دمشق وصنف التصانيف الكثيرة النافعة وكان إماماً في الحديث، تقيًّا، ورعاً. توفي سنة ٦٧٦هـ.

(١) انظر: أعلام المحدثين لأبي شهبة ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) هو أبو الروح عيسى بن مسعود الزواوي المنكلاتي الحميري المالكي، كان فقيهاً. متفنناً في العلوم. رحل كثيراً وسمع كثيراً، واستقر بالقاهرة وأسند إليه رئاسة الفتوى بمصر. توفي سنة ٧٤٣هـ.

أسماه (إكمال الإكمال) في اثني عشر مجلداً جمع فيه أقوال المازري وعياض والنووي. وأتى فيه بفوائد من كلام ابن عبد البر والباجي وغيرهما.

فالإكمال إذاً أصل من أصول شرح الزواوي هذا، بل هو أساسه، لأن الزواوي جعل شرحه هذا إكمالاً للإكمال.

٤ - ومن شروح مسلم: شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خلف الوشتاني المالكي المعروف بالأبي[١] المالكي المتوفى سنة ٨٢٧هـ سماه «إكمال إكمال المعلم» ذكر في مقدمته أنه ضمنه شروح مسلم الأربعة وهي شروح المازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات وتكميلات من عنده. وقد رمز لكل واحد من هذه الشروح بحرف فالطاء للقرطبي والميم للمازري والعين لعياض.

وشرح الأبي جليل وفيه من الفوائد ما لا يعثر عليها الباحث في غيره[٢].

٥ - ومن شروح صحيح مسلم المشهورة شرح السنوسي[٣] قال فيه: «إن من أحسن شروح مسلم شرح الأبي فعرض علي أن أختصر هذا الشرح وأضم إليه كثيراً مما أغفله مما هو كالضروري. وأكملته أيضاً بشرح الخطبة فتم النفع وجاء بحمد الله مختصراً يغني أو يقنع عن جميع الشروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب».

وقد اعتمد السنوسي في شرحه على الشروح التي سبقته وهو في

---

(١) اسمه محمد بن خلف، يعرف بالأبي، أصله مغربي. لزم ابن عرفة زماناً شرح المدونة وصحيح مسلم. وتولى القضاء بالجزيرة. وتوفي سنة ٨٢٨هـ.

(٢) أعلام المحدثين: ص ٢٠١.

(٣) هو الإمام الشريف أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني كان شريفاً تقياً من مؤلفاته شرح مسلم هذا. وقد توفي سنة ٨٢٧هـ.

شرحه يشير لهذه الكتب بحروف، فالباء للأبي، والميم للمازري، والعين لعياض، والطاء للقرطبي، والحاء لمحيي الدين النووي.

ومن حسنات السلطان عبد الحفيظ أنه اعتنى بهذا الشرح فطبعه هو وشرح الأبي في كتاب واحد على نفقته. وذلك في سنة ١٣٢٨هـ.

هذه تقريباً أشهر شروح مسلم. ونحن نرى أن الإكمال يتصدر هذه الشروح دون ريب، بل هو أصل لأغلبها.

فهو أصل لشرح الزواوي والأبّي والسنوسي، وكذلك هو من أصول منهاج الإمام النووي التي اعتمد عليها.

وإذا كان صحيح الإمام مسلم الآن في حاجة إلى شرح مبسوط كفتح الباري، بالنسبة للبخاري، ليكون هذا الشرح بين أيدي الناس فإني وباطمئنان أرشح إكمال المعلم هذا، ويقيني أنه سيسد هذا الفراغ، إذا ما أخرج بصورة حسنة.

والحمد لله قد بدأت طباعته ضمن جهود الملك الحسن الثاني ملك المغرب.

وإخراج الإكمال وطبعه حسنة كبرى، يد بيضاء تسدي إلى مكتبة السنة المحمدية.

المبحث الخامس
أثر الإكمال في شرح الإمام النووي (المنهاج)

لقد رأينا كيف كان الإكمال منطلقاً لكثير من شراح صحيح مسلم، فهم بين معتمد عليه وناقل عنه كالإمام النووي، وبين مزيل له كما فعل الزواوي ومن بعده الأبي والسنوسي.

وفي مبحثنا هذا سنوضح اعتماد الإمام النووي على الإكمال وأخذه منه. وذلك يعني أننا سنسوق مثالين الأول يوضح لنا حقيقة هذا الأخذ في شرح النووي لمقدمة الصحيح. والثاني في شرحه للصحيح.

مثال المقدمة:

يقول الإمام النووي رحمه الله وهو بصدد شرح طريقة الإمام مسلم التي سار عليها في اعتماده الرجال وتخريج أحاديثهم في صحيحه، يقول: (ذكر مسلم رحمه الله في أول مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام: الأول ما رواه الحفاظ المتقون، والثاني ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان. والثالث ما رواه الضعفاء والمتروكون. وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه. فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم.

فقال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي

رحمهما الله تعالى: إن المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني وإنما ذكر القسم الأول.

والإمام النووي بعد أن ذكر كلام الحاكم والبيهقي هذا كأنه لم يقتنع به، ولذلك فقد أورد بعده كلام القاضي عياض الذي خالفهما في هذا الفهم. فقال النووي: «قال القاضي عياض هذا (يعني تأويل الحاكم وصاحبه) مما قبله الشيوخ والناس عن الحاكم أبي عبد الله وتابعوه عليه، وليس الأمر على ذلك لمن حقق النظر ولم يتقيد بالتقليد. فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس تعاهد، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ المتقنين وأنه إذا انقضى أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم. ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء، أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، وبقي من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا، وجدته ذكر في أبواب كتابه أحاديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الطبقة الثانية منهما على سبيل الاستشهاد والاتباع للأولى وحيث لم يجد في الباب الأول شيئاً، وذكر قوماً تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون.

فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب وبينه في تقسيمه. وقد طرح الرابع كما نص عليه.

والحاكم تأوَّل أنه إنما أراد أن يفرد كتاباً، ويأتي بأحاديث خاصة مفردة وليس ذلك مراده، بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة.

ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاثة الحفَّاظ، ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي طرحها. وكذلك علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها أتى بها في مواضعها من الأبواب. . . . وهذا يدل على استيعابه غرضه في التأليف، وإدخاله في كتابه كل ما وعد به.

وقد فاوضت في تأويلي هذا من يفهم هذا الباب فما رأيت منصفاً إلا صوبه. وبان له ما ذكرت...» انتهى كلام القاضي عياض.

قال الإمام النووي معلقاً على ما قاله القاضي: وهذا الذي اختاره ظاهر جداً[1].

إذاً فإمامنا النووي قد وافق عياض في ما اختاره بل أنه رجحه على تأويل الإمامين الحاكم والبيهقي، وهذا يوضح لنا ما قلناه من أن النووي كثيراً ما يعتمد كلام عياض.

والحق أن تأويل القاضي لمراد مسلم هو الأقرب في إخراجه لأحاديث الطبقات التي ذكرها.

المثال الثاني:

نسوق هنا مثالاً آخر يوضح لنا تأثر الإمام النووي بكلام القاضي في الإكمال، وذلك في شرحه لحديث:

(من مات يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة).

قال الإمام النووي: وأما معنى الحديث فقد جمع فيه القاضي عياض رحمه الله تعالى كلاماً حسناً جمع فيه نفائس، فأنا أنقل كلامه مختصراً، ثم أضم إليه ما حضرني من زيادة.

قال القاضي عياض: اختلف الناس فيمن عصى الله تعالى من أهل الشهادتين فقالت المرجئة لا تضره المعصية مع الإيمان. وقالت الخوارج تضره ويكفر بها. وقالت المعتزلة يخلد في النار إذا كانت معصية كبيرة، ولا يوصف بأنه مؤمن ولا كافر ولكنه يوصف بأنه فاسق.

وقالت الأشعرية: بل هو مؤمن وإن لم يغفر له وعذب، فلا بد من

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٢٣، ٢٤.

إخراجه من النار. وإدخاله الجنة. قال: وهذا الحديث حُجَّة على الخوارج والمعتزلة. وأما المُرْجِئَة فإن احتجت بظاهره قلنا مَحْمَلَهُ على أنه غفر له أو أخرج من النار بالشفاعة ثم أدخل الجنة. فيكون معنى قوله ﷺ: «دخل الجنة» دخلها بعد مجازاته بالعذاب. وهذا لا بد من تأويله لما جاء في ظاهر كثيرة من عذاب بعض العصاة، فلا بد من تأويل هذا لئلا تتناقض نصوص الشريعة.

وفي قوله ﷺ: (وهو يعلم) إشارة إلى الرد على مَنْ قال مِنْ غُلاة المرجئة: إن مظهر الشهادتين يدخل الجنة، وإن لم يعتقد ذلك بقلبه. وقد قيد ذلك بحديث آخر بقوله ﷺ: (غير شَاكٍّ فيهما) وهذا يؤكد ما قلناه.

وواصل الإمام النووي إيراد كلام القاضي عياض في شرحه هذا الحديث حتى انتهى. ثم قال: «هذا آخر كلام القاضي رحمه الله تعالى. وهو في نهاية الحسن» وقد اكتفى الإمام النووي بما أورده من شرح القاضي.

وهذا يؤيد ما قلناه من اعتماد الإمام النووي كثيراً على شرح الإكمال. وجزى الله الإمام النووي خيراً فهو في أخذه منصف للقاضي وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل أهل الفضل.

وهذا آخر كلامنا على الإكمال... والله الموفق.

الفصل الثالث

التعريف بكتاب بغية الرائد، ومنهج القاضي في شرح حديث أم زرع

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حديث أم زرع وشراحه.

المبحث الثاني: التعريف ببغية الرائد ومخطوطاته.

المبحث الثالث: بغية الرائد ـ عرض وبيان.

المبحث الرابع: منهجه في بيان فنون البلاغة في حديث أم زرع.

المبحث الأول
حديث أم زرع وشراحه

ألَّف المحدثون كثيراً من كتب الأفراد، وهي تلك الكتب التي يفردون فيها أحاديث بعينها بالتأليف، وقد حظي حديث أم زرع هذا بإفراد كثير من العلماء له بالشرح.

وكذلك اعتنى به شراح كتب السنة ومؤلفو الغريب لكثرة ما فيه من الغريب كما سنرى.

وقد شرح هذا الحديث من العلماء إسماعيل بن أبي أويس[1] في جزء، وشرحه أبو عبيد القاسم بن سلم في كتابه «غريب الحديث»، والخطابي في شرح صحيح البخاري وشرحه الزبير بن بكار، وأبو بكر بن الأنباري[2].

وشرحه القاضي عياض في بغية الرائد الذي نحن بصدد دراسته، وشرحه العلامة ابن حجر في فتح الباري شرحاً وافياً شافياً لخص فيه جميع ما قاله الشراح قبله. وقد قال ابن حجر أن أجلّ شروحه هو شرح

---

(١) إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن عامر الأصبحي. روى عن إبراهيم بن سعد وسليمان بن بلال وروى عنه البخاري ومسلم والدارمي. توفي سنة ٢٢٦هـ.

(٢) أبو بكر بن الأنباري هو محمد بن بشار النحوي شيخ الأدب، كان من الأفراد في العلم مع قوة الدين. صنف كثيراً وكان يملي من حفظه. توفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ.

القاضي عياض[1].

وحديث أم زرع جدير بهذه العناية فقد جمع من البلاغة والعربية والأحكام الشيء الكثير، كما أنه حديث طويل ورواياته كثيرة.

ولكي نكون على صلة تامة بالكلام على بغية الرائد رأيت أن نثبت هنا أولاً نص حديث أم زرع من رواية البخاري في صحيحه.

حديث أم زرع

قال أبو عبد الله البخاري حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وعلي بن حجر قالا: أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عائشة قالت: جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن من أزواجهن شيئاً. قالت الأولى: زوجي لحم جمل غث[2] على رأس جبل لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل[3] قالت الثانية زوجي لا أبث خيره إني أخاف أن لا أزره إن أذكره أذكر عجره وبجره[4].

قالت الثالثة: زوجي العشنق[5] إذا أنطق أطلق وإن أسكت أعلق[6].

وقالت الرابعة: زوجي كليل تهامة لا حر ولا قر ولا مخافة ولا سآمة.

قالت الخامسة: زوجي إذا دخل فهد[7]، وإذا خرج أسد[8]، ولا يسأل عما عهد.

---

(١) فتح الباري: ١١/ ١٦٣، ١٦٤.
(٢) غث: هزيل.
(٣) فينتقل: انتقلت الشيء إذا نقلته.
(٤) عجره وبجره: أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الخفية الكامنة.
(٥) العشنق: المقدام على ما يريد الشرس في أموره.
(٦) أعلق: تعني أنها تصبح معلقة لا ذات زوج مريح ولا مطلقة.
(٧) فهد: وصفته بالغفلة عند دخول البيت على جهة المدح.
(٨) أسد: يصير مثل الأسد.

قالت السادسة: زوجي إذا أكل لف[1]. وإذا شرب اشتف[2] وإذا اضطجع التف ولا يولج الكف ليعلم البث[3].

وقالت السابعة: زوجي غيايا أو عيايا طباقا[4] كل داء له داء شجَّك أو فلَّك أو جمع كلالك[5].

قالت الثامنة: زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب[6].

قالت التاسعة: زوجي رفيع العماد[7]، طويل النجاد[8]، عظيم الرماد[9]، قريب البيت من الناد.

قالت العاشرة: زوجي مالك وما مالك، مالك خبر من ذلك، له إبل كثيرات المبارك، قليلات المسارح، إذا سمعن صوت المزهر[10] أيقن أنهن هوالك.

قالت الحادية عشرة: زوجي أبو زرع فما أبو زرع: أناس من حلى أذني[11] وملأ من شجم عضدي وبجحني فبجحت إلى نفسي[12]، وجدني في أهل غنيمة يشق[13] فجعلني في أهل صهيل وأطيط[14] ودائس

---

(١) لف: تعني أنه لا يترك شيئاً.
(٢) اشتف: استقصى المشروب وأتى عليه كله.
(٣) البث: الحزن، وكل ما يهم الإنسان فهو بث.
(٤) طباقاً: الذي تنطبق عليه الأمور والغيايا مثله.
(٥) شجك: جرحك في رأسك. وفلك: جرحك في جسدك.
(٦) زرنب: نبت طيب الرائحة.
(٧) رفيع العماد: كناية عن طول بيته.
(٨) طويل النجاد: كناية عن طول قامته.
(٩) عظيم الرماد: كناية عن كثرة ما يطبخ عنده لكثرة ضيوفه.
(١٠) المزهر: آلة من آلات اللهو.
(١١) أناس من حلى أذني: تريد أنه أثقل أذنيهما بالذهب فأحدث صوتاً.
(١٢) بجحني فبجحت إلى نفسي: عظمني فعظمت إلى نفسي.
(١٣) بشق: بشظف من العيش.
(١٤) أهل صهيل وأطيط: أهل خيل وابل.

ومنق[1]، فعنده أقول فلا أقبح، وأرقد فأتصبح وأشرب فأتقنح[2]. أم أبي زرع وما أم أبي زرع. عكومها رداح، وبيتها فساح[3]. ابن أبي زرع وما ابن أبي زرع مضجعه كَمَسَلِّ شطبة ويشبعه زراع الجفرة[4]. بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع. طوع أبيها وطوع أمها وملء كسائها[5] وغيظ جارتها. جارية أبي زرع وما جارية أبي زرع لا تبث حديثنا تبثيثا[6] ولا تنقث ميرتنا تنقيثاً[7] ولا تملأ بيتنا تعشيشا[8].

قالت خرج أبو زرع والأوطاب تمخض[9] فلقى امرأة معها والدان كالفهدين يلعبان من تحت خصرها برمانتين، فطلقني ونكحها.

فنكحت بعده رجلاً سرياً[10]، ركب شريا[11]، وأخذ خطياً[12]، وأراح علي نعماً ثريا[13]، وأعطاني من كل رائحة زوجاً[14]، وقال: كلي أم زرع وميري[15] أهلك. قالت فلو جمعت كل شيء أعطانيه ما بلغ أصغر آنية[16] أبي زرع.

---

(١) دائس ومنق: زرع وماشية.
(٢) فأتقنح: لا يقطع شربي.
(٣) عكومها رداح: أوعيتها ثقيلة. كناية عن كثرة ممتلكاتها.
(٤) الشطبة: الواحدة من سدى الحصير. والجفرة: السخلة التي لها أربعة شهور.
(٥) ملء كسائها: كناية عن حسن صحتها وكمال جسمها.
(٦) تريد أنها كتومة لسرهما.
(٧) تريد أنها لا تفسد معيشتهم.
(٨) تعشيشاً: أرادت أنها لا تملأ بيتهم بالأوساخ.
(٩) الأوطاب تمخض: الأوطاب آنية اللبن ومخضها هزها لإخراج الزبدة.
(١٠) سرياً: من سراة الناس وهم الكبراء.
(١١) شريا: فرساً خباراً فائقاً.
(١٢) خطباً: تريد رمحاً خطياً منسوباً إلى موضع بالبحرين تصنع فيه الرماح الجيدة واسم المكان خط.
(١٣) نعماً ثريا: نعماً كثيرة.
(١٤) تريد أنه اعطاها اثنين من كل صنف من الحيوانات عنده.
(١٥) ميري: أطعمي من الميرة وهي الطعام.
(١٦) آنية: جمع إناء.

قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ كنت لك كأبى زرع لأم زرع.

قال سعيد بن سلمة قال هشام: ولا تغشش بيتنا تغشيشاً. قال أبو عبد الله[1] وقال بعضهم فأتقمَّح بالميم وهذا أصح[2].

هذا هو حديث أم زرع الذي أفرده القاضي عياض بالشرح في «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد».

فما هو بغية الرائد هذا؟؟

نجيب على هذا السؤال في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

(١) أبو عبد الله هو البخاري.

(٢) انظر فتح الباري: ١١/١٦٣ وما بعدها.

المبحث الثاني
التعريف ببغية الرائد ومخطوطاته

اسم الكتاب:

سماه القاضي عياض (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد). وقد ذكره كثيرون ممن ترجموا للقاضي منهم: ابن فرحون في الديباج المذهب[1]، والمقري في أزهار الرياض، وابنه محمد في التعريف بالقاضي عياض[2].

كما ذكره البغدادي في هدية العارفين[3]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[4].

دافعه لتأليفه:

سأله بعض المهتمين أن يشرح حديث أم زرع يستفاد ذلك من مخاطبة القاضي عياض لهذا السائل في مقدمة الكتاب، فقد قال بعد الديباجة: «وافقت أدام الله توفيقك، ونهج لمهيع الحق طريقك، على ما سألت عنه من

---

(١) الديباج المذهب: ص ١٧٠.

(٢) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٣٢ (مخطوطة الرباط).

(٣) هدية العارفين: ١/ ٨٠٥.

(٤) كشف الظنون: ١/ ٥٤٨.

حديث أم زرع وتفسير مشكل معانيه وأغراضه، وفتح مغفل غريبه وألفاظه فاستعنت بالله على إجابتك، واستمد منه التوفيق إلى الصواب من قصد إرادتك، والله يعصم كلاً بتوفيقه ويسبغ عليك نعماه، بعزته لا إله سواه»[1].

فالقاضي قد وافق على طلب سائله في شرح لحديث أم زرع يبين فيه معاني الحديث وغريب ألفاظه.

وهذه طريقة علمائنا السالفين، لا يبذلون العلم إلا لمن يطلبه إكراماً للعلم، فهو أعز ما يطلب. وهم في الغالب لا يعيِّنون السائل باسمه مفرداً كان أو جماعة.

وقد سار علمائنا وساداتنا الأبرار على هذه السنة وتوارثوها خلفاً عن سلف، فهذا هو الشيخ العالم العلامة عبد الباري العشماوي الرفاعي يقول في مقدمته العشماوية في فقه السادة المالكية «... سألني بعض الأصدقاء أن أعمل مقدمة في الفقه على مذهب الإمام مالك، فأجبتهم إلى ذلك راجياً للثواب»[2].

نسخ بغية الرائد المخطوطة:

لا زال كتاب بغية الرائد في مخطوطاته لم يطبع، وتوجد له مخطوطات كثيرة وجيدة في المغرب والمشرق، وفي الهند وتركيا وألمانيا[3].

ونحن هنا نقدم وصفاً لما طالعناه من مخطوطات بغية الرائد.

١ ـ نسخة بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم **٣٨٨٣**، وهي كاملة بخط مغربي جيد، تاريخ نسخها الرابع عشر من شعبان سنة **١١٣٨**هـ وهي عارية عن اسم الناسخ. وتصلح أساساً للتحقيق.

---

(١) بغية الرائد: الورقة الأولى من مخطوطة الخزانة الملكية.
(٢) متن العشماوية في فقه السادة المالكية: ص ٢.
(٣) طبع في وقت لاحق.

توجد هذه النسخة في مجلد ضمَّ معها رسائل لبعض الشيوخ مسطرتها ١٧ x ١١سم.

٢ ـ نسخة أخرى بالخزانة الملكية برقم ٦٣٩٢ وهي كاملة بخط عادي جيد وبها أكل أرضة في كل صفحاتها تقريباً وقد كادت تتلف لولا أن يد التحسين قد مستها إذا لزقت كل صفحاتها بلازق شفاف فالتأم بعض شملها.

وهذه النسخة تصلح للمقابلة عند إرادة تحقيق الكتاب. وقد كتبت في القاهرة على يد ناسخها العبد الفقير إلى الله أحمد... الأنصاري الدمشقي الذي كتبها لنفسه في اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٦٤٢هـ.

وتمتاز هذه النسخة بقدمها، حيث نسخت بعد ٩٨ عاماً فقط من وفاة القاضي عياض. ومقاس النسخة ١٨ x ١٢سم تقريباً.

٣ ـ نسخة بالخزانة العامة بالرباط كاملة وسليمة بخط مغربي جيد في مجلد بخط راجي عفو مولاه محمد البجائي وتاريخ نسخها غير مكتوب ومقاسها ١٥ x ١٠سم.

٤ ـ نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة عن أصل بمكتبة مولانا الأستاذ عبد العزيز اليمني برقم ٣٠٢٠، تقع النسخة في (٧٠) ورقة.

وكانت هذه النسخة حسبما هو مكتوب عليها ملكاً للشمس ابن خلكان ويوجد عليها توقيعه. وهي بخط جميل جداً وفي غاية الوضوح. ومقاسها ١٧٠ x ٢٤٥ مليمتر.

ورغم أن نسخة الخزانة الملكية التي قدمناها أولاً جيدة إلا أن هذه أجود منها لذلك ينبغي أن تكون أساساً عند إرادة تحقيق الكتاب، بل أنه يمكن الاكتفاء بها.

٥ ـ نسخة مصورة بمعهد المخطوطات عن أصل بمكتبة «كوبرلي» برقم ٢٥٦ ورقمها بالمعهد ١٠٨ حديث ومصطلح.

تقع في ٧٠ ورقة سعة ٢٧ سطراً مقاسها ١٤ x ١١,٥سم. وبها نقص يسير في آخرها. وخطها جيد ومقروء، وتاريخ نسخها القرن الحادي عشر عارية عن اسم الناسخ.

٦ ـ وتوجد نسخة بمكتبة برلين برقم ٨/١٥٦٧. وهذه النسخة لم أطلع عليها وإنما علمت بوجودها من الفهارس فقط.

هذه هي مخطوطات بغية الرائد التي عثر عليها الباحث وقد أثبتنا أرقامها وأوصافها، ولا شك أنها تمتِّع الباحث بل أنه يستطيع أن يكتفي عند التحقيق بنسخة مكتبة مولانا اليمني التي ذكرناها.

والله الموفق،،،

المبحث الثالث
بغية الرائد ــ عرض وبيان

بدأ القاضي عياض بغية الرائد بمقدمة قصيرة وضح فيها بعد الديباجة دافعه لتأليف هذا الكتاب في شرح حديث أم زرع، وقد أسلفنا ذكر دافعه هذا في المبحث الماضي. ثم وضح القاضي منهجه الذي سار عليه والتزمه فقال: (ورأينا أن نبتدي بالحديث وسياقة متنه، مع اختلاف ألفاظ نقلته، وزيادة بعضهم على بعض في سرده، ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده وشرح غريبه وعويص إعرابه، . . . وما يتعلق به من فقه، وتنقدح من فائدة ويتجه فيه من وجه، بحول الله تعالى وقوته)[1].

ثم ذكر القاضي أن طرقه في الحديث كثيرة ومتشعبة وبعضها يزيد على بعض وفي متن الحديث بينها اختلافات وزيادات وتقديم وتأخير.

بعد ذلك أورد القاضي متن الحديث وجعل ينبه أثناء ذلك على اختلاف الروايات في استقصاء عجيب، وذلك بعد أن ذكر أسانيده هو في هذا الحديث والذي أخذه عن مختلف الشيوخ في مختلف المصنفات. وقد قدمنا في المبحث الماضي متن الحديث من صحيح البخاري.

وبعد أن ساق القاضي الحديث، وأشار إلى اختلاف الروايات قال: أن الحديث صحيح لا خلاف في صحته، وقد أخرجه الأئمة في

---

(١) بغية الرائد: ورقة (١) ـ مصورة معهد المخطوطات رقم (١٠٨).

الصحاح[1]. وقال أنه لا خلاف في رفع قوله في الحديث: (كنت لك كأبي زرع لأم زرع) وإنما الخلاف في رفع بقية الحديث. هل هو مرفوع إلى النبي ﷺ أو موقوف على السيدة عائشة رضي الله عنها؟

وقد قال أبو بكر بن ثابت الخطيب أن المرفوع من الحديث: (كنت لك كأبي زرع لأم زرع) وما عداه من كلام عائشة رضي الله عنها حدثت به النبي ﷺ[2].

بعد هذا بين القاضي الناحية النحوية في الحديث. ثم جعل يبين ما فيه من الأحكام الفقهية فذكر منها بعضاً فقال:

(إن في الحديث من الفقه حسن عشرة الرجل مع نسائه. وتأنيسهن، واستحباب محادثتهن بما لا إثم فيه كما فعل النبي ﷺ بحديثه لعائشة رضي الله عنها ومن كان معها من أزواجه)[3].

وفيه من الفقه جواز إخبار الرجل أهله بحاله معهم وحسن صحبته إياهم، وإحسانه، وتذكيرهم بذلك تطييباً لأنفسهم واستجلاباً لمودتهم.

وقد أفاض القاضي في ذكر ما في هذا الحديث من العلم وأحكام الفقه.

وبعد أن فرغ القاضي من ذكر الأحكام المستفادة هذه شرع يشرح الحديث ويبينه فقرة فقرة.

ونورد هنا كمثال لطريقته في الشرح، شرحه لقول المرأة الثانية في وصف زوجها.

---

(١) بغية الرائد: ورقة (٥).

(٢) بغية الرائد: ورقة (٦).

(٣) بغية الرائد: ورقة (٩).

قالت الثانية: زوجي لا أبث خبره، إني أخاف أن لا أذره، إن أذكره اذكر عجره وبجره.

قال القاضي في شرحه لذلك:

غريب قول الثانية: لا أبث: لا أنشر وأذكر، ومن رواه أنتُّ فمن هذا، يقال بث الحديث ونته وهو بمعنى (لا أنبي خبره) في الرواية الأخرى أي أعلم.

عجره وبجره: قال أبو عبيد العجر تعقد العصب والعروق في الجسم حتى تراها بائنة والبجر مثلها، قال ابن الأعرابي العجرة نفخة في الظهر، فإن كانت في السرة فهي بجرة، ثم تنقلان إلى الهموم والأحزان ونحوه عن ثعلب والأصمعي، ومنه قول علي رضي الله عنه يوم الجمل: إلى الله أشكو عجري وبجري، أي همومي وأحزاني. قال أحمد ابن عبيد العجر في البطن والجنب، والبجر في السرة. وقال الأصمعي: إنها تستعمل في المصائب أيضاً. قال الهروي عجره وبجره أي عيوبه. وقال ابن السكيت: أسراره. وقال المبرد نحوه وبه فسر قول علي رضي الله عنه قال: أي ما أسر من أمري... وحكى نحوه عن الأصمعي قال: هو كلام سائر من أمثال العرب يقال لقي فلان فلاناً فأبثه عجره وبجره، أي أسراره. قال أبو سعيد النيسابوري: إنما عنت المرأة أن زوجها كثير العيوب.

وبعد أن فرغ القاضي من شرح الغريب عنون للشرح العام فقال (معناه) قولها: (لا أبث خبره أخاف أن لا أذره) أي أترك حديثه والهاء عائدة على الخبر، أي أنه لطوله وكثرته إن بدأته لا أقدر على تمامه. وإلى هذا ذهب يعقوب، ويعضد هذا ما ورد في زيادة بعضهم (ولا أبلغ قدره) وفيه تأويل آخر ذكره أحمد بن عبيد بن ناصح، أن الهاء عائدة على الزوج، وكأنها خشيت فراقه إن ذكرته وكرهت ذلك، وتكون (لا) هنا على قوله زائدة. فتكون أذره على هذا التأويل أفارقه.

ويحتمل على رجوع الهاء للزوج تأويل آخر: أي إني إن أخبرت

بخبر من عيوبه ونقائصه أفضي ذلك إلى ذكر آخر أقبح منه، وقد عاهدت صواحبها على أن لا تكتم شيئاً من صفاته عنهن. فهذه المرأة كرهت ما تعاقدت عليه معهن، وذهبت إلى ستر عيوبه لكثرتها ولم تر أن تذكر بعضها دون بعض وإنها وإن ذكرت شيئاً نسيت ذكر شيء آخر. فرأت الإمساك أولى...

ومعنى قولها: (إن أذكره أذكر عجره وبجره) فعلى مذهب ابن الأعرابي، وثعلب والأصمعي، أي إني إن ذكرته ذكرت همومي وأحزاني به.

وعلى مذهب الأصمعي الآخر والنيسابوري، إن ذكرته ذكرت معايبه وقبائحه.

وعلى مذهب ابن السكيت، ذكرت أسراره ـ وبعض هذه الأقوال قريب من بعض. قال الخطابي أرادت عيوبه الباطنة وأسراره الكامنة.

قال القاضي: أعلم أنه كان مستور الظاهر فلم تر هتك ستره، وإنها إن تكلمت بما تعاقدت عليه مع صواحبها كشفت من معايبه ما استتر. وأبدت من سوء حالها وعظم همومها به ما لم يظهر. ولكنها وإن لوحت وما صرحت وأجملت وما شرحت، فقد بثت وإن قالت لا أبث، إذ لا بد للمصدور أن ينفث. انتهى كلام القاضي.

وهذا الذي قاله القاضي في شرح قول الثانية قال مثله في كلام كل واحدة من النسوة، وهو ربما بوب في نهاية الشرح تنبيهاً يذكر فيه حكماً أو استنباطاً.

ولما وصل القاضي لما قالته أم زرع نجده يأخذ جزءاً من كلامها، فيبين غريبه وما فيه من العربية ومعناه وقد أطال فيما قالته النفس بسط فيه القول حتى استأثر بالجزء الأكبر من كتابه.

ولما انتهى القاضي من شرح الحديث على النحو الذي قلناه، شرع

يفي بما وعد به من ذكر ما اشتمل عليه الحديث من ضروب الفصاحة وفنون البلاغة.

وقد تجلّى القاضي في هذا الفصل كما سنرى في مبحثنا القادم في منهجه في ذلك.

ولما وفّى هذا الفصل حقه ختم كتابه بخاتمة ذكر فيها بإيجاز بعض نتائج شرحه فقال:

(... انتهى بنا القول فيما حررناه من الكلام في هذا الحديث، وقد احتوى على جمل من فنون العلم حسان وفقر من ضروب الفصاحة غراب.

خرجنا فيه نحو عشرين مسألة في الفقه، ومثلها في العربية، مع كثرة ما ذكرنا فيه من كلام الشارحين وأصحاب المعاني، وترجيح الصواب منها. وتوليد كثير مما لم يتقدم فيه كلام بلغه علمي، وانتهى إليه ذكري... وعلى الله جل اسمه الاعتماد في العفو عن الزلل، والرغبة في غفران المباهاة في القول والعمل. وهو جل اسمه ولي العصمة، ومولى الرحمة، ومولى شكر النعمة لا إله غيره، وصلواته على مصطفاه محمد نبيه، وعلى آله وسلامه كثيراً).

وبهذا ينتهي عرضنا لما تضمنه بغية الرائد

المبحث الرابع
منهج القاضي في بيان فنون البلاغة
في حديث أم زرع

عقد القاضي كما ذكرنا فصلاً في آخر كتابه أبان فيه عن البلاغة وفنونها في كلام النسوة في حديث أم زرع.

وقد تجلت ملكة عياض البلاغية ومعرفته بفنون البلاغة في هذا الفصل.

وهو يقول في أول هذا الفصل:

وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة من الكلام الفصيح الألفاظ الصحيح الأغراض، البليغ العبارة، البديع الكناية والإشارة، البديع التشبيه والاستعارة، وبعضهن أبلغ قدراً، وأعلى يداً، وأكثر طولاً، وأمكن قاعدة وأصلاً.

وكلام بعضهن أكثر رونقاً وديباجة، وأرق حاشية، وأحلى مجاجة، وبعضهن أصدق في الفصاحة لهجة، وأوضح في البيان محجة، وأبلغ في البيان والإيجاز حجة.

فأنت إذا تأملت حديث أم زرع وجدته مع كثرة فصوله وقلة فضوله مختار الكلمات، واضح السمات، نير القسمات، وقد وزنت ألفاظه وقيس

معانيه، وقررت قواعده وشيدت مبانيه. وجعلت لبعضه في البلاغة موضعاً، وأودعته من البديع بدعاً.

وإذا لمحت كلام التاسعة صاحبة النجاد والعماد، والرماد، ألفيتها لأفانين البلاغة جامعة، ولقلم البيان رافعة، وبعصا الإيجاز قارعة.

وكانت هذه نظرة عامة من القاضي عياض، وتنبيه لمناحي بلاغية قمة في البلاغة من كلام بعض النسوة. ثم هو بعد ذلك بدأ يبين بالتفصيل ما في كلام كل واحد من النسوة من الأولى وإلى أم زرع وهي الأخيرة.

ونحن حين نتتبع كلام القاضي هذا ونسوق جملة منه إنما نرى فيه منهجاً مجهولاً لدى الدارسين لعلم البلاغة في عصرنا.

قال القاضي:

... أعتبر كلام الأولى فإنه مع صدق تشبيهه، وصقالة وجوهه، قد جمع من أحسن الكلام أنواعاً، وكشف عن محيا البلاغة قناعاً. وقرن بين جزالة اللفظ وحلاوة البديع، وضم تفاريق المناسبة، والمقابلة، والمطابقة، والمجانسة، والترتيب، والترصيع.

فأما صدق تشبيهها، فعلى ما شرحناه قبل، والتشبيه أحد أبواب البلاغة وأبدع أفانين هذه الصناعة، وهو موضوع للجلاء والكشف، والمبالغة في الوصف. والعبارة عن الخفي بالجلي، والمتوهم بالمحسوس، والحقير بالخطير، والشيء بما هو أعظم منه، وعن القليل الوجود بالمألوف المعهود. وكل هذا لتأكيد البيان والمبالغة في الإيضاح.

فانظر أين قول القائل: الذين كفروا أعمالهم لا ينتفعون بها، من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ

﴿٣٩﴾﴾[1]، وتأمل بون ما بين الموضعين من البيان وفرق ما بين الكلامين من الإيضاح.. وإن كان الموضوع سواء والغرض واحد.

وكذلك قول امرأة زوجي بخيل لا يوصل إلى شيء مما عنده، وبين كلام هذه المرأة المتكلم عليه.

وأكثر تشبيهات القرآن الكريم من هذا النمط كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٢٤﴾﴾[3].

ولا بد أن يكون التشبيه صادقاً من الوجه الذي وقع به التشبيه، وإلا اختل به الكلام.

وهذه المرأة شبهت بخل زوجها وأنه لا ينال ما عنده مع ما في شراسة خلقه وكبر نفسه، بلحم الجمل الغث على الجبل الوعث. فشبهت وعورة خلقه بوعورة الجبل، وبعد خيره ببعد اللحم على رأسه، والزهد فيما يرجى منه لقلته وبعده بالزهد في لحم الجمل الغث. فأعطت للتشبيه حقه ووفته قسطه. وهذا من تشبيه الجلي بالخفي، والمتوهم بالمحسوس والحقير بالخطير. انتهى كلامه.

وتابع القاضي كلام النسوة على هذا النسق وساقه على هذا المنهج، يبين أوجه البلاغة وفنونها في الحديث بمقدرة ودراية كشفت عن تمكنه من علم البلاغة. وعن منهج يمكن أن نسميه بالمنهج التطبيقي.

وعن الفصل الأخير هذا يقول الأستاذ السيد أحمد صقر: «إن هذا

---

(١) سورة النور: آية ٣٩.
(٢) سورة النور: آية ٣٥.
(٣) سورة الرحمن: آية ٢٤.

الفصل الأخير من فصول بغية الرائد الذي كشف فيه عياض عن فنون البلاغة في حديث أم زرع يعتبر في نظري من أروع فصول البلاغة التطبيقية في الكتب العربية، وهو يكشف عن ناحية مجهولة من مناحي عظمة عياض وهي الناحية البلاغية التي تجلت فيها شخصيته وبرز فيها رأيه وتجلى ذوقه الرفيع ونقده الدقيق. . .

ولو انتشر منهج عياض هذا ونهج فيه الدارسون لأساليب القرآن والحديث لغنيت الأبحاث النقدية، وتجدد شباب البلاغة العربية، ورقت نضارتها، ودامت غضارتها، وارتاحت إليها الأرواح، وصفت نحوها القلوب، وجنحت إليها الأفكار وتعشقتها العقول، فدامت حية في النفوس والأذهان. ولما كان مصيرها هذا المصير الرهيب الذي صوح نبتها، وأقفر روضها وحلت محلها بلاغة الأعاجم التي لا ترهف حسّاً ولا تصقل ذوقاً، لأن حقيقة أمرها إخلاط من الفلسفة والمنطق وأمشاج من النحو وعلم الكلام ترهق أرواح دارسيها وتصدهم عن النظر فيها»[1].

وقد صدق الأستاذ السيد أحمد صقر، فإن منهج القاضي منهج حي برز فيه عنصر التطبيق.

والقاضي قد أدرك عظم قدر هذا الفصل فهو بعد أن أتمه قال:

حررت هذا الفصل الأخير من علم البلاغة، واستنثرت ما في كلامهن من الفصاحة وغرائب النقد وبديع الكلام ما فيه غنية لمتأمليه ممن شدا في باب الأدب شيئاً، وتطلع لأن يعلم صناعة التأليف ويفهم منازع أرباب الشأن.

وخلاصة القول أن القاضي تجلّى في الفصل الأخير من هذا الكتاب بمنهج بلاغي فريد أبان فيه وكشف عن أسرار البلاغة في هذا الحديث بما لم يسبق إليه ولم يلحق.

---

(١) الإلماع: ص ٢٠.

(٢) بغية الرائد: الصفحة الأخيرة (مصورة المعهد رقم ١٠٨).

الفصل الرابع

كتاب الشفا

تعريف ــ وبيان ــ وتقييم

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التأليف في شمائل الرسول ﷺ والعناية بها.

المبحث الثاني: تعريف عام بكتاب الشفا.

المبحث الثالث: عرض موجز لما تضمنه الشفا.

المبحث الرابع: منهج القاضي عياض في الشفا.

المبحث الخامس: شروح الشفا ومختصراته.

المبحث السادس: قبول الأمة للشفا وما قاله عنه الأعلام.

المبحث الأول
التأليف في شمائل الرسول ﷺ والعناية بها

عني المحدثون بالكتابة في شمائل الرسول ﷺ، وفي بيان حقوقه. ولا غرو فالرسول ﷺ جدير وخليق بأن يعتنى بالتأليف في حقه. فهو هادي البشرية ومنير سبيلها، والمرسل من رب العالمين رحمة للبشر، وهو باب النجاة، وهو الرحمة المهداة، وهو المصطفى لحمل أشرف الرسالات رسالة الإسلام، وهو سيد الأنام، وأفضل الخلق بلا خلاف، وهو الذي حبه إيمان وبغضه كفر، عليه أفضل الصلاة والسلام.

ومما لا يخفى أن أحوال الرسول ﷺ كلها تشريع، وهي كلها سنة فقد عرَّف أهل الشأن علم الحديث رواية فقالوا: هو نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقية أو خَلْقية (بضم الخاء في الأولى وفتحها في الثانية).

وقد كان فضل السبق إلى الكتابة في شمائل الرسول ﷺ للإمام الحافظ الترمذي[1] حيث ألف كتابه «الشمائل» وألف بعده الحافظ أبو بكر المقري[2] كتاباً في الشمائل، وكذلك الحافظ أبو العباس

---

(١) الإمام محمد بن عيسى الترمذي صاحب الجامع، ترجمنا له في التمهيد.

(٢) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن المقري صاحب المصنفات الكثيرة ومنها المعجم الكبير ومسند أبي حنيفة طاف المشرق والمغرب أربع مرات، ومشى في طلب نسخة بن فضالة سبعين مرحلة. توفي سنة ٣٩٦هـ.

المستغفري[1] وأبو محمد الحسين بن مسعود البغوي[2] الذي ألف كتابه «الأنوار في شمائل النبي المختار» رتبه على الأسانيد في واحد ومائة باب.

وألف الحافظ أبو نعيم[3] دلائل النبوة، وكذلك أبو بكر البيهقي وكتاب البيهقي هذا هو الذي قال عنه الذهبي: «عليك به فإنه كله هدى ونور».

ومن كتاب الشمائل النبوية (أعلام النبوة) لأبي داود السجستاني، ودلائل الرسالة لعبد الرحمن بن محمد بن فطيس القرطبي[4] الحافظ، وهو في عشرة أسفار.

ومنها كتاب الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى لأبي الفضل عياض بن موسى وهو موضوع دراستنا في هذا الفصل.

ومنها كتاب دلائل الإعجاز لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني وكتاب الوفا بأحوال المصطفى لعبد الرحمن بن الجوزي[5]،

---

(١) هو جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد المستغفري بن الفتح النسفي صاحب المصنفات الكثيرة ومنها: دلائل النبوة. توفي سنة ٤٣٢هـ.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي صاحب (معالم التنزيل والمصابيح) إمام من الأئمة الحديث وكان ذا نسك وعبادة. توفي سنة ٥١٦هـ.

(٣) هو الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الصوفي الحافظ الكبير. صنف الحلية، والمستخرج على البخاري وعلى مسلم، رحل إليه الناس وهو من أهل الذكر، توفي سنة ٤٣٠هـ.

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن عيسى قاضي الجماعة. يكنى بأبي المطرف. كان من جهابذة أهل الحديث عارفاً بالرجال. صنف فضائل الصحابة وأسباب النزول. توفي سنة ٤٠٢هـ.

(٥) هو الإمام جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن القرشي البكري صاحب المصنفات السائرة في مختلف العلوم. كان يلقب بحافظ العراق. بلغ مجلس وعظه مائة ألف. وتوفي سنة ٥٩٧هـ.

وقد جعله في مجلدين وزاد في أبوابه على خمسمائة باب[1].

وقد ألفت في الشمائل غير هذه الكتب وفي حقوقه وصفاته. وفي حنايا كتب السنة الشريفة نجد اهتماماً من العلماء بهذه الشمائل.

وهناك نوع من الكتابة في الشمائل وهي المعروفة بالموالد كالأسرار الربانية في مولد خير البرية للأستاذ العارف الشريف السيد محمد عثمان الميرغني[2].

والموالد تتضمن أشياء من السيرة النبوة العطرة مع شمائل الرسول ﷺ، وهي غالباً ما تكون مسجوعة، ويقرأها الناس في المواسم والأعياد الإسلامية كما هو معروف.

وتكمن قيمة هذه الموالد في أنها قريبة لفهم كل الناس، فقد راعى فيها مؤلفها أن تكون كذلك.

وأول المصادر لدراسة شمائل الرسول ﷺ هو القرآن الكريم. فقد وصف الله تعالى رسوله في القرآن كثيراً، وذكر من شأنه، وأعلى من قدره، ووضح حقوقه على العباد فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[4] إلى غير ذلك من الآيات.

ثم السنة النبوية التي تكفلت بنقل تلك الشمائل والتي هي أحد موضوعات السنة.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ١٥٠، وانظر: التوبيخ لمن ذم التاريخ: ص ١٦٦، ١٧٠.

(٢) هو السيد محمد عثمان بن السيد محمد أبي بكر بن السيد عبد الله الميرغني. المكي. «الختم» تخرج بالسيد أحمد بن إدريس، ألف التصانيف النافعة. منها: «تاج التفاسير». وهو تفسير للقرآن لطيف.

(٣) سورة (ن): آية ٤.

(٤) سورة التوبة: آية ١٢٨.

وقد وردت الأحاديث الكثيرة التي جمعها الأئمة، ومنها ألفوا في الشمائل.

ومن هؤلاء القاضي عياض، مؤلف الشفا بتعريف حقوق المصطفى الذي قيل عنه:

كلهم حاولوا الدواء ولكن ما أتى بالشفا إلا عياض

المبحث الثاني
تعريف عام بكتاب الشفا

عرف الشفا قديماً في كل بقاع العالم الإسلامي، فقد كتب الله له القبول فكتبه تلاميذ القاضي عياض عنه، وطارت نسخه شرقاً وغرباً.

وقد يدهش الإنسان عندما يعلم أن نسخ الشفا المخطوطة والمحفوظة بالمكتبات العامة فقط تعد بالمئات. فقد أحصيت له في الخزانة الملكية بالرباط أكثر من مائة مخطوطة، ومثلها بالخزانة العامة بالرباط، ونسخاً كثيرة بخزانة القرويين بفاس، والخزانة العامة بتطوان. وفي تونس في المكتبة القومية توجد نسخ عديدة للشفا، وفي مكتبة الأزهر وغير ذلك من المكتبات.

ولا أحسب مكتبة في العالم الإسلامي تخلو من نسخ الشفا المخطوطة.

وفي الطبع نجد الشفا من أوائل الكتب الإسلامية التي طبعت ورأت النور في مصر، والمغرب، وتركيا، والهند، وقد طبع كثيراً.

فطبع بالأستانة طبعة على الحجر بمكتبة خليل أفندي سنة ١٢٩٠هـ في جزء واحد.

وطبع بالمطبعة العثمانية سنة ١٣١٢هـ في جزءين.

وطبع بفاس سنة ١٣٠٥هـ، ومرة ثانية سنة ١٣١٣هـ.

وتوالت طبعاته، تارة متناً مجرداً وتارة مع أحد شروحه الكثيرة.

والشفا في تجزئة القاضي يقع في ستة أجزاء كما قال ابنه محمد في التعريف بالقاضي عياض[1]، وأما في طبعاته فإنه طبع في الغالب في جزءين. وهناك طبعة بالمغرب في ثلاثين جزءاً لتسهيل قراءته في رمضان وغيره خاصة عند الملمات.

والصحيح في اسم الشفا والذي سماه به القاضي عياض في المقدمة (الشفا بتعريف حقوق المصطفى)[2].

وقد رأيت كثيراً ممن قال في اسمه: (الشفا في تعريف حقوق المصطفى) ومعناه لا يختلف عن تسمية القاضي.

وفي المبحث القادم سنتعرض للدافع الذي دفع القاضي ليؤلف كتابه هذا، وذلك أثناء عرضنا للكتاب والله الموفق.

(١) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٣٢ (مخطوطة الرباط).

(٢) الشفا: ١/٤.

المبحث الثالث
عرض موجز لكتاب الشفا

يقع الشفا في أغلب طبعاته في جزءين، وقد قسمه المؤلف إلى أربعة أقسام قبلها مقدمة. وقسّم كل من القسمين الأولين إلى أربعة أبواب، والقسم الثالث قسمه إلى بابين وكذلك القسم الرابع.

فجملة ما في الشفا من الأبواب اثنا عشر باباً وقد حررت جملة ما فيه من الفصول فوجدتها مائة وسبعة وخمسين فصلاً.

المقدمة:

بدأ القاضي الشفا بمقدمة جيدة المعنى سليمة المبنى، فبعد ديباجة رصينة ذكر دافعه لتأليف الشفا، ذلك أن السؤال تكرر عليه في مجموع يتضمن التعريف بقدر المصطفى ﷺ وما يجب له من توقير وإكرام، وما حكم من لم يعرف ذلك الواجب أو قصر في حقه ﷺ. ولا شك أن التكليف بمثل هذا المجموع أمر خطير، (لأن ذلك يستدعي تقرير أصول، وتحرير فصول. والكشف عن غوامض ودقائق، من علم الحقائق... وها هنا مهامه فيها تحار فيها القطا وتقصر دونها الخطأ)[1].

ولكن رغم خطر هذا الأمر نرى القاضي يركن إلى طلب من كرر

(١) الشفا: ١/٣.

عليه السؤال راجياً الثواب في التعريف بقدر المصطفى ﷺ. ولأن الله أخذ العهد على الذين أوتوا الكتاب لتبيننه ولا تكتمونه، وخوفاً من الوقوع في الوعيد الوارد عنه ﷺ لمن يكتم العلم.

لهذه الأسباب بادر القاضي لقضاء هذا الحق الذي أصبح مفترضاً رغم شغله بالقضاء.

والقاضي في المقدمة قد وضح أقسام كتابه وترتيبه وموضوعاته في تنظيم دقيق، وتخطيط فريد، يضاهي أحدث ما وصل إليه الناس في العصر الحديث في تخطيط البحوث وتبويب الرسائل.

فالكتاب مقسم إلى أقسام، والأقسام إلى أبواب، وكل باب تحته فصول، وكل فصل يتناول جانباً مما اشتمل عليه موضوع الباب.

وهذا ما يجعل الشفا في القمة من المصنفات دقة في التبويب والتقسيم والمنهجية.

وبعد المقدمة شرع القاضي في كتابه على ما رتبه من الأبواب وقسّمه من الأقسام.

ونحن حين نتولى عرض هذا الكتاب الضخم، الجليل القدر والموضوع، سنطوي الكلام في ذلك طياً، فلسنا بصدد اختصاره إذ ذلك سيخرجنا عن أصل غرضنا، وإنما سنعرض عرضاً يكشف ما تضمنه الشفا من المادة، نشير فيه إلى ما تضمنته الأبواب إشارة ونَمُسُّ المعاني مساً.

القسم الأول
في تعظيم العلي الأعلى لقدر النبي ﷺ
قولاً وفعلاً

وقد أورد الكلام على ذلك في أربعة أبواب:

في الباب الأول الذي جعله في ثناء الله تعالى على الرسول ﷺ،

فصّل القاضي الكلام في عشرة فصول ذكر فيها ما جاء من القرآن الكريم مجيء المدح والثناء مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[1]. وما جاء من وصفه بالشهادة مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾[2].

وذكر من القرآن ما استدلّ به على تفضيل الله له على سائر الأنبياء والمرسلين وما جاء من إعلام الله الخلق برفع العذاب بسبب الرسول ﷺ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾[3] وتعرض لما تضمنته سورة الفتح من كراماته ﷺ وكذلك سورة الإسراء، والنجم. وهو في ذلك يورد بعد آيات القرآن الأحاديث والأخبار المعضدة أو المفسرة لما يسوقه.

وفي الباب الثاني من هذا القسم والذي جعله في تكميل الله تعالى للرسول ﷺ المحاسن خُلُقاً وخَلْقاً وجمعه له الفضائل الدينية والدنيوية.

جعل القاضي الكلام في سبعة وعشرين فصلاً.

فبين أولاً أن خصال الكمال والجمال نوعان. ضروري دنيوي ومكتسب ديني[4]، وهو ما يحمد فاعله، ويقرب من الله زلفى. ثم عدد خصال الكمال والجمال الدنيوي منها والديني، الجبلي منها والمكتسب. وقال: إن الله قد جمع كل صفات الكمال البشري في الرسول ﷺ.

فهو ﷺ أعلى الناس قدراً، وأعظمهم محلاً، وأكملهم محاسناً

---

(١) سورة التوبة: آية ١٢٨.

(٢) سورة الأحزاب: الآيتان ٤٥، ٤٦.

(٣) سورة الأنفال: آية ٣٣.

(٤) الشفا: ١/ ٣٥.

وفضلاً[1].

وأعقب ذلك بإيراد وصف الرسول ﷺ الوارد في أحاديث أنس بن مالك وأبي هريرة وعائشة أم المؤمنين وابن أبي هالة وأم معبد. وتكلم عن نظافته وطيب ريحه وعرقه وفصل القول.

وتكلم عن قوة حواسه ووفور عقله وحسن شمائله وفصاحة لسانه فقد كان ﷺ أفصح الناس وأذكاهم.

وتكلم عن شرف نسبه وكرم منشئه، وطيب أصله، وهو في كل ذلك يستشهد بالأحاديث الدالة على ما يذكره ويفصله.

وقد قسم ضرورات الحياة إلى أضرب، ضرب منها الفضل في قلته كالأكل والنوم وقد أخذ منها ﷺ بالأقل، وضرب الفضل في كثرته كالزواج وقد أخذ منه ﷺ بالأكثر، وضرب تختلف فيه الأحوال باختلاف التصرف وهو المال فمن استأثر به وتفاخر كان مذموماً، ومن أنفقه وأعان به كان محموداً، وقد كان ﷺ أكثر الناس إنفاقاً. (فقد أوتي خزائن الأرض ومفاتيح البلاد، وأحلت له الغنائم، وفتحت في حياته بلاد الحجاز واليمن وكثير من البلاد فما استأثر بشيء منه)[2].

وتكلم القاضي عن الخصال المكتسبة من الأخلاق الحميدة، والآداب الشريفة التي تحلى بها ﷺ. فقد كان أحسن الناس خلقاً، ويكفيك قول الله تعالى شاهداً فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾[3].

أما الحلم، والاحتمال، والعفو عند المقدرة، فقد كان ﷺ سيد الحلماء. وفي الجود كان أجود الناس.

وفصل القاضي القول في شجاعته، ونجدته وحيائه وإغضائه عن

---

(١) الشفا: ١/ ٣٨.
(٢) الشفا: ١/ ٥٥.
(٣) سورة (ن): آية ٤.

العورات وحسن عشرته ولين عريكته، وبسط خلقه، ورأفته بالخلق، وشفقته عليهم، ووفائه وحسن عهده، وصلته الرحم، وتواضعه على علو منصبه، وعفته، وأمانته، وعدله، وصدقه ومروءته ووقاره، وزهده. في عرض الدنيا وزينتها. وقلة مطعمه، وخشن ملبسه وفراشه، وكمال خوفه من ربه.

والقاضي في ذكره لكل هذه الخصال الشريفة والآداب السامية، يسوق من صحيح الأخبار ومشهورها ما يستدل به مع بيانه لوجه الدلالة من ذلك.

وختم الباب بأن أورد وصف شمائل الرسول ﷺ من حديث الحسن عن ابن أبي هالة رضي الله تعالى عنهم، وقد تولى شرح الحديث ووضَّح غريبه.

أما الباب الثالث: فقد جعله القاضي فيما ورد من صحيح الأخبار ومشهورها بعظيم قدره ﷺ عند ربه، وما خصَّه به تعالى في الدارين من الكرامة.

وجعل ذلك في اثني عشر فصلاً. تكلم فيها عما ورد من ذكر مكانته عند ربه، واصطفائه واختياره من خيار الأخيار، وأطيب المنابت. وذكر جملة عظيمة من خصائصه ﷺ.

وتكلم عن تفضيله بكرامة الإسراء، والمناجاة، وإمامة الأنبياء، والرؤية، والعروج إلى سدرة المنتهى. وقد بسط الكلام في الإسراء وذكر الروايات فيه ونقد بعض رواياته متناً وسنداً نقد البصير العارف. وأوضح الخلاف في كونه بالروح فقط أم بالروح والجسد؟ واختار أنه بالروح والجسد.

ثم عرج على خصائصه ﷺ فذكر الشفاعة العظمى، وسبقة العالمين في دخول الجنة، وذكر تفضيل الله للرسول ﷺ بالمحبة والخلة والمقام المحمود، والوسيلة، والدرجة الرفيعة، والكوثر.

بعد ذلك تكلم عن أسماء الرسول ﷺ وما حوته من معاني الفضل ومما أورده من الأحاديث بشأن ذلك قوله ﷺ: «لي خمسة أسماء أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله به الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب»[1].

أما الباب الرابع: وهو الأخير من القسم الأول فقد خصه بما أظهره الله تعالى على يدي الرسول ﷺ من المعجزات، وشرفه به من الخصائص والكرامات. وقد جعله في ثلاثين فصلاً.

بدأه بفصول تكلم فيها عن معنى النبوة والرسالة والنبي والرسول، والمعجزة وأقسامها. فأوضح وأبان.

ثم فصل معجزات الرسول ﷺ وعلى رأسها القرآن الكريم (فهو منطوٍ على وجوه: أولها حسن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحة بلاغته الخارقة...)[2].

والوجه الثاني... صورة نظمه العجيب، والأسلوب الغريب المخالف لأساليب العرب ومناهج نظمهم ونثرهم[3]...

والوجه الثالث ما انطوى عليه من الأخبار بالمغيبات[4]...

والوجه الرابع ما أخبر به من أنباء القرون السابقة والأمم البائدة[5].

وفرع عن هذه الوجوه صوراً من إعجاز القرآن وقد أحسن وأجاد.

ثم ذكر معجزاته ﷺ الحسية من انشقاق القمر نصفين له، وحبس

---

(١) الحديث في الموطأ: ٢/٢٦٢.
(٢) الشفا: ١/١٦٦.
(٣) الشفا: ١/١٧٠.
(٤) الشفا: ١/١٧٣.
(٥) الشفا: ١/١٧٤.

الشمس، ونبع الماء من بين أصابعه ﷺ، وزيادته ببركته في غير مرة، وتفجره وانبعاثه له، وكثرة الطعام ببركة دعائه حتى شبع الجم الغفير من الزاد القليل. وذكر الأحاديث في هذا الصدد بطرقها المختلفة، وقال: إن أكثر أحاديث هذا الفصل في الصحيح[1].

واسترسل يذكر معجزات الرسول الحسية... كمخاطبة الشجرة له ﷺ وشهادتها بنبوته، وحنين الجزع، وسقوط الأصنام من إشارته، ونسج العنكبوت حماية له في فم الغار.

وإحياء الله الموتى له، وإيوائه ذوي العاهات، وانقلاب الأعيان بمجرد لمسه فقد دفع لعكاشة جزل حطب وقال اضرب به حيث انكسر سيفه يوم بدر، فعاد في يده سيفاً صارماً طويل القامة أبيضاً شديد المتن[2] وجمع القاضي وأحصى من المعجزات ما لم يجمع سواه.

وتكلم عن دلائل نبوته والإرهاصات لها من الأشياء التي حدثت قبل ولادته.

وقال في نهاية الباب: (إن هذه نكت من معجزاته واضحة، وجمل من علامات نبوته مقنعة، في واحد منها الكفاية والغنية، وتركنا الكثير سوى ما ذكرنا واختصرنا على الأحاديث الطوال على عين الغرض)[3].

وبنهاية هذا الباب انتهى القسم الأول الذي استغرق نصف الكتاب.

القسم الثاني
فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ

وقد لخص القاضي الكلام في هذا القسم في أربعة أبواب:

---

(١) الشفا: ١/ ١٩٥.

(٢) الشفا: ١/ ٢١٩.

(٣) الشفا: ١/ ٢٤٣.

الباب الأول: في فرض الإيمان به، ووجوب طاعته واتباع سنته.

استدل في أوله بالقرآن الكريم والأحاديث على وجوب الإيمان بالرسول ﷺ وتصديقه مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾﴾[1]. وفصل القول على وجوب طاعته: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[2]، ووجوب اتباعه والاقتداء به ﷺ.

وذكر شأن السلف من الصحابة والأئمة في الاقتداء به ﷺ، وتتبع آثاره، والمبالغة في ذلك «فقد كان سيدنا عبد الله بن عمر يدير ناقته في مكان فسئل عنه فقال لا أدري إلا أني رأيت رسول الله ﷺ فعله ففعلته».

وتكلم عن الوعيد لمخالف أمره، ومبدل سنته، فقد قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3].

أما الباب الثاني فجعله القاضي في لزوم محبة الرسول ﷺ ووجه الكلام في ست فصول:

استدل في أولها على وجوب هذه المحبة بالقرآن والحديث وتكلم على ثوابها، وأحوال الصحابة في محبة الرسول ﷺ. وبين الإمارات التي تدل على محبة الشخص للجلال النبوي.

وتكلم عن معنى المحبة وبواعثها لدى البشر في فصل دقيق في منتهى الدقة وقال إن الرسول ﷺ مستجمع لدواعي المحبة.

أما الباب الثالث: فجعله في وجوب تعظيم أمره، ووجوب توقيره وبرّه.

---

(١) سورة الفتح: الآيتين ٨ و ٩.
(٢) سورة النساء: آية ٨٠.
(٣) سورة النور: آية ٦٣.

تكلم فيه عن بواعث الإخلاص له وتوقيره، وأحوال الصحابة وعادتهم في إجلاله، وقال إن احترامه ﷺ بعد وفاته كاحترامه في حياته، وذلك باحترام ذكره، وحديثه وشريعته. وذكر شأن السلف في توقير الحديث الشريف.

وقال إن من توقيره توقير أهل بيته وذريته وأزواجه أمهات المؤمنين، وتوقير أصحابه ومعرفة حقهم والاقتداء بهم. وقد شن حملة على منتقصي الصحابة فقال إنه يجب: (.. الإضراب عن أخبار المؤرخين وجهلة الرواة، وضلال الشيعة القادحة في واحد منهم)[1].

وذكر أن من توقيره رعاية حرمة أماكنه مكة والمدينة وهو في كل هذا يذكر الأحاديث الكثيرة الدالة على ما يذكره ويبين وجه الدلالة منها، وقد يشرح.

أما الباب الرابع: فجعله القاضي في حكم الصلاة والسلام عليه وفضيلة ذلك.

فبين معنى الصلاة والتسليم. وقال إن الصلاة على النبي ﷺ واجبة في العمر مرة واحدة عند غير الإمام الشافعي الذي أوجبها في التشهد الأخير في كل صلاة وبيَّن المواطن التي تستحب فيها الصلاة على الرسول ﷺ، وصيغها وفضلها. وتكلم عن الخلاف في الصلاة على غير النبي ﷺ.

ثم تكلم عن زيارة قبره الشريف، وحكمها، وفضلها، وما يلزم فيها من الآداب، وفضل مسجده، والصلاة فيه، وفضل الروضة الشريفة. وساق أحاديث كثيرة في هذا الصدد.

وفي ختام الباب تكلم عن فضل مكة مستطرداً، وقال هذا ليس بابها ولكن لها به تعلق وصلة.

---

(١) الشفا: ٢/٤١.

وبهذا الباب انتهى القسم الثاني الذي أتبعه بالثالث

القسم الثالث
فيما يجب للرسول ﷺ وما يستحيل من الأحوال البشرية

وقد بسط الكلام فيه في بابين مهد لهما بمقدمة شيقة.

الباب الأول: جعله فيما يختص بالأمور الدينية وعصمة نبينا ﷺ وسائر الأنبياء. أدار الكلام فيه في ستة عشر فصلاً، وضَّح فيها عصمتهم عن كل ما يخل بالعصمة من أعمال القلوب كالشك والريب، وكل ما ينافي المعرفة الكاملة.

وأول النصوص التي قد يوهم ظاهرها طرؤ شيء من ذلك عليهم.

وتكلم عن عصمتهم من ذلك قبل النبوة وقال: «إن الأخبار تعاضدت على تنزيههم من هذه النقيصة منذ ولدوا ونشأوا على التوحيد والإيمان»[1].

وبعد بيان عصمتهم في مجال عمل القلب انتقل إلى توضيح عصمة سائر الأنبياء فيما يتعلق بالقول والصدق والتبليغ.

وقد عقد فصلاً جيداً تكلم فيه عن قصة الغرانيق فأبطلها من أساسها متناً وسنداً. وبين زيفها ووهن رواتها. وذكر القاضي تأويلات للقصة على فرض تسليمها مع يقينه القاطع أنها لم تثبت.

وبعد بيان عصمة الرسل فيما سبيله البلاغ، بين عصمتهم فيما هو ليس على سبيل البلاغ، واعتمد أنهم معصومون فيه أيضاً. وشرح النصوص التي قد تفهم على وجه يناقض ذلك كقول سيدنا إبراهيم فيما حكاه عنه

---

(١) الشفا: ٢/٩٣.

القرآن ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾[1] ونحوها.

ثم ذكر إجماع المسلمين على عصمتهم من الفواحش والكبائر والموبقات[2] وأوضح الخلاف في عصمتهم قبل النبوة واختار أنهم معصومون قبلها من كل عيب.

وفي ختام الباب تكلم عن عصمة الملائكة مستطرداً.

أما الباب الثاني: فقد أورد فيه ما يخص الرسل صلوات الله وسلامه عليهم من الأمور الدنيوية ويطرأ عليهم من العوارض البشرية. فأبان أن الأعراض البشرية الظاهرة تجوز عليهم كالجوع والمرض والتعب والموت. كل هذه ومثلها أجراها الله تعالى عليهم ليحقق بشريتهم[3].

أما بواطنهم فمنزهة عن ذلك معصومة منه. وقد أجاد القول في هذا الباب الذي بنهايته ينتهي القسم الثالث.

القسم الرابع
في تصرف وجوه الأحكام فيمن تنقصه أو سبه ﷺ وقد جعله في بابين

الباب الأول: في بيان ما يعد في حقه ﷺ سب ونقص. وقد قال القاضي في أوله: (إن جميع من سب النبي ﷺ أو عابه أو الحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عرّض به أو شبهه بشيء على طريق السب له والازدراء عليه أو التصغير بشأنه، أو العيب له فهو سابٌّ له والحكم فيه حكم الساب يقتل كما نبينه، ولا نستثني فصلاً من

(١) سورة الصافات: آية ٨٩.

(٢) الشفا: ٢/ ١٢٥.

(٣) الشفا: ٢/ ١٨٥.

فصول هذا الباب. ولا نمتري فيه تصريحاً كان أو تلويحاً)[1].

وعلى ضوء هذا بيَّن القاضي الأمور التي تعتبر سبّاً للرسول ﷺ رابطاً بين قصد القائل وما يقول، حتى إذا ما أوضح بجلاء ما يعتبر سبّاً وما لا يعتبر، أردف ذلك.

بالباب الثاني: الذي جعله في حكم من صدر منه السب المبين في الباب قبله.

وهو في هذا الباب يذكر الأحكام الفقهية. فذكر أن الإجماع منعقد على قتل من سب النبي ﷺ ولا تنفعه التوبة في القتل. وبين خلاف العلماء في ميراث المقتول هنا. وتوسع في ذلك[2].

أما الباب الثالث: فجعله في حكم من سب الذات العلية والملائكة والأنبياء وآل بيت النبي ﷺ.

ولا يخفى أن هذا الباب قد أتى به القاضي تكملة ووصلة للبابين قبله كما قال هو في أول الكتاب[3].

فبين أولاً أن من سب ذات الله ـ نعوذ من ذلك ـ فقد أجمع المسلمون على أنه كافر حلال الدم، واختلف هل يستتاب أم لا. وقد فصل القول في ذلك.

وفي حكم من سب الرسل قال إن الأحكام التي قلناها في حكم من سب نبينا تنطبق على من سبهم وكذلك الملائكة الكرام.

وذكر أشياء كثيرة من موجبات الكفر والردة ـ والعياذ بالله ـ.

وختم هذا الباب الذي هو آخر أبواب الكتاب بلعنة من سب آل

---

(١) الشفا: ٢/١٨٩.
(٢) الشفا: ٢/٢٢٩.
(٣) راجع مقدمة الشفا: ١/٦.

البيت المطهرين أو سب الصحابة البررة رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وبعد ذلك ختم الكتاب بخاتمة عظيمة قال: هنا انتهى القول بنا فيما حررناه وانتجز الغرض الذي انتحيناه، واستوفى الشرط الذي شرطناه، مما أرجو أن في كل قسم منه للمريد مقنع، وفي كل باب منهج إلى بغيته ومترع.

وإلى الله تعالى جزيل الضراعة والمنة بقبول ما منه لوجهه، والعفو عما تخلله من تصنع لغير وجهه. وأن يهب لنا ذلك بجميل كرمه وعفوه... ويجعله لنا ولمن تهمّم باكتتابه أو اكتسابه سبباً يوصلنا بأسبابه، وذخيرة نجدها يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً نحوز به رضاه،... وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيرا[1].

هذا ما تضمنه الشفا عرضناه عرضاً موجزاً يعطي فكرة عن مضمونه ولنرتب عليه كلامنا عن منهج القاضي فيه وتقييم الأعلام له... والله الموفق.

(١) الشفا: ٢/ ٢٧١.

المبحث الرابع
منهج القاضي في الشفا

من دراستي لكتاب الشفا وضحت لي كثيراً من سمات منهج القاضي فيه من ذلك.

إن القاضي يحذف الأسانيد في أغلب الأحاديث التي يوردها. وهو إنما يفعل ذلك خشية التطويل. والأحاديث المسندة في كل الكتاب حوالي ستين حديثاً.

والقاضي يصدر كل فصل بحديث يسنده أو أحاديث يسندها ثم يأتي بعد ذلك بالأحاديث من غير إسناد، وإذا كان في الفصل شاهد من القرآن قدمه على الأحاديث، وبعد الأحاديث يأتي القاضي بأقوال الأئمة إن وجدت، وقد يقدم على هذا دليلاً عقلياً بسيط التركيب.

وهو في استشهاده بالقرآن والحديث يحرص على بيان وجه الدلالة في ذلك. ويستعين كثيراً بتفسير الأئمة لهذه النصوص.

ولنأخذ مثلاً الفصل الأول من الباب الأول من القسم الثاني نستجلي فيه هذه السمات من منهجه.

هذا الفصل عقده القاضي لبيان وجوب طاعة النبي ﷺ، وكان قد سبقه ببيان وجوب تصديقه.

يقول القاضي[1]: (وأما وجوب طاعته، فإذا وجب الإيمان به وتصديقه فيما جاء به وجبت طاعته لأن ذلك مما أتى به).

وهو هنا قد قدم دليلاً عقلياً وحجة منطقية، مستندها أنه دلل قبل ذلك على وجوب الإيمان به وتصديقه، وتصديقه يستلزم طاعته، فقد جاء بما يوجب طاعته من الأدلة.

ثم بعد ذلك يذكر القاضي أدلة القرآن فيقول: قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[2] وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[3]. وقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾[4] وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[5]، وقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾[6].

فجعل الله عز وجل طاعة رسوله طاعته، وقرن طاعته بطاعته، ووعد على ذلك بجزيل الثواب، ووعد مخالفه بسوء العقاب، وأوجب امتثال أمره، واجتناب نهيه.

قال المفسرون والأئمة: طاعة الرسول ﷺ في التزام سنته والتسليم لما جاء به، وقالوا: ما أرسل الله من رسول إلا فرض طاعته على من أرسله إليه، وقالوا من يطع الرسول في سنته يطع الله في فرائضه، وسئل سهل بن عبد الله عن شرائع الإسلام فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[7]

---

(١) الشفا: ٢/ ٥ وما بعدها.
(٢) سورة النساء: آية ٥٩.
(٣) سورة النور: آية ٥٤.
(٤) سورة آل عمران: آية ١٣٢.
(٥) سورة النساء: آية ٨٠.
(٦) سورة النساء: آية ٦٩.
(٧) سورة الحشر: آية ٧.

وقال السمرقندي: (يقال أطيعوا الله في فرائضه والرسول في سننه. وقيل أطيعوا الله فيما حرم عليكم والرسول فيما بلّغكم. ويقال: أطيعوا الله بالشهادة له بالربوبية، والنبي بالشهادة له بالنبوة).

وكما قلنا فالقاضي قد قدم استشهاده بآيات القرآن واستعان بما قاله أهل التفسير والأئمة. ثم هذا هو يسند حديثاً كعادته فيقول بعد ذلك مباشرة:

(حدثنا أبو محمد بن عتاب بقراءتي عليه حدثنا حاتم بن محمد حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن خلف حدثنا محمد بن أحمد حدثنا محمد بن يوسف حدثنا البخاري حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول: إن رسول الله ﷺ قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»، فطاعة الرسول ﷺ من طاعة الله إذ أن الله أمر بطاعته، فطاعته امتثال لما أمر الله تعالى به وطاعة له وقد حكى الله عن الكفار في دركات جهنم ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾﴾[1](حيث لا ينفعهم التمني).

وبعد أن أورد القاضي هذا الحديث المسند وبين وجه الدلالة منه ساق بعد ذلك جملة من الأحاديث التي حذف إسنادها ومنها حديث أبي هريرة عنه ﷺ: (كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى)[2].

وكذلك ساق بقية الأحاديث محذوفة الإسناد فراراً من التطويل.

---

(١) سورة الأحزاب: آية ٦٦.

(٢) الحديث في الجامع الصغير: ٢/٥٣ وقال السيوطي: حديث صحيح رواه البخاري عن أبي هريرة.

ونحن قد رأينا القاضي بعد أن أورد ما استدل به من آيات القرآن، يوجه استدلاله ويستعين بأقوال الأئمة في تفسير تلك الآيات مثل أخذه هنا لكلام سهل بن عبد الله والسمرقندي.

ثم بعد ذلك جاء بالحديث المسند الذي رواه من طريق شيخه ابن عتاب، وبين وجه الدلالة منه ثم أردفه بالأحاديث التي ذكرها محذوفة السند. وهذا هو المنهج الذي سار عليه القاضي في الشفا في غالب الكتاب.

والقاضي في بعض الأحيان يناقش أسانيد بعض الأحاديث كما في قصة الغرانيق التي أبطلها القاضي سنداً ومتناً.

ومنهج القاضي في الشفا دقيق في كل جوانبه سواء في ترتيب الأقسام والفصول والأبواب، أو في طريقة تناوله لمواد الكتاب.

المبحث الخامس
شروح الشفا ومختصراته

لقد حظي الشفا بعناية العلماء في المشرق والمغرب، فأقبلوا عليه يتدارسونه ويشرحونه ويختصرونه.

وهذه العناية التي حظي بها الشفا إنما ترجع أولاً إلى أنه يتناول موضوعاً له المكان الأسمى في النفوس المؤمنة. إذ أنه يتناول ذات الرسول ﷺ، ولأن مؤلفه كان بحق قد أجاد وأفاد في هذا والموضوع لعلمه الغزير ومعرفته الواسعة في باب الرواية، ثم محبته العميقة للجناب النبوي فجاء كتابه الشفا شفاءً وعلماً انكب عليه طلاب العلم في كل مكان، وتولاه العلماء بالعناية.

وقد شرح الشفا كثيراً حتى زاحم الصحيحين في كثرة الشروح، وربما زحمهما.

وقد شرحه من الأعلام الإمام أبو المحاسن عبد الباقي بن عبد المجيد القرشي المتوفى سنة ٧٤٣هـ في «تلخيص الاكتفاء في شرح ألفاظ الشفا».

وشرحه الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط بن العجمي[1]، وقد فرغ منه في شوال سنة ٧٩٧هـ بحلب وجاء بعده تلميذه

(١) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي أبو الوفاء الشهير بالبرهان الحلبي وسبط=

محمد بن خليل بن أبي بكر أبو عبد الله الحلبي[1] فجمع شرحاً قال عنه أنه التقطه من تأليف شيخه البرهان الحلبي وسماه (زبدة المقتفى في تحرير ألفاظ الشفا).

وشرحه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن مرزوق المالكي[2].

وشرحه أبو ذر أحمد بن إبراهيم الحلبي[3].

وشرحه الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن محمد أقهرش الشافعي[4].

ومن شروحه: (المنهل الأصفى في شرح ما تمس الحاجة إليه من ألفاظ الشفا) لأبي عبد الله محمد بن علي بن أبي الشريف الحسني التلمساني[5] ويقع شرحه في مجلدين.

ومنها: (الاصطفا لبيان معاني الشفا) للشيخ شمس الدين الدلجي[6].

ومنها: (مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا) وهي حاشية للشيخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشمني[7]، ضمنها تعليقات لطيفة، وسنتكلم على شرحه هذا قريباً إن شاء الله.

ومن شروح الشفا: (موارد الصفا وموائد الشفا) للشيخ العلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي، قال إنه انتخبه من شروحه

= ابن العجمي سمع جماعة من أصحاب الفخر، وصار شيخ البلاد الحلبية وشرح البخاري والشفا. وتوفي سنة ٨٤١هـ.

(١) توفي سنة ٨٤٩هـ.

(٢) توفي سنة ٨٧١هـ.

(٣) توفي سنة ٨٨٤هـ.

(٤) توفي سنة ٨٦٢هـ.

(٥) هو محمد بن علي بن أبي الشريف التلمساني الحسني الإمام المتفنن. أخذ عن المواق، شرحه هو أحسن شروح الشفا. توفي سنة ٩٢١هـ.

(٦) هو شمس الدين محمد بن محمد الدلجي الشافعي العثماني، توفي في سنة ٩٤٧هـ.

(٧) يأتي التعريف به وبشرحه قريباً إن شاء الله تعالى.

المعتبرة[1].

ومنها شرح الشيخ محمد بن الحسن بن مخلوف الراشدي الحافظ[2].

وللشيخ أبي عمران موسى بن محمد الراحل، الدغمي العيدلاوي، السلوي[3] حاشية على الشفا جمعها من طرر شيخه مسعود جموع[4].

ومن شراح الشفا كمال الدين محمد بن أبي الشريف القدسي[5] والشيخ عبد الرؤوف المناوي[6]، وخليل السبكي[7]، والشهاب الخفاجي[8] والقاري الهروي[9]، وعلي بن أحمد الحريشي[10].

وقد اختصر الشفا الشيخ محمد بن أحمد الأسنوي الشافعي، كما اختصره الشيخ عبد الله سويدان في كتاب أسماه (حسن الوفا بالتنبيه على بعض حقوق المصطفى) سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى في هذا المبحث.

هذه جملة من شروح الشفا ومختصراته. وفيما يلي نعرِّف ببعض الشروح المشهورة موضحين مميزاتها.

١ ـ المنهل الأصفى في شرح ما تمس إليه الحاجة من ألفاظ الشفا:

مؤلفه أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي شريف الحسني التلمساني.

---

(١) انظر فيما قدمناه من شروح كشف الظنون لحاجي خليفة: ٢/١٠٥٣ وقارن بمقدمة المدارك لأحمد بكير: ص ٢٤.

(٢) كشف الظنون: ٢/١٠٥٣.

(٣) توفي سنة ١١٤٠هـ.

(٤) توجد مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢١٤١/ د.

(٥) توفي سنة ٩٥١هـ.

(٦) توفي سنة ١٠٣١هـ.

(٧) توفي سنة ١٠٣٧هـ.

(٨) توفي سنة ١٠٦٩هـ.

(٩) توفي سنة ١٠١٤هـ.

(١٠) توفي سنة ١١٤٣هـ.

وهذا الشرح مخطوط في مجلدين، وجدت منه نسخة بمكتبة الأزهر الشريف برقم (٤٩٩) خاص. كتبت بخط جيد بقلم عبد القادر بن محمد بن عمر الأصيلي، فرغ من نسخها سنة ١٠٢٠هـ.

وقد قال التلمساني في مقدمة شرحه هذا: «... فلما منَّ الله علي بقراءة كتاب الشفا... استصعب عليَّ فهمه، وشرد عن إدراكي الركيك معظمه، نظرت ما أستعين به عليه، وما يوصلني أو يقربني إليه. فلم أجد غير شرح العالِم للإمام الحافظ عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يحيى بن معاوية بن عبد الله الذموري غفر الله له ورحمه. فاقتطفت منه ما تمس إليه الحاجة وتركت باقيه لتكرير ما في كثير منه، وأضفت إلى ذلك كثيراً من كلام الحافظ أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي الحسن بن مخلوف الراشدي... إذ وضع عليه ثلاثة شروح... وربما أضفت إلى كلامهما - يعني الذموري وابن مخلوف - شيئاً من كلام الشمني وشيئاً من كلام ابن مرزوق تتميماً لما شذ من كلامهما»[1].

وظاهر من كلام التلمساني أنه أخذ شرحه من شروح ابن مخلوف الراشدي والشمني وابن مرزوق والذموري، وشرحه هذا أجل شروح الشفا.

٢ - شرح الشفا لعلي القاري:

مؤلفه هو علي بن السلطان محمد القاري، وهو من الشروح المطبوعة. ومن طبعاته طبعة مطبعة سندة بتركيا سنة ١٣٠٩هـ وهو من الشروح المفيدة جداً في فهم الشفا.

قال القاري في مقدمة شرحه: «لما رأيت كتاب الشفا في شمائل صاحب الاصطفا أجمع ما ألف في بابه، مجملاً من الاستيفاء، لعدم إمكان الوصول إلى الاستقصاء، قصدت أن أخدمه بشرح بعض ما يتعلق به

(١) المنهل الأصفى: ١/١ (مخطوطة مكتبة الأزهر).

من تحقيق الإعراب والبناء. رجاء أن أسلك في مسالك العلماء يوم الجزاء»[1].

وشرح علي القاري يتميز بأنه اعتنى فيه بضبط الكلمات المفردة أولاً، ثم بعد ذلك يشرح شرحاً مبسطاً يوضح المعنى بغير إسهاب ممل ولا أطناب مخل.

ومن أهم مميزاته أنه تعرض فيه لكل متن الشفا بالشرح، ولم يطوِ من المتن شيئاً، مهما كان واضحاً، فهو إذاً من الشروح المستقصية لمتن الشفا. والقاري قد يتعرض لنقد بعض الشروح.

وبالجملة فهو شرح لطيف ودقيق يبين المعنى عن قرب، ولا يسهب، وقد فرغ منه في رمضان سنة ١٠١١هـ بمكة المكرمة.

٣ ـ فتح الفياض:

لأبي الحسن علي بن أحمد الفاسي المريشي المتوفى سنة ١١٤٣هـ.

وهذا الشرح أيضاً مخطوط لم يطبع وجدت منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط برقم ١٧٠١/د، في مجلد كبير فيه (٣٦٧) صفحة مقاس ١٢ ف ٢٢ تقريباً.

قال المريشي في مقدمته: (... إن كتاب الشفا لعلم الأعلام، وتاج الإسلام، الجهبذ الهمام، الحافظ الحجة الإمام أبي الفضل عياض بن موسى... كتاب لم تسمح قريحة بمثله، ولا نسج فاضل على منواله، فأعجب ما أتى فيه من البيان في أكمل من كل الإنس والجان... وفيه ألفاظ مغفلة تحتاج لمزيد إيضاح، وبيان عنها وإفصاح).

وقد بلغنا أن جمعا من الفضلاء تصدروا لشرحها وكشف مشكلها فما عثرنا على واحد منها «ثم أنه ذكر أن الشروح التي رآها غير كافية،

---

(١) شرح علي القاري على الشفا: المقدمة.

فاستخار الله تعالى في تقييد وسط بين هذه الشروح»[1].

وهو قد اعتمد في الغالب على شرح الخفاجي، وقد أطال النفس في أول الشرح، واختصر في آخره غاية الاختصار، وشرحه عموماً مفيد.

٤ ـ مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا:

حاشية للشيخ أحمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد التقي، السكندري القاهري المعروف بالشمني[2].

ذكر أنه أثناء مطالعته للشفا فتح الله عليه بشيء من تفسير مفرداته ونبذاً في فتح مغلقاته وحل مشكلاته، فجمع ذلك نفعاً لطالبيه، وإعانة لمحصيله وقارئيه[3].

والشمني في شرحه يستعين بقاموس الصحاح كثيراً في شرح الكلمات، وشرحه مختصر، ويكثر اختصاره حتى يصبح في نهاية الجزء الثاني مجرد تعليقات وهو مفيد في مطالعة الشفا. ولكن لا يمكن الاقتصار عليه في فهم معاني الشفا ودراسته، لأنه يطوي كثيراً من المتن بغير شرح مما قد يكون رآه لا يحتاج لشرح.

وقد طبع مزيل الخفا في القاهرة في مجلدين، كل جزء من أجزاء الشفا في مجلد.

مختصر الشيخ سويدان:

مؤلفه الشيخ عبد الله بن علي سويدان، قال في مقدمته: «... هذه نبذة من كتاب الشفا في معرفة حقوق المصطفى محذوفة الأسانيد، لتسهل

---

(١) مقدمة فتح الفياض (مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ١٧٠١ / د).

(٢) توفي بالقاهرة سنة ٨٧٢هـ.

(٣) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا: ١/١.

قراءتها ومطالعتها على كل مريد»[1].

وقد سمى مختصره هذا الوفا بالتنبيه على بعض حقوق المصطفى المأخوذ من كتاب الشفا. وقد رتبه ترتيب أصله من حيث الأقسام.

والكتاب مخطوط، وجدت منه نسخة بمكتبة الأزهر الشريف في مجلد فيه (٧٦) ورقة سعة (١٥) سطراً، وقد فرغ ناسخه منه في سنة ١٢٣١هـ.

هذه بعض شروح الشفا ومختصراته ولا شك أنها كثيرة مما يدل على مكانة الشفا في نفوس سادتنا العلماء الأبرار، ولا يفوتنا أن نذكر تخريج الإمام العلامة جلال الدين السيوطي لأحاديث الشفا في كتابه «مناهل الصفا» الذي سنتعرض له قريباً إن شاء الله تعالى. وذلك عند كلامنا في الدفاع عن الشفا.

(١) المقدمة.

المبحث السادس
قبول الأمة للشفا، وما قاله عنه الأعلام

لقد كتب الله للشفا القبول، فكما عني به العلماء بالدرس والشرح والإقراء، كذلك تلقته الأمة بالتقدير والإجلال.

ففي كثير من الأقطار الإسلامية يقرأ الشفا عند الكروب والملمات والشدائد والأمراض المستعصية، ويوضع في المنازل لحفظها وإحلال الأمن بها. وقد طبع بالمغرب في ثلاثين جزءاً لتسهيل قراءته في المناسبات. وبفضل الله أحب الناس كتاب الشفا وتعلقوا به ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾[1].

وفي الجزائر كان الجند يحلفون عند أداء الخدمة العسكرية على البخاري والشفا.

أما ما قاله الأعلام عن الشفا فإنه يبين عظم هذا المؤلف الفرد.

قال المقري في أزهار الرياض وهو يتكلم عن مؤلفات القاضي عياض: «فمنها كتاب الشفا، الذي بلغ فيه الغاية القصوى، وكان فيه لضروب الإحسان مرتشف وحاز فيه قصب السبق... وطار صيته شرقاً وغرباً، وقد لهجت به العامة والخاصة عجماً وعرباً، ونال به مؤلفه وغيره من الرحمن قرباً وفضائل هذا الكتاب لا تستوفى ويرحم الله القائل:

---

(١) سورة الحديد: آية ٢١.

كـلـهـم حـاولـوا الـدواء ولـكـن مـا أتـى بـالـشـفـاء إلاَّ عـيـاض

ولا يمتري من سمع كلامه السهل المنور في وصف النبي ﷺ أو وصف إعجاز القرآن العظيم إن تلك نفحة ربانية ومنحة صمدانية خصَّ الله ـ عز وجل ـ بها هذا الإمام وحلاه بدرِّها النظيم»[1].

وقال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب وهو يترجم للقاضي عياض:

(ومن مؤلفاته كتاب الشفا الذي لم يسبق إلى مثله)[2].

وقال ابن فرحون في الديباج المذهب وهو يتكلم عن مؤلفات القاضي عياض «ومنها كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ أبدع فيه كل الإبداع وسلم له أنداده كفاءته فيه، ولم ينازعه أحد في الانفراد به، ولا أنكروا مزية السبق إليه، بل تشوفوا للوقوف عليه، وأنصفوا في الاستفادة منه، وحمله الناس وطارت نسخه شرقاً وغرباً»[3].

وقال العلامة علي القاري عن الشفا: «أجمع ما صنف في بابه». ويقول الشيخ الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد التلمساني: «تواليف القاضي رحمه الله تعالى دالة على ما له عند الله تعالى من الكرامة والعناية، فمن تأمل انتفاع المسلمين به شرقاً وغرباً علم أن ذلك من أسرار القرب والولاية، وكتابه الشفا هو وسطى القلادة، وسر نتاج السعادة»[4].

وعن الشفا يقول حاجي خليفة في كشف الظنون: (هو كتاب عظيم النفع، كثير الفائدة، لم يؤلف مثله في الإسلام، شكر الله سعي مؤلفه

---

(١) أزهار الرياض: ٤/ ٣٠٥، ٣٠٦.

(٢) شذرات الذهب: ٤/ ١٣٨.

(٣) الديباج المذهب: ص ١٧٠.

(٤) أزهار الرياض: ٤/ ٣١٣.

وقابله برحمته وكرمه)[1].

ويقول أستاذنا الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة في كتابه «السيرة في ضوء القرآن والسنة» وهو يتكلم عن قصة الغرانيق المختلقة، وباطل ما نسب إلى الرسول ﷺ في قصة زواجه من السيدة زينب بنت جحش رضي الله عنها، يقول: «ومما ينبغي أن يعلم أن رد هاتين القصتين الباطلتين وغيرهما من القصص الباطلة والمرويات الموضوعة قد سبق إليه بعض الأعلام الكبار الذين جمعوا بين علم المعقول والمنقول وفي القمة من هؤلاء الإمام الحافظ الأصولي العلامة أبو الفضل عياض بن موسى السبتي الأندلسي... فقد ألف كتابه (الشفا في تعريف حقوق المصطفى) وهو كتاب لو كتب بالذهب أو وزن بالجوهر لكان قليلاً عليه... فالزمه أيها القارىء واشدد عليه يديك»[2].

وما قاله الأعلام عن الشفا كثير، وهو يكشف لنا عن معاني كثيرة ومميزات عدة قد تميز بها الشفاء، أوضحها أن الشفا قد نسج على غير منوال كما شهد بذلك غير واحد ممن ذكرنا أقوالهم.

وأنه أجمع ما ألف في موضوعه وهذا واضح وجلي في كلام العلامة ابن فرحون وحاجي خليفة.

وكما قلنا قبل هذا أن جلالة الشفا جاءت أولاً من جلالة موضوعه ـ وهو شخصية الرسول ﷺ وحقوقه، كما أن مؤلفه أحسن فيه التصنيف وأجاد التأليف.

ولم يقف احتفاء العلماء بالشفا في حد المنثور بل مدحه الأعلام شعراً تناقله الناس وسارت به الركبان ولعل أروع ما مدح به الشفا نظماً

---

(١) كشف الظنون: ٢/١٠٥٣.

(٢) السيرة في ضوء القرآن والسنة: ١/٣٦، ٣٧.

قصيدة الإمام أبو إسحاق الشاطبي[1] التي يقول فيها[2]:

يا من سمى لمراقي المجد مقصده ... فنفسه بنفيس العلم قد كلفت
هذي رياض بروق العلم مخبرها ... هي الشفا لنفوس الخلق إذ دنفت
يجنى بها زهر التقدير أو ثمر التعظ ... يم والفوز للأيدي التي اقتطفت
أبدت لنا من سناها كل واضحة ... حسانة دونها الأطماع قد وقفت
وشيد العقد أركاناً مؤكدة ... بها على متن أهل الشرع قد وقفت
قوت القلوب وميزان العقول متى ... حادت عن الحجة الكبرى أو انحرفت
فيا أبا الفضل حزت الفضل في عرضي ... بها أقرت لك الأعلام واعترفت
وكنت بحر علوم ضل ساحله ... منه استمدت عيون العلم واعترفت
زارته من حنيات القدس ناسمة ... فحركت منه مدح الفكر حين وفت
حتى إذ طفئت أرجاؤها قذفت ... لنا بدرتها الحسناء وانصرفت
إن العناية لا يحظى بنائلها ... حريصها إذ على التخصيص قد وقفت

وهكذا قيم الأعلام الشفا، وشكروا لعياض صنعه وأجلُّوه، وأجلُّوا كتابه الذي يتناول موضوعاً له في القلوب المؤمنة الصدارة والتقدمة، فجزى الله القاضي عياض خيراً.

ولعل القاضي كان يعلم مدى إجادته في هذا الكتاب فهو يقول في ختامه: «هنا انتهى القول بنا فيما حررناه، وانتجز الغرض الذي انتحيناه، واستوفى الشرط الذي شرطناه. مما أرجو أن في كل قسم منه للمريد مقنع، وفي كل باب منهج إلى بغيته ومترع... وقد سفرت فيه عن نكت

(١) هو الإمام إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي، أخذ عن كثير من الأئمة منهم ابن الفخار، انتفع به الناس كثيراً وله مؤلفات عديدة توفي رحمه الله سنة ٧٩٠هـ.

(٢) تطريز الديباج. انظره بهامش الديباج المذهب: ص ٤٩.

تستغرب وتستبدع، وكرعت في مشارب من التحقيق لم يورد لها قبل في أكثر التصانيف مشرع، وأودعته غير ما فصل»[1].

دفاع عن الشفا:

إذا كان هؤلاء الأعلام الثقات من الحفاظ والعلماء قد نعتوا الشفا بهذه النعوت التي سقناها وقيموه وجعلوه في قمة المصنفات، فلا بد لنا قبل أن نختم كلامنا على الشفا من أن نتصدى لقول بعض المبالغين والمغالين الذين اعتادوا أن يقللوا من قيمة الشفا، وذلك بدعواهم أنه مليء بالموضوعات.

ونحن لا ننكر أن في الشفا أحاديث موضوعة، وأخرى منكرة. أما القول بأنه مليء بالموضوعات فقول فيه كثير من التهجم والمغالاة.

ومن طالع المنهل الأصفى في تخريج أحاديث الشفا للإمام السيوطي يتبين له أن ما يشاع من أن الشفا قد ملىء بالموضوعات أمر لا أساس له من الصحة.

ففي مطالعتي في كتاب السيوطي هذا وجدت أن الأحاديث التي يقطع السيوطي بأنها موضوعة قليلة جداً.

هذه القلة القليلة لا تبرر الحكم الكاسح الذي يصدره البعض بأن الشفاء مليء بالموضوعات، ولا تبرر التقليل من قيمة الشفا فقد اشتمل على أحاديث كثيرة من أصح الصحيح.

ويا حبذا لو تجرد لتخريج أحاديثه نخبة من علمائنا الأبرار وخرَّجوا أحاديثه مستعينين بتخريج السيوطي وبعض شراح الشفا، إذا لتمت الفائدة وعظم النفع.

---

(١) الشفا: ٢/٢٦٦.

هذه هو آخر كلامنا على الشفا وبه ينتهي كلامنا عن جهود القاضي في الرواية والذي سنتبعه بجهوده في الدراية والله الموفق.

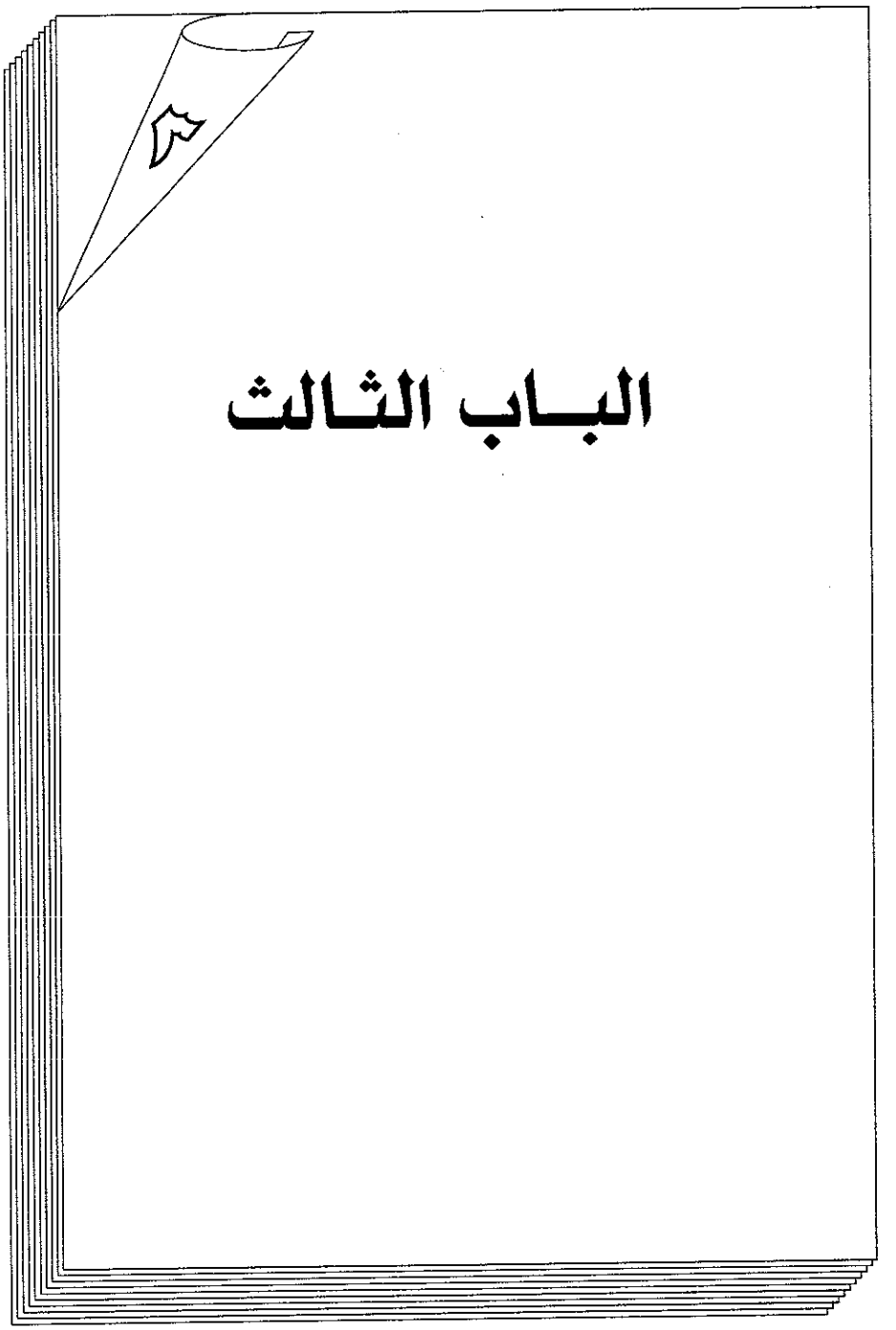

البـاب الثـالث

الباب الثالث

جهود القاضي عياض في علم الدراية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ماهية علم الدراية ونشأته وتطوره.

الفصل الثاني: تقييم كتاب الإلماع وآراء القاضي في علم الدراية.

الفصل الثالث: مشيخة القاضي عياض الغنية وطريقته فيها.

الفصل الرابع: كتابه ترتيب المدارك بين التراجم وعلم الرجال.

الفصل الأول

ماهية علم الدراية ونشأته وتطوره

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى علم الدراية وأهميته.

المبحث الثاني: نشأة هذا العلم والتصنيف فيه.

المبحث الأول
معنى علم الدراية وأهميته

ما المقصود بعلم الدراية؟

البحث والتأليف في علم الحديث يتناول علمين رئيسيين، هما علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، وهما مترابطان تمام الترابط.

فعلم الحديث رواية هو نقل ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلْقية أو خَلْقية (بفتح الخاء في الثانية وضمها في الأولى) أي أنه يعني بنقل كل ذلك مع ضبطه وتحرير ألفاظه[1].

أما علم الحديث دراية فهو مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد[2]. وبمعنى آخر: هو مجموعة قواعد وقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة، وحسن، وضعف، ورفع، ووقف، وقطع، وعلو، ونزول، وكيفية التحمل والأداء.... وغير ذلك[3].

أما أحوال الراوي التي يبحثها علم الدراية، فهي معرفة حاله تحملاً وأداء، وجرحاً وتعديلاً مع دراسة تشمل معرفة موطنه، وأسرته، ومولده،

---

(١) حاشية لقط الدرر: ص ٣.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه: ص ١٠٧.

(٣) حاشية لقط الدرر: ص ٣.

وتاريخ وفاته. فأحوال الراوي لها ما لها من أهمية في قانون الدراية، لأنه لبنة من لبنات السند الذي يحرسه علم الدراية ويصونه.

أما أحوال المروي وهو المروي عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين، فالمراد بها الأحوال التي قدمناها وهي المتعلقة بشروط الرواية عند التحمل والأداء وبالأسانيد من اتصال أو انقطاع أو إعضال... إلخ.

ومن هنا يتضح لنا معنى علم الدراية، وما بينه وبين علم الرواية من الترابط والاتصال الذي يكاد يجعلهما علماً واحداً.

وعلم الدراية يسمى بعلم أصول الحديث، وبمصطلح الحديث، وكلها أسماء لشيء واحد.

ويسمى كذلك بعلوم الحديث لانطوائه على عدة مباحث يكاد يكون كل مبحث منها علماً مستقلاً، حتى قال بعضهم أن علم الحديث يشتمل على أنواع تبلغ مائة كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره ما أدرك نهايته[1].

ومن فروع علم الدراية علم الجرح والتعديل، وعلم مختلف الحديث، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم الرجال، وعلم غريب الحديث، وعلم علل الحديث.

وقد عدَّ منها ابن الصلاح في مقدمته خمساً وستين نوعاً.

أهمية علم الدراية:

إذا عرفنا بالموضوعات التي يتكفل بها علم الحديث دراية وهي أحوال الراوي والمروي، أدركنا أهميته، وإذا تبينا أهمية الإسناد وخطره أدركنا ما للدراية من خطر.

---

(١) التدليس والمدلسون: ص ١٩. والقول للإمام الحازمي.

فالإسناد له أهمية كبرى، إذ به يعرف الحديث الصحيح من السقيم، والغث من الثمين، والقوي من الضعيف. والإسناد هو طريقنا الوحيد لحفظ الدين من دس أعدائه ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

ولذلك يقول أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: (لولا توافر طائفة من المحدثين على حفظ الإسناد لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعين من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد) ويقول الإمام الشافعي: (إن مثل من يطلب الحديث بلا إسناد كحاطب بليل ربما احتطب في حطبه الأفعى). ويقول الإمام أحمد بن حنبل: (الإسناد سنة عمن سلف). ويقول سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن فإن لم يكن معه سلاح فبم يقاتل»[1].

هذا هو الإسناد الذي خص الله به هذه الأمة وهو مبحث علم الدراية وموضوعه.

فإذا كان الإسناد بهذه الأهمية التي قررناها، وهو مبحث علم الدراية يكون علم الدراية بنفس الأهمية المقررة. فإن دراستنا لمتن الحديث وعنايتنا بحفظ كتب الرواية لا تكون كافية إلا إذا قرنّا ذلك بمعرفة علم الحديث دراية.

وعلماء الحديث عندما وضعوا القواعد التي تطورت حتى غدت علماً له هذه المكانة، إنما أسهموا بنصيب كبير في مناهج التحقيق. بل إن مقاييس هذا الفن ـ علم الدراية ـ هي أوثق المناهج وأدقها حتى اليوم في مجال تحقيق الرواية، وقد شهد بذلك كل من سبر أغوار هذا العلم.

ولو أن التاريخ كتب على قواعد علم الدراية، وبنفس الدقة والتحري الذي استنه المحدثون، لما كان في التاريخ كل هذه التناقضات والسقطات. ولما كان بمثل هذه الشناعة من التزييف والتحريف والغَرَضِية.

---

(١) محاضرات في علوم الحديث: ٤/٣.

وخلاصة القول وحمداه أن لعلم الدراية أهمية كبرى، فهو حجر الزاوية في تصحيح الأحاديث ويستمد أهميته من أهمية الإسناد الذي خص الله به الأمة المحمدية، وقواعده أدق قواعد التحقيق حتى الآن.

المبحث الثاني

نشأة علم الدراية، وأهم المصنفات فيه

عندما بدأت حركة التدوين والجمع لأحاديث الرسول ﷺ، كان يواكب هذه الحركة وضع قواعد لضبط الحديث وصيانته من وضع الوضاعين. هذه القواعد عرفت فيما بعد بعلم الحديث دراية أو علم مصطلح الحديث.

فبعد أن مضى عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وعهد كبار التابعين، ظهرت الفرق السياسية وانتشرت النحل، وتفشت العصبية، فظهر من يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ انتصاراً لفرقته وشيعته. بل وقد اندس وسط هؤلاء من يكيد للإسلام من أهل الزيغ والضلال.

عند ذلك اضطر الجهابذة من العلماء لسل سيف الجرح وتكلموا في الرجال، واجتهدوا في التفتيش عن المجروحين.

فتكلم شعبة، والإمام مالك، وابن المبارك، وابن عيينة ويحيى بن سعيد القطان[1]، وعلي بن المديني وغيرهم.

وكان الكلام في هذا الفن في أول الأمر مسائل تدرج مع متون

---

(١) يحيى بن سعيد القطان، روى عن جعفر الصادق ومالك وعنه أحمد وابن المديني. كان من أفاضل أهل عصره ديناً وورعاً توفي سنة ١٩٨هـ.

الأحاديث، وتعليقات تذكر معها، مثل الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف. ونقد لبعض الرواة ونحو ذلك، من غير أن تجعل هذه المسائل في كتاب منفصل.

ثم بدأ بعد ذلك التأليف في موضوعات علم الدراية، فألف في الإسناد وأحوال القبول والرد، وطرق السماع، وألف في العلل، وألفاظ الجرح والتعديل وفي التاريخ، والطبقات ورواية الأكابر عن الأصاغر.

وألف في الضعفاء والمتروكين والوضاعين وغير ذلك، حتى لقد نقل الإمام ابن الملقن أن أنواع علم الدراية تزيد على المائتين.

وكانت بداية التدوين المستقل لقواعد وقوانين علم الدراية في القرن الثالث الهجري.

ولما جاء القرن الرابع الهجري ألَّف القاضي أبو محمد الحسن بن خلاد الرامهرمزي كتابه المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. ورغم أنه لم يجمع كل الأبواب شأن كل مؤلف في فن جديد، إلا أنه كان أجمع ما ألف في هذا المضمار في ذلك الوقت. الأمر الذي جعل كثيراً من العلماء يعتبرونه أول من تكلم في علم الحديث دراية[1].

وفي بداية القرن الخامس الهجري جاء أبو عبد الله الحاكم النيسابوري فألف كتابه معرفة علوم الحديث. وقد كان جهداً رائعاً جمع فيه كثيراً من علوم الحديث ولكنه كما قال العلامة ابن حجر في النخبة: «لم يهذب ولم يرتب»[2].

ثم جاء أبو نعيم الأصفهاني سنة (٤٣٠هـ) فألف على كتاب الحاكم مستخرجاً تدارك فيه بعض الأنواع.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٤٣. انظر مقدمة تدريب الراوي ١/ ٤.

(٢) شرح نخبة الفكر لابن حجر: ص ٢.

حتى إذا جاء الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) صنف «كتابه الكفاية في قوانين الرواية» وكتابه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» في آداب الرواية، بل إنه ألف في كل فن من فنون علوم الحديث، حتى قال عنه الإمام ابن نقطة[١] قولته التي سارت على ألسن الناس: «كل من جاء بعد الخطيب فهو عيال على كتبه».

وبعد الخطيب جاء القاضي عياض فألف كتابه الإلماع لمعرفة أصول الرواية وتقييد السماع، والذي سنتولى دراسته والكلام عليه في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

ثم جاء أبو عمرو عثمان ابن الصلاح الشهرزوري مفتي الشام، والذي كان قد أخذ من كل فن بطرف، فألف كتابه «علوم الحديث» الذي عرف بمقدمة ابن الصلاح. وقد جمع فيه من علوم الحديث ما تفرق في غيره من كتب أسلافه ذكر فيه خمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث.

وقد كتب الله لهذا الكتاب أن ينشر، لذا فقد عني به العلماء فتناولوه بالشرح، والاختصار والنظم.

وممن اختصره الإمام النووي في الإرشاد، وفي التقريب وعلق عليه زين الدين العراقي في «التقييد والإيضاح».

وممن نظمه العراقي في ألفيته «نظم الدرر في علوم الأثر» ونظمه أيضاً الجلال السيوطي في ألفية جامعة بديعة.

وألف في هذا الفن من المتأخرين ابن دقيق العيد[٢] فقد ألف كتابه

---

(١) هو محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنبلي صنف التقييد في رواة الكتب والمسانيد، والمستدرك على الإكمال، وقد برع في الحديث. قال السيوطي: هو حافظ، دين، ثقة، متقن.
وتوفي سنة ٦٢٩هـ.

(٢) هو محمد بن علي بن موهب بن مطيع أبو الفتح المعروف بابن دقيق العيد الإمام=

(الاقتراح) وجاء الحافظ ابن حجر فألف «نخبة الفكر»، ورغم صغر حجمها إلا أنها غزيرة في العلم، جمة المنفعة، وقد تناولها العلماء بالشرح والنظم.

وللسيد أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني المتوفى بشيراز مختصر جامع لمعرفة علوم الحديث، رتبه على مقدمة ومقاصد. وقد شرحه العلامة المتأخر أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي وسماه (ظفر الأماني في مختصر الجرجاني).

ومن لطائف أهل هذا الفن ما نحاه بعضهم من نظم أسماء موضوعات ومباحث هذا الفن في قصائد تبدو غرامية وكلها تورية.

من ذلك قصيدة أبي العباس شهاب الدين بن فرح الإشبيلي[1]، وقد شرحها البدر بن جماعة في كتابه «زوال الترح شرح منظومة ابن فرح».

ومن الكتب الجامعة النافعة التي تعتبر عمدة الطلاب: تدريب الراوي للإمام السيوطي الذي شرح به تقريب الإمام النووي.

وكتب الدراية أو مصطلح الحديث كثيرة، كما أن أنواع علوم الحديث كثيرة ويدل على كثرتها ما قاله الإمام ابن الملقن: «إنها تزيد على المائتين»[2].

وكما قلنا فإن علم الرجال يعتبر من أهم علوم الحديث، وقد تكلم فيه العلماء قديماً، وألّفت فيه المصنفات الكثيرة. فألّف في الجرح

= المحدث صاحب التصانيف الكثيرة. كان من أذكياء زمانه واسع العلم والمعرفة. توفي سنة ٧٠٢هـ.

(١) أحمد بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي الشافعي، نزيل دمشق، الإمام الحافظ شيخ المحدثين. تخرج ابن جماعة وتوفي سنة ٦٩٩هـ.

(٢) انظر التدليس والمدلسون لصاحب هذه الرسالة ص ١٧ وما بعدها. والرسالة المستطرفة ص ١٤٢، ومقدمة تدريب الراوي للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

والتعديل، وفي الضعفاء والمتروكين، ومعرفة الصحابة وتاريخ الرواة، والوفيات، إلى غير ذلك.

وفي كل ذلك أفردت كتبٌ يطول الكلام بذكرها. وكان لأهل الأندلس والمغرب جهد كبير في هذا الشأن.

ولم يقتصر علماء الحديث على التأليف في الرجال بصفة عامة، بل خصصوا رجالاً مخصوصين بالتصنيف كرجال بلد معيَّن، أو مذهب معيَّن.

وكذلك سنُّوا سنَّة حسنة. وهي أن يؤلف أحدهم في شيوخه خاصة ويسمون ذلك بكتب المشيخات.

ونحن إذا جئنا لنرى جهود القاضي عياض في علم الدراية نجده قد ضرب بسهم وافر في ذلك.

وعلى قمة جهوده في قواعد وقوانين الدراية نجد كتابه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، والذي سنتولاه بالتعريف والبيان والدراسة في الفصل الثاني من هذا الباب ـ إن شاء الله تعالى.

أما في علم الرجال فنجد للقاضي أيضاً جهوداً مقدرة تتمثل في مشيخته التي أسماها الغنية وترجم فيها لحوالي المائة من شيوخه، والغنية هذه ستكون موضوع دراستنا في الفصل الثالث من بابنا هذا.

وكذلك ألَّف القاضي عياض كتابه ترتيب المدارك في طبقات المالكية، والذي جمع فيه بين طريقة المحدثين في علم الرجال، وبين طريقة التراجم. هذا الكتاب سنتكلم عنه في الفصل الرابع ـ والأخير ـ من بابنا هذا إن شاء الله تعالى.

وللقاضي جهد مسَّته يد الضياع، تلك هي المشيخة التي خرجها وضمَّنها شيوخ مشيخة «الصدفي». وقد تكلمنا عنها في مبحث مؤلفاته.

هذه هي جهود القاضي التي سنتناولها إن شاء الله بالدراسة في فصولنا القادمة. والله الموفق.

الفصل الثاني

كتاب الإلماع
وبيان آراء القاضي في علم الدراية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف عام بكتاب الإلماع.

المبحث الثاني: الإلماع - عرض وبيان.

المبحث الثالث: تقييم الإلماع.

المبحث الرابع: منهج القاضي في الإلماع.

المبحث الخامس: آراء القاضي واجتهاداته في علم الدراية.

المبحث الأول
تعريف عام بكتاب الإلماع

اسم الكتاب:

«اسمه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»[1]، وقد سماه كثير من المؤلفين والمترجمين للقاضي عياض «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع» مثل ابن فرحون في الديباج المذهب[2]، والبغدادي في هدية العارفين[3]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[4]، بل إن ابنه محمد ذكره في جزئه الذي عرف فيه بوالده باسم «الإلماع إلى ضبط الرواية وتقييد السماع»[5].

والاسم الذي ذكرناه به أولاً ذكره الكناني في فهرس الفهارس. وقد طبع هذا الاسم. والمعنى بين التسميتين متقارب.

والقاضي لم يذكر اسم كتابه هذا في مقدمته صريحاً بل قال مخاطباً من طلب منه التصنيف في هذا الموضوع: «أيها الراغب في صرف العناية

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٤٣.
(٢) الديباج المذهب: ص ١٧٠.
(٣) هدية العارفين: ص ٨٠٥.
(٤) كشف الظنون: ص ١٥٨.
(٥) التعريف بالقاضي عياض: ص ١٣٢ (مخطوطة الرباط).

إلى تلخيص فصول في معرفة الرواية وتقييد السماع...».

تحقيقه وطبعه:

ظل الإلماع كغيره من كتب القاضي عياض مخطوطاً حبيس الخزائن، إلى أن قام بتحقيقه الأستاذ السيد أحمد صقر، ونشرته دار التراث والمكتبة العتيقة وقد طبع بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة. وذلك في عام **١٣٨٩**هـ. الموافق **١٩٧٠**م.

وقد خدمه المحقق خدمة واسعة وجعل اعتماده في التحقيق على النسخ الآتية:

١ ـ نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، وقد كتبت في جمادى الأولى سنة **٥٩٥**هـ، أي بعد موت القاضي بنحو واحد وخمسين عاماً.

٢ ـ ونسخة مكتبة الأسكوريال وكاتبها هو علي بن محمد بن علي بن فرج القيسي. فرغ من نسخها سنة **٦٣٢**هـ. وقد كتبت من أصل كُتِبَ من نسخة كان عليها خط المؤلف رحمه الله تعالى.

٣ ـ والنسخة الثالثة هي نسخة أيا صوفيا بتركيا، وقد نسخت عام **٧٩٠**هـ[1].

وقد لاحظتُ حين رحلتي العلمية للمغرب الأقصى أن نسخ الإلماع المخطوطة معدومة تقريباً في الخزائن العامة، إذ لم أجد نسخة واحدة في الخزانة الملكية والخزانة العامة بالرباط، ولا في خزانة القرويين بفاس، ولا في الخزانة العامة بتطوان. هذا مع توافر نسخ مؤلفات القاضي عياض الأخرى بوفرة.

---

(١) مقدمة الإلماع: ص ٣١، وانظر أيضاً: بغية الرائد (مخطوطة معهد المخطوطات رقم ١٠٨ حديث ومصطلح): ص ١.

وقد وصل الإلماع إلى المشرق عن طريق تلاميذ القاضي عياض الذين رحلوا إلى المشرق، ودخلوا الإسكندرية وحدثوا فيها بالإلماع. من هؤلاء: أبو الحسن علي بن عتيق بن مؤمن الأنصاري تلميذ القاضي عياض الذي حدث بالإسكندرية بكتاب الإلماع. ومنهم عبد المنعم بن يحيى بن خلف الحميري الذي رحل إلى المشرق واستقر بالإسكندرية وفيها حدث بكتاب الإلماع.

ومن الذين أخذوا عن ابن عتيق علي بن المفضل بن علي المقدسي[1]. وهكذا دخل الإلماع المشرق، وحفظت نسخة بخزائنه حتى رأى النور.

والإلماع في طبعته يقع في سفر واحد في (٢٥٠) صفحة.

موضوع الكتاب:

موضوعه علم الأثر من حيث الدراية، أو علم مصطلح الحديث... وذلك ما أبان عنه القاضي في مقدمة الإلماع بقوله: (... تلخيص فصول في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدراية، وما يصح منها وما يَتَزَيَّف، وما يتفق فيه من وجوهها ويختلف)[2].

ولعل التدبر في اسم الكتاب يوحي بموضوعه، فكما علمنا أن اسمه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، فموضوعه إذاً هذه المعرفة المختصة ببيان أصول رواية الأحاديث، وتقييد سماعها وكيفية ذلك.

---

(١) هو علي بن المفضل بن علي المقدسي. وهو فقيه مالكي محدث شاعر. ومصنف بارع. أصله من القدس، ورحل إلى القاهرة والإسكندرية وبها درس كتاب الإلماع، وتوفي بالقاهرة.

(٢) الإلماع ص ٣.

سبب تأليفه لهذا الكتاب:

سأله بعض المهتمين بمعرفة الضبط وتقييد السماع، وأنواع الرواية، أن يصنف في هذه الموضوعات وذلك ما يُسْتَشعر من كلام القاضي في المقدمة فقد قال: «أيها الراغب في صرف العناية إلى تلخيص فصول في معرفة الضبط والتقييد والسماع والرواية...»[1].

ولا يخفى أن ما ذكرنا من تعيين هذا السبب إنما هو استنتاج فقط، إذ قد يكون القاضي رأى أن الحاجة ماسَّة إلى مُؤَلفَ في هذا الشأن فافترض أن سائلاً ندبه إلى تأليف كتاب في هذا الموضوع، معبراً عن لسان الحال بالمقال. والله أعلم.

(١) الإلماع ص ٣.

المبحث الثاني
الإلماع ــ عرض وبيان

يشتمل الإلماع على تسعة عشر باباً، صدَّرها القاضي بمقدمة ذكر فيها بعد الديباجة دافعه الذي أسلفنا ذكره لتأليف كتابه موضحاً مع ذلك قيمة علم الرواية والضبط في قوله: «... إذ أنه علم عذب المشرب، رفيع المطلب متدفق الينبوع، متشعب الأصول والفروع»[1].

ثم ذكر أهم موضوعات الكتاب. وفيما يلي نعرض عرضاً موجزاً أبواب الكتاب ونبين ما اشتملت عليه من موضوعات.

الباب الأول: في وجوب طلب علم الحديث والسنن وإتقان ذلك.

استدل في أوله عقلياً على وجوب طلب العلم. ذلك أن أصول الشريعة التي تعبَّدنا الله بها لا سبيل إلى معرفتها إلا بالتلقي والطلب، ومن ثمَّ كان طلب التلقي واجباً لازماً.

واستدل ثانياً بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾[2].

---

(١) الإلماع ص ٤.

(٢) سورة التوبة: آية ١٢٢.

قال وهذا أصلٌ في وجوب طلب العلم والرحلة في طلب السنن. ثم أقبل يستدل بالحديث فأتى بطائفة من الأحاديث وأسندها مستدلاً بها على وجوب طلب العلم.

الباب الثاني: في شرف الحديث وشرف أهله. وقد ذكر في أوله طائفة من الأحاديث الدالة على فضل الحديث وأهله. ثم ذكر جملة من أقوال الأئمة من السلف في هذا الصدد. وذلك كقول الزهري: (لا يطلب الحديث من الرجال إلا ذكرانها ولا يزهد فيه إلا أناثها) وقول سفيان الثوري: (إنما الدين بالآثار) وقول الأعمش: (لا أعلم عند الله قوماً أفضل من قوم يطلبون الحديث ويحيون هذه السنة. وكم أنتم في الناس، والله لأنتم أقل من الذهب) وقد أورد القاضي في آخر هذا الفصل رباعيات البخاري المشهورة. وختمه بقول بعضهم:

كل العلوم سوى القرآن مهزلة ... إلا الحديث وعلم الفقه في الدين

العلم ما كان فيه لفظ حدثنا ... وما سوى ذاك وسواس الشياطين

الباب الثالث: في أداب طلب السماع وما يجب أن يتخلَّق به الطالب. وقد ذكر فيه جملة طيبة من الآداب التي ينبغي لطالب العلم والحديث التحلي بها. كالتخلق بأخلاق أهل العلم، والتزيِّ بزيهم، والتأدب بأدب حملته، ولزوم السكينة والوقار، والبكور في طلبه، والمواظبة عليه، وإخلاص النية لله في ذلك والتواضع لمن يأخذ عنه وتوقيره، وانتقاء من يأخذ عنه، والبحث عن حاله[1]... ويستدل على كل من هذه الآداب بحديث أو أثر عن الأئمة من أهل الشأن.

الباب الرابع: وقد جعله القاضي فيما يلزم من إخلاص النية في الطلب، وانتقاد من يؤخذ عنه. وقد صدر هذا الباب بالآية الشريفة: ﴿وَمَآ

(١) الإلماع: ص ٤٥ وما بعدها.

أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[1] ـ واستدل على لزوم ووجوب إخلاص النية بطائفة من الأحاديث وأقوال السلف وعقب على ذلك بقوله: «فيجب على الطالب لهذا الشأن من إخلاص النية فيه أن يكون طلبه ليعلم ما يلزمه من سنة نبيه ﷺ، وشرائع دينه ويحي نقلها، ويجدد رسومها لئلا تندرس، بتركه وترك غيره ثم ليعمل بها ويبلغها غيره حتى تتصل أسانيدها ويشتهر نقلها ليحصل له ما وعده الله ورسوله لطالبي العلم وحامليه والعاملين به من النعيم العظيم. لا ليحصل بذلك المنازل والخطط وينال بعد الصيت وشهرة الذكر بالحفظ وعلو الإسناد والمعرفة بالنقد والإتقان»[2].

وبعد ذلك أوضح لزوم انتقاد من يؤخذ عنه إذ ينبغي على طالب العلم أن لا يتعمد الأخذ عن أهل الجاه والسلطان، وإنما يأخذ عن الثقات وأهل الديانة المأمونين.

الباب الخامس: وموضوعه: متى يستحب سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير.

وقد أوضح أن العبرة في صحة سماع الصغير ضبطه لما يسمع. قال: ولا خلاف في هذا، وقد حدد أهل الصنعة أن أقله سن محمود بن الربيع وهي أربع سنوات أو خمس سنوات لقوله: (عقلت مجة من النبي ﷺ مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنوات من دلو)[3] وعقب على هذا التحديد بقوله: «لعلهم رأوا أن هذه السن هي أقل ما يحصل به الضبط، وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجع ذلك للعادة، فرب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن، ونبيل الجبلة ذكي

---

(١) سورة البينة: آية ٥.

(٢) الإلماع ص ٥٨.

(٣) الحديث في البخاري، انظر فتح الباري ١/ ١٨٢.

القريحة يعقل دون هذا السن»[1].

وعن السن المختارة لإسماع الشباب الحديث قال: إن أهل البصرة يكتبون لعشر سنين وأهل الكوفة لعشرين وأهل الشام لثلاثين. وحكى من بعض الشيوخ أن الرواية من العشرين والدراية من الأربعين.

الباب السادس: في أنواع الأخذ والرواية[2].

وهذا هو أكبر أبواب الكتاب وأهمها، وقد اعتنى به القاضي عناية فائقة وفصَّل فيه الكلام تفصيلاً فاق به غيره. وذكر أنواع الرواية الثمانية وهي:

السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والمناولة، والكتابة، والإجازة، والأعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته، ووصيته بكتبه له، والوقوف على خط الراوي فقط.

١ ـ فالسماع من لفظ الشيخ: قسمه إلى إملاء وتحديث، وقال هو أرفع درجات الرواية عند الأكثرين، وحكى خلاف الحجازيين وتسويتهم بينه وبين القراءة على الشيخ والعرض عليه، كما حكى قول من قال أن القراءة أرفع من السماع.

٢ ـ والقراءة على الشيخ: بين أنه لا خلاف في اعتبارها رواية صحيحة وإنما الخلاف في مرتبتها من السماع هل هي مثله أو دونه؟ أو فوقه؟ وفصل الخلاف وذكر مسائلاً تتعلق بالقراءة.

٣ ـ المناولة: قال القاضي هي أنواع، وأرفعها أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخة منه، أو أحاديث من أحاديثه فيقول للطالب: هذه روايتي اروها عني ويدفعها إليه[3] قال:

---

(١) الإلماع ص ٦٤.
(٢) الإلماع ص ٦٨.
(٣) الإلماع ص ٦٩.

وهذا كله عند مالك بمنزلة السماع، وبعد أن أفاض في الاستدلال على صحة المناولة ذكر أنواعها.

٤ ـ الكتابة: عرفها القاضي وقال إنها جائزة واستدل على جوازها بفعل الأئمة على اعتمادها واستدلالهم بكتابة الرسول ﷺ إلى كسرى وقيصر.

٥ ـ الإجازة: قسَّمها القاضي إلى أربعة أقسام وبيَّن حكمها، ووجوهها وفصَّل فيها القول. وبعد ذلك قال: (وقد تقصَّينا وجه الإجازة بما لم نسبق له وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات، والمستنبطات بحول الله وعونه)[1].

٦ ـ إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث روايته أو أن هذا الكتاب سماعه، من غير أن يأذن له في الرواية عنه. وقد ذكر خلاف العلماء في اعتبار هذا الوجه صحيحاً من وجوه الرواية، واختار هو صحته.

٧ ـ الوصية بالكتب: وقد اعتبره وجهاً صحيحاً في النقل والرواية وشبهه بالعرض والمناولة.

٨ ـ الخط أو الوجادة: قال: إن أئمة الفقه اختلفوا في وجوب العمل بها، ووضَّح خلافهم، وبذلك ختم هذا الباب الذي أجاد فيه القول[2] وهذا أحسن أبواب الكتاب.

الباب السابع: وقد جعله في بيان العبارة بوجوه السماع والأخذ المتفق على ذلك والمختلف فيه، والمختار منه عند المحققين.

وقد ذكر أولاً أنه لا خلاف بين الفقهاء والمحدثين والأصوليين في جواز إطلاق حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ونبأنا، وخبرنا، فيما سمع من لفظ

---

(١) الإلماع ص ١٠٧.

(٢) الإلماع ص ١٢١.

المحدث وقراءته وإملائه. وكذلك (سمعته يقول)، أو (قال لنا) و (ذكر لنا) و (حكى لنا). وفصل هذا الكلام وذكر قولاً شاذاً في التفريق بين ذلك. ووضح الفرق بين ما سمع قراءة وأخذ إجازة[1].

الباب الثامن: في تحقيق التقييد والضبط والسماع، ومن سهَّل ذلك أو من شدَّد.

وقد ذكر القاضي في هذا أن أهل التحقيق قالوا أنه لا يجب أن يحدِّث المحدِّث إلا بما حفظه في قلبه، أو قيَّده في كتابه وصانه في خزانته، ومن ثمَّ كان إجماعهم أن لا يحدث المحدِّث إلاَّ بما حقق. وذكر أن هذه هي طريقة السلف من الصحابة والتابعين، حتى أن الإمام مالك لم يجز السماع ممن يحدث من كتابه إذا كان لا يحفظ حديثه وقد قال بهذا جماعة من المحدثين وذكر القاضي شواهد تنطق بتشددهم في الأخذ[2].

الباب التاسع: ساق فيه أحوال من تساهل، ذلك أن كثيراً من المحدثين ومن بعدهم ذهبوا إلى ترك التشديد، وفي رأي القاضي أنهم ذهبوا إلى ذلك بناء على صحة الإجازة.

الباب العاشر: في التقييد بالكتابة والمقابلة والشكل والنقط والضبط.

وقد أورد في هذا الباب الأحاديث الدالة على جواز الكتابة، ووضَّح الخلاف الذي كان في الصدر الأول في جوازها.

وتكلَّم عن النقط والشكل، والخلاف فيما يُشْكَل أهو المُشْكِل فقط أم المشكل وغيره؟ واختار هو شَكْلَ ما يُشْكِل وما لا يُشْكِل.

وعن المقابلة بأصل السماع قال إنها متعينة، وذكر فيها مذهبين الأول يجيزها مع الثقة المأمون، والثاني لا يجيزها إلا مع نفسه فيقابل هو نسخته

---

(١) الإلماع ص ١٣٢.

(٢) انظر ص ١٣٦ من الإلماع وما بعدها.

بالنسخة التي سمع منها حرفاً حرفاً وقد انتصر القاضي للقول الثاني.

الباب الحادي عشر: في التخريج والإلحاق والنقص الذي يسقط من الأصول. وقد بين القاضي أن أحسن الوجوه أن يكتب خط بموضع النقص صاعداً ثم ينعطف إلى جهة اليمين في الحاشية مشيراً إلى النقص الملحق ثم يكتب الملحق إلى أعلى الورقة فإذا انتهى يكتب (صح). وذكر من ذلك شيئاً من صنع أهل الحديث.

الباب الثاني عشر: جعله القاضي في التصحيح والتمريض، والتضبيب وقد عرض فيه القاضي لبيان هذه المعاني وكيفيتها. ثم توجه بالنقد لبعض من تجاسر وأصلح في الأحاديث بمقتضى فهمه من غير الاستناد إلى رواية، وأحال على كتابه مشارق الأنوار[1].

الباب الثالث عشر: هذا هو ثالث الأبواب التي يتكلم فيها القاضي عن كيفية كتابة الحديث وضبطها وتحقيق ذلك. وقد جعله القاضي في بيان معاني الضرب، والحك، والشق، والمحو. بيَّن فيه كراهية أهل الحديث للحك، وتفضيلهم الضرب على ما يراد إبطاله، وطريقتهم في الضرب.

الباب الرابع عشر: في تحري الرواية والمجيء باللفظ ومن رخص للعلماء في المعنى ومن منع. وقد ذكر القاضي أنه لا خلاف في عدم جواز رواية الحديث بالمعنى للجاهل المبتدىء. وإنما الخلاف في جواز ذلك للعالم، فالجمهور على جواز ذلك للعالم الجامع لمواد المعرفة، وطائفة من المحدثين والفقهاء على منع ذلك.

ويرى القاضي أن جواز ذلك للعالم المتبحر لذا أورد الحديث على جهة الاستشهاد والمذاكرة، أما في الرواية فلا بد من اللفظ.

واتبع هذا الخلاف بخلاف العلماء في إيراد جزء من الحديث لاستخراج نكتة منه. وقال إنه مبني على الخلاف في الرواية بالمعنى.

---

(١) مشارق الأنوار ص ١٦٧.

وأحال على ما ذكره في كتابه إكمال العلم.

الباب الخامس عشر: في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك.

وقد ذكر في أول الباب أقوالاً عمن يجيزون تقويم اللحن مثل الشعبي والأوزاعي والنسائي. ثم نقل عن معمر ما يدل على المنع، يقول معمر «إني لأسمع الحديث لحناً فألحن كما سمعت»[1]. وذكر القاضي إن الذي استمر عليه العمل نقل الرواية كما وصلت مع التنبيه على وجه الصواب في حواشي الكتب. وقد أنحى القاضي مرة ثانية باللائمة على من أصلح بمجرد فهمه من غير رواية، واختار هو سد باب الإصلاح إلا برواية تصحح الخطأ أو اللحن.

الباب السادس عشر: في ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك. وقد نبه القاضي أولاً إلى أهمية معرفة ذلك للعالم. ثم وضح طريقه لعمل في ذلك. وما ذكره أَعْتَبِرُه أدق أنواع التحقيق للنصوص، وأشاد القاضي بجهود أهل الأندلس الذين برعوا في ذلك وعلى رأس هؤلاء شيخه الصدفي.

الباب السابع عشر: في رفع الإسناد في القراءة والتخريج.

تكلم عن أهمية الإسناد، وطريقته بالنسبة للأحاديث المفردة، وبالنسبة للأجزاء، وذكر تشدد بعض العلماء في إسناد الأجزاء ثم أورد مثالاً يؤيد طريقة الجمهور، وختم الباب بشعر للقعنبي[2] يمتدح فيه الإسناد.

الباب الثامن عشر: عنونه القاضي: بمتى يستحب الجلوس للإسماع، وسن المحدث ومتى يمتنع؟

---

(١) الإلماع ص ١٨٥.

(٢) القعنبي: هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أحد الأئمة الأعلام. نزل البصرة وروى عن مالك وشعبة وحماد. وروى عنه البخاري. توفي سنة ٢٢١هـ.

أوضح أن أهل العلم اتفقوا على أن السماع من المسلم البالغ العدل العاقل الضابط لما سمعه العارف به حين أدائه صحيح متفق عليه. لكنهم اختلفوا في السن التي يستحب فيها الانتصاب والتصدر للإسماع.

وذكر استحسان الرامهرمزي لسن الخمسين وناقش القاضي هذا الاستحسان ولم يصوبه، كما ناقش اختيار الرامهرمزي لسن الثمانين للكف والإمساك عن التحديث، واختار القاضي أن لا يحدد للإمساك سناً بل يترك لمجرد الخوف وخوف الخلط.

الباب التاسع عشر: وهو الباب الأخير للكتاب، وقد جعله القاضي جامعاً لآثار مفيدة، وآداب حميدة. وذكر فيه جملة من الأحاديث وآثار السلف في طلب العلم، وحفظه ونشره، وعدم كتمه وتقرير من يؤخذ عنه.

وختم كتابه بدعاء سيدنا عبد الله بن عمر الذي رواه عنه نافع إذ قال: (كان ابن عمر إذا جلس مجلساً لم يقم حتى يدعو لجلسائه بهذه الكلمات وزعم أن رسول الله ﷺ كان يدعو بهن لجلسائه: (اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا، اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أبقيتنا، واجعله اللهم الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، ولا تسلِّط علينا من لا يرحمنا)[1].

وختم القاضي الإلماع بذلك وكان هذا مسك الختام.

(١) الإلماع: ص ٢٤٩.

المبحث الثالث

تقييم الإلماع

يعتبر كتاب الإلماع أول مؤلف في علم الدراية بالمغرب. وقد ذكره الحافظ ابن حجر في نزهة النظر ووصفه بأنه كتاب لطيف[1].

والكتاب بصفة عامة جيد، وصل القاضي في كثير من أبوابه إلى أعتاب الكمال. بل إن منهجه في طريقة الكتابة والتخريج، والضرب، والمحو، والنقط، والشكل، وتحري الألفاظ وتحقيقها يصلح لأن يكون عماداً لأسس التحقيق اليوم.

ويقول الدكتور أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ وهو يتكلم عن منهج المحدثين وعلاقته بمنهج المؤرخين:

«وأهم ما وجدت في مكتبة الظاهرية نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض في علم المصطلح كتبها ابن أخيه سنة ٥٩٥م. وكنت قد قرأت عنها شيئاً في بعض رسائل المصطلح فاستنسختها... وبدأت في درسها وتفهم معانيها فإذا هي من أنفس ماصنف في موضوعها. وقد سمى بها القاضي عياض إلى أعلى درجات التدقيق في عصره.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن

---

(١) نزهة النظر بحاشية لقط الدرر ص ٢٣.

منها في بعض نواحيها، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها. فإن ماجاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان (تحري الرواية والمجيء باللفظ) يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبا وأميركا.

والواقع أن (المثودولوجية)[1] الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب غربي، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية. فالتاريخ دراية أولاً ثم رواية. كما أن الحديث دراية ورواية.

ولو أن مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطَّلعوا على مصنفات الأئمة المحدثين ـ أمثال عياض ـ لما تأخروا في تأسيس علم (المثودولوجية) إلى أواخر القرن الماضي»[2].

ويسترسل الدكتور أسد رستم في تقييمه للإلماع وإشادته به فيأخذ موضوعين هما تحري الرواية والمجيء باللفظ. وإصلاح الخطأ وتقويم اللحن ويتكلم عن الدقة والتحقيق فيهما ثم يقول:

(هذا ما توصل إليه علماء الحديث ـ في القرون الأولى وهو المعول عليه الآن عند المؤرخين المعاصرين. والفرق بين الإثنين، أن المؤرخين المعاصرين يعممون قول المحدثين على الحديث وغيره من النصوص التاريخية، ويندفعون في عملهم بدافع علمي بحت. أما المحدثون فإنهم قصروا ما أوردوه من هذا القبيل على علم الحديث فقط واندفعوا في تحري الحقيقة بعاطفة دينية قلما نجد مثلها في هذه الأيام)[3].

والحقيقة أن الإلماع احتوى على كثير من الأسس التي وضعها المحدثون لحفظ الحديث وتحقيقه على مر العصور. وقد بلغ القاضي

---

(١) المثودولوجية: علم كتابة التاريخ.

(٢) مصطلح التاريخ لأسد رستم ص (ز).

(٣) مصطلح التاريخ ص ٣٣ وص ٤٤.

عياض القمة في صياغته لهذه القواعد، وجمع خلاصة ما قاله أهل الشأن وأضاف إليه من اجتهاداته ما أضاف.

ومما يزيد من أهمية الإلماع وقيمته أن القاضي جمع فيه كثيراً من النصوص من كتب أغلبها اليوم مفقود، والقليل منها موجود ولكنه لا زال مخطوطاً لا يتمكن منه كل دارس.

ويقول الأستاذ السيد أحمد صقر أن الإلماع ظل مشرعاً يستسقي منه المؤلفون في علوم الحديث، وممن انتفع به... ابن الصلاح، ولكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يصرح باسمه ولا يشير إليه.

وكذلك استسقى منه كل من دار في فلك مقدمة ابن الصلاح كالعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وابن جماعة وغيرهم ممن يطول ذكرهم[1].

والقاضي عياض قال في مقدمة كتابه أنه لم يجد مصنفاً في هذا الشأن. وهو يقصد أنه لم يجد ذلك في المغرب. وإلا فهو قد صرح في المقدمة نفسها بوجود المؤلفات العديدة قبل كتابه فهو يقول بعد أن عدد أصناف علوم الحديث: (... وكل فصل من هذه الفصول علم قائم بنفسه وفي كل منها تصانيف عديدة ومفيدة) هذه التصانيف لا شك أنه يقصد بها كتب الخطيب البغدادي، والتي أخذها القاضي عن تلاميذ الخطيب من المغاربة والأندلسيين، ويقصد بها أيضاً كتب الرامهرمزي. ومجمل القول أن كتاب الإلماع كان أول المؤلفات في قوانين الرواية بالمغرب، وقد أجاد فيه القاضي إجادة تامة، وكان لكتابه أثر واضح على المؤلفات بعد عصره. والقاضي قد ضمنه آراء واجتهادات في علم الدراية وتجلّى فيه بدقة تجعله في القمة من المحققين. فرحم الله القاضي.

---

(١) مقدمة الإلماع ص ٤.

المبحث الرابع
منهج القاضي في الإلماع

منهجه في كتابه هذا هو منهج الرواية الذي هو المنهج العام للقاضي عياض في كل صنوف العلم. وقد أثر عن القاضي قولته (ما أحفظ من أثر أو حكاية إلا عندي بها سند).

وهو في الإلماع إذا ما عقد باباً لمسألة من المسائل يعمد أولاً إلى الاستشهاد بآيات القرآن إذا كان في موضوع المسألة ما يستشهد به من القرآن.

ثم بعد ذلك يورد الأحاديث وهو غالباً ما يسندها. ثم أقوال الأئمة من أهل الشأن. وبعد ذلك يبين ويبسط القول، فإذا كان له رأي أو شرح لرأي أو ترجيح، ذكره وأيده بما يحفظ من الأدلة، وهو في استشهاده بالحديث يعني بتخريجه أحياناً.

وأسلوب القاضي في الإلماع واضح وسهل. وهو تارة يورد دليله أولاً ثم يتخرج منه مقصوده، وتارة يعبر عما يريد ويستشهد بالدليل.

وهذا أنموذج من الإلماع تتجلى فيه هذه السمات لمنهج القاضي فيه، رأينا أن نشرك القارىء في ملاحظة بعض هذه السمات.

الأنموذج[1]
باب متى يستحب سماع الطالب ومتى يصح سماع الصغير

قال القاضي: أما صحة سماع الصغير فمتى ضبط ما سمعه صح سماعه، ولا خلاف في هذا، وصح الأخذ عنه بعد بلوغه إذ لا يصح الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ. وقد حدَّد أهل الصنعة في ذلك سن محمود بن الربيع.

أخبرنا أبو محمد بن عتاب، قال أخبرنا أبو القاسم حاتم بن محمد، أخبرنا أبو الحسن القابسي، أخبرنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي، أخبرنا أبو عبد الله الفريري أخبرنا محمد بن إسماعيل، البخاري، أخبرنا محمد بن يوسف، أخبرنا أبو مسهر، حدثني محمد بن حرب، حدثني الزبيدي، عن الزهري، عن محمود بن الربيع قال: (عَقَلْتُ عن النبي ﷺ مجَّة مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دَلوٍ)[2] وفي غير هذه الرواية هو ابن أربع سنين. وتابع أبا مسهر على قوله: (خمس سنين) ابن مصفى وغيره وخالفهم غيرهم فقال أربع.

ولعلهم رأوا أن هذه السن أقل ما يحصل به الضبط وعقل ما يسمع

---

(١) الإلماع من ص ٦٢ وإلى ص ٦٧.

(٢) الحديث في البخاري، انظر فتح الباري ١/١٥٧.

وحفظه. وإلا فمرجع ذلك للعادة. ورب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن، ونبيل الجبلة ذكي القريحة يعقل دون هذا السن.

وقد أخبرنا القاضي أبو علي الصدفي عن أبي منصور المالكي عن أبي بكر الخطيب البغدادي أن القاضي أبا عمر محمد بن يوسف الحمادي كان يحدث عن جده يعقوب بن إسماعيل بن حماد بحديث لقنه وهو ابن أربع سنين.

وقال سفيان: جلست للزهري وأنا ابن ست عشرة سنة.

وقال الزهري: ما رأيت أحداً يطلب الحديث أصغر منه.

ولمشايخ المحدثين اختيار في وقت أسماع الشباب وأمرهم بذلك.

فحدثنا أحمد بن محمد من كتابه قال: أخبرنا أبو الحسين الطيوري، قال: أخبرنا أبو الحسن القالي، قال: أخبرنا بن خربان أخبرنا القاضي ابن خلاد، قال: حدثني محمد بن عبد الله، سمعت أبا طالب بن نضر يقول: (سمعت موسى بن هارون يقول أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين وأهل الشام لثلاثين).

وقال سفيان: يكمل عقل الغلام لعشرين.

وقال: ابن خلاد، وقال: أبو عبد الله الزبيري يستحسن كتب الحديث في العشرين، لأنها مجتمع العقل، وأحب إلى أن يشتغل به قبل حفظ القرآن والفرائض.

وسمعت بعض شيوخ العلم يقول: (الرواية من العشرين، والدراية من الأربعين).

حدثنا أبو عبد الله الخولاني، قال: حدثني أبي عن أحمد بن سعيد عن سعيد عن عثمان قال: أخبرنا يونس عن ابن وهب، عن إسماعيل بن رافع يرفعه قال: (من تعلم علماً وهو شاب كان كوشم في حجر، ومن تعلم بعدما يدخل في السن كان ككاتب على ظهر الماء).

وقد رفع هذا الحديث محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (من تعلم العلم وهو شاب كان كالوشم في الحجر وذكر بقية الحديث).

وعن الحسن «طلب الحديث في الصِغَر كالنَّقْشِ في الحجر».

وقد نظم هذا شعراً: فأخبرني أبو عبد الله، أخبرنا أبو عمر الحافظ، قال: أنشدني علي بن عمر بن موسى القاضي، قال: أنشدني أبو الحسين محمد بن عبد الله المقري، قال: أنشدني أبو عبد الله عطوية لنفسه في أبياته:

أراني أنسى ما تعلمت في الكبر ولست بناسٍ ما تعلمت في الصغر
ولو فُلق القلب المعلم في الصبا لألفي فيه العلم كالنقش في الحجر

هذا النموذج أوردناه كما قلنا ليلاحظ القارىء معنا سمات منهج القاضي التي ذكرناها في أول هذا المبحث.

المبحث الخامس
آراء القاضي واجتهاداته في علم الدراية

لقد كان للقاضي عياض آراء كثيرة واجتهادات جمة في علم الدراية، تناقلها الناس عنه، وكانت له مواقف خاصة من مسائل خلافية بين علماء المصطلح.

فالقاضي رأيناه يناقش الرامهرمزي وينتقده في سن التصدي للرواية.

وقد خالف الخطيب البغدادي وشيخه البرقاني[1]، وأبو إسحاق الإسفرائيني[2] في المقابلة بأصل السماع. وغير ذلك من اجتهادات القاضي التي عرف بها.

ونحن في هذا المبحث نذكر بعض آراء القاضي واجتهاداته موضحين أثرها على من بعده من علماء الدراية، ومن ذلك نذكر:

رأيه في المقابلة بأصل السماع.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب المشهور بأبي بكر البرقاني، شيخ المحدثين والفقهاء بخراسان، سمع أبا علي الصواف والإسماعيلي، روى عنه البيهقي وأبو بكر الخطيب والشيرازي، توفي سنة ٤٢٥هـ.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الإسفرائيني الرحال، روى عن ابن عدي وطبقته، قال الحاكم إنه يحفظ من حديث مالك وشعبة والثوري ومسعر أكثر من عشرين ألف حديث، توفي سنة ٤٠٦هـ.

ورأيه في سن التصدي لإسماع الحديث.

ورأيه في ضرب الحرف المكرر.

ورأيه في شكل نصوص الأحاديث.

واختياره في تصحيح الأخطاء الواقعة في بعض المتون.

رأيه في إجازة ما لم يتحمله المجيز.

وموقفه من رواية الحديث بالمعنى.

١ ـ رأيه في المقابلة بأصل السماع:

من أصول التحقيق والضبط عند علماء الحديث مقابلة الطالب ما سمعه وكتبه بنسخة شيخه التي أسمعه منها، حتى تحصل له السلامة من الوهم والخطأ والتحريف في نقل السنة.

وهي عندهم شرط، فلا تصح الرواية للطالب من كتابه الذي لم يقابله. وتسامح بعضهم فيها ولكنه شرط شروطاً للرواية من الكتاب الذي لم يقابل بأصل السماع.

والقاضي عياض قال في هذه المسألة في الإلماع (وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة ولا بد منها. ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه. فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يتحقق ذلك. وهذا كله على طريق من تسامح في السماع، وعلى من يجيز إمساك أصل الشيخ عليه عند السماع. إذ لا فرق بين إمساكه عند السماع أو عند النقل لأنه تقليد لهذا الثقة لما في كتاب الشيخ.

أما على مذهب من منع من ذلك من أهل التحقيق، فلا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلد سواه، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ

واسطة، كما لا يصح ذلك عنده في السماع. فليقابل نسخته، مع الأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له. ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب والقلب يسهو والنظر يزيغ والقلم يطغى[1].

هذا هو اختيار القاضي في المقابلة نراه في منتهى التشدد والحرص وعدم التسامح في الرواية.

ورأي القاضي هذا مخالف لما هو مروي عن أبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر الخطيب، وشيخه البرقاني، والعلامة ابن الصلاح. الذي حكى في مقدمته أن الإسفرائيني سئل عن جواز رواية لمن لم يعارض كتابه بالأصل فأجاز ذلك.

وحكي ذلك أيضاً عن الحافظ أبي بكر الخطيب غير أنه يشترط لجواز ذلك أن تكون النسخة نقلت من الأصل وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض، وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل الإسماعيلي[2] هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله؟ فقال: نعم، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض. قال: وهذا هو مذهب أبي بكر البرقاني فإنه روى لنا أحاديث كثيرة، قال: فيها أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل.

ويقول ابن الصلاح تعليقاً على رأي الإسماعيلي، والخطيب وشيخه البرقاني، ولا بد من شرط ثالث وهو أن يكون ناقل النسخة من الأصل

---

(١) انظر الإلماع ص ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠.

(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني. من كبار الشافعية. صنف الصحيح، ومسند عمر، حدث عنه البرقاني، والحاكم. توفي سنة ٣٧١.

غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط[1].

وقد حكى قول هؤلاء الأئمة الإمام السيوطي في التدريب ثم قال: وأما القاضي عياض فجزم بمنع الرواية عند عدم المقابلة وإن اجتمعت الشروط[2].

وأرى أن رأي القاضي نابع من اهتمامه بالاحتياط في ضبط المرويات، وفي رأيه سد لباب قد يتساهل فيه من لا يتقنه.

٢ ـ رأي القاضي في سن التصدي لإسماع الحديث:

اختلف العلماء في العمر الذي يستحب فيه للعالم التصدي للتحديث والانتصاب للرواية.

وقد قال الإمام أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي: (الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث، هو أن يستوفي الخمسين لأنها منتهى الكهولة وفيها مجتمع الأشد.

قال الرامهرمزي: وليس بمنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين، لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال، نبىء رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين. وفي الأربعين تتناهى عزيمة الإنسان وفتوته، ويتوافر عقله ويجود رأيه[3].

وقد قال القاضي عياض بعد أن أورد ما قاله الرامهرمزي: واستحسانه هذا لا يقوم على حجة بما قال، وكم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن، ولا استوفى هذا العمر ومات

---

(١) مقدمة ابن الصلاح. انظر التقييد والإيضاح ص ٢١١.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ٧٩.

(٣) مقدمة ابن الصلاح. انظر التقييد والإيضاح ص ٢٤٣.

قبله، وقد نشر من العلم والحديث ما لا يحصى. هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين - وسعيد بن جبير ولم يبلغ الخمسين، وكذلك إبراهيم النخعي. ومالك ابن أنس قد جلس للناس ابن نيف وعشرين، وقيل ابن سبع عشر سنة والناس متوافرون، وشيوخه أحياء. وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أخذ العلم في سن الحداثة وانتصب كذلك.

والقاضي عياض في كلامه هذا ينكر على الرامهرمزي تحديده لهذه السن. وقد ذكر القاضي قبل قول الرامهرمزي أن أهل العلم اتفقوا على قبول رواية المسلم البالغ العدل العاقل الضابط لما سمعه، العارف به حين أدائه.

أما متى يستحب الانتصاب والتصدر للحديث فقد اختلفوا في هذا.

والقاضي لا يرى التحديد بالسن في التصدي للرواية، لذلك أنكر على الرامهرمزي تحديده[1].

وقد دفع ابن الصلاح إنكار القاضي عياض لما قاله الرامهرمزي، وقال: إن ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر، وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدى للحديث ابتداءً من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره فهذا إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكورة فإنه مظنة الاحتياج إلى ما عنده. وأما الذين ذكرهم عياض ممن حدثوا قبل ذلك فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك، أو لأنهم سئلوا إما بصريح السؤال وإما بقرينة الحال.

ولا شك أن ما قاله ابن الصلاح في شرح مراد الرامهرمزي صحيح متجه. والقاضي كما قلنا لا يرى التحديد بسن معينة للتصدي.

(١) الإلماع ص ١٩٩.

٣ ـ رأيه في ضرب الحرف المكرر[١]:

قد يحدث للذي يكتب الحديث أن يتكرر عنده حرف على سبيل السهو أو الخطأ وسبق القلم، فيكون عنده حرفان أحدهما زائد ولا بد له من إبطاله فأيهما يبطل الحرف الأول أم الثاني؟.

اختلف أهل الشأن في هذا قديماً. فقال بعضهم: وفيهم القاضي الرامهرمزي يبطل الحرف الثاني لأن الأول كتب على الصواب فهو أولى بالإبقاء، وأما الثاني فقد كتب على الخطأ وهو مستغنى عنه.

وقال بعضهم إنما المراد من الكتابة القراءة، فأولى الحرفين بالإبقاء أجودهما صورة، وأحسنهما كتابة لأنه أسهل في القراءة.

ولما جاء القاضي عياض ذكر تفصيلاً حسناً جيداً مقنعاً يدل على براعته وتحقيقه، فقد قال بعد أن حكى قول السابقين:

«وأرى أنا إن كان الحرف تكرر أول السطر مرتين أن يضرب على الثاني لأ لا يطمس أول السطر ويسخم، وإن كان تكرر في آخر سطر وأول الذي بعده، فيضرب على الأول الذي في آخر السطر.

وإن كانا جميعاً في آخر سطر فليضرب على الأول أيضاً، ويقول القاضي في تفصيله: وهذا عندي (يعني التفصيل المذكور) إذا تساوت الكلمات في المنازل، فأما إن كان مثل المضاف والمضاف إليه فتكرر أحدهما فينبغي أن لا يفصل بينهما في الخط، ويضرب بعد على المتكرر من ذلك كان أولاً أو آخراً، وكذلك الصفة مع الموصوف وشبه هذا. فمراعات هذا مضطر إليه الفهم، وربما أدخل الفصل بينهما بالضرب إشكالاً وتوقفاً، فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين

---

(١) المراد بالحرف هنا ما يشمل الكلمة.

الصورة في الخط»[1].

هذا هو تفصيل القاضي عياض لهذه النقطة، والباحث يرى أن القاضي بلغ ذروة في فن التحقيق والضبط عند الكتابة. وفي مراعاته هذه الاعتبارات دلالة على جودة ذهن وسعة أُفُق، وعنايته بكتابة الحديث.

وتفصيله هذا تناقله عنه الناس، فهذا هو العلامة ابن الصلاح يأخذ كلام القاضي ويحسِّنه. وفي ذلك يقول في مقدمته بعد أن ذكر ما قاله الرامهرمزي وغيره، (ثم جاء القاضي عياض ففصل تفصيلاً حسناً)[2].

٤ ـ رأيه في شكل نصوص الأحاديث:

شكل نصوص الحديث من الضوابط التي فرضها علماء الحديث واتفقوا على ضرورتها.

واختلفوا في الذي يشكل فقال قوم: (إنما يُشكِّل المُشكَّل) أي الذي قد يلتبس إذا لم يُشكَّل ويضبط.

وقال قوم: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل. ومعنى هذا القول أن يشكل جميع نص الحديث، الذي تستلزم الضرورة شكله والذي لا تستلزم.

وقد عبر عن المذهبين الإمام النووي في التقريب بقوله: (ثم قيل إنما يشكل المشكل. ونقل عن أهل العلم كراهة الإعجام والإعراب إلا في الملتبس، وقيل يشكل الجميع)[3].

---

(١) الإلماع ص ١٧٢.

(٢) انظر التقيد والإيضاح ص ٢١٦.

(٣) انظر تدريب الراوي ٢/٦٨.

أما القاضي عياض فقد صوب في الإلماع الشكل لما أشكل وما لم يشكل. قال: (وهذا هو الصواب ولا سيما للمبتدىء وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه. وقد يقع النزاع بين الرواة فيها فإذا جاء عند الخلاف وسئل كيف ضبطه في هذا الحرف وقد أهمله بقي متحيراً).

وقد وقع خلاف بين العلماء بسبب اختلاف في الإعراب كاختلافهم في قوله ﷺ: (ذكاةُ الجنين ذكاة أمه)[1] فالحنفية ترجِّح فتح ذكاة الثانية على مذهبها في أنه يذكي مثل ذكاة أمه. ـ وغيرهم من المالكية والشافعية ترجِّح الرفع لإسقاطهم ذكاته[2].

وتصويب القاضي لتعميم الشكل على كل نص الحديث فيه احتياط بالغ له ما يبرره، فنصوص الحديث أولى بالصيانة. وكأنه كان يعلم ما ستؤول إليه الحالة في مثل زماننا هذا الذي ضعف فيه مستوى العربية إلى أدنى الحدود. بل وأصبح المتعلمون يلحنون في كل محفل، فأصبح كل شيء مشكل، ولذا أصبح شكل عموم الحديث هو الحصن أمام اللحن وسوء الفهم.

وقد نقل الإمام السيوطي عن القاضي عياض رأيه هذا في التدريب فقال: (قال القاضي عياض ـ في شكل الجميع ـ وهو الصواب ولا سيما للمبتدىء).

وقال العراقي وربما ظن الشيء غير مشكل لوضوحه وهو في الحقيقة محل نظر محتاج للضبط[3].

وقول العراقي هذا فيه تدعيم لوجهة نظر القاضي. فالحقيقة أن الذي

---

(١) انظر الجامع الصغير ٣/٢. وقال السيوطي رواه أبو داود والحاكم عن جابر، وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أبي سعيد.

(٢) الإلماع ص ١٥٠.

(٣) تدريب الراوي ص ٦٩.

يعتمد على شكل المشكل فقط، ربما أهمل أشياء في الشكل ظنها غير مشكلة، وهي في عين الحقيقة والواقع مشكلة، فالمشكل وغير المشكل يختلف باختلاف المدارك والأفهام، فالأولى شكل ما يُشكل وما لاَ يُشكل.

٥ ـ اختيار القاضي في تصحيح الأخطاء الواقعة في بعض المتون:

قد يقع في بعض روايات الحديث لحن أو تحريف فماذا يكون العمل في ذلك؟.

لقد كان للسالفين تجاه هذا الأمر مذهبان، فمنهم من كان يروي ذلك على ما هو عليه، ومن هؤلاء الإمام محمد بن سيرين وأبو معمر. ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب ومن هؤلاء الأوزاعي وابن المبارك.

أما إصلاح الخطأ في الأصل المروى عنه فيرى العلامة ابن الصلاح تركه على ما وقع عليه مع بيان الصواب في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة[1].

أما القاضي عياض فقد حكى أن الذي استمر عليه عمل الأشياخ هو نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم... ولكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي هوامش الكتب ويقرأون ما في الأصول على ما بلغهم.

هذا ما حكاه القاضي عن الأشياخ، أما اختياره هو فقد عبَّر عنه بقوله: (وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم من التبيين،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح. انظر التقييد والإيضاح ص ٢٢٩.

فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه ويذكر وجه الصواب إما من جهة العربية أو النقل)[1].

وهذا في الحقيقة ليس إصلاحاً وإنما هو بيان لما يراه الراوي صواباً.

أما الإصلاح فيرى القاضي أن أحسن ما يعتمد عليه فيه أن ترد تلك اللفظة المغيرة أو المحرفة صواباً في أحاديث أخرى.

فالإصلاح إذاً في رأي القاضي ينبغي أن لا يكون إلا بالرواية، والرواية فحسب، وكل إصلاح بغير ذلك فهو خسارة.

وقد انتقد القاضي من تنكب الطريق وأصلح من غير رواية معتمداً على فكره، وممن انتقدهم شيخه هشام بن أحمد الكناني المنوقشي وعنه قال القاضي: (إنه لكثرة مطالعته وتفننه في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم وثقوب فهمه وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيراً، وربما نبه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له.

أو بما رآه في حديث آخر. وربما كان الذي أصلحه صواباً، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ. وقد وقفنا على أشياء كثيرة من ذلك في الصحيحين له ولغيره ممن سلك هذا المسلك)[2].

فالإصلاح في رأي القاضي عياض واختياره ينبغي أن لا يكون إلا بالرواية فقط.

والذي أراه أن القاضي في اختياره هذا على صواب فسد باب الإصلاح بغير نقل أولى لصيانة الحديث. وقد نقل العلامة ابن الصلاح

---

(١) الإلماع ص ١٨٧.

(٢) الإلماع ص ١٨٥، ١٨٦.

رأي القاضي هذا في مقدمته حيث قال: (وقد أخبرني بعض أشياخنا عمن أخبره عن القاضي عياض الحافظ بما معناه. وساق رأي القاضي مختصراً له)[1].

٦ - رأيه في إجازة ما لم يتحمله المجيز:

الإجازة من طرق الرواية التي اعتمدها أهل النقل، وهي على أنواع وأضرب قد فصَّل أهل الشأن أنواعها وأضربها هذه ومسائلها.

ومن مسائل الإجازة أن يجيز الشيخ تلميذه في رواية ما لم يتحمله، مثل أن يجيزه رواية صحيح البخاري ويكون الشيخ في ذلك الوقت لم يقرأ ويتحمل صحيح البخاري. فهل تصح هذه الإجازة أم لا؟.

يقول القاضي عياض: (هذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ، ورأيت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه، وحكى القاضي عن بعض أصحاب يونس بن مغيث قال: كنت في مجلس أبي الوليد يونس بن مغيث[2] فجاءه إنسان فسأله الإجازة له بجميع ما رواه وما يرويه بعد، فلم يجبه إلى ذلك، فغضب السائل، فنظر إليَّ يونس فقلت للسائل: يا هذا يعطيك ما لم يأخذه؟ هذا محال... فقال يونس هذا جوابي.

قال القاضي عياض: (وهذا هو الصحيح، فإن المجيز في هذه الحالة يخبر بما لا خبر عنده منه، ويأذن في الحديث بما لم يُحَدَّث به بعد، فمنعه هو الصواب كما قال يونس وصاحبه)[3].

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٢٣٠.

(٢) هو يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث، أخذ عن الباجي وأبي بكر الزبيدي، وكتب إليه الدارقطني. وقد ولي قضاء قرطبة في عهد هشام المرواني. وكان من كبار محدثي الأندلس وفقهائها. توفي سنة ٤٢٩.

(٣) الإلماع ص ١٠٦.

والحقيقة أن العقل والمنطق يرفضان تسويغ هذا الضرب من ضروب الإجازة.

وقد أورد كلام القاضي هذا، العلامة ابن الصلاح في النوع السادس من أنواع الإجازة وقال بعده: (... وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافعي والصحيح بطلان هذه الإجازة)[1].

(١) انظر التقييد والإيضاح ص ١٨٨.

موقفه من رواية الحديث بالمعنى

رواية الحديث بالمعنى من القضايا التي دار حولها كلام العلماء من أهل الحديث وغيرهم سلفاً وخلفاً. فمنهم من منعها مطلقاً، ومنهم من أجازها للعالم العارف بشروط، هي: أن يكون عالماً، عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها[1].

أما موقف القاضي عياض من ذلك، فإن منحاه في الإلماع يدل على اتجاهه لمنع الرواية مطلقاً. أما في مشارق الأنوار فنجد رأيه صريحاً بهذا المنع، إذ يقول:

... ولهذا سد المحققون باب الحديث على المعنى، وشددوا فيه، وهو الحق الذي اعتقده ولا أمتريه، إذ باب الاحتمال مفتوح، والتأويل للكلام معرض، أفهام الناس مختلفة، والرأي ليس في صدر واحد، والمرء يفتن بكلامه، ونظره، والمغتر يعتقد الكمال في نفسه... فإذا فتح هذا الباب وأوردت الأخبار على ما ينفهم للراوي منها، لم يتحقق أصل المشرع، ولم يكن الثاني بالحكم على كلام الأول بأولى من الثالث على كلام الثاني، فيندرج التأويل وتتناسخ الأقاويل.

وكفى بالحجة على دفع هذا الرأي دعاء الرسول ﷺ في الحديث المشهور... لمن أدى ما سمعه كما سمعه بعد أن شرط عليه حفظه

---

(١) انظر التقييد والإيضاح ص ٢٢٦.

ووعيه[1].

وَرَأى القاضي في التزام سد هذا الباب، تابع لمنهجه في الاحتياط لحديث الرسول ﷺ، وهو قد دعم رأيه وقواه.

وفي زماننا هذا كثرت الجرأة، وقلت المعرفة، وأصبح كثير من الناس لا يبالي أن يروي الحديث غلطاً ويزعم أنه رواه بالمعنى، وهو أبعد ما يكون عن الحديث ومعناه. لهذا أرى أن التزام رأي القاضي هذا فيه سد للباب أمام هؤلاء من العبث بالسنة المطهرة التي هي الأصل الثاني للتشريع.

(١) مشارق الأنوار ١/٤.

نظرة على آراء القاضي في علم الدراية

لقد رأينا في دراستنا لشخصية القاضي عياض، ما يتمتع به من الورع، هذا الورع كان له بين الأثر ـ على ما أرى ـ في اجتهادات القاضي عياض وآرائه، خاصة في مجال قواعد الدراية.

فقد رأيناه يقف ضد جواز الرواية بالمعنى، ويرى سد هذا الباب أولى حتى لا ينتهك حرم السنة من بعض من لا يقيمون أسهل الألفاظ ويتشدقون بالرواية على المعنى.

ورأيناه يسد باب الإصلاح للخطأ الواقع في بعض الروايات إلا إذا اعتمد في تصحيحه على الرواية، والرواية فقط. أما التصحيح بمجرد الاجتهاد والاعتماد على صحة الذهن فقد منعه وأباه، بل شنَّ حملة على من تجاسر وأصلح بفهمه.

وفي مسألة شكل الحديث رأينا القاضي يقف موقف الاحتياط ويقول: يُشْكَل مَا يُشْكِل وما لا يُشْكِل حتى لا يلتبس.

والقاضي يمنع الرواية من الكتاب إلا إذا كان قد قوبل بأصله المعتمد، وهو يتشدد في ذلك غاية التشدد.

وهو يرفض جواز الإجازة لما لم يتحمله المجيز ويراها باطلة من أساسها.

وأرى القاضي من خلال آرائه، قد غلب عليه الورع والخوف، شأن

كثير من السلف من الصحابة الذين ذكرنا أمرهم في تمهيدنا لهذه الرسالة، وحكينا عن ورعهم واحتياطهم من التقول على رسول الله ﷺ ومن تعمد الكذب عليه.

وقد يكون القاضي متأثراً بالإمام مالك الذي جعل من أسس مذهبه سد الذرائع.

وعلى كل حال فإن آراء القاضي قد تناقلها الناس عنه، ولا يكاد الإنسان يجد كتاباً من كتب الدراية خالياً من كلام القاضي عياض. وعلى الأخص العلامة ابن الصلاح الذي يأخذ عن القاضي كثيراً كما قال العراقي.

ولذلك لا نغالي إذا قلنا إن آراء القاضي عياض في الدراية تشكل مدرسة لها طابعها الخاص، وهو الاحتياط والتشدد المستمد من دافع الحفاظ على السنة من الزيف.

الفصل الثالث

الغنية
مشيخة القاضي عياض
وطريقته فيها

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المشيخات والتأليف فيها.

المبحث الثاني: الغنية ونسخها المخطوطة.

المبحث الثالث: منهج القاضي في الغنية وطريقته في التراجم.

المبحث الرابع: أسماء شيوخه الذين ترجم لهم.

المبحث الخامس: أهمية الغنية وقيمتها العلمية.

المبحث الأول
المشيخات والتأليف فيها

المشيخات هي الكتب التي ألّفها المحدِّثون وضمنوها ذكر شيوخهم الذين لقوهم وأخذوا عنهم، أو أولئك الذين أجازوهم وإن لم يتم لهم لقيهم.

ومن أشهر المشيخات مشيخة الحافظ أبي يعلى الخليلي[١] ومشيخة الحافظ يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي[٢]. وقد رتبها باعتبار البلدان، وضمنها ستة أجزاء.

ومشيخة أبي طاهر السلفي الأصبهاني، وتعتبر من أضخم المشيخات إذ بلغ حجمها مائة جزء وكانت له بها عناية، ومن ثم تلقاها عنه عدد كبير من الناس[٣].

ومشيخة أبي القاسم عبد الله بن حيدر بن القزويني[٤] ومشيخة

---

(١) هو الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني الخليلي، صاحب كتاب الإرشاد، كان ثقة حافظاً عارفاً بعلل الحديث. سمع الحاكم.

(٢) هو يعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي الحافظ، روى عن سليمان بن حرب القعنبي، وروى عنه الترمذي والنسائي. وثقة ابن حيان. وقال النسائي لا بأس به. توفي سنة ٢٧٧هـ.

(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٤٠، ١٤١.

(٤) هو عبد الله بن حيدر بن أبي القاسم القزويني الفقيه، روى عن زاهر الشحامي وخرج لنفسه أربعين حديثاً، توفي بهمدان سنة ٥٨٢هـ.

القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي والتي هي محط كلامنا ومتجه غرضنا، في هذا الفصل.

وكتب المشيخات علاوة على أنها تبين حياة الشيوخ المترجم لهم فيها وتوضح أسانيدهم تنطوي أيضاً على فوائد كثيرة.

إذ أنها تعتبر تاريخاً لطبقة عاشت في زمن واحد وتميزت بمعلومات ومدارك خاصة.

ومن خلال المشيخات يستطيع الباحث التاريخي أن يستجلي كثيراً من الحقائق التاريخية الهامة التي ترد في سرد أحداث حياة كل شيخ، وبمجموع تلك الحقائق نحصل على صورة واضحة للعصر الذي عاش فيه أولئك الشيوخ من حيث الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية.

وفوق كل هذا فإن المشيخات تحمل سيرة الأعلام من العلماء الأخيار الذين يعتبرون القدوة الحسنة الصالحة لنا، وسيرتهم هدى وخير وصلاح.

والمحدثون في تراجمهم في المشيخات لشيوخهم لا يقفون عند ذكر سيرهم فقط، بل يتعرضون لقوتهم من حيث الضبط وسلامة النقل، وثقتهم في الرواية كما سنرى ذلك في ضوء دراستنا للغنية بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني
الغنية ونسخها المخطوطة

(الغنية) هو الاسم الذي اختاره القاضي عياض لمشيخته، وقد ذكرها الكناني في فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات[1] والبغدادي في هدية العارفين[2] وابن فرحون في الديباج[3] والكتاني في الرسالة المستطرفة[4].

والقاضي عياض في الغنية قد عرَّف بشيوخه الذين أخذ عنهم العلم بمختلف فروعه من قرآن وقراءات، وحديث وفقه وأصول وعربية... إلخ. وقد جمع فيها حوالي مائة ترجمة.

والغنية لا تزال مخطوطة[5].

نسخ الغنية المخطوطة:

في بحثي في خزائن المخطوطات في القاهرة والمغرب وتونس عثرت على المخطوطات الآتية للغنية:

١ ـ نسخة بالخزانة العامة بالرباط في مجلد لطيف قد كتب بخط

---

(١) فهرس الفهارس والأثبات ٢/ ١٨٦.

(٢) هدية العارفين ١/ ٨٠٥.

(٣) الديباج المذهب ص ١٧٠.

(٤) الرسالة المستطرفة ص ١٤١.

(٥) طبعت في وقت لاحق لدراستنا.

مغربي جيد وهي كاملة تقع في ١٣٢ صفحة ومسطرتها ٥ف ١٠سم تقريباً. عارية عن اسم الناسخ ورقمها بالخزانة ١٠٨٧/د.

وهذه النسخة أجود النسخ وتصلح كأساس للتحقيق.

٢ ـ نسخة بدار الكتب المصرية ومصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ١٨٣ حديث ومصطلح وهي في ١٥٦ صفحة مقاس ١٧ف ٣سم نسخت بخط مغربي في حوالي القرن السابع الهجري.

٣ ـ نسخة بالخزانة العامة بالرباط غير كاملة، تبدأ من ترجمة شيخه ابن رشد وحتى ترجمة ابن قطري النحوي وصفحاتها ٢٠ صفحة. رقمها بالخزانة ٣٣٣٢ / ك.

المبحث الثالث
منهج القاضي في الغنية وطريقته في التراجم

لقد أوضح القاضي في مقدمة الغنية طريقته ومنهجه الذي سلكه فيها فهو يقول: «... أيها الراغبون في تعيين رواياتي، وإجازة مسموعاتي ومجموعاتي فقد تعين علي بحكم الحاكم ومدكم يد الرغبات إلى أن أنص لكم من ذلك على عيون منها...» وأحيل على فهارس الأشياخ على العموم في سائر العلوم.

وأسمى أشياخي الذين أخذت عنهم قراءة وسماعاً ومناولة وإجازة. ومن كتب إلي ولم ألقه.

وذكرت في خبر كل واحد منهم ما يعطي الحال وفقه من الاختصار والإيجاز بحكم ما أدت إليه الحال من الرحلة والانحفاز.

وذكرت أسماء جلة من لقيتهم وذاكرتهم ولم أرو عنهم أو سمعت منهم اليسير أما لقاطع قطع أو لسبب منع، أو لأنهم لم يكونوا أصحاب رواية ولا أهل إتقان لما رووا ودراية، ابتداءً بمن اسمه محمد منهم»[1].

فالقاضي إذاً سمى وترجم لجميع شيوخه الذين أخذ عنهم، حتى ولو إجازة من غير لقي.

---

(١) الغنية ورقة ١ (مخطوطة معهد المخطوطات رقم ١٨٣).

وسمى أشياخه الذين لقيهم وسمع منهم ولم يرو عنهم. وقد رتب شيوخه في الغنية على حسب حروف المعجم إلا أنه إكراماً لاسم النبي ﷺ عز عليه أن يؤخر من اسمه محمد فبدأ به، وترجم أول ما ترجم لشيخه محمد بن عيسى التميمي ثم بقية من اسمه محمد.

وطريقته في تراجم الشيوخ كما قال: (إنه ذكر خبر كل واحد منهم ما يعطي الحال) فهو يذكر اسم الشيخ ونسبه، وتقلبات الدهر به، وشيوخه الذين أخذ عنهم ثم يذكر العلوم والكتب التي سمعها عليه، وإسناده في ذلك.

ورأيت أن أثبت أنموذجاً هنا نورد فيه ترجمة من الغنية تصور لنا طريقة القاضي في التراجم:

ترجمة ابن أخت غانم[1].

الأديب الراوية أبو عبد الله محمد بن سليمان المعروف بابن أخت غانم.

أصله من مالقة وبها سكناه، ولكنه لزم قرطبة كثيراً وبها لقيته ثم رجع إلى مالقة، وبها توفي رحمه الله.

وكان شيخاً مسناً من شيوخ أهل الأدب والنحو والرواية. وجمع الكتب.

أخذ الناس عنه هذين العلمين كثيراً، ودرَّسهما عمره بغير أجر وسمع منه كتب الغريب والحديث وحمله عنه جماعته من المشايخ النبلاء لعلو سنده ومعرفته.

وكان أكثر أخذه عن خاله أبي محمد غانم بن الوليد وسمع أيضاً من القاضي أبي بكر صاحب الأحباس، والقاضي أبي إسحاق والفقيه أبي

---

(١) الترجمة في ص ٢٨ وإلى ٢٩ في الغنية.

المعراف الشعبي، والقاضي أبي بكر الشماس.

قرأت عليه في منزله بقرطبة الكتاب الكامل لأبي العباس المبرد. حدثني به عن خاله أبي محمد غانم عن أبي عمر يوسف بن عبد الله التميمي عن أحمد بن أبان بن سيد عن أبي عثمان بن سعد بن جابر، عن أبي الحسن الأخفش عن المبرد.

وقرأت الكامل أيضاً بسبتة سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة على الأديب صاحب الشرطة أبي بكر محمد الجزيري وسنذكر سنده. (واستمر القاضي يذكر كعادته المشايخ الذين أخذ عنهم كتاب الكامل حتى إذا فرغ منهم رجع إلى سماعاته على ابن أخت غانم).

وحدثني بهذا السند بكتاب الألفاظ ليعقوب أيضاً سماعاً ومناولة لما فاتني منه...

وحدثني بهذا السند بكتاب التحصيل وكتاب التفصيل للمبرد وكتاب الزاهر لأبي بكر الأنباري ناولني جميعه.

وحدثني عن خاله عن التميمي عن ابن سيد عن أبي علي مؤلفه..... وأجازني رحمه الله جميع روايته وما اشتملت عليه فهرسته وفهارس شيوخه.

توفي رحمه الله بمالقة سنة خمس وعشرين وخمسمائة، ومولده سنة سبع وثلاثين وأربعمائة.

ومما رويته عنه عن خاله أبي محمد غانم مما أنشد لنفسه:

الصبر أولى بوقار الفتى ... من قلق يهتل ستر الوقار
من لزم الصبر على حاله ... كان على أيامه بالخيار

وكانت وفاة خاله غانم رحمه الله إليه سنة تسعين وأربعمائة، وكان

أحد أعيان وقته جلالة وفضلاً وعلماً وأدباً وحسن طريقة وهدى، أخذ عنه الناس ورحلوا إليه وطار ذكره. ا.هـ.

وعلى هذا النهج الذي ذكره القاضي في مقدمة الغنية سار في كل تراجم شيوخه.

والقاضي في هذه الترجمة ذكر أولاً أصل ابن أخت غانم، ثم شيوخه الذين تخصص عليهم، وقبل ذلك ذكر تقلبات الأيام به حيث رحل إلى قرطبة ثم رجع إلى مالقة مرة أخرى ومكث بها. وقد أعقب القاضي كل هذا بأخذه هو عن شيخه ابن أخت غانم وما أخذه عنه من كتب وعلوم وفي آخر الترجمة أسند عنه أبيات خاله غانم.

ومما يلاحظ أن القاضي عندما يتعرض لبيان أخذه لكتاب عن شيخ من مشايخه يذكر في نفس الموقع كل شيوخه الذين أخذ عنهم ذلك الكتاب كما فعل في كتاب الكامل للمبرد في ترجمة ابن أخت غانم هذه.

والقاضي يسند كل شيء يرويه حتى كتب الأدب والحكايات، وهذا ما أثر عن القاضي. أليس هو القائل: ما أحفظ من أثر أو خبر أو حكاية إلا عندي بها سند؟

المبحث الرابع
أسماء شيوخه الذين ترجم لهم في مشيخته

قلنا إن القاضي رتب شيوخه في تراجمهم في الغنية على حروف المعجم كما ذكرنا أنه قدم اسم محمد لشرفه، وهذه هي أسماء الذين ترجم لهم القاضي في الفنية.

حرف الميم

محمد بن عيسى التميمي السبتي قاضي سبتة وعالمها أخذ عنه سماعاً وإجازة وأكثر عنه[1].

محمد بن علي بن محمد بن حمد بن التغلبي القرطبي سمع منه بقرطبة كثيراً وأجازه[2].

محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد القاضي الفقيه سمع منه بقرطبة وأجازه[3].

محمد بن أحمد التجيبي القرطبي القاضي المعروف بابن الحاج سمع

(١) ترجمته في أزهار الرياض ٣/ ١٥٩ وفي الغنية ص ٢.
(٢) ترجمة في بغية الملتمس ص ٤١، وفي الغنية ص ١٤.
(٣) ترجمته في الديباج المذهب ص ٧٨ والغنية ص ١٩ وبغية الملتمس ص ٤٤.

منه بقرطبة وأجازه[1].

محمد بن عبد الله الأموي فقيه سبتة وقاضيها، ناظر عليه في المدونة[2].

محمد بن سليمان المعروف بابن أخت غانم لقيه القاضي بقرطبة وقرأ عليه الكامل للمبرد، وكان أديباً راوية وأصله من مالقة[3].

محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب المعروف بالطرطوشي أخذ عنه القاضي إجازة.

محمد بن داود بن عطية بن سعيد القاضي المكي القلعي، صحبه ودرس عليه الأصول[4].

محمد بن علي بن عمر المازري التميمي المهدوي أبو عبد الله، أخذ عنه إجازة ـ وهو صاحب المعلم بفوائد مسلم الذي أكمله القاضي[5].

محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي القاضي المعروف بابن العربي لقيه وسمع منه بسبتة[6].

إسماعيل بن إبراهيم الطليطلي القاضي عرف بأبي عامر سمع منه القاضي وسمع هو أيضاً من القاضي[7].

محمد بن البراء الجزيري أبو بكر ويقال أبو عبد الله قرأ عليه

---

(١) بغية الملتمس ص ٤١ والغنية ص ١٥.
(٢) ترجمته في الغنية ص ٢٢.
(٣) ترجمته في بغية الملتمس ص ٦٨ والغنية ص ٢٨.
(٤) ترجمته في الصلة ٢/ ٥٧٣.
(٥) ترجمنا له ترجمة واسعة عند كلامنا على إكمال المعلم.
(٦) ترجمته في نفح الطيب ٢/ ٢٣٢ والغنية ص ٢٨.
(٧) ترجمته في الغنية ص ٣٣.

بسبتة[1].

محمد بن خميس أبو عبد الله الصوفي الشيخ الصالح، كان من أهل غرب الأندلس، سمع منه كتابه المنتقى من كلام أهل التقى، وكان من أهل التقشف التام والصلاح والفضل[2].

محمد بن عبد الرحمن بن شيرين القاضي أبو عبد الله كتب إليه من إشبيلية يجيزه[3].

محمد بن علي الأزدي الخطيب الطليطلي، سمع منه بسبتة[4].

محمد بن عمر بن قطري الزبيدي النحوي الإشبيلي أجازه بعض كتب الخطيب أبي بكر[5].

محمد بن المسلم القرشي المخزومي، كتب إليه من مصر يجيزه.

محمد بن مسعود المكتب، سمع عليه بعض حديثه[6].

محمد بن مفرج الصنهاجي، أخذ عنه مناولة[7].

محمد بن أحمد الرازي المصري عرف بابن الخطاب، أخذ عنه إجازة[8].

محمد بن خلف بن فتحون الأريولي، أخذ عنها إجازة، وأخذ هو

---

(١) ترجمته في الغنية ص ٣٨، وتكملة الصلة ١/٤٠٨.
(٢) ترجمته في الغنية ص ٤٧.
(٣) الغنية ص ٣٥ وفي بغية الملتمس ص ٨٨.
(٤) ترجمته في الغنية ص ٣٥.
(٥) ترجمته في الغنية ص ٣٦.
(٦) ترجمته في الغنية ص ٤٤.
(٧) ترجمته في الغنية ص ٤٠.
(٨) ترجمته في الغنية ص ٤٠ ـ ٤٢.

عن القاضي إجازة[1].

محمد بن حبيب الأموي الشاطبي أبو عامر، أخذ عنه إجازة[2].

محمد بن عبد العزيز بن الخير الأنصاري السرقسطي أبو عبد الله لقيه بسبتة وجالسه[3].

محمد بن عبد الرحمن المقري القرطبي أبو عبد الله سمع منه يسيراً[4].

محمد بن الفرج وكنيته أبو عبد الله أخذ عنه القاضي عن طريق الإجازة[5].

محمد بن عبد الله المعروف بالمورووري المقري، قرأ عليه القرآن بسبتة[6].

محمد بن أحمد الأموي المقرىء، كنيته أبو عبد الله أجاز للقاضي كتاب الهداية[7].

محمد بن عقال السرقسطي المقرىء أبو عبد الله ناوله كتاب السمرقندي[8].

---

(١) ترجمته في الغنية بغية الملتمس ص ٦٣ والفنية ص ٣٩.
(٢) ترجمته في الغنية ص ٣٩.
(٣) ترجمته في الغنية ص ٤٤ ـ ٤٥.
(٤) ترجمته في الغنية ص ٤٥.
(٥) ترجمته في الغنية ص ٤٥.
(٦) ترجمته في تكملة الصلة ١/٤٠٨ والغنية ص ٤٦.
(٧) ترجمته في الغنية ص ٤٧.
(٨) ترجمته في الغنية ص ٤٦ ـ ٤٧.

محمد بن علي الشاطبي المعروف أخذ عنه حكايات[1].

موسى بن عبد الرحمن بن أبي تليد الشاطبي أبو عمران سمع منه كثيراً بسبتة وأجازه[2].

مروان بن عبد الملك بن سمحون اللواتي الطنجي لقيه بسبتة وسأله[3].

حرف الهمزة

أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف بن عبد الرحمن بن مخلد يكنى بأبي القاسم[4].

الوزير أبو جعفر أحمد بن سعيد بن بشتفير أبو جعفر اللخمي أجازه.

الحافظ أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو طاهر السلفي[5].

أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد العزيز التميمي[6].

أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري[7].

أبو العباس أحمد بن عمران الأنصاري الطليطلي[8].

أحمد بن قاسم الصنهاجي، سمع منه القاضي بسبتة[9].

---

(١) ترجمته في جذوة الاقتباس ص ١٥٤ والغنية ص ٤٨.
(٢) ترجمته في الغنية ص ١١٢.
(٣) ترجمته في الغنية ١١٣.
(٤) ترجمته في الغنية ص ٥٥ «مخطوطة دار الكتب».
(٥) ترجمته في الغنية ص ٥٩.
(٦) ترجمته في الغنية ص ٦٤.
(٧) ترجمته في الغنية ص ٦٥.
(٨) ترجمته في الغنية ص ٧١.
(٩) ترجمته في الغنية ص ٧٢.

أحمد بن محمد الجزامي، عرف بالتقي، لقيه بقرطبة وجالسه ولم يأخذ عنه.

أحمد بن طاهر بن عيسى الأنصاري[1].

إبراهيم بن جعفر اللواتي المعروف بابن الفاسي يكنى بأبي إسحاق، سمع منه وأكثر عنه الرواية.

إبراهيم بن محمد المعروف بابن الإمام الخطيب أبو إسحاق (لقيه وأخذ بيده)[2].

حرف الحاء

القاضي الشهيد الحسين بن محمد بن فَيْره بن حيون الصدفي المعروف بابن سكرة، لقيه بمرسيه وسمع عنه وأكثر[3].

الشيخ الحافظ الحسين بن محمد بن أحمد الغساني أخذ عنه القاضي إجازة وقد مرت بنا ترجمته[4].

الحسين بن عبد الأعلى الصفاقسي، كنيته أبو علي، لقيه بسبتة وأخذ عنه.

الشيخ الصالح أبو علي الحسين بن طريف النحوي التاهرتي السبتي، لقيه القاضي وأخذ عنه كثيراً[5].

الشيخ أبو السيد حيدر بن يحيى بن حيدر الجيلي المجاور بمكة أخذ

---

(١) ترجمته في الغنية ص ٧٣.
(٢) ترجمة في أزهار الرياض ٣/ ١٥١. والغنية ١٥٧.
(٣) ترجمته في بغية الملتمس ص ٢٣٥. وأزهار الرياض ٣/ ١٥١.
(٤) له ترجمة في بغية الملتمس ١٤٩، وأزهار الرياض ٣/ ١٤٩.
(٥) ترجمته في معجم ابن الأبار ص ٧٢.

عنه القاضي إجازة[1].

حرف الخاء

الخطيب أبو القاسم خلف بن إبراهيم النحاس، سمع منه بقرطبة وأجازه.

خلف بن يوسف بن فرتون النحوي الشنتريني، جالسه بسبتة وأخذ عنه[2].

خلف بن خلف بن محمد الأنصاري يعرف بابن الأنقر ويكنى بأبي القاسم، أخذ عنه إجازة[3].

الشيخ الصالح أبو الحسن خليص بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله العبدري أخذ عنه إجازة[4].

حرف العين

الفقيه أبو عبد الله بن محمد عبد الله الحسني المعروف بأبي جعفر اللخمي، سمع منه بمرسية وأجازه.

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد الخطيب، صحبه وأخذ عنه يسيراً[5].

عبد الله بن أحمد الأسدي، عرف بابن شبونة، من حفاظ سبتة[6].

---

(١) ترجمته في الغنية.
(٢) ترجمته في الغنية ص ٩٤.
(٣) ترجمته في الغنية ص ٩٥.
(٤) ترجمته في الغنية، وبغية الملتمس ص ١٧٦.
(٥) ترجمته في الغنية ص ٩٩.
(٦) ترجمته في الغنية ص ٩٧.

القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن القاسم بن منصور اللخمي السبتي، درس عنده المسائل والأصول[1].

عبد الله بن إدريس الأموي المقري السرقسطي المعزور أبو محمد، قرأ عليه القرآن بسبتة[2].

عبد الله بن محمد السيد البطليوسي النحوي أبو محمد أخذ عنه إجازة[3].

عبد الله بن محمد بن أيوب الفهري، أذن له في الحديث المسلسل بأخذ اليد.

عبد الله بن أحمد التميمي السبتي أبو محمد، أخذ عنه كتاب الأخبار بفوائد الأخبار[4].

عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي الفقيه، أحد الذين تخصص عليهم القاضي وقد أكثر عنه[5].

القاضي الخطيب أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المعافري السبتي الخطيب درس عليه الأصول[6].

عبد الرحمن بن عبد الصمد النيسابوري الشافعي، عرف بالأكافي، أخذ عنه القاضي إجازة.

عبد الرحمن بن عبد الله بن إبراهيم الأموي القرطبي سمع منه

---

(١) ترجمته في الغنية ص ٨٥ (مخطوطة الرباط).
(٢) ترجمته في الغنية ومعجم ابن الأبار ٢٠٤.
(٣) ترجمته في أزهار الرياض ٣/ ١٠٣.
(٤) ترجمته في الغنية.
(٥) ترجمته في أزهار الرياض ٣/ ١٦٠.
(٦) ترجمته في الغنية والتكملة ترجمة رقم ١٦٤٨.

القاضي يسيراً[1].

عبد الرحمن بن عبد الله بن منتيل السرقسطي الخطيب يكنى بأبي يزيد. أخذ عنه القاضي إجازة.

عبد الرحمن بن سعيد بن هارون المقرىء، أبو المطرف، أخذ عنه القاضي إجازة[2].

عبد الرحمن بن محمد الكتامي السبتي القاضي، عرف ابن العجوز سمع منه القاضي يسيراً[3].

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد لقيه بقرطبة وجالسه[4].

أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الغرناطي المعروف بابن البيذي، لقيه بإشبيلية وأجازه[5].

علي بن المشرف بن مسلم الإسكندري، وكنيته أبو الحسن أخذ عنه إجازة.

حرف الغين

الفقيه الحافظ أبو بكر غالب بن عطية المحاربي سمع منه فوائد بسبتة وقرطبة[6].

---

(١) ترجمته في الغنية والصلة ١/ ٣٣٤. ١٥٨٢.
(٢) ترجمته في الغنية والصلة ١/ ٣٣٤.
(٣) ترجمته في ترتيب المدارك ٤/ ٧٨٢.
(٤) ترجمته في الغنية والصلة ١/ ٣٣١.
(٥) ترجمته في الصلة ٢/ ٤٠٤.
(٦) ترجمته في الديباج ص ١٧٥.

حرف السين

سراج بن عبد الملك بن سراج الأموي اللغوي، سمع منه بقرطبة وأكثر عنه[1].

سفيان بن العاصي الأسدي الفقيه الراوية، لقيه بقرطبة وأخذ عنه كثيراً[2].

سهل بن علي بن عثمان النيسابوري الشافعي التاجر يكنى بأبي نصر لقيه بسبتة وأجازه.

سليمان الشاطبي ناوله وسمع منه غير شيء[3].

حرف الشين

شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن شريح الرعيني القاضي الخطيب أبو الحسن، أخذ عنه إجازة[4].

حرف الهاء

هشام بن أحمد القرطبي المعروف بابن العواد، سمع منه بقرطبة[5].

هشام بن محمد بن هشام الهلالي الغرناطي القاضي أبو الوليد، لقيه بغرناطة ولم يأخذ عنه.

---

(١) ترجمته في الصلة ١/ ٢٢٢.
(٢) ترجمته في الصلة ١/ ٢٢٥.
(٣) ترجمته في التكملة رقم ١٩٧٨.
(٤) ترجمته في الصلة ١/ ٢٢٩.
(٥) ترجمته في الصلة ٢/ ٦١٨.

حرف الياء

يحيى بن النحوي الأستاذ أبو الحسين، حضر مجلسه وأخذ عنه فوائد[1].

يونس بن محمد بن مغيث القرطبي عرف بابن الصغار جالسه بسبتة كثيراً وسمع منه[2].

يوسف بن موسى الكلبي المتكلم النحوي الضرير كان من المشتغلين بعلم الكلام على مذهب الأشعري سمع منه بسبتة أرجوزته المشهورة[3].

يوسف بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الطليطلي، لقيه بسبتة ولم يسمع منه[4].

* هذه هي أسماء شيوخه الذين ترجم لهم في الغنية[5].

وبعد أن أكمل القاضي التراجم في مشيخته إلى حرف الياء عقد فصلاً في نهايتها ذكر فيه حصالته من إجازاتهم التي تتمثل في فهارس الشيوخ ومما ذكر من فهارس.

فهرست أبي عمر بن عبد البر وقد أجازها له عدد من مشايخه.

فهرست الباجي وتصانيفه، أجازها له عدد من مشايخه.

فهرست عبد الحق العقلي وتصانيفه.

---

(١) ترجمته في الصلة ٢/ ٦١٩.
(٢) ترجمته في معجم ابن الأبار ص ٣١٩.
(٣) ترجمته في أزهار الرياض ٣/ ١٦١.
(٤) ترجمته في الصلة ٢/ ٦٤٤.
(٥) انظر في ذلك كله الغنية ص ١٥١ (مخطوطة دار الكتب).

فهرست القاضي عبد الوهاب المالكي وتصانيفه.

فهرست أبي بكر القاضي وتصانيفه.

فهرست شيخه الغساني.

فهرست ابن عمر الطلمنكي[1].

وفي خاتمة الغنية قال القاضي:

«هذه مائة ترجمة وقد تركت جماعة ممن لقيناهم، وذاكرناهم، وحضرنا مجالس نظرهم من الفقهاء والرواة ولم نحمل عنهم الكتب والحديث اقتصاراً على ما ذكرناه».

والله تعالى ينفعنا مما علمناه ويجعل سيرنا في ذلك لما يرضاه، ويعصمنا توفيقه ويشعرنا تقواه.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم كثيراً كثيراه، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر الغنية ص ١٥٣.

المبحث الخامس
أهمية الغنية وقيمتها العلمية

تعتبر الغنية كغيرها من المشيخات تاريخاً يصور حالة طبقة خاصة من العلماء عاشوا في عصر واحد.

ومن خلالها يدرك الإنسان الحالة الثقافية التي سادت تلك الفترة.

ومن ناحية أخرى فإن المتتبع للغنية يستطيع أن يدرك مدى سعة ثقافة القاضي عياض ومحصوله من حيث التحصيل والإطلاع والقراءة.

ويمكننا أن نلخص معارف القاضي من خلال دراستنا للغنية.

هذه المعارف تتمثل في الكتب الكثيرة التي تلقاها عن مختلف الشيوخ الذين ترجم لهم. وكان لها الأثر الواضح في تكوين شخصية القاضي العلمية. والقاضي قد ذكر كل الكتب تقريباً التي قرأها عليهم أثناء التراجم.

ففي بلدة سبتة حفظ القرآن بالسبع بطرقها المختلفة المعروفة. عن عبد الله بن إدريس بن سهل المقرىء وغيره[1].

وقرأ اللغة العربية وأدابها في كتاب الكامل للمبرد، والأمالي لأبي علي الغالي، وآداب الكاتب لابن قتيبة و (الفصيح) لأبي العباس ثعلب.

---

(١) الغنية ص ١٤.

ودرس قواعد العربية من كتاب الجمل للزجاجي، (والواضح) لأبي بكر الزبيدي (والإيضاح) لأبي علي الفارسي و (الكافي) لابن النحاس، وشرح الجمل لابن فضالة[١].

أما علم الكلام على مذهب الأشعري فقد تلقاه على شيخه محمد بن عيسى وقرأ أرجوزة شيخه موسى الكلبي التي ألفها في الاعتقادات[٢].

أما الحديث الذي تخصص فيه القاضي، فقد تلقاه أولاً بسبتة ثم ارتحل، ومن خلال ما ذكره من أخذه عن مشايخه الذين ذكرهم في الغنية نلخص بعضاً من أخذه في الحديث:

فقد قرأ الموطأ، ومسند الموطأ لأبي قاسم الجوهري، وصحيح البخاري بروايتي الفريري والنسفي، وصحيح مسلم، وسنن النسائي، وشرح غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، وإصلاح الغلط على أبو عبيد لأبي محمد بن قتيبة، وغريب الحديث لأبي سليمان الخطابي، وعلوم الحديث للحاكم وكتاب الطبقات لمسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي، وكتاب الطبقات للنسائي أيضاً، وكتاب التقصي لابن عبد البر[٣].

والمؤتلف والمختلف للدارقطني[٤] والمؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف للخطيب البغدادي، ومشكل الحديث لابن فورك[٥] والإكمال لابن ماكولا[٦].

أما في الفقه المالكي فنجد القاضي قد درس لمرونة مراراً وخاطر

---

(١) الغنية ص ١٧ و ١٨.
(٢) الغنية ص ٢١٥.
(٣) الغنية صفحات ٢، ٢٢، ١٤٦، ١٩٠، ١٩١.
(٤) الغنية ص ٥١ ـ ٥٦.
(٥) الغنية ص ١٣٥.
(٦) الغنية ص ٥٦.

فيها حتى أصبح من أتقن الناس لها، ودرس رسالة بن أبي زيد القيرواني وقرأ على ابن العربي كتابه في الايمان اللازمة كما حكى ذلك في الغنية وذلك عند مرور بن العربي بسبتة.

وقرأ القاضي أصول الفقه على محمد بن داود بن عطية القلقي وغيره.

هذا ما تفيدنا الغنية به من دراسة شخصية القاضي العلمية وما تمتع به عياض من كثرة الأخذ وكثرة الشيوخ.

ومن فوائد الغنية أنها احتوت على تراجم بعض خاصة أهل العلم الذين هم مظنة أن يهملهم أهل التراجم والطبقات، وكم من شيخ ممن ترجم لهم القاضي لا نعلم له ترجمة إلا في الغنية.

فرحم الله القاضي في تأليفه الغنية ورحم الله من قال:

غنية القاضي عياض غنية عما سواها

وهذا آخر كلامنا على الغنية... والحمد لله.

الفصل الرابع

ترتيب المدارك بين التراجم وعلم الرجال

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بترتيب المدارك.

المبحث الثاني: عرض موجز لما تضمنه ترتيب المدارك.

المبحث الثالث: منهج القاضي في التراجم.

المبحث الرابع: المصادر التي تأثر بها القاضي في تأليف ترتيب المدارك.

المبحث الخامس: أثر هذا الكتاب في المؤلفات بعده.

المبحث الأول
التعريف بترتيب المدارك

اسمه:

الصحيح في اسمه ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. وبهذا الاسم ذكره ابنه محمد، والعلامة ابن فرحون في الديباج، وحاجي خليفة في كشف الظنون.

أما البغدادي في هدية العارفين فقد سماه (ترتيب المدارك وتقريب الممالك لمعرفة مذهب مالك) وهو خطأ.

وبعضهم يختصر اسم الكتاب ويقول (المدارك) كما فعل الكتاني في الفهرس.

موضوع الكتاب:

لعل اسمه ينم ويشير إلى موضوعه وهو معرفة أعلام مذهب مالك.

والكتاب في طبقات المالكية، ابتداءً من الإمام مالك إمام المذهب الذي أفرده القاضي بترجمة هي أجمع وأشمل وأصح ما كتب عن الإمام مالك وإلى الطبقة التي أدركها عياض والقاضي كما سنرى قد جمع في منهجه بين طريقة المؤرخين في التراجم وطريقة المحدثين في علم الرجال.

فهو كمترجم نراه بجمع أخبار المترجم له ومناقبه وأحداث حياته مفصلة وفي إسهاب.

وكمحدث نراه يعدل ويجرح، ويضعف ويوثق كما سنرى ذلك في منهجه إن شاء الله تعالى.

طبع ترتيب المدارك:

عنيت الأسرة العلوية الشريفة بالمغرب بمؤلفات القاضي عياض قديماً. فمنهم من اهتم بها واعتنى بقراءتها والاطلاع على خفاياها، ومنهم من اهتم بطبع هذه الجهود كالسلطان عبد الحفيظ الذي رأيناه يطبع المشارق في فاس على نفقته الخاصة.

وكان السلطان عبد الحفيظ قد عزم على طبع ترتيب المدارك بمصر، فعهد إلى وكيل الدولة المغربية آن ذاك وهو الحاج محمد العباسي شقرون أن يطبعه. وأرسل له النسخ الخطية ليشرع في العمل، غير أن مانعاً من الموانع حال دون ذلك.

وحاول السلطان عبد الحفيظ مرة أخرى أن يطبع ترتيب المدارك وذلك في سنة ١٣٣٠هـ على نفقته بفاس، وبدأ فعلاً طبع الكتاب وطبعت منه ١٦صحيفة وحدث ما حال دون الاستمرار في الطبع.

وفي الذكرى الألفية لجامعة القرويين همَّ جلالة الملك محمد الخامس بطبع ترتيب المدارك، وفاوض في ذلك بعض أهل العلم غير أن أمنيته لم تتحقق.

ولما جاء جلالة الحسن الثاني ملك المغرب الآن. اهتم اهتمام أسلافه ووجه القائمين بأمر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتحقيق وطبع هذا الكتاب ضمن جهوده في تحقيق وطبع كتب التراث. والمدارك في طبعته هذه محقق أجمل تحقيق على أيدي أكابر علماء المغرب وهم قد خدموه بلا ريب أجل خدمة.

هذا وكان المدارك قد طبع ببيروت بتحقيق الدكتور أحمد بكير محمود الأستاذ بجامعة تونس، غير أن هذه الطبعة ناقصة في أماكن كثيرة من الكتاب، لذلك لم يرض عنها السادة المغاربة[1].

ويبدو لي أن عدم توافر النسخ وكبر الكتاب كان لهما أثر على تحقيق الدكتور بكير، وهو بلا شك اجتهد.

(١) وقد وصفها الدكتور محمد بن شريفة بأنها طبعة رديئة.

المبحث الثاني
عرض موجز لما تضمنه ترتيب المدارك

يقع ترتيب المدارك كما ذكر محمد بن عياض في خمسة أسفار أما حجم الكتاب في طبعة الدكتور أحمد بكير فقد جاء في أربعة أجزاء وجزء خامس للفهارس.

أما في طبعة المغرب فمن المحتمل أن يصل إلى سبعة أجزاء.

والقاضي عياض قد ضمن كتابه هذا ألفاً وخمسمائة ترجمة قدَّم عليها أبواباً في أول الكتاب ومقدمة.

وقد ذكر القاضي في مقدمة كتابه أنه سبقت له نية للتأليف في طبقات المالكية وقد توالت عليه الرغبات من الإخوان لإمضاء تلك النية فلم يَرَ بُدّاً من تأليف يجمع هذه التراجم.

وقد بين في مقدمة كتابه أنه رأى أن يقدم على ذكر التراجم، مقدمات تمس الحاجة إليها وتتم الفائدة بالوقوف عليها تشتمل على أبواب في ذكر المدينة وفضلها وتقديم علمائها، ووجوب الحجة بإجماع أهلها، وترجيح مذهب إمامها مالك واقتداء الأئمة به... إلخ[1].

(١) ترتيب المدارك ١/٨.

وذكر مراجعه في ذلك وقد تجاوزت الثلاثين مرجعاً، كما ذكر مراجعه في الرواة عن مالك.

ثم بين منهجه في التراجم، وسنتعرض لذلك في المبحث القادم من فصلنا هذا إن شاء الله.

ثم ذكر القاضي الكتب التي اعتمد عليها في أخذ تراجمه، وقد بلغت نيفاً وثلاثين مرجعاً على رأسها التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

وبعد هذه المقدمة المفيدة شرع القاضي في تفصيل الكلام على الأبواب التي وعد بتقديمها على التراجم.

فأورد باباً فيما ورد من الآثار في فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ لها.

وباباً آخر في اختصاص المدينة بفضل العلم، والإيمان، والسنة والقرآن وذكر فيه كسابقه آثاراً تدل على ذلك.

وباباً في علم أهل المدينة وترجيحه على علم غيرهم، واقتداء السلف بهم ومن ذلك قول زيد بن ثابت: إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنه السنة وقول الإمام الشافعي: إذا وجدت معتمداً من أهل المدينة على شيء فلا يكن في قلبك منه شيء[1] وأورد القاضي في هذا الباب رسالة الإمام مالك إلى الليث بن سعد، وجزءاً من رد الليث عليها.

وباباً في رجوع السلف إلى عمل أهل المدينة، وكونه عندهم حجة في العلم.

وكان القاضي أورد الأبواب الماضية ليرتب عليها الحجة بإجماع أهل المدينة التي عقد لها باباً فصّل فيه القول، وأبان عن مفهوم إجماع أهل المدينة وهو في هذا الباب أصولي بارع يحتج ويرجح ويدلل.

---

(١) ترتيب المدارك ١/ ٤٠.

بعد ذلك عقد القاضي باباً في ترجيح مذهب مالك والحجة على وجوب تقليده وتقديمه.

وهو في هذا الباب مالكي ملتزم. بصير بمذهب إمامه في قواعده وأصوله وفروعه. وقد توسع في هذا الباب جداً.

وبعد هذه الأبواب ترجم القاضي عياض للإمام مالك ترجمة نعتبرها أجمع ترجمة للإمام على مرِّ العصور وكل من ترجم لمالك فهو عيال على ما جمعه عياض. ويكفي أن نعلم أنها استغرقت **٢٢٣**صحيفة من القطع الكبير في طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

ثم رتب جريدة في أسماء مشاهير الرواة عن مالك، فذكر من كان منهم من أهل الحجاز، واليمن، وأهل القيروان، والعراق، والشام، وأهل الأندلس. وهو في ذلك يعد الرواة عن مالك. سواء كانوا فقهاء أم لا، على مذهبه أو مذهب غيره فهؤلاء كلهم رووا عن مالك مجرد الرواية.

وبعد ذلك شرع في ترتيب الطبقات وقال: (وهذا حين ابتدىء بترتيب الطبقات المقصودة على العهد المعهود. وقد وجدنا أصحاب مالك ثلاث طبقات. أولها من كان له ظهور في العلم مدة حياته وقاربت وفاته وفاته. ثانيها: قوم بعد هؤلاء ممن عرف بطول ملازمته وصحبته وشهر بتفقهه عليه وروايته. ثالثها: قوم صحبوه صغاراً وتأخر بهم بعده الزمان فقارنوا أتباع أتباعه، وفضلوا بشرف مجالسته ومزية سماعه. فرتبناهم على هذا التطبيق وجئنا بمن بعدهم فريقاً بعد فريق)[1].

وعلى هذا النسق سار القاضي. ففي أصحاب مالك ذكر الطبقة الأولى[2] وبدأ بمن هو من أهل المدينة ثم اليمن ثم أهل المشرق، فأهل مصر، فأهل إفريقيا، فأهل الأندلس وكذلك صنع في الطبقة الثانية والثالثة من أصحاب مالك.

---

(١) ترتيب المدارك ٢/ ٢٨٢ (ط بيروت).

(٢) ترتيب المدارك ٢/ ٢٨٢ (ط بيروت).

ولما انتهى من أصحاب مالك جاء بمن بعدهم طبقة بعد طبقة وقد بلغوا عشر طبقات.

الطبقة الأولى:

الذين انتهى إليهم فقه مالك والتزموا مذهبه ممن لم يره ولم يسمع منه[1].

الطبقة الثانية:

بعد هؤلاء، فذكر من فيها من أهل المدينة ثم أهل العراق، فأهل إفريقيا ثم الأندلس.

الطبقة الثالثة:

بعد هؤلاء، فذكر من فيها من أهل المدينة ثم أهل العراق والمشرق، ثم أهل مصر، ثم أهل إفريقيا ثم أهل الأندلس.

الطبقة الرابعة:

وذكر أولاً من كان فيها من أهل المدينة ثم من كان من أهل العراق والمشرق ثم أهل مصر فأهل إفريقيا فأهل أقصى المغرب ثم أهل الأندلس.

الطبقة الخامسة:

بدأها كالعادة بمن كان فيها من أهل المدينة، ثم أهل مكة ثم أهل العراق فأهل الشام فأهل إفريقيا فأقصى المغرب ثم أهل الأندلس.

---

(١) ترتيب المدارك ٢/٥٤٨.

الطبقة السادسة:

ذكر من فيها من أهل الحجاز فالعراق، فمصر فأهل إفريقيا فأقصى المغرب، ومنهم من أهل سبتة ويعبر عنهم القاضي بأهل بلدنا وأخيراً أهل الأندلس.

الطبقة السابعة:

وذكر ما فيها من أهل الحجاز، ثم أهل العراق والمشرق، ثم أهل الشام، فأهل مصر، فأهل إفريقيا، فأقصى المغرب ثم أهل الأندلس.

الطبقة الثامنة:

وذكر أولاً من فيها من أهل العراق، ثم أهل مصر فأهل الشام، فأقصى المغرب، فأهل الأندلس.

الطبقة التاسعة:

بدأ بمن فيها من أهل العراق، فمصر، فإفريقيا ثم أقصى المغرب، فالأندلس.

الطبقة العاشرة:

وهي آخر الطبقات بدأها بمن فيها من أهل المدينة ثم أهل مصر، ثم أهل إفريقيا، فأهل الأندلس.

وبذلك انتهى عن تراجم خمسمائة وألف من أعلام المالكية فقهائهم ورواتهم. وبذلك انتهى كتابه.

هذا ما تضمنه الكتاب أما منهجه في التراجم فنوضحه في المبحث الآتي والله ولي التوفيق.

المبحث الثالث
منهج القاضي في التراجم

لقد رأينا فيما قدمناه من عرض أن القاضي قدّم على ذكر التراجم أبواباً رآها مهمة، ولما انتهى منها قال: (. . . وبعد هذا اطردت أغراض التأليف، واتسقت طبقات التصنيف فابتدأنا بذكر الفقهاء خاصة. ثم اتبعناهم طبقة طبقة وأخلافهم أمة بعد أمة إلى شيوخنا الذين أدركناهم وأئمة زماننا الذين عاصرناهم، ممن شهرت إمامته وعرفت معرفته، أو ظهرت تواليفه ونقلت أقواله، وامتثلت فتاويه وآراءه على حسب تقدم أزمانهم وتعاقب أوقاتهم)[1].

وقد رأينا صريح منهجه هذا في العرض الذي قدمناه. في المبحث الماضي.

أما تناوله لترجمة كل واحد من هؤلاء المشاهير فنجده يبين اسم المترجم له ويبين المشكل ويضبطه خوفاً من وقوع التصحيف أو التحريف. فقد قال العلماء أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنها لا يدخلها القياس وليس يدل عليها ما قبلها وما بعدها. ثم إن القاضي بعد ذلك يبين مولد المترجم له ووفاته ويذكر مشايخه والرواة وعنه وزمنه، وطبقته، (لتعرف بذلك أوقاتهم وتستبين في التقدم أو التأخر درجاتهم، ويتميز بذلك

(١) ترتيب المدارك ١/ ١٤.

المتصل من المنقطع من رواياتهم).

ثم يذكر فضائله ومناقبه وثناء الأعلام عليه، وتوثيقه وعدالته أو جرحه وتضعيفه ومنزلته من ذلك ومرتبته في العلم والرواية، وماذا كان متكلماً فيه أم لا.

(وقد دحضنا الدلس عن قوم منهم رماهم به بعض المتعصبين وكان ما عرف عنهم خلاف ذلك).

ونراه يجمع أخبار المترجم له وقصصه ويستفيض في كثير من التراجم ويسهب، ويذكر محن من امتحن وبلايا من ابتلى. وربما انتقى ملحاً ونوادر من نوادر المترجم له.

وهو يوضح تخصص المترجم له ـ أعني ما غلب عليه من العلوم والاعتناء به.

والقاضي وإن كان قد ترجم للأعلام من فقهاء مذهب مالك، لكنا نراه يسلك سبيل المحدثين في علم الرجال، لا سيما وقد أخذ مادة كتابه من كثير من كتب الرجال وعلى رأسها كتاب التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم.

بل نراه في بعض التراجم لا يذكر إلا ما قاله في المترجم له علماء الجرح والتعديل.

فمثلاً هو يقول في ترجمة محمد بن مسلمة بن هاشم من الطبقة الأولى من أصحاب مالك. يقول القاضي في ترجمته[1]:.

(قال الزبير: ـ يعني ابن بكار ـ هو محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وهشام هذا هو أمير المدينة الذي نسب إليه محمد... روى محمد عن

(١) ترتيب المدارك ٣/ ١٣١ (طبعة المغرب).

مالك وتفقه عنده، وروى عن الضحاك ابن عثمان، وإبراهيم بن سعيد.

وقال أبو حاتم كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك وكان أفقههم، وهو ثقة.

ولمحمد بن مسلمة كتب فقه أخذت عنه.

وقال القاضي التستري: هو ثقة مأمون حجة وقال الشيرازي: جمع العلم والورع.

قال البخاري: قيل لمحمد بن مسلمة ما لرأي فلان دخل البلاد كلها إلا المدينة؟ فقال: لأنه دجال من الدجاجلة، وقال النبي ﷺ: لا يدخلها الطاعون ولا الدجال. توفي سنة ألف ومائتين.

ونحن نرى أن القاضي أخذ بقول أربعة من علماء الرجال في ترجمة محمد بن مسلمة هذا، وهُم: البخاري، وابن أبي حاتم، والشيرازي، والتستري. من أجل هذا ومثله نرى أنه جمع بين طريقة أهل التراجم، وبين طريقة المحدثين.

أما موقف القاضي من المراجع التي منها اقتبس تراجمه فنرى منهجه في الأخذ منها منهج المحقق.

فنراه في المقدمة قد انتقد كثيراً من هذه المراجع. ومن ذلك استدراكه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي فقد قال:

(قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي أن أبا يحيى الوقار ممن سمع من مالك، وعده في طبقة أصحابه، ولم يذكر هذا ممن جمع رواة مالك، وإنما عدوه في رواية أصحابه وهو الصحيح)[1].

وكذلك ذكر الشيرازي عبد الله بن عافق في طبقة سحنون، وزعم أنه سمع من علي بن زياد وذلك باطل. هو من أصحاب سحنون وليس من

---

(١) ترتيب المدارك ١/١٨ (طبعة المغرب).

ذوي الأسنان ومولده بعد موت علي بن زياد بأزيد من عشرين سنة كما سنذكره)[1].

واستدراكه على الخطيب البغدادي في قوله: (... وكذلك ذكر أبو بكر الخطيب ـ على تقدمه وحفظه ـ عبد الملك بن حبيب في الرواة عن مالك وأدخل له حديثاً من المعنعن عن مالك، وهو غلط عظيم لا سيما من مثله. وعبد الملك بن حبيب إنما رحل سنة ثمان ومائتين بعد موت مالك بنحو ثلاثين سنة وإنما ولد بعد موت مالك بسنتين)[2].

وقد استدرك القاضي على الرازي وابن عبد البر في قولهم: إن عيسى بن دينار سمع من مالك وأنه رحل مع زياد وأقام بعده قال: وهذا كله وهم[3].

وهو في نقده لم يقف عند أهل الكتب التي رجع إليها بل إنه يناقش أهل الجرح والتعديل في جرح بعض من تبينت له عدالته.

من ذلك قوله: (فإن كان أبو خيثمة زهير بن حرب تكلم في أبي مصعب الزهري، ويحيى بن معين في إسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن بكير، فما ضرهم ذلك فقد خرج عنهم إمام المعدلين صاحب الصحيح محمد بن إسماعيل البخاري إذ لم ينسبهم إلى كذب ولا ريبة)[4].

هذا هو منهج القاضي الذي سار عليه في التراجم، ومنه نستطيع أن نؤكد أن القاضي في هذا الكتاب لم يكن بمعزل عن شخصيته كمحدث.

فالكتاب فيه من علم الرجال ما فيه، منهجاً ومضموناً.

---

(١) ترتيب المدارك ١/ ١٩ (طبعة المغرب).

(٢) ترتيب المدارك ١/ ١٨ (طبعة المغرب).

(٣) ترتيب المدارك ١/ ٢٠ (طبعة المغرب).

(٤) ترتيب المدارك ١/ ٢٠ (طبعة المغرب).

المبحث الرابع
المصادر التي تأثر بها القاضي في تأليف ترتيب المدارك

الدارس لكتاب ترتيب المدارك يجد نفسه أمام ثلاثة موضوعات رئيسية متفاوتة من حيث الحجم. هذه الموضوعات هي:

أولاً ـ سيرة الإمام مالك ومذهبه وحجيته.

ثانياً ـ تسمية الرواة عنه.

ثالثاً ـ طبقات أعلام المذهب إلى زمان القاضي عياض.

والقاضي وهو يواجه هذه الموضوعات كان من الطبيعي أن تكون لديه ثلاث قوائم من المصادر التي يتعامل معها.

ففي سيرة الإمام مالك وبيان فضله وعلمه أخذ القاضي عياض عن الجم الغفير ممن ألفوا في أفضال الإمام مالك وأشهر هؤلاء القاضي أبو عبد الله التستري[1] وله في ذلك كتاب كبير بلغ ثلاث مجلدات، وأبو الحسن بن فهر المصري[2]، وأبو محمد الحسن بن

(١) هو محمد بن أحمد بن عمر التستري، أبو عبد الله المتوفي سنة ٤٥٣ هـ، كان عالماً بمذهب مالك، ووضع في مناقبه نحو عشرين جزءاً.

(٢) هو علي بن الحسن بن محمد بن العباس بن فهر المصري أبو الحسن. ألف في فضائل مالك بن أنس اثني عشر جزءاً.

إسماعيل الضراب[1] والقاضي أبو جعفر محمد الفريابي[2] وأبو بشر الدولابي[3] وأبو العرب التميمي[4] والقاضي أبو الحسن بن المنتاب[5] وأبو إسحاق بن شعبان[6] والزبير بن بكار[7]، والقاضي أبو عبد الله البركاني[8] والحسن بن عبد الله الزبيدي[9] وأحمد بن مروان المالكي[10]، والقاضي أبو الفضل القشيري[11] وأبو بكر صالح الأبهري[12]، وأبو

---

(١) الحسن بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن الغمر الغساني المعروف بابن الضراب المصري، توفي سنة ٣٦٢هـ، له كتاب في الرواة عن مالك.

(٢) هو جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي له كتاب مناقب مالك. ترجم له القاضي في المدارك. توفي سنة ٣٠١هـ.

(٣) هو محمد بن أحمد بن حماد بن سعد الأنصاري أبو بشر الدولابي ترجم له صاحب الوفيات ١/٦٤٢ وقد توفي سنة ٣٢٠هـ.

(٤) هو محمد بن أحمد بن تمام التميمي. أبو العرب، له كتاب في فضائل مالك. ترجم له القاضي في المدارك. وقد توفي سنة ٣٠٣هـ.

(٥) هو القاضي عبيد الله أبو الحسن بن المنتاب بن الفضل بن أيوب البغدادي. يعرف بالكرابيسي أيضاً.

(٦) هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة يعرف بابن القرطبي ويكنى بأبي إسحاق. له كتاب (مناقب مالك) وكتاب (شيوخ مالك) وكتاب (الرواة عن مالك) توفي سنة ٣٥٥هـ.

(٧) هو الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام. ترجم له بن خلكان في الوفيات ١/٢٣٦.

(٨) هو محمد بن أحمد بن سهل البركاني، القاضي البصري، ألّف كتاباً كبيراً في فضائل مالك وأخباره ترجم له ابن فرحون في الديباج ص ٢٤٢.

(٩) هو الحسن بن عبد الله بن مزحج الإشبيلي أبو القاسم الزبيدي والد أبي بكر الزبيدي النحوي، له كتاب في فضائل مالك. توفي سنة ٣١٨هـ.

(١٠) هو أحمد بن مروان بن محمد المعروف بالمالكي له كتاب فضائل مالك توفي سنة ٢٩٨هـ.

(١١) هو بكر بن العلاء بن محمد بن زياد بن الوليد القشيري أبو الفضل البصري ثم المصري له مؤلفات. توفي سنة ٣٤٤هـ.

(١٢) هو محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري أبو بكر البغدادي ترجم له ابن فرحون في الديباج ص ٥٥٢ توفي سنة ٣٩٥هـ.

بكر بن اللباد[1] وأبو محمد عبد الله بن أبي زيد[2] وأبو عمر بن عبد البر الحافظ[3] وأبو ذر الهروي[4] وأبو عمر الطلمنكي[5]. وأبو عمرو بن حزم الصدفي[6] وابن حبيب[7] والقاضي أبو الوليد الباجي[8].

والقاضي قد ذكر هذه المراجع وأكد أن اعتماده الأكثر كان على كتاب الضراب المصري، والحافظ التستري، وضم إليهما زيادات من غيرهما.

أما في الرواة عن مالك ونقلة العلم عنه فقد ذكر القاضي أن له تأليفاً مستقلاً انطوى على أكثر من ألف وثلاثمائة ترجمة تقصاها من الكتب المختلفة المؤلفة في ذلك... إذ قد ألفت في ذلك عدة كتب.

ككتاب أبي الحسن الدارقطني الحافظ[9] وأبي بكر أحمد بن علي بن

---

(١) هو محمد بن محمد بن وشاح بن اللباد أبو بكر. له كتاب (فضائل مالك بن أنس) توفي سنة ٣٣٣هـ.

(٢) هو عبد الله بن أبي زيد القيرواني الشهير له مؤلفات منها: (كتاب الاقتداء بأهل المدينة) و (كتاب الذهب عن مذهب مالك) توفي سنة ٣٨٦هـ.

(٣) هو يوسف بن عمر بن عبد البر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، له مؤلفات عديدة منها: (الاقتفاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء) توفي ٤٦٣هـ.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي أبو ذر، له مؤلفات منها فضل مالك بن أنس، ومعجم شيوخه، توفي سنة ٤٣٥هـ.

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافيري، له مؤلفات منها فضائل مالك ورجال الموطأ، توفي ٤٢٩هـ.

(٦) هو أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصدفي القرطبي أبو عمرو. توفي سنة ٣٥٠هـ.

(٧) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن مروان السلمي، له مؤلفات منها طبقات الفقهاء والتابعين. توفي سنة ٢٣٨هـ.

(٨) هو سليمان بن خلف بن سعد الباجي. ترجم له المؤلف في المدارك. توفي سنة ٤٧٤هـ.

(٩) علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن الحافظ، ترجمته في الوفيات ١/ ٤١٧ توفي سنة ٣٨٥هـ.

ثابت[1] وأبي نعيم الأصفهاني[2].

وفي تراجم الرجال من أعلام مذهب مالك اعتمد القاضي على طائفة كبيرة من كتب المحدثين والمؤرخين، وفي ذلك يقول:

(. . . . استصفيناها من كبار تصانيف المحدثين وأمهات تواليف المؤرخين)[3].

ومن هذه التصانيف التي أخذ عنها القاضي. كتاب التاريخ الكبير لأبي عبد الله البخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم[4] وكتب أبي جعفر الطبري[5] وكتاب الصولي[6] وكتب أبي عمر الكندي[7]، وأحمد بن يونس المصري[8] وأبي إسحاق الرقيق الكاتب[9] والشيخ أبي عمران الفاسي[10] وكتاب الانتخاب لأبي القاسم بن مفرج[11] وكتاب القاضي أبي

---

(١) هو أحمد بن علي ثابت بن الحافظ المشهور. له مؤلفات كثيرة منها الرواة عن مالك، ترجمنا لمقبل هذا، توفي سنة ٤٦٣هـ.

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني ترجمنا له قبل هذا، وقد توفي ٣٦٥هـ.

(٣) ترتيب المدارك ١/٢٨.

(٤) هو عبد الرحمن ابن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي أبو محمد، له كتاب الجرح والتعديل وهو مشهور، توفي ٣٢٧هـ.

(٥) هو محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، له تاريخ الرجال من الصحابة والتابعين توفي سنة ٣١٠هـ.

(٦) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس الصولي أبو بكر المتوفي سنة ٣٣٦هـ.

(٧) هو محمد بن يوسف بن يعقوب بن حفص التجيبي الكندي، أبو عمر المصري، له مؤلفات منها طبقات القضاة بمصر.

(٨) هو أحمد بن يونس بن عبد الأعلى بن موسى الصدفي. توفي سنة ٣٠٢هـ.

(٩) هو إبراهيم بن القاسم القيرواني، له تأليف في علم الأخبار والتاريخ ومنها كتاب تاريخ إفريقيا والمغرب في عدة مجلدات.

(١٠) هو موسى بن عيسى بن حجاج أبو عمران الفاسي. المتوفى سنة ٤٣٠هـ.

(١١) هو أحمد بن محمد بن يحيى بن فرج القرطبي، وقد نقل عنه القاضي في المدارك ٣٣٦هـ.

الوليد بن الفرضي[1] وتواريخ أبي مروان بن حيان[2].

من هذه المراجع وغيرها ومما تلقاه القاضي من أفواه الشيوخ جمع مادة كتابه في مدة طويلة كما يقول.

وكثرة مراجع القاضي تدل على سعةٍ في الاطلاع، فهو كما عرفناه عاش عمره طالباً يقتني الكتب ويعتني بها، ويطالعها ويدرسها..

ورغم أن القاضي شُغِل بالقضاء فقد كانت أوقاته مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

القضاء، والتأليف المستلزم للقراءة والاطلاع، والإقراء لما يؤلف لتلاميذه[3].

فلا غرو أن يؤلف ترتيب المدارك الذي أصبح مشرباً لكثير ممن كتب في طبقات المالكية.

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن يوسف الأسدي أبو الوليد المعروف بابن الفرضي، له كتاب: (تاريخ علماء الأندلس) توفي سنة ٤٠٣هـ.

(٢) هو حيان بن خلف بن حسين بن حيان، أبو مروان القرطبي توفي سنة ٤٦٩هـ.

(٣) مقدمة الإلماع ص ١٠.

المبحث الخامس

أثر هذا الكتاب في المؤلفات بعده

يعتبر ترتيب المدارك موسوعة كبرى في تراجم من أخذوا العلم عن الإمام مالك وفي طبقات المالكية على مر العصور. حتى قال عنه أحد المستشرقين: (إن كتاب المدارك يعتبر بناية ضخمة أقيمت على شرف المالكية ولمجد المالكية في عصورها المختلفة)[1].

وقد تأثر كثير من العلماء خاصة المالكية بالقاضي عياض في طريقته في المدارك فنسجوا على منواله.

وقد ألف متأثراً به يوسف بن عياد الأندلسي[2]، فقد ألّف كتاباً في طبقات الفقهاء من زمن ابن عبد البر النمري إلى وقته.

أما محمد بن حمادة السبتي معاصر القاضي عياض وخريجه، فقد ألف مختصراً للمدارك أسماه بغية الطالب. وقد وجدت منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر الشريف.

ويعتبر الديباج المذهب لمعرفة أعيان علماء المذهب للعلامة ابن

---

(١) مقدمة تحقيق ترتيب المدارك لأحمد بكير.

(٢) هو يوسف بن عبد الله بن سعيد بن زيد المعروف بابن عياد الأندلسي الأستاذ المحدث الحافظ، أخذ عن أعلام زمنه وكان معتنياً بالحديث وألف كثيراً، واستشهد يوم العيد سنة ٥٧٥هـ.

فرحون اختصاراً وتذييلاً للمدارك، فهو قد اختصر تراجم عياض، وفي بعض الأحيان يأتي بما قاله بحاله، ثم ضم إليه تراجم من جاء بعد عياض.

وجاء أحمد بابا التنبكتي فاختصر الديباج في كتابه تطريز الديباج وضم إلى ذلك كثيراً من التراجم.

وللعلامة ابن رشيق المصري اختصار للمدارك ذكره الشيخ محمد ظافر في كتابه اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة.

وفي المتأخرين ألَّف القاضي محمد بن مخلوف[1] كتاب شجرة النور الزكية في تراجم المالكية، ويعتبر كتابه اختصاراً للمدارك بجانب زيادات ضمَّها إلى هذا المختصر كما صنع ابن فرحون في الديباج.

هذا أثر المدارك على المؤلفات بعده في تراجم الرجال من أعلام المالكية، وبه ينتهي كلامنا على جهود القاضي عياض في علم الرجال أحد موضوعات الدراية.

وبذلك نأتي إلى ختام الباب الثالث آخر أبواب الرسالة، والحمد لله أولاً وآخراً.

(١) هو محمد بن مخلوف الشريف القاضي. أصله من المنستير بالمغرب، كان والده محباً للعلم والعلماء، درس بتونس، وأسند إليه التدريس بالمنستير، ثم خطة الفتوى بقابس سنة ١٣١٣هـ، وكانت له إقامة بمدينة فاس.

الخاتمة

الحمد لله الذي به تبدأ وتتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الرسل والرسالات، وعلى آله وصحبه القادات.

وبعد...

فقد انتجز بحمد الله الغرض، وتم المرام بتمام هذه الرسالة، وقد استوفيتُ الكلام فيها عن شخصية القاضي عياض، ووضحت جوانب حياته كلها وتتبعت أخباره وسيرته.

فتكلمت عن أصله ومولده، وموطنه، ونشأته، وترحاله، وعوامل تكوين شخصيته، وتوليه القضاء أولاً وثانياً وثالثاً، وعدله فيه ومشاركته في أحداث عصره.

وما تمتع به القاضي من طيب الخصال، وحميد السجايا كالورع والزهد، والحلم، وطيب المعشر، ومداراة الناس. التي جعلته أباً لأهل سبتة.

وموقفه من حكام عصره، ودفاعه عن بلده سبتة، وتغريب الموحدين له ببادية تادلا، ثم اعتلاله ودخوله إلى مراكش محمولاً، ووفاته بها ودفنه بباب أيلان الذي تشرفت بزيارة ضريحه به عند رحلتي للمغرب.

كما تناولت حياته العلمية فتكلمت عن استعداده الفطري لطلب العلم، وما تمتع به من ذكاء، وإخلاص في طلب العلم دفعه لأن يرحل

بعد أن أخذ العلم عن أهل بلده، فرحل إلى قرطبة، ومرسية، وإشبيلية، ليأخذ عن شيوخ هم أجلّ أهل عصرهم. وعاد ليحمل راية أهل العلم ببلده سبتة، ويؤلف التصانيف الكثيرة في الحديث والفقه والتاريخ، وقد زادت مؤلفاته على عشرين مؤلفاً عرفنا بها كلها. وكشفنا النقاب عن وجه القاضي الأديب الذي نظم جيد الشعر وكتب بديع النثر. ثم عرضنا لما قاله الأعلام والأئمة عن القاضي وشهادتهم له.

كما استوفت الكلام على جهوده المباركة في خدمة الحديث في مجالس الرواية والدراية.

وكانت جهوده التي تكلمنا عليها تتمثل في مؤلفاته مشارق الأنوار على صحاح الآثار، والشفا بتعريف حقوق المصطفى، وإكمال المعلم بفوائد مسلم، وبغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد.

وقد أشبعنا الكلام على هذه الكتب معرِّفين بها وبما تضمنته، ومنهج القاضي عياض فيها، وقيمة هذه المؤلفات وأثرها في علم الرواية.

وقد نهجنا هذا النهج في جهوده في الدراية، وبينا آراء القاضي عياض في الدراية وأثرها في هذا العلم.

والآن نوضح بعض نتائج دراستنا هذه فنقول:

أولاً ـ القاضي عياض بن موسى بن عياض من حفاظ المغرب وأئمته، ومن علماء القرن السادس الهجري، وهو عربي الأصل من قبيلة حمير، سبتي المولد والمنشأ، مغربي الوطن، مالكي المذهب، أشعري العقيدة.

ثانياً ـ كان موقفه من حكام عصره موقف المؤيد الناصح لحكام دولة المرابطين. المعارض المقاوم للموحدين في أول الأمر، ثم المستسلم المهادن لما قويت شوكتهم.

ثالثاً ـ لم يشترك القاضي عياض في حرق إحياء علوم الدين

بالمغرب والأندلس كما يقال، ولا أفتى بذلك وما سقناه من الشواهد فيه غنية للمقتنع.

رابعاً ـ مؤلفات القاضي عياض أكثر من عشرين مؤلفاً في الحديث والفقه والتاريخ وكلها قيِّمة نافعة، ولم يطبع منها إلا القليل، وقد عرَّفنا بالمخطوط منها وبيَّنا نسخها وأوصافها وأرقامها في الخزائن المختلفة في القاهرة والمغرب مما نعتبره إعداداً لهذه الكتب للتحقيق لمن يريد ذلك.

خامساً ـ لقد توفي القاضي عياض بمراكش بعد أن اعتل خارجها وحمل إليها. ودفن بباب أيلان. وهذا أصح ما وصلنا إليه في سبب وفاته التي تضاربت فيها الأقوال.

سادساً ـ مشارق الأنوار كتاب حريٌّ بالدراسة، ومن خلال دراستي فيه اتضح لي أن الرواية المطبوعة بأعلى شرح فتح الباري في طبعة مصطفى الحلبي ليست هي رواية ابن حجر التي أوقع عليها شرحه فتح الباري.

سابعاً ـ منهج القاضي عياض في البلاغة والذي نهجه في كتابه بغية الرائد منهج تطبيقي ذو فائدة، وهو جدير بالدراسة ويمكن أن نستفيد منه في تدريس البلاغة في معاهدنا.

ثامناً ـ كتاب الشفا فريد في بابه، جمع فيه القاضي علماً كثيراً، وضمنه فوائد جمة وفيه من الأحاديث الصحيحة الكثير، وفيه ما دون الصحيح، وفيه الضعيف، ونسبة الموضوع فيه قليلة جداً لا تقلل من قيمته كما يستفاد من تخريج الإمام السيوطي لأحاديثه. ورغم ما ناله الشفا من عناية الشراح إلا أنه يحتاج لتحقيق ودراسة، ولو اختصر في أسلوب يناسب العصر لكان كثير النفع.

تاسعاً ـ إكمال المعلم أوسع شروح صحيح مسلم المخطوطة

والمطبوعة وهو كفتح الباري بالنسبة لصحيح البخاري.

عاشراً ـ تبويب الكتب والرسائل العلمية على الأبواب والفصول والمباحث لم يكن من نتاج مدنية الغرب، وإنما أخذوه عن المسلمين في الأندلس والمغرب، يتضح هذا جليًّا في ترتيب الشفا على الأقسام والأبواب والفصول، وكان ذلك في القرن السادس الهجري وهو يوافق القرن الثاني عشر الميلادي، وقت كان الغربيون يرزحون تحت نير الجهل والظلمات، ولا يدرون ما التأليف ولا المؤلفات.

حادي عشر ـ منهج المحدثين في كتابة الحديث وضبطه وطريقتهم في الضرب، والمحو، والشق، والتضبيب والإلحاق، تضاهي أحدث أساليب التحقيق اليوم، وقد أجاد في ذلك القاضي عياض في كتابه الإلماع.

ثاني عشر ـ قواعد المحدثين في الرواية وطرق الأخذ والاحتياط في قبول المرويات ونقد الرجال تفوق القواعد التي وضعها الفرنجة لعلم (المثودولوجية) أو علم كتابة التاريخ والتي يتشدق بها الغربيون.

ثالث عشر ـ الناحية الأدبية في شخصية القاضي عياض جديرة بالدراسة من المستغلين بالدراسات العربية، وقد كشفنا عنها النقاب في مبحثنا بعنوان القاضي الأديب، وأوردنا للقاضي من المنظوم والمنثور ما يجعله في قمة أهل الأدب.

رابع عشر ـ القاضي أبو بكر بن العربي شيخ القاضي عياض حافظ ومحدث، لم يتناوله الدارسون وله مكانة في الحديث يمكن كتابة رسالة عنه من هذه الناحية.

خامس عشر ـ سبق المسلمون إلى كثير من أسس التربية وطرق التعليم، فهم قد عرفوا التخصص قديماً، كما عرفوا أسلوب البعثات

الذي تمثل عندهم في الرحلات التي هي ديدن المحدثين، وبها اتصفوا، والشيخ عندهم يزداد جلالة إذا ارتحل.

سادس عشر ـ كانت الصلة وثيقة بين طرفي العالم الإسلامي مشرقه ومغربه في الماضي، وذلك رغم صعوبة المواصلات ومشقة الرحلة وطول زمنها، فأهل المغرب يرحلون إلى المشرق كثيراً وقد رحل أيضاً أهل المشرق إلى المغرب حتى أن كتب القاضي عياض وصلت إلى المشرق في وقت وجيز يدل على ما قلنا، ولما ذهبتُ إلى المغرب تبين لي أن أهل المعرفة بالمغرب اليوم يجهلون الكثير عن دور العلم وكبار الشيوخ وما يحدث من مؤلفات بالمشرق، كما أننا بالمشرق نبادلهم جهلاً بجهل لما يدور بالمغرب في الحياة العلمية والفكرية.

وقد آن لنا أن نكسر هذا الحاجز الذي أقامه المستعمر بيننا، وذلك بإحياء تلك الصلات التي قامت ودامت على هدى الإسلام والله الموفق.

هذه بعض نتائج الدراسة وبها نختم الرسالة.

وإني أتوجه إلى المولى جل شأنه بالحمد والشكر على ما أولاني من توفيق وسداد ويسر، وأسأله جل جلاله أن يقبل عملي، ويغفر زللي.

وأصلي وأسلم على رسوله ومصطفاه سيدنا محمد وعلى آله المطهرين وصحبه البررة المكرمين.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع[1]
أولاً: المراجع المخطوطة

١ - إتحاف الخل المواطي ببعض مناقب الإمام السقياطي: لأبي محمد ساس الحميري. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.

٢ - أجوبة القاضي عياض عمَّا نزل أيام قضائه من نوازل الأحكام: لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي. مخطوط بخزانة القصر الملكي بالرباط. رقمه بالخزانة ٤٦٤٢.

٣ - أزهار الرياض في أخبار عياض: لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني المتوفى سنة ١٠٤١هـ. الجزء الرابع مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، ومصور بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ومنه نسخة بالخزانة الملكية بالرباط برقم ٢٢٩/ك.

٤ - إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤. مخطوط ومصور بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة برقم ٧٦، ٧٧، ٧٨ حديث ومصطلح.

٥ - بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي. مخطوط مصور بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة برقم ١٠٨ حديث ومصطلح.

٦ - بغية الطالب ودليل الراغب: لأبي عبد الله محمد بن حمادة السبتي مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٢٠٨) ٦٠٩٧ تاريخ.

---

(١) راعيت في وضع المراجع الترتيب الهجائي.

٧ ـ تاريخ الإسلام: للذهبي: ـ مخطوط مصور بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٩٨ تاريخ.

٨ ـ التدليس والمدلسون: للبشير علي حمد الترابي (مقدم هذه الرسالة مكتوب على الآلة الكاتبة).

٩ ـ التعريف بالقاضي عياض: للإمام محمد بن القاضي عياض. مخطوط مصور بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية. وبالخزانة العامة بالرباط.

١٠ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل: للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني شيخ القاضي عياض. مخطوط مصور بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٢٣ قائمة السعودية ١٠.

١١ ـ التنبيهات المستنبطة في حل مشكلات المدونة والمختلطة للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط. وخزانة القرويين بفاس، وخزانة القصر الملكي برقم ٩٨١٨.

١٢ ـ حسن الوفا بالتنبيه على بعض حقوق المصطفى: للشيخ عبد الله بن علي سويدان من علماء، القرن الثالث عشر الهجري. مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف.

١٣ ـ شرح قواعد القاضي عياض: للشيخ الفقيه العالم أبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي المعروف بالقباب. مخطوط بالمكتبة القومية بتونس وبحوزتي صورة من هذا المخطوط.

١٤ ـ الغنية: مشيخة القاضيَ عياض بن موسى اليحصبي مصور بمعهد المخطوطات برقم ١٨٣ حديث ومصطلح.

١٥ ـ فتح الفياض شرح شفاء القاضي عياض: للشيخ أبي الحسن علي بن أحمد الفاسي المريشي المتوفى سنة ١١٤٣هـ. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط برقم ١٧٠١/د.

١٦ ـ قصيدة في التوسل إلى الله تعالى: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي. مخطوطة ضمن مجموعة مجلد بالخزانة العامة بالرباط برقم ٧٦٤٠/د.

١٧ - قصيدة في مدح خير البرية: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي مخطوطة ضمن مجموعة في مجلد بالخزانة العامة بالرباط برقم ٧٧٤/د.

١٨ - القواعد: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، مخطوط بمكتبة الأسكريال ومصور بمعهد المخطوطات برقم ٤/١٣٤ الأسكريال.

١٩ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار: للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن قرقول الجمزي الوهراني. مخطوط بالمكتبة العامة بالسعودية برقم ٢١٠، ومصور بمعهد المخطوطات برقم ١٦ قائمة المكتبة العامة بالسعودية.

٢٠ - المعجم الموجيز من أحاديث الرسول العزيز: للسيد عبد الله الميرغني المحجوب المتوفى سنة ١٢٠٧هـ. مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٢٤٠٩ خاص) حديث.

٢١ - المعلم بفوائد مسلم: لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف برقم (٩٩) ١٠٦٢٧ حديث.

٢٢ - المنهل الأصفى في شرح ما تمس إليه الحاجة من ألفاظ الشفا: لأبي عبد الله محمد بن علي بن أبي الشريف الحسني التلمساني مخطوط بمكتبة الأزهر برقم ٤٩٩ حديث.

ثانياً: المراجع المطبوعة

٢٣ ـ أبو هريرة راوية الإسلام: للأستاذ محمد عجاج الخطيب طبعة المؤسسة العامة للطباعة والنشر بالقاهرة.

٢٤ ـ إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين: للعلامة السيد محمد الحسيني الزبيدي المشهور بمرتضى ـ طبعة القاهرة.

٢٥ ـ أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ. الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م. بتحقيق علي محمد البجاوي.

٢٦ ـ الأدب المفرد: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ طبعة المطبعة السلفية سنة ١٣٧٩هـ.

٢٧ ـ أزهار الرياض في أخبار عياض: لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني المتوفى سنة ١٠٤١هـ. الجزء الأول والثاني والثالث طبعة لجنة التأليف ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م الطبعة الأولى بالقاهرة.

٢٨ ـ الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى: تأليف أحمد بن خالد الناصري السلاوي. طبعة القاهرة ١٣١٢هـ.

٢٩ ـ الأسرار الربانية للسيد محمد عثمان بن السيد محمد بن أبي بكر بن السيد عبد الله الميرغني. طبعة مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥١هـ.

٣٠ ـ إسعاف المبطأ برجال الموطأ: للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. طبعة مطبعة مصطفى الحلبي (بزيل تنوير الحوالك).

٣١ ـ أصول الحديث وعلومه ومصطلحه: للدكتور محمد عجاج الخطيب الطبعة الأولى ـ طبعة دار الفكر الحديث ـ لبنان في سنة ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م.

٣٢ - الإعلام بحدود قواعد الإسلام: للقاضي أبي الفضل: عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ. طبعة المطبعة الملكية بالمغرب الطبعة الثالثة.

٣٣ - أعلام المحدثين: للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة - الأستاذ بكلية أصول الدين جامعة الأزهر. طبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

٣٤ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، طبعة بغداد عام ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.

٣٥ - ألفية السيوطي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ. طبعة القاهرة ١٣٥٣ بتحقيق أحمد شاكر.

٣٦ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفي سنة ٥٤٤. الطبعة الأولى. طبعة مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

٣٧ - انباه الرواة على أنباه النحاة: الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. طبعة دار الكتب المصرية بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٣٨ - البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ بن كثير المتوفي سنة ٧٧٤هـ. الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٩٦٦م.

٣٩ - بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس: لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي المتوفى سنة ٥٩٩هـ طبعة مجريط ١٨٨٩م.

٤٠ - تاريخ الجغرافيا والجغرافيين في الأندلس: للأستاذ حسين مؤنس الطبعة الأولى مدريد سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٤١ - تاريخ قضاة الأندلس للشيخ أبي الحسن عبد الله بن الحسن النبهاني المالقي: الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٩٤٨م.

٤٢ - تدريب الراوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف. طبعة مطبعة

السعادة بالقاهرة سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٤٣ - تذكرة الحافظ: للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ الطبعة الأولى - الهند في ١٣٣٤هـ.

٤٤ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي طبعة بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، بتحقيق الدكتور بكير - وطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط.

٤٥ - تقريب النووي: للإمام محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي. طبعة القاهرة (انظر تدريب الراوي).

٤٦ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ. طبعة القاهرة - مطبعة العاصمة سنة - ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

٤٧ - التنبيه على حدوث التصحيف: تأليف حمزة بن الحسن الأصفهاني طبعة دمشق بتحقيق محمد سعد أطلس سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٤٨ - تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك: للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٤٩ - جامع بيان العلم وفضله: للإمام العلامة أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ طبعة مطبعة العاصمة بالقاهرة سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٥٠ - جامع الترمذي: للإمام محمد بن عيسى الترمذي (وعليه شرح تحفة الأحوذي) طبعة السلفية. الطبعة الثانية.

٥١ - الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١طبعة دار إحياء الكتب العربية بتحقيق مصطفى عمارة سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٢ - جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: تأليف أبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي المتوفى سنة ٤٨٨هـ. طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي.

٥٣ - حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر: تأليف عبد الله بن حسين بن خاطر السمين. من علماء القرن الرابع عشر الهجري - الطبعة الأولى - مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

٥٤ - دراسة تحليلية نقدية لنماذج من الشعر الأندلسي: للدكتور عبد المجيد عابدين - الطبعة الأولى - بيروت ١٩٧٢م.

٥٥ - الدر النفيس في مناقب إدريس: لأبي العباس الحلبي الفاسي - طبعة فاس - ١٢٩٨هـ.

٥٦ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: للإمام الجليل العلامة قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المدني المالكي - طبعة القاهرة - سنة ١٣٥١هـ - المطبعة الأولى.

٥٧ - الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة: للعلامة الإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني المتوفى سنة ١٣٤٥هـ. طبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م. الطبعة الأولى.

٥٨ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للإمام أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ طبعة حلب. بتحقيق الدكتور عبد الفتاح أبو غدة.

٥٩ - زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم: للعلامة الحافظ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد. المشهور بما يأبى الجكني الشنقيطي المتوفى سنة ١٩٦٣م. طبعة مؤسسة الحلبي.

٦٠ - سنة الرسول ﷺ: لفضيلة الشيخ محمد الحافظ التجاني طبعة مجمع البحوث الإسلامية في رمضان ١٣٨٦هـ - ١٩٦٩م.

٦١ - سنن ابن ماجه: صنفه وجمعه الحافظ أبو عبد الله محمد يزيد الغزويني بن ماجة المتوفى سنة ٢٧٥هـ. بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة عيسى الحلبي.

٦٢ - سنن أبي داود صنفه وجمعه الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ الطبعة الأولى طبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر.

٦٣ ـ السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة: تأليف الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة. عميد كلية أصول الدين بأسيوط سابقاً. طبعة دار الطباعة المحمدية بالأزهر ـ الطبعة الأولى.

٦٤ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفتح عبدالحي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ طبعة مطبعة حسام الدين القدسي. بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ.

٦٥ ـ شرح الشفا: للشيخ علي بن السلطان محمد القاري طبعة الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٢٠هـ الطبعة الأولى (بهامش نسيم الأرض).

٦٦ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى: تأليف القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي. طبعة مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.

٦٧ ـ شفاء الغليل: للشهاب الخفاجي. طبعة القاهرة ١٣٢٥هـ مطبعة السعادة.

٦٨ ـ صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٦٥هـ (انظر فتح الباري).

٦٩ ـ صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ طبعة دار الشعب بالقاهرة.

٧٠ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: للإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي طبعة القاهرة.

٧١ ـ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم: للشيخ العالم أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال. طبعة القاهرة سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٧٢ ـ طبقات الحفاظ: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ طبعة القاهرة سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٧٣ ـ العبر وديوان المبتدأ والخبر: للعلامة المؤرخ ابن خلدون طبعة القاهرة.

٧٤ ـ عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس: للأستاذ محمد عبد الله عنان. طبعة لجنة التأليف سنة ١٣٨٣ ـ ١٩٦٤ القاهرة (الطبعة الأولى).

٧٥ ـ علوم الحديث: للعلامة أبي عمرو بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ طبعة

دار السعادة بالقاهرة سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م. (وعليه التقييد والإيضاح).

٧٦ ـ علوم الحديث ومصطلحه: للدكتور صبحي الصالح الأستاذ بالجامعة اللبنانية. الطبعة الخامسة. طبعة بيروت عام ١٣٨٨ ـ ١٩٦٩م.

٧٧ ـ فتح الباري بشرح البخاري: تأليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

٧٨ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: تأليف الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ طبعة مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٧٩ ـ قلائد العقيان ومحاسن الأعيان: لأبي نصر الفتح بن خاقان المتوفى بمراكش سنة ٥٣٥هـ ـ طبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٢٨٣هـ الطبعة الأولى.

٨٠ ـ كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون: للعالم الفاضل الأديب المؤرخ الكامل مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة. طبعة استامبول سنة ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م.

٨١ ـ اللباب في تعذيب الأنساب: لابن الأثير. طبعة مكتبة القدس بالقاهرة سنة ١٣٥٦هـ.

٨٢ ـ لسان العرب: لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المتوفى سنة ٧١١هـ. طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة. (مصورة عن طبقة بولاق).

٨٣ ـ متن العشماوية في فقه السادة المالكية: للشيخ العالم العلامة عبد الباري العشماوي الرفاعي.. طبعة الحلبي.

٨٤ ـ مجلة الإرشاد: تصدرها مديرية الشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف بالرباط. العدد السابع عدد رمضان سنة ١٣٩٤هـ.

٨٥ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن حجر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. طبعة مكتبة القدس.

٨٦ ـ محاضرات في علوم الحديث: للدكتور مصطفى أمين التازي رئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين سابقاً. طبعة مطبعة دار التأليف ١٩٧٣م.

٨٧ ـ مختار الصحاح: للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ـ طبعة القاهرة.

٨٨ ـ المختصر من أخبار البشر: لعماد الدين أبي الفداء المتوفى سنة ٧٣٢هـ الطبعة الأولى بالقاهرة.

٨٩ ـ مدرسة الحديث في الأندلس وإمامها ابن عبد البر: للدكتور صالح أحمد رضا.

٩٠ ـ مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا: للعلامة أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢هـ. طبعة القاهرة.

٩١ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

٩٢ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار: للحافظ أبي الفضل عياض بن موسى طبعة بيروت (مصورة) عن طبعة فاس سنة ١٣٢٨هـ.

٩٣ ـ مصطلح التاريخ: للدكتور أسد رستم. طبعة بيروت سنة ١٩٥٥م. الطبعة الثالثة.

٩٤ ـ المعجب في تلخيص أخبار المغرب: تأليف عبد الواحد المراكشي المتوفى سنة ٦٤٧هـ. طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في سنة ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣م.

٩٥ ـ المعجزة المغربية: للأستاذ أحمد عيسى طبعة المغرب ١٩٧٥م.

٩٦ ـ المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي: تأليف محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار المتوفى سنة ٦٥٨هـ طبعة مجريط. سنة ١٨٨٥م.

٩٧ ـ مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا: للعالم العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٢٧٦هـ.

٩٨ ـ منهج ذوي النظر شرح منظومة الأثر: للشيخ محمد محفوظ الترمسي المتوفى سنة ١٣٢٩هـ. طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م. الطبعة الثانية.

٩٩ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس (أنظر تنوير الحوالك).
١٠٠ ـ ميزان الإعتدال في نقد الرجال: تأليف عبد الله بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ. طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣م.
١٠١ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردى الأتابكي المتوفى سنة ٨٧٤هـ. طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
١٠٢ ـ نخبة الفكر: للحافظ العلامة أحمد بن حجر العسقلاني (انظر نزهة النظر).
١٠٣ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر: للإمام الحافظ بن حجر طبعه دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.
١٠٤ ـ نفح الطيب من غصن الأندلسي الرطيب وذكر ذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب: للشيخ الأديب أحمد بن محمد المقري المتوفى سنة ١٠٤١هـ الطبعة الأولى. مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٩م.
١٠٥ ـ نيل الابتهاج بتطوير الديباج: للشيخ الإمام الحبر البحر أبي العباس أحمد بابا التنبكتي. الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٣٣٥هـ (بهامش الديباج).
١٠٦ ـ هدية العارفين لأسماء المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي طبعة استامبول ١٩٥١م.
١٠٧ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ.

نماذج مخطوطة

١ ـ نموذج مصور عن مخطوطة «إكمال المعلم بفوائد مسلم» رقم ٧٦ حديث ومصطلح بمعهد المخطوطات.

٢ ـ نموذج مصور عن مخطوطة بغية الرائد رقم ١٠٨ حديث ومصطلح بمعهد المخطوطات.

٣ ـ نموذج مصور عن مخطوطة «الغنية» رقم ١٠٨ حديث ومصطلح بمعهد المخطوطات.

الجزء الأول من كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم

تأليف الشيخ الفقيه الحافظ الحافظ العالم المتفنن القاضي أبي
الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي رحمه الله

إكمال المعلم شرح مسلم

وهو الجزء الثاني والثالث من شرح

نوله الكتاب قال الإمام قرأت على الإمام أبي
عبد الله المازري

كتاب الإيمان : وكتاب الطهارة : وكتاب الصلاة : وكتاب الزكاة
والصيام : وكتاب الاعتكاف : وكتاب الحج : وفضل المدينة
وكتاب النكاح والطلاق واللعان

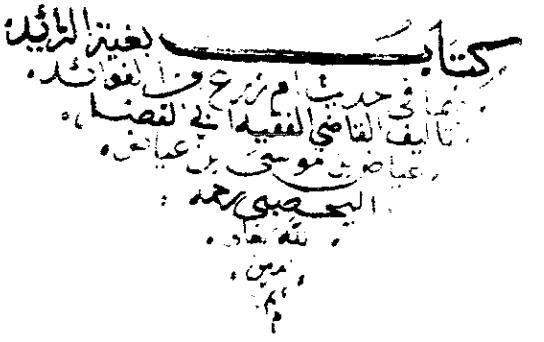
كتاب بغية المريد
في حديث أم زرع من الفوائد
تأليف القاضي الفقيه أبي الفضل
عياض بن موسى بن عياض
اليحصبي رحمه
الله تعالى
آمين

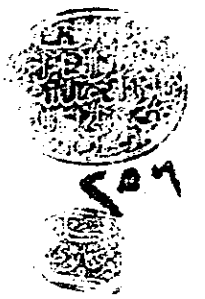
٢٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن

أنا الفقيه الإمام الحافظ فخر الحفاظ ناصر السنة شرف الدين أبو محمد علي بن أبي المكارم المفضل بن علي المقدسي رضي الله عنهم لجماعة من أصحابه منهم أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاري وأبو الحسن عتيق بن مؤمن القرطبي وأبو الوليد زكريا ابن محمد الأنصاري وأبو الربيع عبد المنعم بن عبد الله بن علي الحميري وأبو محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الله الحجري وأبو بكر محمد بن جبير بن عشير الأشبيلي قالوا أنا الفقيه الأجل القاضي الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض رحمه الله تعالى قال

الحمد لله رب العالمين وأفضل صلواته على مصطفاه محمد خاتم النبيين

واقفت أدام الله توفيقك ونجح للمهيع الحق طريقك على ما سألت عنه من حديث

أم زرع وتفسير مشكل معانيه وإعراضه وفتح مقفل غريبه والغائظ فيه

فاستعنت الله على إجابتك واستمديته التوفيق إلى الصواب من قصد إرادتك

والله يعصم كلا لتغواه ويسبغ عليك النعماء بعزيمته لا إله سواه وربما

أن تبتدئ بالحديث وسياقته مع اختلاف ألفاظه بنقلته وزيادة

بعض على بعض في سرده ثم تذكر بعد ذلك علة إسناده وشرح غريبه وتفويض

إعرابه ومعاني فصوله وما يتعلق به من فقهه وتفتح مقفل ما في

ويجب فيه من وجوه تحول الله تعالى وقد تقدم لنا في هذا الحديث كثيرة

متشعبة جنينا بعضها عن أئمة شيوخنا وبعضها بعد عن بعض في

متن الحديث بينهما اختلاف وزيادات وتقديم وتأخير فجئنا بأكملها

رواية وأحسنها سياقة ثم تقدم لشرحها وتبيينها أبوابا

واستظهارا لمن يمر لنا هذا السبيل من قدوة الأسلاف وتقويما

على موضع الخلاف فيها فما فيه فائدة أو يزيد فهرة شارده وتقرير

زيادات من غير الطرق التي ذكرناها جلبنا بعضها وتممنا على ما ليس

منها والله ولي التوفيق قال الشيخ الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد

برعناب قراءة عليه قلت له أنبأنا أبو القاسم حاتم بن عبد الرحمن بن بلبشي

قال أنبأنا أبو الحسن علي بن خلف القابسي الفقيه وأنا الشيخ الحافظ أبو علي

الحسين بن محمد الغساني فيما كتب به إلي قال أنبأنا القاضي سراج ابن عبد الله

قال أنبأنا أبو عبد الله بن إبراهيم الأصيلي قال أنبأنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي

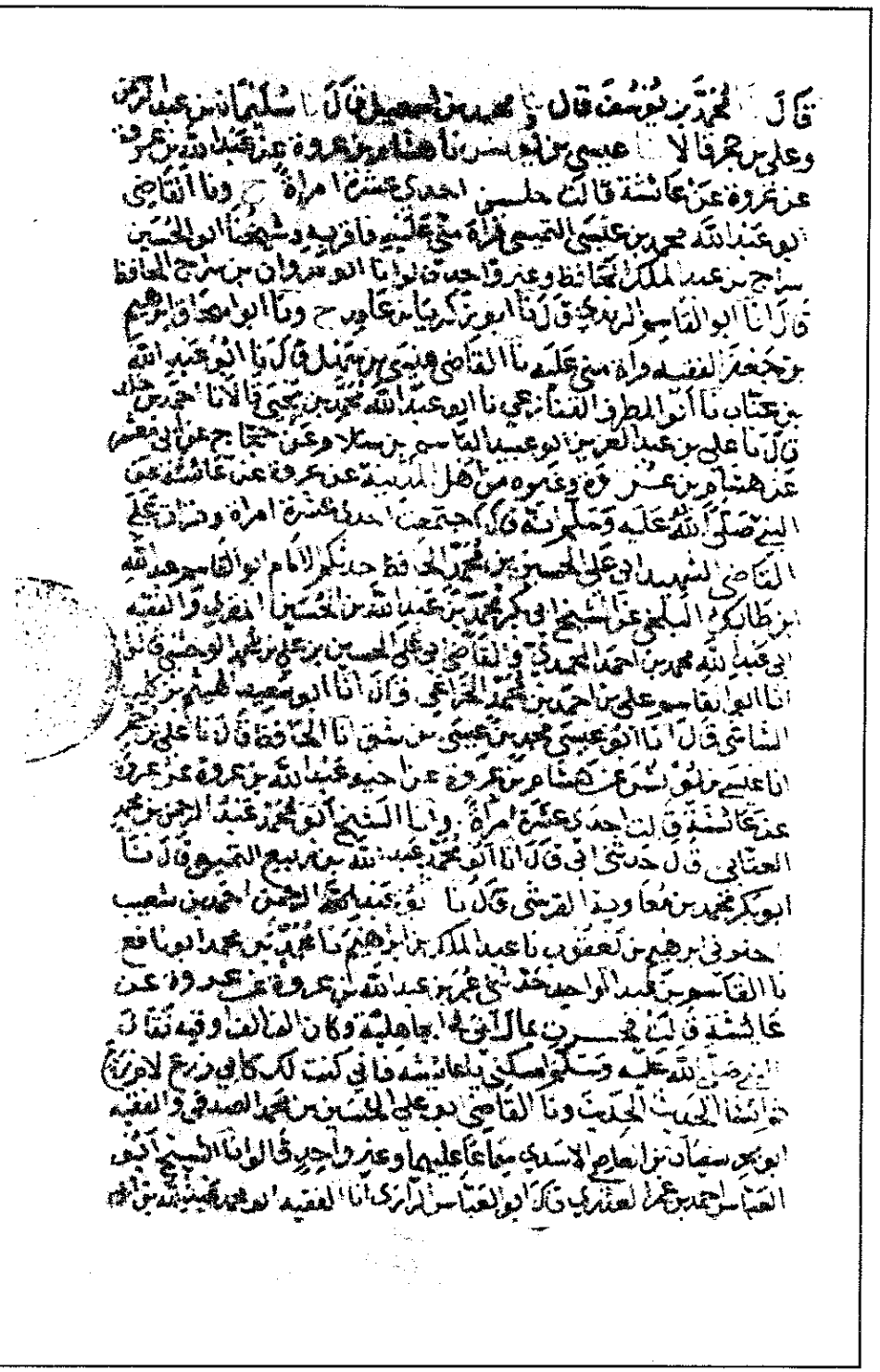

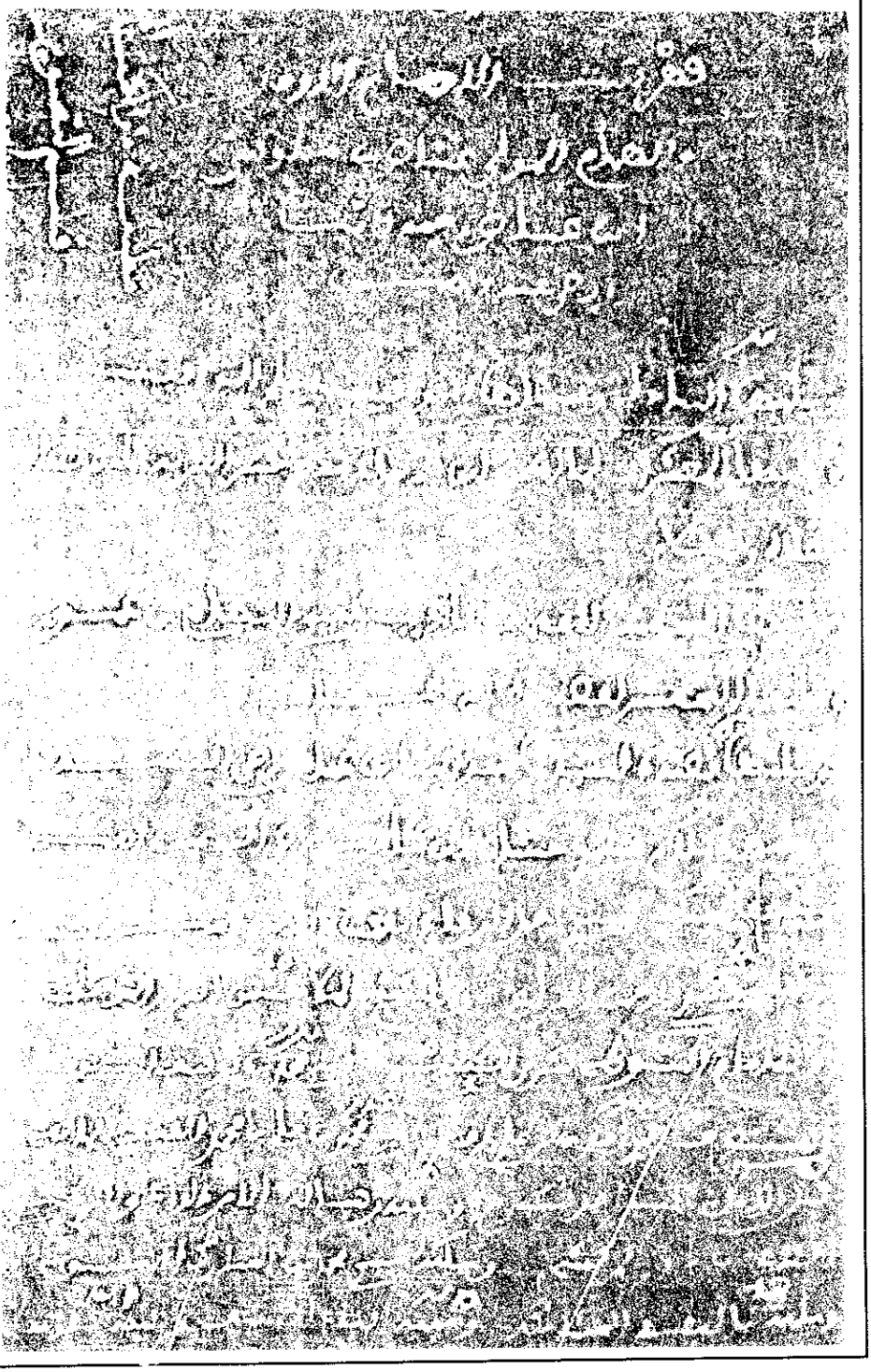

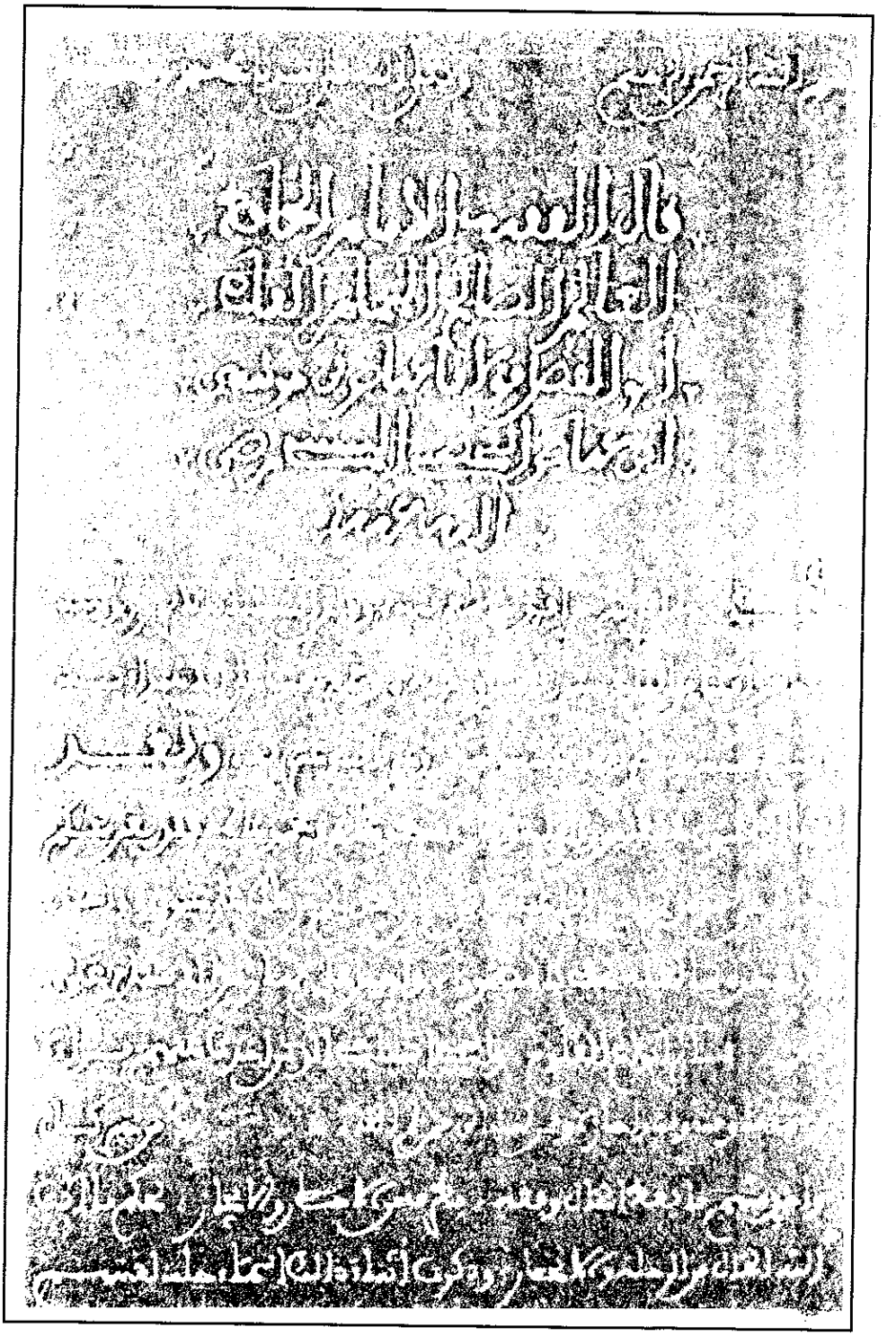

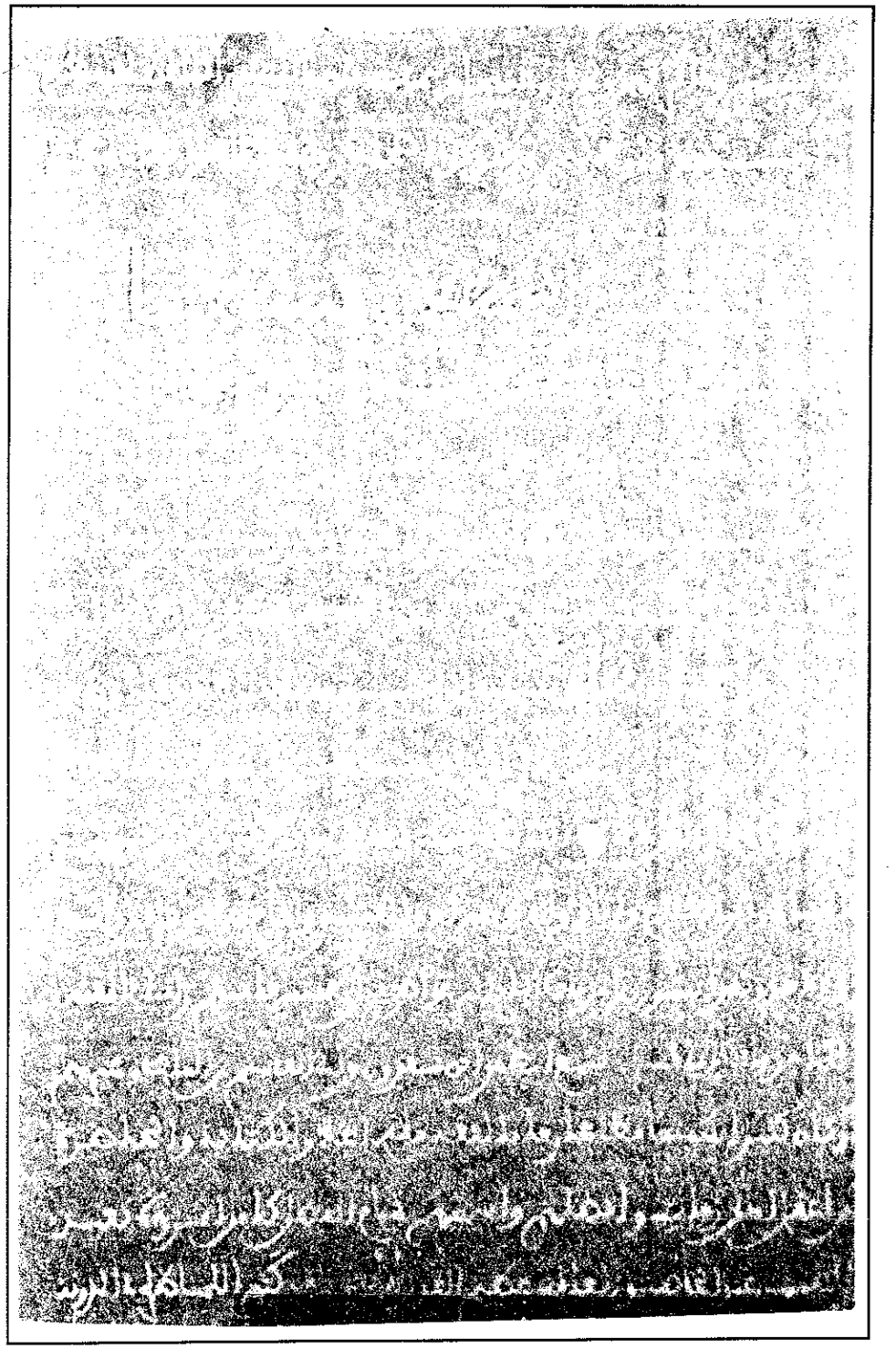

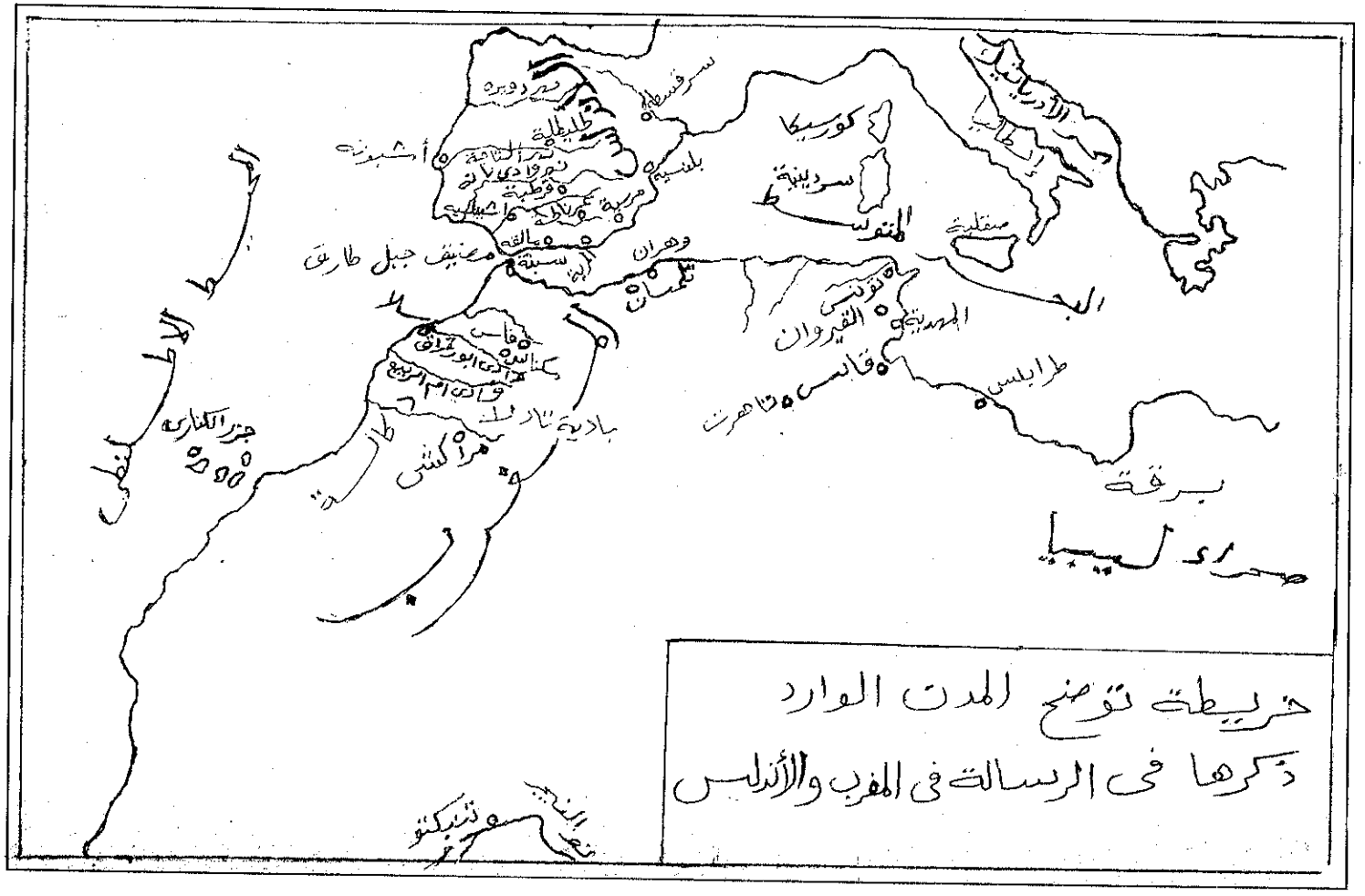

خريطة توضح المدن الوارد ذكرها في الرسالة في المغرب والأندلس